الدكتور حسام أحمد قاسم

برنامج (س) المرشح

خطة تفصيلية لتنمية مصر

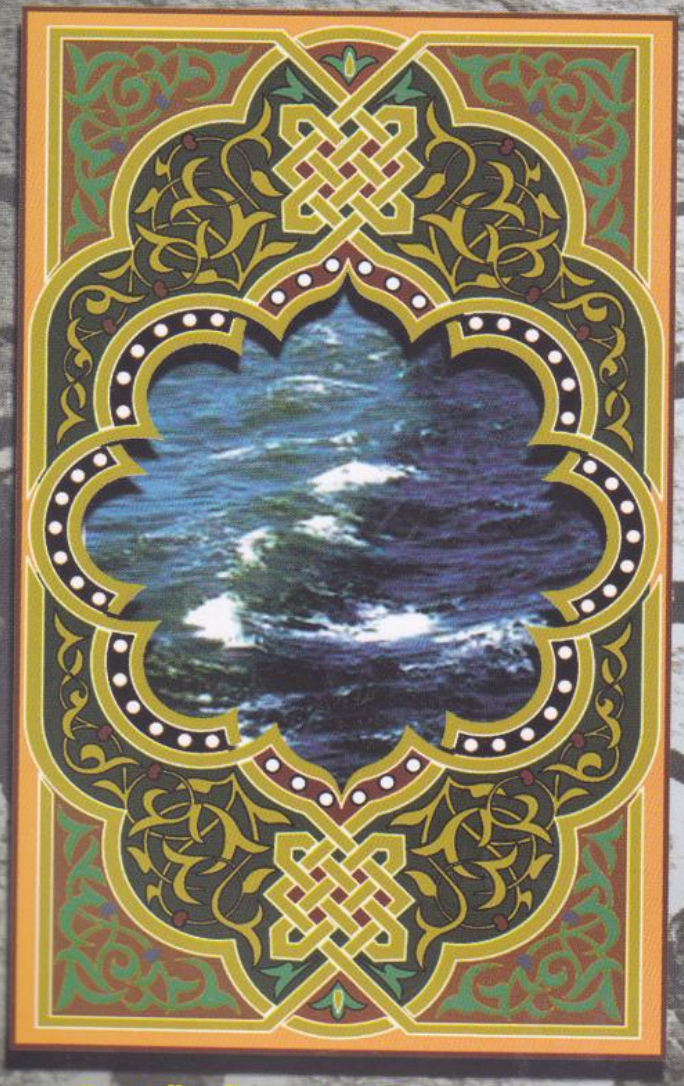

دار النصر فرع جامعة القاهرة

برنامج المرشح (س)

خطة تفصيلية لتنمية مصر

إعداد
الدكتور: حسام أحمد قاسم

دار النصر: فرع جامعة القاهرة

٢٠١٢

العنوان: برنامج المرشح (س)
خطة تفصيلية لتنمية مصر
المؤلف: الدكتور: حسام أحمد قاسم
دار النشر: دار النصر: فرع جامعة القاهرة
الطبعة الأولى: ٢٠١٢
رقم الإيداع ٣٣٣٣- ٢٠١٢
بدار الكتب المصرية:
الترقيم الدولي: ٦٨٠١- ٩٧٧٥١٤٩

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف:
وسوف يأذن لكل راغب في طباعته بدون أي مقابل مادي بل مع دعمه، بشراء عدد من النسخ وتسليمه صورة أصلية أفضل جاهزة للطباعة، على ورق عادي أو على ورق شفاف.

للتواصل مع المؤلف حول الكتاب تعليقا واقتراحا:

barnamaj2012@hotmail.com

إلى شعب مصر

إلى الرئيس القادم

والحكومة القادمة

من هنا نبدأ، وهكذا نسير

﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾

﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً ﴾

﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾

صدق الله العظيم

مقدمة:

أما وقد وقعت هذه الرسالة في يدك أيها القارئ الكريم فدعني أزعم أنك لا تملك الحق في أن تترك قراءتها دون أن تُتِمَّهَا، وسبب ذلك أنها تقدم زعما خطيرا لا يمكن تجاهله، إلا إذا كنت قد عَلِمْتَ عن صاحبه الجهل أو الكذب، وبما أنك لم تعلم ذلك، فلا يحق لك أن تتجاهل رسالة من يزعم أنه يعرف طريقا لإنقاذ الثورة المصرية وتحقيق نجاحها. ويعرض عليك برنامجا اقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا متكاملا، في إطار رؤية عامة قابلة للتحقق، كما أنه يحذر من أمور من شأنها أن تقضي على الأمل في نجاح ثورتنا المباركة، ولذلك فمهما قيل عن قلة صبرنا على القراءة فأنت [عزيزي القارئ] لا تملك للأسف أن تتوقف عن القراءة بضمير مستريح.

ولا يغير من هذه النتيجة أن تختلف مع صاحبها في بعض الأفكار أثناء القراءة، فالذي خلقنا تختلف بصمات كلٍّ مِنَّا عن الآخر قد خلقنا تختلف عقولنا، فالبحث عن التطابق بحث عن مستحيل، ثم إننا في فترة الغضب والتشويش التي لا يجوز أن يقضي القاضي فيها قضاء مُبْرَمًا، وإنما يكون الموقف الفكري الأنسب في هذه الفترة هو التوقف والحذر، واتهام الرأي، فمن ينشد المصلحة العامة يجب أن يكون حذره من رأيه أكبر من سعيه لتنفيذه، حتى لا يكون مسئولا عن كارثة، وفي هذا السياق يكتسب المخالف في الرأي قيمة أعلى من قيمة الموافق.

وخلاصة القول أنك أيها القارئ الكريم قد وقعت في شِبَاكِ عنوان هذه الرسالة، وأصبحت مضطرا لقراءتها، فإن لم يَقُدْكَ عقلك لصحة الحجة السابقة، فَلْيَرِقَّ قَلْبُكَ لشخص جلس فترة طويلة يكتب إليك، لا يرجو سوى أن يتدارس أمورًا مُهِمَّةً معك،

يفكر معك في غَدٍ يخصنا جميعا، نملك أن نجعله عظيما، وإلا فسوف نترك الآخرين [أيًّا كانوا وكانت نواياهم] يجعلونه بائسًا.

كان من المفروض أن تُكْتَبُ هذه الرؤية في إطار قصصي يزعم أنها وصية كَلَّفَنِي بكتابتها المرشح الرئاسي:(س) الذي اختارني لتبليغها نظرًا لتطابق أفكاري مع أفكاره تطابقا كاملا[طبعا فيما عدا أنني أعقل من الإقدام على ذلك الترشح]. كما كان هذا الإطار القصصي يزعم أن المرشح (س) قد زارني في حُلْمٍ طويل، وطلب مني أن أكون كَاتِبًا لبرنامجه، وَأَمْلَى علي أصول هذا البرنامج، ثم رحل دون أن يُعَرِّفَنِي بنفسه، ولكنه ترك بعض العلامات التي تساعد في التعرف عليه. وكنت سَأَدْخُلُ من هذه الفكرة (السِّنْدِرِلِّيَّةِ) إلى ما أزعم أنه ضروريٌّ من صفات الرئيس المرتقب.

كان ذلك أثناء التفكير الأَوَّلِيِّ في كتابة هذا البرنامج في بداية الثورة؛ حيث كان التفاؤل سيد الموقف، وحيث كَتَبْتُ فعلا الجزء الاقتصادي من البرنامج، غير أن مسار الثورة أخذ شكلا أدخل مع التفاؤل أحاسيس الغضب والخوف والحيرة وأحاسيس أخرى كلنا نعيشها، ولم يجعلني ذلك قادرا على مواصلة الإطار الفكاهي الذي بدأت الكتابة على أساسه، فجردت الرسالة من الكثير من عناصر هذا الإطار، وتوقفت أصلا عن إكمال البرنامج فترة، ثم عدت إليه حتى انتهيت منه في نهاية أكتوبر، ثم عدت للنظر فيها مرات قليلة بعد ذلك. ويفسر هذا أمورا كثيرة سيقابلها القارئ الكريم فيما يخص شكل هذه الرسالة وأفكارها، والزمن الذي تنتمي إليه بعض فقراتها.

ورغم أن نفسي الأمارة بالسوء قد حدثتني كثيرا بالتوقف عن كتابة هذه الرسالة، فإنني لم أستطع في النهاية أن أتحمل عاقبة كتمان أفكار قد يكون وضعها على الطاولة مفيدًا، فَأَرْغَمْتُ هذه النفس الأمارة بالسوء على المواصلة، ثم غافلتها بقرار النشر فجأة دون أن أشترط عليها تنقيحًا تامًّا للرسالة قد لا أستطيع أن أرغمها عليه، فتغلبني ولا أتمكن من النشر والتواصل معك. وإني ليحدوني أمل كبير في أن تسهم هذه الرسالة في نجاح أهم تجربة تخوضها مصر في تاريخها، وأن تسهم ولو إسهامًا يسيرًا في رسم الطريق إلى ذلك النجاح.

يعتمد بناء الرسالة على البدء بالجانب الاقتصادي لمقاومة الاتجاه السائد بين كثير من المصريين بأنه لا أمل، وهذا الاتجاه يقف للأسف الشديد وبشكل خفي ولا شعوري أحيانا وراء مواقف كثيرة. فعدم وجود أمل، وعدم وجود اتجاه واضح للحركة قد سَبَّبَا عشوائية وضياعا للمجهود فيما لا طائل من ورائه. وسوف يثبت هذا الجزء الاقتصادي أن إمكانية القفزة الكبرى السريعة إلى الإمام كبيرة جِدًّا، من خلال سيل من الأفكار والبرامج التي أزعم أن تأملها يؤكد أمرين:

- الأول: واقعيتها بل سهولة تطبيقها، وتمويلها.
- والثاني : فاعليتها وقدرتها الحقيقية على تجاوز الأوضاع الحالية.

وبذلك يترسخ الأمل وهو شرط جوهري للمحاولة، كما يتضح الطريق، ثم تجيب الأجزاء الأخرى من البرنامج المخصصة للإصلاح السياسي والثقافي عن كيفية تحقيق السياق المناسب لتحقيق هذا البرنامج، وتدعيم الانطلاقة الكبرى إلى الأمام.

لقد شغلت منذ أكثر من عشرين عاما بالبحث في هذه القضية: كيف ننجح في تنميةٍ حقيقيةٍ شاملة؟ كنت أثق أن اللحظات التي نعيشها الآن سوف تأتي، وأن القرار سيعود إلينا يوما ما. وأن فرصة حقيقية سيمنحها الله لهذه الأمة من جديد. لم أكن أتوقع أن يكون ذلك قريبًا، ولم أكن أشترط أن يكون في حياتي، لكنني كنت واثقا أنه سيأتي، وأن ما يجب علينا فعله هو:

- أن نحدد العناصر التي تساعد في سرعة مجيئه. والمعوقات التي تمنعه.
- وأن نكون مستعدين له إذا جاء. وبدأت عملي الأكاديمي على أساس أننا لا نملك ترف أن يكون البحث العلمي لمجرد البحث، لا سيما في ميدان العلوم الإنسانية التي تشكل مجال اهتمامي البحثي، حيث ترتبط البحوث في هذا الميدان بالبنية العقلية والنفسية اللازمة لإنجاح عملية التنمية؛ ومن ثم اشترطت على نفسي أن كل كلمة تكتب يجب أن تقاوم معوقات مجيء ذلك اليوم، أو تدعم أسباب مجيئه، أو تضع جزءا من خطة العمل إذا جاء.

وكنت قد تعلمت من بعض الأشجار التي تعيش في بيئة غير مواتية، فتجعل بذورها في أوراقها، لعل الرياح تحملها إلى أماكن بعيدة مناسبة – تعلمت أن الكلمة يمكن أن تؤتي ثمارها بعد حين، حتى لو خرجت في الصحراء، فَشُغِلْتُ عن الزمن التائه الرديء بإنتاج ما أظنه بذورًا مناسبة، ولم أهتم كثيرًا بتوصيلها، وإنما بإنتاجها، وإبقائها قادرة على البقاء، ولو في صحراء جرداء، لعلها تجد يوما أرضا خصبة فتستحيل نباتا مثمرا بإذن ربها.

وإذن فهذه الرسالة وملحقاتها التالية إن شاء الله تعتمد على نتائج بحوث كثيرة كانت كلها مشغولة كما جاء في مقدمة كتابي:" دراسات في الإصلاح الثقافي" الذي بدأت نشر بحوثه وأجزائه قبل الثورة بحوالي سبع سنوات كانت مشغولة بالإجابة عن سؤالين: الأول هو لماذا فشلت مشروعات التنمية فى العالم العربى منذ مطلع العصر الحديث ؟ والثاني هو ما السبيل إلى إنجاز مشروع تنموي يغير أحوال الأمة التي ساءت إلى درجة يُخْشَى معها على مجرد بقائها واستمرارها؟.

وقد أَثْبَتَتْ هذه البحوث أن نجاح التنمية مشروط بوجود سياق فلسفي ونفسي وسياسي وتشريعي مناسب، مما يعنى أولية للإصلاح الثقافي، غير أن هذه الأولية لا تعني إمكانية إرجاء ما سواه من أضرب الإصلاح ، فالعلاقة بين هذه الأضرب ليست علاقة تتابع أو تجاور، وإنما هي علاقة تداخل، بمعنى أن غياب أَيٍّ منها يؤدي إلى غياب حَتْمِيٍّ لغيره.

إن الإصلاح الثقافى مشروط بالبدء بالإصلاح السياسي، الذي يعد بدوره شرطا للإصلاح الاقتصادي، لكن الإصلاح السياسي أيضا لا يمكن أن يكتمل أو يستمر دون قطع أشواط بعيدة في إصلاح ثقافي حقيقى، وعنهما معا يمكن أن يكتمل الإصلاح الاقتصادي. وعلى ذلك فالتوازي شرط في النجاح، ولا يمكن توقع إنجاز مراحل بعينها في كل ضرب من أضرب الإصلاح دون تحقيق شروط ذلك على المسار الآخر، ومن هنا تجب البداية السريعة، ويجب الحذر من استعجال النتائج.

نعم، نعم، إن هناك محطات على مسار الإصلاح السياسي لا يمكن الوصول إليها إلا بالانطلاق من محطات بعينها على مسار الإصلاح الثقافي، ومحطات على المسار الثقافي يجب الانطلاق إليها من محطات على المسار الاقتصادي، فلكي نصل مثلا إلى النقطة

(س) في الإصلاح السياسي يجب أن نكون قد انطلقنا من النقطة (ص) في الإصلاح الثقافي، وهكذا... وغياب هذه الفكرة تحديدا كان من أهم أسباب فشل محاولات تنموية سابقة.

ويعني ذلك أنه دون وجود رؤية متكاملة فلا يمكن تحقيق شيء. وإذن فيجب تقديم وسائل الحل وإجراءاته وخطواته، في إطار رؤية عامة تشمل الجزئيات جميعا، وإلا فإن إمكانية النجاح على المستوى البعيد تصبح مستحيلة بدون هذه الرؤية العامةالشاملة .

ثم إننا إذا أردنا تجذير الإصلاحات، والتوقف عن ما تعودناه في تاريخنا من ومضات سرعان ما يخفت ضوؤها، وقررنا أن يكون أصل شجرتنا ثابتا وفرعها في السماء فإن الإصلاح الثقافي يجب أن يستهدف إنتاج فلسفة التنمية والحرية من تربة هذا الوطن وليس من خارجه، ومن دينه وعقيدته وليس من أي شيء آخر، ثم ننشر هذه الثقافة في ربوع الوطن كله، إن الحرية الحقيقية لن تكون ممكنة ودائمة إلا في ضوء تأصيلها عقديا، والأمر كذلك مع التنمية، تأصيلا صحيحا مقبولا متفقا عليه، يتصف بالبساطة التي تجعله جزءا من ثقافة المجتمع. ومن هنا قد يجد القارئ الكريم بعض الاستطراد فيما يتصل بقضايا الإصلاح الثقافي، وبعض الاهتمام بالتوثيق الذي أردت به إثبات حجية ما أدعو إليه. وذلك دعما لمفاهيم جوهرية مثل: الحرية، والتنمية، والعمل الأهلي.

وسوف تُبْنَي هذه الرسالة على أساس تحديد برنامج متكامل يحدد عناصر ملائمة للانطلاق على المسارات الاقتصادية والسياسية والثقافية من شأن تنفيذها أن يؤدي إلى النتيجة المرجوة، وهو برنامج يصلح برنامجا رئاسيا إذا اخترنا نظاما رئاسيا، وقد كنت أفترض ذلك في بداية الكتابة في بداية الثورة، وبرنامجا حكوميا رئاسيا إذا اخترنا النظام المختلط، الذي يبدو أن النية تتجه إليه.

وسوف يلاحظ القارئ الكريم اختلافا كبيرا في طريقة الكتابة الفصول التي أعرض فيها البرنامج الاقتصادي وبرنامج السياسة الخارجية من ناحية، وبقية الفصول المخصصة للإصلاح الثقافي والسياسة الداخلية والتعامل مع جرائم النظام السابق من ناحية ثانية، فبينما كتبت الفصول الأولى في شكل برنامج حقيقي بعبارات مختصرة، وفي نقاط سريعة،

فقد تدخل الحوار والإقناع وربما الاستطراد، والتوثيق، في الأقسام التالية، وأزعم أن هذا طبيعي في ضوء الدخول في دوائر معقدة أشبه بعش الدبابير، ومع ذلك فقد كان دخولها حتميًّا؛ ذلك أنني جاد حقًّا في الحديث عن قفزة كبرى إلى الأمام، وليس مجرد تعويم مصر ومنع غرقها، وإنما نقلها نُقْلَةً عظمى، أراها قاب قوسين أو أدنى، لكنها تحتاج إلى سياق مناسب، وتستوجب متطلبات كثيرة ليست محل اتفاق؛ ولذا كان عليَّ أن أحاول الإقناع بأساسيات هذا السياق، والجدال دفاعا عنها. ويساعد على ذلك أنني في وضع يجعلني قادرا على أن أقول ما أراه، غير مضطر لإرضاء الجميع، فلست مرشحا في الحقيقة لشيء.

أما البرنامج الاقتصادي، (وبشكل نسبي برنامج السياسة الخارجية) فأحسب أنهما سيحظيان بقبول كبير، ويقدمان مبادرات لا يجوز تجاوزها بعد ذلك، وأتمنى ألا يضر بها الخلاف المؤكد حول بقية عناصر البرنامج، وألا يزري بها ابتعاد كاتبها عن حلبة السياسة ، فأجواء السياسة وما فيها من مكايدات تعافها نفوس كثيرة، دون أن ينفي الابتعاد عنها قدرة أصحابها على طرح الحلول، أو يقلل من أهمية أفكارهم.

وفي النهاية فإن هذه الأفكار مهداة لكل قادر على تنفيذها. ورحم الله من عرف أن الحكمة ضالة المؤمن، وأن الموقف السليم هو أن تأخذ وتدع، تأخذ ما تراه خيرا، وتدع ما لا تراه كذلك، أما محاسبة الأفكار من خلال منتجيها، وفق فكرة" يا له من رأي حسن، لكنه جاء من الشخص الخطأ" فهذا ما لا تحتمله مصر الآن، بقدر ما لا تحتمل تجاهل محاولات الآخرين. ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [يونس:١٠]

كتبه الراجي عفو ربه ومغفرته

وكيل المرشح (س) والباحث عنه معكم

حسام أحمد قاسم.

أوساكا في نوفمبر ٢٠١١.

الفصل الأول: البرنامج الاقتصادي:

في الحقيقة هناك مقدمات ومنطلقات اقتصادية كثيرة ، ربما كان من المهم البدء بها، لكنني لا أزال أخاف من فقد بعض القراء، رغم ما حاولته من تشويق؛ ولذا، فسيأتي الحديث عن أهمها أثناء عرض البرنامج.

– ينطلق هذا البرنامج الاقتصادي من حقيقة أن نجاح الثورة المصرية المباركة كان ولا يزال يتطلب تحقيق إنجازات حاسمة وسريعة تحقق تغييرا سريعا في الواقع الاقتصادي والأمني يمهد لترسيخ الإنجازات الكبيرة في الواقع السياسي، وأنه بدون هذه الإنجازات لن تحصل الثورة على الاعتراف والثقة بخيريتها وأهميتها من كل الفئات ، فليس صحيحا أن الشعب كله قد ثار، وليس صحيحا أنه كله الآن من أنصار الثورة. [فثم قطاع أقنع نفسه ولا يزال بأنه لم يكن في الإمكان أبدع مما كان – إضافة إلى قطاعات ترفض الثورة أو نتائجها المحتملة لأسباب تخصها]، ولذلك فإن طريقة (ما تقولش إيه ادتنا مصر، وقول هندي إيه لمصر) ليست مُنْتِجَةً، فالثورة من أجل الإنسان لا من أجل الثورة. وعلى الثوار الحقيقيين ألا يطلبوا التضحية بقدر ما يقدمون للناس من خلال الثورة ما لم يقدم لهم من قبل.

– إن تحقيق إنجاز حاسم وسريع على الأصعدة كلها ممكن جدا، بل سهل أيضا، لكن ما يمنعه هو افتقاد القدرة على الإبداع والخيال، والقدرة على بث الأمل والتواصل مع الناس، وافتقاد القدرة على معرفة مفاتيح تشغيل المصريين لبعث الهمة والروح فيهم . إن الإبداع هو أساس تقديم حلول ممكنة وناجزة وقابلة للتطبيق رغم المعوقات، وبدون القدرة على الإبداع لن يستطيع أخلص المخلصين أن يفعل شيئا في ظل أوضاع شديدة التأزم، وفي ظل نتائج الإفساد الطويل على مدار العقود السابقة.

إن استيراد الحلول كارثي في أكثر الأحيان، فخصوصيات المجتمعات يجب أن تراعى، ومن ثم فالحلول يجب تفصيلها على المقاس المصري، صحيح أن الإفادة من كل المحاولات واجبة، ولكن ليس بوصفها ثيابا جاهزة، وإنما بوصفها مجموعة من الخيوط قد نأخذ منها ومما عندنا لنصنع ثوبا جديدا على مقاسنا، ولذلك قلت إن الإبداع هو الحل.

– إن الحلول المقدمة لعبور الأزمة الحالية يجب أن تكون من عينة حل استخدام خراطيم المياه لإزالة الساتر الترابي في معركة العبور، أي أن تكون حلولا شديدة البساطة، قابلة للتنفيذ، سريعة النتائج. ولا تعني قابلية التنفيذ مجرد السهولة بشكل مطلق، أو السهولة النظرية المتخيلة، وإنما تعني السهولة على المنفذين المحتملين الذين نعرف قدراتهم المادية والنفسية جيدا، كما تعني السهولة في السياق الحالي بكل ما فيه من المعوقات.

– كذلك فإن الحلول المطلوبة يجب أن تكون سريعة النتائج حتى تقدم الدليل العملي على وجود الأمل ، إن خطة عظيمة تتأخر نتائجها لا تصلح الآن، حيث لا نضمن ماذا سيحدث قبل أن تتحقق هذه النتائج، ومن ثم فالأصلح الآن هو وجود برنامج إنقاذ طموح يحتوي على عدد من المشروعات المهمة جدا التي تنفذ سريعا، وبتمويلات مبتكرة بعيدة عن مفردات الميزانية الحالية، ويسير ذلك بموازاة برنامج لإصلاح المؤسسات الحالية يعتمد على الميزانيات المتوفرة التي يجب أن تدار بمنتهى الكفاءة، مع التركيز أيضا على الانتهاء من المشروعات القائمة حتى يرى الناس آثارها قبل البدء في مشروعات جديدة.

– سيصنع إنجاز الجديد عدة أمور: سيخفف الاحتقان الحالي، وسيدعم الأمل، ويقدم القدوة والنموذج مما يساعد على أن يتم إصلاح القديم بشكل أسرع.

= وسوف تقدم السطور التالية تصورا عن هذا البرنامج الموازي مع البدء بتحديد الأهداف على المستويين القصير والمتوسط ثم على المستوى الطويل. وذلك بالنسبة للأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وأعني بالمدى القريب العامين الأولين ، وبالمدي المتوسط الأعوام الخمسة الأولى، وبالمدي البعيد الأعوام العشرة الأولى، ليسلم هذا البرنامج الأمور إلى برنامج آخر أكثر طموحا، لن نكون فيه بحاجة إلى فكرة البرنامج الموازي، حيث سيكون القديم أيضا قد تم إصلاحه، ويكون التراجع قد أصبح مستحيلا، وتكون مصر قد قطعت أشواطا كبرى على الطريق.

ما الأهداف المطلوبة على المستوى القريب.؟

من الناحية الاقتصادية والاجتماعية مطلوب إحداث طفرة سريعة جدا وحاسمة لتحقيق ما يلي:

١- كسر ظهر البطالة كسرة كبيرة..

نعم إن التشغيل هو الأساس، فرغم أهمية مسألة رفع الأجور، فقضية البطالة أهم، أولا لأن من لا أجر له أولى بالاهتمام ممن له أجر قليل، وثانيا للأبعاد النفسية والاجتماعية الكارثية للبطالة، وثالثا لأن علاج مشكلة البطالة يعني علاج مشكلة قلة الدخل. لأن علاجا حاسما لمشكلة البطالة سيعني زيادة الإنتاج، وتقليل التضخم فلا ترتفع الأسعار وتأكل أي زيادة في المرتبات، بل ستزيد القيمة الشرائية للدخل فيزيد زيادة حقيقية. إن المهم ليس المبلغ الذي يتقاضاه العامل وإنما المهم هو ما الذي يمكن أن يشتريه العامل بهذا المبلغ. كما أن كسر حدة البطالة سيعني تقليل نسبة الإعالة، وبالتالي فسوف تكون هناك زيادة كبيرة في دخل كل أب يتوقف عن إعالة أبنائه الذين سيعملون ويعولون أنفسهم، وربما يساعدونه. ورابعا لأن علاج مشكلة البطالة أسهل وأقل تكلفة كما سيأتي، وخامسا لأن القضاء على مشكلة البطالة هو الذي سيساعد على إنجاز هدف اجتماعي لا يقل عن الهدف السابق أهمية وهو الهدف الثاني التالي:

٢- كسر ظهر مشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج للشباب والشابات على السواء.

لقد فاقت هذه المشكلة كل الحدود المعقولة إلى حد أنها تصبح بالمعايير الدينية والثقافية لأمتنا جريمة من جرائم حقوق الإنسان التي ترتكب في حق الشباب.

٣- القضاء على الفقر المدقع: ويعني هذا الهدف إجرائيًّا تحقيق ما يأتي:

أ- لا يجوز أن يوجد في مصر جائع لا يجد طعام يومه.

ب - لا يجوز أن يوجد في مصر عريان لا يجد ثيابا وأغطية تقيه الحر والبرد.

ج- لا يجوز أن يوجد مريض [بغير الأمراض المستعصية] دون علاج.

د- ولا مشرد مضطر للمبيت في الشارع دون مأوى يبيت فيه.

= وعلى المستوى المتوسط يجب أن يتم تحقيق ما يلي:

٤- تحقيق إنجازات ملموسة في تصنيع مصر، وذلك باختيار صناعات بعينها وتقديم منتج مصري منافس عالميًّا..والمقترح أولا هو صناعات الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية، وصناعة الأثاث، والصناعات التحويلية. وصناعة البرمجيات وصناعة السيارات

التي يجب أن نسابق الزمن فيها قبل الخفض الهائل القادم في قيمة الجمارك وفقا لاتفاقية الجات، الذي سيقضي حتما على تجارة السيارات وتجميعها ..

٥- رفع كفاءة التعليم وربطه بسوق العمل، بحيث لا يوجد عمل مطلوب دون خريج مناسب، ولا يوجد حاصل على شهادة دون أن يكون قادرًا على العمل الذي تؤهل له هذه الشهادة..

٦- رفع مستوى الصادرات إلى الدرجة المناسبة لدولة مثل مصر.

٧- تقديم إنجازات ملموسة في الصناعات ذات الطبيعة الاستراتيجية مثل الصناعات الدوائية. وصناعة الصلب، ومواد البناء، والصناعات العسكرية الاستراتيجية.

٨- تحقيق درجة مرضية من العدالة الاجتماعية ترتفع فيها الأجور على نحو يكفل للجميع حياة كريمة جدا، بل يسمح لقطاع كبير من العاملين بالادخار.

= **وعلى المدى البعيد** يجب أن نكون في نهاية هذه الخطة على المستوى الآتي للإنطلاق منه إلى مستقبل أكثر إبهارا.

١٠- الدخول الفعلي في عصر إنتاج التكنولوجيا .

١١- تحقيق تقدم كبير في مجال الصناعات العسكرية، وصناعة سيارة مصرية تامة الصنع، وإنتاج أدوية خاصة بنا.

١٢- تحقيق ارتفاع كبير في مستوى الادخار والاستثمار.

١٣- تحقيق مستوى متقدم جدا من الكفاءة التعليمية والتدريبية، بحيث يكون الخريج المصري متفوقا على غيره لا مجرد منافس له.

١٤- تحقيق إنجازات ملموسة في ميدان البحث العلمي، توظف صناعيا، وتدعم الثقة والأمل في نفوس المصريين.

= وقبل الحديث عن الوسائل والإجراءات يحسن إعادة تأكيد المحددات العامة للعمل، وأهمها:

- لا يجوز إغفال المردود الاجتماعي والأخلاقي للقرارات الاقتصادية. فهذا المردود الاجتماعي والنفسي والأخلاقي قد يعوق التقدم تماما، وقد يجعله أقرب من الخيال.

– يجب منح أولوية للمشروعات كثيفة العمالة، وكذلك المشروعات ذات الآثار المتعددة، كتنمية منطقة مهمة، أو تقليل أسعار الغذاء أو الكساء، أو تشغيل الفئات الأولى بالرعاية، أو الاعتماد على مادة خام يُسَبِّبُ عدم استغلالها مشكلة مثل القمامة، وبصورة عامة يجب أن يكون الاستثمار من باب ضرب عصافير متعددة بالحجر الواحد.

– من الخطأ توقع إنجاز المراحل الأولى من هذا البرنامج من خلال تمويل خارجي، لأن التمويل الخارجي مشروط سياسيا، فهو لن يأتي، ولن يكون مجيئه عديم التكلفة. لا يعني هذا رفض أي تمويل متاح، وإنما يعني عدم انتظاره، ورفض تحمل آثار جانبية ضارة بسببه.

– إنشاء مؤسسات جديدة جيدة أفضل وأيسر من إصلاح الفاسد، ولأنه لا يمكن ترك الفساد، فيجب أن نسير في الاتجاهين بالتوازي . فتوجد ميزانيات تكميلية من مصادر غير تقليدية يتم بها إنشاء الجديد المتميز، الذي سيعطي نتائج فورية تزيدنا قوة وأملا، وتقدم للقديم نموذجا. وفي الوقت ذاته تدار الميزانية العامة العادية بكفاءة شديدة لإصلاح القديم. أما صرف الجهد كله في الترقيع فكارثة.

– لا يجوز اقتراح وسيلة لمجرد أنها قابلة للنجاح نَظَرِيًّا، فعلى سبيل المثال لا يمكن الاستمرار في فكرة علاج البطالة عن طريق إتاحة القروض للمشروعات الصغيرة، لأن تحقيق نتائج ملموسة من هذا الطريق غير ممكن في ظل ضعف القدرة الشرائية للمواطن المصري، وارتفاع تكلفة الإنتاج الصغير لا سيما عند عدم الاعتماد على تكنولوجيا متقدمة، وضعف التسويق بشكل عام، وأهم من ذلك افتقاد ثقافة المبادرة والمواظبة والصبر فهذه الثقافة التي لم يتدرب عليها الشباب. تمثل شرطا جوهرِيًّا لنجاح فكرة الاقتراض للقيام بمشروعات صغيرة، إن الفكرة جيدة نظريًّا لكنها بدون قيمة عملية كبيرة.

– في المرحلة الأولى من الواجب تدخل الدولة بشكل تمييزي لصالح الفئات الأَوْلَى بالرعاية، على أن يكون ذلك لفترة محددة معلنة، وبطريقة لا تُنَمِّي ثقافة التواكل والأخذ بدون حق.، ولا توزع الفقر، وإنما تتيح الفرص.

– نعم، إن لسياسة الدعم بشكلها التقليدي آثار جانبية نفسية واقتصادية سيئة جدًّا، غير أن إلغاء الدعم لا يمكن في المراحل الأولى. لكن يجب أن تستهدف البرامج التنموية أن

تستبدل الدعم بتوفير العمل، وتقليل سِعْرِ الضروريات كلها إلى الحد الذي تكون في متناول الجميع.

– لا تؤدي سياسة من الإبرة إلى الصاروخ إلى نتائج حقيقية، كما لا يمكن الاهتمام بإنجاز البنية الأساسية لكل شيء، وإنما يجب الاعتماد على فكرة قاطرات النمو في المجالات كلها. فيتم التركيز على مجالات بعينها أو أماكن بعينها نملك فيها ميزة نسبية، وتقام لها البنية الأساسية الكاملة، ونتقدم فيها بسرعة كبيرة، ومن خلال عائد هذه المجالات سيرتفع الدخل القومي بحيث نعود للبنية الأساسية العامة كلها لتطويرها.

الوسائل والإجراءات في السنوات الأربعة الأولى:

المتوقع في هذه المرحلة إنجاز كل الأهداف القصيرة، وبعض الأهداف المتوسطة، وقطع أشواط واضحة في طريق تحقيق الأهداف البعيدة من خلال ما يلي:

أولا– المشروع القومي لقتل البطالة:

– يستهدف هذا المشروع تزويج مليوني شاب وفتاة، وتشغيلهم، وإنشاء مجتمعات جديدة في سيناء وتوشكى والوادي الجديد وما بقي من أراضي الساحل الشمالي وكل الأراضي المناسبة الجاهزة أو شبه الجاهزة على مدار السنوات الأربعة الأولى.

تكلفة هذا المشروع حوالي مائة وعشرين مليار جنيه بمعدل مائة ألف جنيه لكل أسرة جديدة.إضافة إلى عشرين مليارا للخدمات المشتركة والتسويق.

– يعتمد هذا المشروع على زراعة كل المساحات الممكن زراعتها بمساحات صغيرة، وكذلك على الزراعة المحمية للخضروات بمساحات أصغر. والزراعة المحمية استثمار آمن مؤكد النتائج غير باهظ التكلفة، مضمون التسويق، في مصر وليبيا والخليج العربي والدول الأوربية، له فوائد متعددة. ولا تحتاج الزراعة المحمية إلى ماء كثير، كما يمكن أن يتم تحسين التربة فيها بسهولة ودون تكلفة باهظة.

– وهذا المشروع يحول بشكل مباشر جهد الزوجين إلى دخل مناسب. ويقدم إضافة سريعة إلى الدخل القومي، إضافة إلى إنشاء مجتمعات جديدة منتجة.

– سيتم إنشاء مجتمعات جديدة تتكون من عدد من القرى المتجاورة في مناطق مختارة بعناية من حيث المناخ المناسب وتوافر المياه ووسائل النقل، والجودة النسبية للتربة.

– تزرع كل أسرة فدانين من الأراضي القابلة للاستصلاح الفوري بالخضروات، أو فدانا واحدا بنظام الزراعة المحمية ، لكن العائد المالي في حالة الزراعات المحمية يساوي عائد ثلاثة أفدنة على الأقل.

تشمل تكلفة المشروع ما يلى:

بناء منزل من دور واحد منخفض التكاليف بالخامات المحلية،[ستنشأ شركات مقاولات خاصة، تستخدم عمالة مدربة بشكل خاص لهذا الهدف، اعتمادا على أفكار المرحوم الدكتور حسن فتحي وما يشابهها] وتأسيسه أساسا بسيطا جدا لكنه مناسب، أيضا ستوضع التصميمات الخاصة بفكر مبتكر جديد.

إنشاء أربع صوبات زراعية مقاس ٦ / ٤٠، [في حالة الزراعة المحمية]مع ترك مسافات طولية بينها لزراعتها بالنخيل على مراحل فيما بعد.

إنشاء منحل صغير أو وحدة صغيرة جدا لتربية الدواجن.

مع تقديم راتب شهري للزوجين في الشهور الستة الأولى.

بالنسبة للزراعة المحمية من المنتظر ألا يقل العائد السنوي بحال من الأحوال من الصوبات فقط ومنذ العام الأول عن /٣٥ ألف جنيه. بعد مراعاة مشاكل التسويق الناتجة عن زيادة المعروض بشكل كبير، وتنويع أنواع المزروعات لتشمل أنواعا مهمة للسوق المحلي لكنها ليست كثيفة الربح.

وبالنسبة للزراعة العادية أيضا فلن يقل إنتاج الفدانين عن ذلك كثيرا؛ حيث ستدير مؤسسات خاصة عمليات اختيار البذور والتسويق، ومعالجة مشكلات المحاصيل، والإفادة من الثورة التكنولوجية الهائلة في هذا المجال، التي وصلت إلى حد التمكن من الزراعة بدون تربة، وإنما على الماء الذي تذاب العناصر المطلوبة فيه، وإلى حد التحكم في نوعية الأشعة الداخلة للنباتات، وتبحث الشركات اليابانية المنتجة لهذه التكنولوجيات الآمنة عن شركاء بحثا حثيثا لا سيما في الهند والمنطقة العربية، وقد بدأت قطر بالفعل في هذا الميدان، وهذه

الشركات قادرة على المساهمة في التمويل والتسويق. لا سيما ونحن لدينا الماء، والتربة في بيئات جديدة مثالية من حيث عدم الثلوث. (اضطرت بعض الشركات اليابانية العاملة في الهند إلى الاستغناء عن التربة تماما، والزراعة على قشور جوز الهند بعد وضع العناصر المناسبة عليها، بسبب تلوث التربة، بينما التربة في توشكى والواحات أفضل منها في أي منطقة في العالم، إن مشروعا بهذه الضخامة يغري الجميع بالمشاركة في توريد مستلزمات الإنتاج، وتوريد التقنيات المطلوبة، وسوف نضع الشروط المناسبة لنا في مقابل ذلك، فقد نطلب أن ندفع مقابل ما نشتريه من خلال المحاصيل نفسها، فنحل مشكلة التسويق، أو اشتراط تصنيع المستلزمات التي نحتاجها في مصر فنساعد على النمو الصناعي، ...فمن سنتشري منه بكثافة سنحصل منه على مقابل جيد لذلك.

– يتم إنشاء شركات تسويق وتصدير خاصة لتعهد هذا المشروع.

– كما سيتم تشكيل هيئة خاصة من العاملين بكليات الزراعة ومراكز البحوث ودعمها بالخبرات والأدوات اللازمة تكون وظيفتها اختيار البذور ورعاية المزروعات. من الطبيعي أن نبدأ بالاستيراد مستفيدين من الثورة الرائعة الحالية في مجال البذور. لكن هذه الهيئة سَتُكَلَّفُ بتوطين تكنولوجيا إنتاج البذور المناسبة .وتطوير أصنافنا المحلية .

– تتولى هيئة قومية خاصة إنشاء المشروع وإدارته. وإقامة مؤسسات للإرشاد والتدريب والرقابة الصحية والبيئية.

– الأراضي المتاحة فعلا حول ترعة السلام، وفي توشكى والواحات وسواحل سيناء والساحل الشمالي.تكفي لإنجاز هذا المشروع وتحقيق أفضل عائد تنموي منها. كما أن إمكانية الزراعة المحمية عن طريق المياه الجوفية مؤكدة، فالزراعة المحمية لا تستهلك ماء كثيرا. والتكلفة المقترحة تشمل تكلفة الري عن طريق الآبار. ولذلك فالأفضل اختيار أنسب الأماكن من حيث المناخ والمواصلات، ويجب التوقف عن منح أجمل مناطق مصر للسياحة لا للتنمية البشرية الحقيقية، كما أنه من المهم مراعاة التوزيع العادل للحصص على محافظات الجمهورية ومراكزها، بحيث تمنح كل محافظة نسبة عادلة من الفرص، فلا توجد قرية مصرية دون إفادة بعض أبنائها من المشروع في إطار معايير واضحة وشفافية كاملة.

– رغم ضخامة الإنتاج المتوقع فإن التسويق مؤكد حيث الطلب على الإنتاج كبير جدا في مصر والدول العربية المحيطة، حيث يكفي أن يشتري المصريون في الخليج هذه المنتجات وَسَتُخْتَارُ كفاءات كبيرة لإدارة مؤسسة التسويق.

– يمكن زراعة :عدد كبير من أشجار النخيل مع التحكم في أنواعها. ضمن مراحل المشروع التالية لكن العائد سيتأخر بطبيعة الحال، ويكفي أن نعلم أن تنمية ماليزيا بدأت بمشروع زراعة مليوني نخلة، ويكفل هذا المشروع على الأقل زراعة خمسة ملايين نخلة مستقبلا.

يعتبر مشروع إضافة المنحل الصغير مشروعا إضافيا اختياريا لتحسين العائد.

– يسهم الشاب في البداية بعشرين في المائة من تكلفة المشروع. هي أقل تكلفة كان سيدفعها لمشروع زواجه. ويجب التركيز التثقيفي على تغيير عادات الزواج فيتحول الإنفاق الذي لا معنى له إلى استثمار مستقبلي، وتتقاسم الزوجة ملكية المنزل والأرض مع الزوج في مقابل حقوقها المالية.أما حفلات الزواج فتقيمها الدولة بشكل جماعي ويحضرها رئيس الجمهورية بنفسه [عشرة آلاف زيجة في كل احتفال نصف شهري] .

– يحصل الشاب على قرض قدره ثمانون ألف جنيه بدون فوائد يسددها على عشر سنوات.

– وتعتبر مشروعات البنية الأساسية وهيئات التصدير والتسويق واستيراد البذور مملوكة للدولة وتدار إدارة اقتصادية..

– في حالة تمكن الشاب من سداد نصف المبلغ في خلال خمس سنوات يعفى من سداد باقي المبلغ، ويتم تمليكه للأرض والمنزل. على أن تكون الملكية مشتركة بينه وبين زوجته في مقابل الشبكة والمهر.

يجب اختيار الشباب المناسب والمؤهل الذي يجتاز التدريبات المناسبة. كما يجب أن يرتبط المشروع فعلا بزواج حديث. مع النصح بتأجيل الإنجاب في السنوات الثلاثة الأولى.ويتم تدريب الشباب على كيفية ذلك دون أدنى تأثير على الصحة أو الخصوبة.

التمويل:

بصرف النظر عن دقة الأرقام المقدمة سابقا التي حاولت من خلال محاضرات تلقيتها من مختصين، ومن خلال قراءات كثيرة، واختيارات لتصميمات خاصة ووسائل معينة في البناء أن تكون دقيقة وبسيطة- بصرف النظر عن ذلك فإن المصادر التي سأقدمها لتمويله أكبر كثيرا من التكلفة، ولا يجوز إهدارها كلها مرة واحدة، حتى في هذا المشروع العملاق فهي ملكية عامة، يجب أن تستخدم على مراحل، حيث تزيد قيمتها مع الزمن، وفي المرحلة الأولى من استغلال هذه الأصول فإن هذا المشروع كاف تماما، ثم بعد ذلك تستغل على مراحل في مشاريع أخرى ذات نفعية عامة. إلا إذا اضطرنا إلى الاستعانة بها في تكملة تكاليف المشاريع التالية ولم تكف المصادر المقترحة لتمويلها، حيث سأقترح مع كل مشروع مصادر خاصة لتمويله.

إن الفكرة الأساسية في هذا المشروع هي أنه لا يمكن الآن ترك الشباب للتصرف بأنفسهم من ناحية، ومن ناحية ثانية يجب وضعهم في إطار حتمية النجاح، ومن ثم سيمولون نسبة كبيرة بجهدهم، ونسبة قليلة من مالهم.

- يمول الشباب ابتداء نسبة ٢٠%. بحيث لا تزيد عن عشرين ألف جنيه.

- تقترض الدولة للمشروع ستة مليارات دولار وهي مضمونة السداد في السنوات الخمسة الأولى وفق النظام المقترح.حيث سيكون دخل المشروع كبيرا، وسيستهوي الانتهاء من نظام التقسيط عددا كبيرا من الشباب فيسددون في السنوات الخمس الأولى. يجب أن نفهم المصريين جيدا.

- يتم تدبير باقي المبلغ من وسائل غير تقليدية مثل:

- بيع الأصول التي ليست لها قيمة تاريخة من القصور المملوكة للدولة المؤممة من أسرة محمد علي.(أشار المرحوم مصطفى أمين منذ حوالي عشرين عاما إلى دراسة قدرتها بعشرة مليارات جنيه، = ثلاثة مليارات دولار ساعتها، ولو صح هذا فمعناه أنها تفي الآن بنسبة كبيرة من تكلفة المشروع، حيث تضاعفت أسعار العقارات، وسوف يستهوي هذا البيع قطاعا كبيرا من الأغنياء، وَيُظْهِرُ سيولة ستثير الاندهاش) ويجب عدم بيعها كلها مرة واحدة، فقيمتها ستزداد جدا مع نجاح مشروعات التنمية.

– بيع مقار الحزب الوطني المصادرة لصالح المشروع. وهي مقار ذات أسعار كبيرة جدا.وأموال الشراء جاهزة وتحت البلاطة، والراغبون كثر، في مصر والعالم العربي، دعكم الآن من منحها للوزارات فهذه أموال الشعب وهذا أفضل طريق لإعادتها إليه.

– ما يمكن استرداده من الأموال المهربة. قال المرشح (س) أعد بأن تُسْتَرَدَّ بأسرع مما يتوقع الجميع، كما أعد بصناعة دافعية كبرى لإعادتها بوسائل كثيرة منها ربط سداد الديون الفاسدة التي ورطنا فيها النظام السابق بعودة أموالنا بمجرد صدور الأحكام القضائية. وهو ربط أخلاقي تماما، والحوالة جائزة في الشريعة. سنحليهم على البنوك التي فيها أموالنا. كما أن مفهوم الديون الفاسدة مفهوم قانوني تم استغلاله من قبل. لقد دفعوا أموالا لنظام فاسد ليبددها في الفساد، وهم يعرفون فساده ويعرفون أنه سيبددها. ولذلك فالضغط من خلال الربط سيكون قانونيا منتجا.

– ما يجب الحصول عليه من الأموال المنهوبة، غير المهربة لكبار اللصوص والمفسدين.

– ما يمكن أن نكتشفه من الأموال المنسية [لا تعجبوا فسوف تُظْهِرُ الأيام القادمة الكثير. فقد كانت دولة بلا رأس، ووكالة بدون بواب، وكم سمعنا عن قروض لم يستفد منها، وعن أموال لا نعرف أين ذهبت].

– تمليك العقارات المملوكة للدولة وشركات قطاع الأعمال العام لساكنيها. هناك تقارير تقدر عائد هذا القرار بمبالغ كبيرة جدا، فهناك مستعمرات كاملة تملكها الشركات العامة، بنيت في الستينات، وخرج ساكنوها على المعاش، ولم تستطع إخراجهم منها. وسوف يكون مفيدا لهم جدا تملكها بسعر مناسب.

– بيع بعض أراضي الدولة لصالح المشروع. وكذلك نقل بعض المصالح الحكومية التي تقع في أماكن حيوية جدا إلى أماكن أخرى، وبيعها لصالح المشروع. بعض هذه المباني ضاق بموظفيه، وهم لا يطيقونه، رغم أن سعره يكفي لتشييد مبنى أفضل، ويبقى الكثير للمشروع الحالي.

– وفي النهاية فإن ضخامة العائد من المشروع ستجعل من تمويله مسألة ممكنة، كما أنه سيتيح أفضل وأعدل استكمال ممكن لمشروعات قومية قائمة فعلا. تم وضع أموال طائلة فيها دون عائد حتى الآن.مثل [توشكى وترعة السلام].

ومما يؤكد أن التمويل سيكون مسألة ممكنة أن وزارة الإسكان في الحكومة الحالية تقترح الآن إنشاء مليون وحدة سكنية خلال أربع سنوات بتمويل ذاتي من خلال بند واحد هو بيع بعض أراضي الدولة فقط. وهذا المشروع الذي أتحدث عنه هو الأمل الحقيقي من حيث إنه سيتيح إضافة إلى المليون منزل مليون فرصة عمل ومليون زيجة مما سيجعل هذه المنازل عامرة منتجة، ومسكونة بالعمل والسعادة لا بالفقر والتعاسة.

إن متابعة النجاحات المتحققة في ميدان الزراعة المحمية، على مستوى العالم وزراعة الخضروات بالبذور الحديثة يؤكد أننا إزاء مشروع واعد حقا، وأن نتائجه ستكون مدهشة.لأننا سنستفيد من تكنولوجيا جديدة تزيد الإنتاج بصورة كبيرة ، وتضمن جودة عالية .وسوف يشعر قطاع كبير من المصريين بنجاح الثورة عندما يأكلون طعاما حرموا منه على مدار ثلاثين عاما، حتى نسوا طعم الطعام الحقيقي، إن الذي نؤتي به يشبه الطعام وما هو بطعام.

ثانيا المشروع القومي لتحقيق الأمن وتنظيم الشارع المصري.

– يستهدف هذا المشروع تحقيق درجة كبيرة ومفاجئة من الضبط والتنظيم والأمن والأخلاق في الشارع المصري.

ينقسم هذا المشروع إلى قسمين متداخلين:

– القسم الأول : دعم الأمن والنظام: والقسم الثاني تنظيم المرور وحركة الشارع.

– بالنسبة للقسم الأول: يتم تحقيق هذا الغرض من خلال:

– دعم الشرطة المصرية وتشجيعها بكل الوسائل على القيام بوظائفها وتحسين صورتها، بما في ذلك زيادة دخلها ورفع كفاءتها المهنية ودعم تجهيزاتها ليس وفقا لما تسمح الميزانية به، وإنما وفقا لما هو مطلوب، فقضية الأمن قضية محورية يرتبط كل شيء بها.، إضافة إلى

طمأنة رجالها الكاملة على أن النجاح والاستقرار لن يعني لهم إلا كل خير، وهو ما سأحدد خطواته في الجزء الخاص بالسياسة الداخلية في آخر البرنامج.

– لكن لأسباب كثيرة لا يمكن الانتظار لفترة أطول، حتى تسطيع الشرطة القيام بوظائفها، وهي في كل الحالات لا تستطيع القيام بها سريعا، ولا يمكن الانتظار؛ لأن المردود النفسي لغياب الأمن خطير جدا، وستنشأ ظواهر اجتماعية وأمنية لا يمكن علاجها فيما بعد . إضافة إلى أن هناك وظائف جديدة ضرورية للانطلاق لا يمكن أن تقوم بها الشرطة بتكوينها الحالي، كما أن هناك وظائف كثيرة لم تكن تقوم الشرطة بها أصلا، رغم أهميتها.

وإضافة إلى ما سبق فإن المجتمع سيصر على أن تسلك الشرطة وفق حدود القانون، وأن تحقق الأمن في إطار القانون فقط، وهي لا تستطيع ذلك بسرعة لأنها لم تتدرب عليه، ولم تجهز نفسها بالتجهيزات المناسبة له، وتحقيق هذه المعادلة يحتاج حقا إلى تجهيزات كثيرة، كما يحتاج أيضا إلى تقديم مساعدة جوهرية للشرطة هي إحداث تغييرات في الثقافة الشعبية، وطريقة تعامل الناس مع القانون، وفي الحقيقة فإن الذي يطلب المستحيل لا يحصل عليه. ولذا يجب أن نطلب الممكن فقط.

لكل ذلك فسوف يتم إنشاء هيئة مؤقتة تسمى كتيبة (خُدَّام مصر)، تساعد على الإعداد لتسلم الشرطة لوظائفها تدريجيا خلال أربع سنوات، وسوف يتم إنشاء هذه الهيئة دون الإخلال بخطة دعم الشرطة أو إعادة تأهيلها.وتجهيزها، حيث تحتاج في الحقيقة لتجهيزات كثيرة للعمل بشكل قانوني فقط.

سيتم إنشاء هذه الهيئة في إطار يخلق حالة نفسية عند رجال الشرطة تؤكد أن المقصود هو مساعدتها لا استبدالها من ناحية، والقيام بوظائف إضافية لم تكن هي تقوم بها رغم أهميتها من ناحية ثانية، والمساعدة في تجهيز الشارع ليكون التعامل القانوني كافيا معه من ناحية ثالثة، فنجاح الشرطة في العالم كله لا يعود فقط لقدرتها أو لشجاعتها وإنما قبل ذلك لوعي ذاتي واسع عند الناس باحترام القانون.

– سيتم توظيف مائة ألف شاب مصري بعقد مؤقت لمدة أربع سنوات، مع اختيارهم وفق معايير خاصة من خريجي الجامعات أصحاب التقديرات العالية [مع التركيز على خريجى الحقوق وأقسام علم النفس والاجتماع، والتاريخ] براتب سنوي ثابت قدره عشرة آلاف جنيه، وبتكلفة قدرها مليارا جنيه في العام الأول للأجور والتجهيز ،[تساوي بدل البطالة المقترح في الميزانية التي أعدها الدكتور سمير رضوان، وتساوي أقل مما نفقده في شهر واحد بسبب مشكلات السياحة، التي ستعود بنسبة كبيرة إذا عاد الأمن].

وميزانية الأعوام التالية هي مليار ونصف تقريبا. وتكون وظيفة هذه الكتيبة هي حفظ النظام في الشارع المصري، وتحقيق السيولة المرورية، وضبط آداب السلوك، والمساعدة في مقاومة ظاهرة البلطجة، والاستهانة بالقانون، وبحقوق الطريق، وبحقوق الجيران، ووقف ثقافة المغالبة والصوت العالي بشكل عام.

وستكون لهذه الكتيبة سلطات محددة في أمور كثيرة. كما ستساعد على الوصول للمعلومات الاجتماعية المطلوبة للمشروعات الاجتماعية التي سيأتي ذكرها، وسوف تعمل بالتنسيق مع الجمعيات الأهلية والجماعات الشبابية الراغبة في التعاون كمصادر للمعلومات.

يتم دعم هؤلاء الشباب بعشرة آلاف من أفراد القوات المسلحة المصرية المحالين حديثا إلى التقاعد من الخدمة من رتب كبيرة ومتوسطة حيث سيناط بهم قيادة المجموعات ومتابعة تدريبها، والقيام ببعض الوظائف التي تقتضي سنا ومقاما كبيرين مثل وظائف الصلح والتوعية،كما سيتم دعمهم بعشرة آلاف من أفراد الشرطة المصرية المختارين بعناية .

– يقسم هؤلاء الشباب إلى عشرة آلاف مجموعة تتكون كل مجموعة من عشرة أفراد، إضافة إلى فردين من القوات المسلحة والشرطة، ويسلحون بأسلحة خاصة تشل حركة المناوئين فورا لكنها لا تصيب [سوف نقدم ابتكارات ممتازة في مجال التسليح، ومجال التتبع الشخصي للأفراد المطلوبين] وَيُسْمَحُ بإطلاق النار فقط عند الضرورة القصوى؛ ووفقا لبروتوكول خاص لفردي الشرطة والقوات المسلحة في كل مجموعة .

ستمنح هذه المجموعات وظائف رقابية كثيرة على كل مراكز التوزيع وتقديم الخدمات والمرور والتجارة. مع تقديم إطار دقيق يمنع التجاوز منهم أو عليهم. وسيكون مقرها عربات خاصة مجهزة تجوب الشارع المصري، وتؤدي وظائف عسكري الدورية قديما، وشرطة النجدة، وستكون استراحاتها في المساجد والكنائس والأندية ومراكز الشباب أو ما شابه ذلك. .وسيصدر قانون اشتباه خاص يحدد سلطات هذه المجموعات. هو قانون التَّجْنِيبُ وإعادة التأهيل.

– تعتمد فكرة قانون التجنيب وإعادة التأهيل على إمكانية الاستجابة إلى الحاجة الحقيقية الآن [بعيدا عن الشعارات] إلى توسيع دائرة الاشتباه أحيانا بعد كل الإفساد الذي حدث لأعداد من المصريين مع ضرورة مراعاة حقوق الإنسان لا سيما حقوق هؤلاء لأنهم في الحقيقة ضحايا. وذلك بالسماح بعزلهم عن المجتمع لفترة ليست في السجون والمعتقلات وإنما في مستعمرات سكنية خاصة في مناطق ساحلية بعيدة وجميلة أشبه بالمدن الجامعية المغلقة. يتم فيها تقديم خدمات تدريبة وتعليمية جيدة، سيساعد ذلك على تشجيع أهالي هؤلاء أنفسهم بطلب عزلهم المؤقت عن المجتمع. على أن يتم ذلك في إطار قانون يمنع الاستغلال السياسي للفكرة، وينفذ من خلال النيابة والقضاء بل ومنظمات حقوق الإنسان أيضا مما لا يجعل للإلغاء الفوري لقانون الطوارئ أية أعراض جانبية.

القسم الثاني: النقل والمرور:

– هذا مشروع حيوي ، وهو يمثل قاطرة نمو في مجالات متعددة في التشغيل والأخلاق والصحة والسياحة والأوضاع النفسية للمصريين، وتحسين صورة مصر مما يعود بالخير على كل مجالات الاستثمار.

– يهدف المشروع إلى تحسين حركة المرور في الشارع المصري، واستبدال السيارات المتهالكة بسيارات أفضل، وإتاحة نقل آدمي وبمواعيد منضبطة، والتدريب على السلوكيات اللائقة، ومنع فكرة المغالبة على ركوب السيارات. إن فكرة المغالبة إذا وجدت في مجال ستوجد في غيره. وهي فكرة مدمرة للعمران والاجتماع البشري بشكل عام.

الإجراءات :

– يعمل المشروع على تغيير مليون سيارة متهالكة بشكل اختياري خلال أربع سنوات. تشمل كل سيارات التاكسي القديمة جدا، وكذلك السيارات الملاكي المتهالكة، مع ضمان برتوكول للتغيير يجعل هذا المشروع مفيدا جدا، بل يجعله أملا لأصحاب السيارات، فيتحقق الهدف دون أن تجبر الدولة أحدا. سنعتمد في هذا المشروع على الجزرة فقط لمن يريد، غير أن الجميع سيريد؛ لأن الجزرة ستكون لذيذة، ولأنه سيكون واضحا أنه لن تجدد رخصة أي سيارة غير صالحة للاستخدام مهما كانت الظروف..

– يتم ذلك التغيير بالسماح باستيراد سيارات جديدة مع تخفيضات جمركية كبيرة لمشروع الاستبدال فقط، وكذلك سيارات مستعملة. على مستوى عال من الجودة، [متوسط السعر المتوقع للسيارة المستعملة الممتازة هو خمسة وعشرون ألف جنيه مصري إلى خمسة وثلاثين ألفا تشمل خمسة آلاف تحصل لدعم المشروع، وأخرى لتحويل السيارة إلى العمل بالغاز." ولا داعي للاندهاش. فالمصريون في المكان الذي أعيش فيه في اليابان يركبون سيارات جيدة جدا ثمنها في حدود ثمانية آلاف جنيه مصري. لكن السيارات المستورة لهذا المشروع ستكون ممتازة وليست جيدة فقط، ولا يقل ثمن السيارة المستعملة المماثلة لها في مصر عن مائة ألف جنيه بمعنى أن المشتري سيوفر تقريبا سبعين ألف جنيه].

إن جميع دول العالم تسمح باستيراد السيارات المستعملة — وقد تم المنع بحجة دعم التصنيع المحلي، رغم أنه لم يكن هناك تصنيع محلي أصلا، وإنما تَجْمِيعٌ مُنَافِقٌ، وكان الأمر نوعا من تربيح أفراد بعينهم- ومع ذلك فسوف نستمر في منع استيراد المستعمل أيضا لأن هناك مخططا حقيقيا لتصنيع محلي، ولأن هذا البرنامج التنموي لا يستهدف تغييرات في السوق تضر بأحد مهما كان، حتى بتجار السيارات الحاليين، وإنما يستهدف تقديم إضافات حاسمة تفيد بدون أعراض جانبية — ولذلك لن نسمح باستيراد المستعمل من أجل البيع أبدا، وإنما من أجل استبدال بعض الموجود المتهالك فقط، مع زيادة محدودة في أعداد سيارات التاكسي في الإسكندرية والقاهرة الكبرى، وعواصم المحافظات. كجزء من

دعم مشروعات النقل الجماعي، مع تقديم إغراءات كافية من خلال تمويل بنكي يسمح بالشراء بالتقسيط]..

بمعنى أن المشروع سيحاول تفادي تقليل الطلب على السيارات الجديدة، أو تقليل عائد الجمارك، وإنما صناعة طلب جديد لم يكن له وجود من قبل. بل إن تحسين المرور في الشارع سيدعم الطلب على السيارات الجديدة كما سيأتي، وبذلك لن يخسر أحد من التجار الحاليين، ولن يقل عائد الجمارك الكبير.

وقد يكون من الأفضل في إطار إقرار هذا المشروع أن يكون في إطار الاتفاق مع إحدى الشركات العالمية للحصول على أسعار تفضيلية جدا، فيربح المشتري فارق السعر وفارق الجمارك، أو اشتراط الإنتاج في مصر، عن طريق ضمان الطلب، وفي هذه الحالة سيتم تفضيل السيارات الجديدة مع تحفيز المشترين من خلال سعرها من ناحية، ونظام جيد للتمويل البنكي من ناحية ثانية.

[من المتوقع أن يكون هناك إقبال كبير جدا على الاستبدال .وفق البرتوكول الخاص الذي سيقدم سيارات ممتازة رخيصة مع السماح بتمويل بنكي بفوائد قليلة] ومع ذلك يجب الاكتفاء بفترة محدودة وعدم التمادي لصالح إنتاج سيارة مصرية رخيصة.

ـــسيتم أيضا في إطار هذا المشروع إضافة عدد كبير من أتوبيسات النقل العام في عواصم المحافظات.

– سيتم الإصرار على نظام للركوب والنزول لا يسمح للمركبات بالتوقف إلا في محطات الوقوف، كما لا يسمح بالركوب إلا من خلال طابور الانتظار، وسيناط بكتيبة خدام مصر الإشراف على تنفيذ ذلك، مع إحسان التواصل مع الناس عبر وسائل الإعلام.

– يجب أن تكون للأتوبيسات مواعيد ثابتة بكل محطة من المحطات بمعدل تجاوز لا يزيد عن [زائد أو ناقص]خمس دقائق.

– يجب زيادة عدد مركبات النقل الجماعي التعاوني عن طريق تشجيع شركات جديدة وفق ضوابط خاصة بالسيارات والعاملين.

يجب منع استخدام الشوارع لركن السيارات إلا في حالات محدودة جدا، وفق دراسة محددة ،حتى يمكن ضبط مسألة مواعيد المواصلات، ولا تتحول كالعادة إلى وعود زائفة.

= ونظرا لأنه (إذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع)، فلتحقيق ذلك يجب بناء ألف جراج متعدد الطوابق على الأقل في السنة الأولى في القاهرة الكبرى والإسكندرية وعواصم المحافظات. تستوعب ما بين مليون إلى مليون ونصف سيارة.

– يشجع القطاع الخاص على البناء، عن طريق ضمان الطلب وذلك بإصدار قانون يوجب أن يكون لكل سيارة مكان لركنها، ويوقف ترخيص السيارة بدون استئجار مكان في أحد الجراجات، وفي مقابل ضمان الطلب بالقانون ستتدخل الدولة في تحديد الإيجار الشهري لمكان في الجراج، ومن المتوقع ألا يقل دخل الجراج الواحد عن مائة ألف جنيه شهريا في الأماكن العادية،(ألف سيارة في مائة جنيه) يزيد طبعا في بعض الأماكن.

– ومع ذلك فلا يجوز انتظار القطاع الخاص إذا لم يبادر، وعلى وزارة النقل الاقتراض والبناء ثم بيع الجراجات فيما بعد.[سيسمح في حالة هذه المشروعات التي تضمن الدولة الطلب عليها من خلال القانون بالاقتراض من أموال التأمينات لأنها مشروعات مضمونة الربح على المدى البعيد، كما أن القيمة الاقتصادية لها ستتضاعف مع تحقيق مستويات مرتفعة من النمو] وعلى الأحياء تدبير الأرض المناسبة. ويمكن استغلال أي أراض مملوكة للدولة مهما كانت أهميتها، أو أي مبان حكومية غير مستغلة، أو مستغلة ويمكن نقلها إلى أماكن أخرى، لأن هذا المشروع حاسم جدا. ومردوده الاقتصادي على الإنتاج والتجارة كبير، ومردوده النفسي أكبر؛ ولذا يجب الانتهاء منه بأسرع ما يمكن..وسوف يتيح هذا المشروع بتفاصيله فرص عمل كثيرة جدا.

– بالنسبة للتمويل سنستخدم جزءا من المليارات المحصلة من خلال مشروع استبدال المليون سيارة [من المتوقع ألا تقل عن عشرة مليارات جنيه.] للمساهمة في تكاليف هذه الجراجات التي سيكون لها دور في تغيير ثقافة الشارع المصري برمتها.وإشعار الناس بفارق جوهري في حياتهم.

– كما سيسمح بالاقتراض من أموال التأمينات لهذا المشروع ولأمثاله من المشروعات مضمونة الربح وعظيمة النتائج. أما إذا كفانا القطاع الخاص هذه المهمة فسنكون له شاكرين، وستوظف الأموال المجموعة في أمرين:

الأول تحويل كل سيارات الأجرة للعمل بالغاز الطبيعي بشكل سريع جدا، تمهيدا للبدء في تقليل الدعم على المحروقات بدون أعراض جانبية. وهو مشروع سيتم تنفيذه ولو بالاقتراض من البنوك. لإنشاء محطات الغاز في كل ربوع مصر. كما سيسمح لأهميته أن يكون من المشروعات الممولة من عائد بيع الأصول المشار إليه في المشروع الأول.

والثاني تحسين أحوال الشوارع والأرصفة وخدمات الطرق .

يجب اعتبار عدد حوادث الطرق والمواصلات في مصر كارثة قومية، وهي كذلك بالفعل، بل إنها عار يجب التخلص منه

لم أصدق نفسي عندما قرأت أن عدد حالات الوفاة بسبب حوادث المواصلات يصل في مصر إلى عشرات الآلاف سنويا، ويدوخ المصري بين الأرقام كالعادة إذا أراد الحصول إحصائيات دقيقة ما بين تصريحات للجنة النقل في مجلس الشعب السابق تتحدث عن سبعين ألف قتيل، إلى تقديرات لمنظمة الصحة العالمية تتحدث عن أكثر من مائة ألف، إلى تقديرات أقل لوزارة الداخلية، غير أننا في كل الحالات يجب أن نعتبر هذه الأرقام كارثة، فليس من المقبول أن يموت عشرات المصريين يوميا في حوادث الطرق، لا يحدث هذا في أي مكان في العالم. ويجب أن تتعهد الحكومة القادمة بوقف هذه المهزلة، وأن يكون هذا التعهد مقياسا لتقييمها.

ثالثا : إنشاء مدارس الفائقين.

سوف يتم دمج الحديث عن مشروعات التعليم والبحث العلمي في إطار المشروعات الاقتصادية، لأنها كذلك بالفعل، من حيث الثمرة المرجوة، ومن حيث الأثر المباشر على التوظيف حتى قبل الحصول على الثمرة العلمية .[كانت الدكتوره سهير القلماوي رحمها الله تقول لي: إن الفلاحة المصرية أعقل من الحكومة؛ لأنها تبيع ذهبها لتعلم ابنها، وهي

تعرف أنها تقوم بمشروع استثماري لا خدمي، أما الحكومة فتعتبر الصحة والتعليم من الخدمات]. والأمر كذلك مع المشروعات الصحية والبيئية، فكيف ينتج المريض ؟

ـ سيتم إنشاء مائتين وخمسين وحدة مدرسية داخلية للطلاب الفائقين في عواصم المراكز والمحافظات؛ لا سيما محافظات الأقاليم حيث الخدمات التعليمية أقل.

- تتكون الوحدة المدرسية من مدرستين: إعدادية وثانوية تقبلان الطلاب الأوائل على المركز أو المحافظة في المرحلة الابتدائية، إضافة إلى مبنى لإقامة الطلاب من القرى البعيدة، يوظف فيه عدد مناسب من المشرفين والمشرفات، أو تقديم حل مناسب لنقل التلاميذ.

تقبل هذه الوحدات المدرسية الطلاب الأوائل على المراكز والمحافظات في امتحان الشهادة الابتدائية، بنظام مكتب التنسيق بعد إضافة امتحان قدرات خاص، وربما مقابلة خاصة مع مجموعة خبراء لا ينتمون إلى المحافظة التي توجد بها المدرسة ضمانا للنزاهة.

لا يتحمل الطلاب أي أعباء مالية إضافية، فهذه الخدمة يجب أن تقدم للفائقين لأنهم أمل مصر، دون تمييز، بل يمكن أن يحصل الطلاب غير القادرين على دعم مناسب، ومع ذلك فسوف يدفع القادرون تكلفة تعليمهم عن طريق إجراء بالغ البساطة لكنه فعال ، وهو أن يدفع الطالب نفس مبلغ المصروفات الذي كان يدفعه في المدرسة الابتدائية. بمعنى أن طلاب المدارس الخاصة سيدفعون نفس مصروفات مدرستهم السابقة فقط . .

- يتم اختيار أفضل أعضاء هيئة التدريس وأفضل وسائل التدريس وتزويد المكتبات بكل ما تحتاج إليه، مع الاهتمام بالتدريب على مهارات التفكير والإبداع. وتجهيز هذه المدارس بكل وسائل الأنشطة، ويمنح طلابها أفضلية نسبية في الالتحاق بالبرامج الحكومية الخاصة في الجامعات. وأقدم أنا المرشح [س] وعدا بأن تكون هذه المدارس نموذجا عالميا فريدًا.

- يتم تخطيط مباني المدارس بحيث يمكن استخدام مرافق الأنشطة كالمسرح المدرسي والملاعب استخداما عاما بعد انتهاء فترة الدراسة، وبهذا يكون لدينا مائتان وخمسون مسرحا ومائتان وخمسون ناديا رياضيا جديدا تستخدم من خلال هيئة خاصة.

– يتم تمويل هذه المدارس من خلال المصريين العاملين بالخارج. وذلك عن طريق مبلغ زهيد يسمى (البدلية). يفرض على المصريين الذين تلقوا تعليما جامعيا حكوميا ويعملون بالخارج . يتراوح ما بين خمسمئة جنيه إلى ألف جنية سنويًّا، وفقا لمستوى الدخل.

– من المتوقع أن تزيد الحصيلة عن ملياري جنيه كل عام ستكون كافية لإنشاء هذا المشروع وتشغيله بل سيبقى من الحصيلة ما سيدعم إنشاء مراكز تعليمية أخرى.

لقد رفضت المحكمة الدستورية من قبل ضريبة في هذا الاتجاه على أساس أنها ضريبة بلا خدمة يحصل عليها هؤلاء العاملون [وكاتب هذه السطور لصالح المرشح [س]واحد منهم، ومستعد لأضعاف هذا المبلغ الزهيد] .ما دام ذلك في إطار واضح، وإلا فنحن أقدر على خدمة مجتمعنا بأموالنا، هذا هو الفكر الذي كان يجعل الناس (تَسْتَخْسِرُ) أي شيء تديره الحكومات السابقة.

– نعم ليس رفض المحكمة الدستورية نهاية المطاف، وليس المنطق الوحيد، وها نحن نغير الدستور.

لقد سافرنا جميعا بسبب ما تلقيناه من تعليم مجاني في الجامعات المصرية، ومجانية التعليم تستهدف أساسا خدمة المجتمع بعد التخرج، ومن ثم فمن العدل المطالبة بمبلغ زهيد ممن يحصل على دخل كبير بسبب خدمة مجتمع آخر، بعد تعليمه المجاني الذي تحمله دافع الضريبة في الداخل. ولذلك سَمَّيْتُ هذا الرسم بالبدلية، وسوف يتم تحصين هذه البدلية دستوريا باقتراح إضافة عبارة صغيرة إلى المادة التي تكفل مجانية التعليم بأن تصاغ هكذا:[التعليم حق للمصريين ، تكفله الدولة مجانا للجميع في مرحلة ما قبل الجامعة، وتكفله الدولة مجانا أيضا للأكفاء في مرحلة التعليم الجامعي، مع دعوة القادرين للمساهمة في تكلفة التعليم ما دام ذلك مُمْكِنًا]، وحتى إذا لم يحدث ذلك، فهذه البدلية ستكون محصنة عرفيًّا. فقد ذكرت الفكر الذي كان يدفع المصريين إلى مناكفة الدولة سابقا. حيث لم يكن الناس يريدون أن يدير لهم اللصوص أموالهم، كما أن هذا الرسم يوصف الآن لا على أنه ضريبة، وإنما سداد لخدمة سابقة..

رابعا استكمال مدينة زويل وإنشاء جامعات تقنية بالمحافظات:

يتم الإسراع باستكمال مدينة زويل للعلوم. وتتحمل الدولة جانبا كبيرا من تكلفة إقامتها حتى ينتهي إنشاؤها بسرعة، بحيث تكون أداة لنهضة علمية شاملة. على أن تكون متاحة للفائقين والموهوبين بشكل مجاني من خلال عدد كبير من المنح.

– ويلحق بها عدد من الجامعات التقنية الصغيرة موزعة على المحافظات، تتكون الجامعة من عدد محدود من الكليات التي تدرس العلوم الهندسية والتطبيقية وتقبل عددا محدودا من الطلاب المتميزين، ويوفر لها خيرة أعضاء التدريس في مصر والعالم، وتزود بمعامل جيدة مجهزة، وتسهم في توطين التكنولوجيا لا سيما في القطاعات الإنتاجية المستهدفة في هذه المحافظات..

– يتم إنشاء جامعة جديدة للدراسات الإنسانية تتكون من عدد من الكليات الإنسانية المنوط بها دراسات البنية الفلسفية والإنسانية للنهضة.وللإصلاح الثقافي. مع اشتراط أن يتيح البرنامج الدراسي في جميع كليات هذه الجامعة لجميع الطلاب إتقانا تاما للغة أجنبية واحدة على الأقل. كما تكون هذه البرامج مفتوحة للطلاب العرب والأجانب . ويراعى في نظام التأسيس تقديم منح مجانية كثيرة للطلاب من الدول العربية ودول حوض النيل وجميع الدول التي تربطنا بها علاقة مهمة..

– يتم افتتاح برامج خاصة في الجامعات القائمة تمولها الدولة لإعداد خريجين بمواصفات محددة، في مجالات محددة.لصالح الشركات القائمة، ولصالح هيئة خاصة سيتم إنشاؤها لإلحاق العمالة المصرية بالدول العربية، تدرس حاجات الأسواق وتعد البرامج المناسبة لتلبيتها.

وبشكل عام سوف تمنح الدولة أولوية حقيقية [بعيدا عن الإنشاء والخطابة والتفكير غير الواقعي.] للتعليم والبحث العلمي والتدريب الحقيقي وليس من منطق (السبوبة) الحالي. مع البدء بالتركيز على تنمية قدرات المعلم وتحسين أوضاعه..

وسيتم فيما يتصل بالبحث العلمي التركيز على عدد محدد من المشروعات التي تتصف بصفة من صفتين: الأولى أن المردود الاقتصادي المتوقع منها كبير.وسريع.والثانية أن الحاجة

المجتمعية لها كبيرة. وسبب ذلك أن توزيع الجهد لن يحقق نتائج في أي مجال من المجالات. وبشكل عام يجب التوقف عن سياسة توزيع الفقر، والتعامل مع المال العام بمنطق السبوبة التي يحصل كل واحد منها على جزء صغير. فلا يكون لهذا المال مردود تنموي. وهناك اقتراحات محددة في هذا الإطار ستدرس بدقة وتحدد الأولويات على أساس دراستها.

التمويل:

– بما أن التعليم هو أساس التنمية فسوف تتكفل ميزانية الدولة بما هو أساسي مهما كان.

– ستساهم فكرة البدلية على العاملين في الخارج في دعم المشروعات الجديدة.وستكمل الدولة ما يلزم من نفقات.

– ستكمل الميزانية العامة أيضا ما هو مطلوب لإصلاح المؤسسات القائمة، مع دعوة القادرين على المساهمة.

– ستزيد نفقات التعليم الجامعي على القادرين فقط للمساهمة في إصلاح المؤسسات القائمة، وفق فكرة إجرائية بسيطة جدا وعادلة أيضا ، هي أن يدفع الطالب في الجامعة نفس المصروفات التي كان يدفعها في المرحلة الإعدادية في مدرسته التي كان بها.وذلك في الكليات العملية، ونصف هذه المصروفات في الكليات النظرية.

[ليس من العدل أن يحصل الطالب الذي كان يدفع خمسين ألف جنيه في المرحلة الثانوية في المدارس الأجنبية على تعليم مجاني مكلف جدا في كلية الطب أو الهندسة أو الصيدلة. ومع ذلك فلن نتحدث عن مصروفات المدرسة الثانوية لأنها مرتفعة، وإنما عن مصروفات المدرسة الإعدادية. أو نصفها بالنسبة للدراسات النظرية الأقل تكلفة]

نعم، يجب تعويد الطبقة المصرية المتوسطة الموجودة فعلا، على أن تتخلص من الشح والأنانية، ففي مصر فقراء جدا، وهم أولى الآن بالرعاية، والمطلوبات كثيرة جدا ويجب إنجازها. ومن المتوقع أن يوفر هذا الإجراء على بساطته مبلغا كبيرا يكفي لتمويل إصلاح المؤسسات التعليمية القائمة التي تدعي مجانية التعليم بينما هي في الحقيقة لم تعد تقدم لا مجانية ولا تعليما.

– وفي مقابل ذلك سوف يقدم للمعلم دخلا لائقا، وتلزم المدارس بتقديم خدمة جيدة. ويتم توفير جانب كبير جدا من المبالغ الطائلة التي تنفق على الدروس الخصوصية. من خلال إجراءات بسيطة أيضا وقابلة للتنفيذ دون مطاردة حمقاء بين الأستاذ والدولة[1].

– وقف الإهدار المالي يعد مصدرا مهما للتمويل: على سبيل المثال: يُنْفَقُ مليار جنيه على الأقل على الكتاب المدرسي الذي لا يفتحه أي طالب في مصر.

– إن إدخال فكرة الإنفاق الاقتصادي والبعد عن النفاق وترديد شعارات غير حقيقية وغير عملية سوف يوفر في حد ذاته الكثير من الجهد والوقت والمال، فعلى سبيل المثال لا توجد أي قيمة عملية لتدريس الإنجليزية منذ المرحلة الابتدائية، وهو قرار اتخذ منذ سنوات في فترة سياسة تحقيق الإنجازات بالكلمات، والتفكير بالأهداف وليس بالنتائج. والاهتمام بالمدخلات دون المخرجات.ويماثله قرار تدريس لغة أجنبية ثانية في المرحلة الإعدادية. فهل تعلم الطلاب اللغة الأولى بعد التخرج في الجامعة حتى نكلفهم بلغة ثانية في الإعدادية؟؟

إن مثل هذه القرارات التي لم يجهز لها فعليا، وغير الموجودة في بلاد أكبر وأغنى منا– تأخذ الكثير من الجهد والمال، حيث ننفق الجهد والمال على أمور غير ممكنة. مما يشوش على ما هو ممكن حقا، فلا يتحقق شيء أصلا. بل كل ما يتحقق هو توزيع عادل

---

[1] – إن التخلص من كل عيوب الدروس الخصوصية سهل، رغم أن الحديث عن إلغائها تماما غير واقعي، لأن كل خدمة يوجد من يطلبها ومن يعطيها لا يسهل وقفها، ولذلك فهي ليست ظاهرة مصرية، بل إنها شائعة مع بعض أنظمة التعليم الفائقة كالنظام الياباني، وإن بشكل مختلف.والذي يهمنا أن تقدم المدرسة خدمة تعليمية متميزة، وألا يعمل المدرس الواحد في المدرسة والدروس معا. ولتحقيق ذلك يجب أن يزيد دخل المدرس بحيث يكون كافيا. ثم يكون جزء كبير من الزيادة عبارة عن مقابل لساعات عمل يعود فيها الأستاذ إلى المدرسة بعد الغداء، لتحضير الدروس التالية وتصحيح واجبات الطلاب المتصلة بالدروس السابقة .والمفروض أنه يصنع ذلك؛ إذ بدونه لا يمكن أن يؤدي وظيفته، لكنه لا يفعل ذلك في الحقيقة، وسنجعله يقوم بهذا الجانب من وظائفه في مقابل الزيادة التي سيحصل عليها. وبهذا يستحيل أن يشارك مدرس الفصل نفسه في الدروس الخصوصية. التي ستتحول غالبا إلى مراكز تُوَظِّفُ مدرسين آخرين. وإذا قدمت المدرسة خدمة جيدة، ولم يعمل أستاذ الفصل في الدروس، الخصوصية، وقدمنا للمواطنين النصيحة بأن استهلاك كل وقت الطلاب في الاستذكار خطأ تربوي فليعط من يشاء دروسا خصوصية في مراكز توظف مدرسين خاصين بها. ومن كان (غاويا) من أولياء الأمور [فلينقط بطاقيته وبسعادة ابنه]. مع العلم بأن زيادة التنافسية ستدفع البعض إلى عدم الاستجابة للنصائح التربويةكما يحدث في مجتمعات متقدمة كثيرة.

للجهل، بدلا من تعليم المهم الذي يمكن تعليمه.[بينما الحكمة هنا هي سياسة :"أقل من النذر وأوفي"].

– وفي هذا السياق يجب الإصرار على أن يتخرج الطلاب من المرحلة الثانوية متقنين للإنجليزية فعلا بعد دراستها ست سنوات. بدءا من الإعدادية. وسوف يعني هذا توفير عدد كبير من الوظائف في الدول العربية التي غبنا عن سوق العمل فيها في قطاعات كثيرة، لأنها تتطلب الإنجليزية.

– كذلك يجب الإصرار على إتقان الطلاب للعربية إتقانا كاملا بعد المرحلة الابتدائية التي لن يزاحم العربية فيها شيء، في المدارس الحكومية على الأقل. ومسألة إتقان العربية اتقانا كاملا سهلة حقا، وميسورة جدا، إذا حولنا الهدف إلى اكتساب اللغة لا تعليمها، وتمت الاستعانة بالمشاهدة والاستماع اليومي لبرامج الكترونية خاصة ممتعة ومسلية، فيكتسب التلاميذ اللغة في مرحلة مبكرة دونما مجهود، بل في حب، وبشكل غير مباشر. وهناك خطة جاهزة في هذا المجال أعكف على صياغتها منذ عشر سنوات، وهي مجربة ومؤكدة النتائج.

إن مسألة تعليم العربية مسألة أمن قومي، ومسألة مقاومة للفكر المتطرف، وتقوية للقدرة على التفكير والإبداع. كما شرحت بشكل تفصيلي في كتب سابقة[انظر كتابي : قراءة النص الأدبي وسيلة لدعم مهارات التفكير والإبداع ومقاومة التعصب].

خامسا: مشروع التوسع في التعليم التعاوني:

– هذا المشروع أحد مشروعات تمكين القادرين من المشاركة في أعباء التنمية وجني ثمارها. نعم ينبغي (جر رجل) القادرين للمشاركة في تحمل الأعباء من ناحية، ومساعدتهم على الإفادة من الثورة من ناحية ثانية بحيث نتمكن للمرة الأولى في العصر الحديث من صناعة أغنياء يستحقون الغنى .

– توجد في مصر طبقة متوسطة من حيث القدرة المالية تشمل معظم العائدين من العمل في الخارج، وقطاعا من أصحاب المهن الحرة مثل الأطباء والمهندسين والصيادلة، والتجار، وكبار ومتوسطي ملاك الأراضي الزراعية] غير أن هذه الطبقة ليست متماسكة

اجتماعيا أو ثقافيا، وهذا ما يجعل البعض يظنون عدم وجودها. لكن أعداد السيارات المباعة التي يفوق سعرها مائتي ألف، وأعداد الشقق المباعة التي يفوق سعرها مائتي ألف، وأعداد العاملين في الخارج الذي بلغ عدة ملايين. يؤكد وجود هذه الطبقة على الأقل من الناحية المالية.

واللافت للنظر أن هذه الطبقة خارج نطاق الاقتصاد الرسمي منذ فترة طويلة، وهي بعيدة عن المشاركة في التنمية. إلا بتولي قطاع منها الإنفاق على تعليم أبنائهم، غير أن هذا لم يقدم فائدة حقيقية للمجتمع، حيث إن المدارس الخاصة لم تقدم للأسف الشديد خدمة تعليمية جيدة، وإنما أصبحت وسيلة لجمع المال، وسوف يتوقف هذا تماما عن طريقين:

– الأول إصدار قانون يلزم المدارس الخاصة بإنفاق نسبة محددة من مصروفات الطلاب، على العملية التعليمية، بحيث يوجد ربح حقيقي لكنه لا يزيد عن نسبة تحدد بالاتفاق في إطار دراسة عادلة . كما يحدث في سياسة تسعير الدواء، وهي سياسة شبه ناجحة.

– والثاني هو إنشاء المدارس التعاونية. وهو المشروع الذي نتحدث الآن عنه..

–يستهدف هذا المشروع توفير تعليم متميز لعدد كبير من طلاب مصر. كما يستهدف إخراج مليون تلميذ تقريبا دفعة واحدة من نظام التعليم الحكومي مما يساعد على تنفيذ إصلاح الوضع القائم في المدارس المجانية. كما يستهدف توفير ستين ألف فرصة عمل تقريبا بشكل دائم وسريع في هذه المدارس الجديدة. إضافة إلى ما تتيحه عملية بناء هذا العدد الكبير من المدارس من فرص عمل..

– يتم ذلك من خلال بناء ألف مدرسة ابتدائية وإعدادية وثانوية. بنظام التعليم التعاوني.

– يقصد بالتعليم التعاوني تقديم خدمة تعليمية جيدة بأقل تكلفة ممكنة على أولياء الأمور، على أن يتحمل أولياء الأمور التكلفة الفعلية فقط دون أرباح. وسوف يحل هذا المشروع بشكل تدريجي محل السماح بإنشاء مدارس خاصة جديدة . فموضوع التعليم ما كان ينبغي أصلا أن تدخله فكرة الربح والملكية .

تشير الحسابات الأولية إلى أن نظاما إداريا جيدا ينفق المال في موضعه تماما وبكفاءة شديدة، مع تعاون من الدولة في توفير الأرض والمرافق، سيتيح تقديم هذه الخدمة التعليمية الجيدة بتكلفة شهرية لا تزيد عن مائة وخمسين جنيها لكل تلميذ، شاملة قسط تكلفة البناء.[دون الأرض التي ستتكفل بها الدولة] مما يعني أن المشروع سيمول نفسه بنفسه. ويمكن تنفيذه بأسرع وقت ممكن. وستقل التكلفة بعد انتهاء أقساط البناء بطبيعة الحال..

سيتم تنفيذ هذا المشروع في إطار بروتوكول خاص لا يضر بالمدارس الخاصة القائمة التي ستلزم فقط بتحسين إنفاقها على العملية التعليمية. من خلال القانون السابق الإشارة إليه، حيث سيقبل المشروع جمهورا مختلفا عن جمهور المدارس الخاصة، وربما في أماكن لا تقدم فيها خدمة المدارس الخاصة، أو لا تكفي فيها المدارس القائمة الطلب.

[إن المخَطِّطُ الجيد لا يعمر ساقية ليخرب طاحونة، بل عليه أن يحقق الفوائد دون أن يظلم أحدا، أو يضر به، علينا في الفترة القادمة رفع شعار: فليربح الجميع]

– هذه المشروعات التعليمية السابقة تمثل ميزانية إضافية ولن يضر تنفيذها بما تتيحه الميزانية العادية للدولة، التي ستستخدم اعتماداتها أفضل استخدام، وستبنى في إطارها مدارس جديدة لتكون مجانية تماما، ولتكون نموذجا يؤكد أن المجانية لم تكن سببا لفساد التعليم، وإنما سوء الإدارة وعدم الحساب، ونسيان أن الوظيفة بلا مرتب تربي اللصوص، وأن المال السايب يعلم السرقة، كما سيساعد كل ذلك على تحسين الخدمات في المؤسسات التعليمية الحالية.

– وهكذا الحال كما سبق في كل القطاعات، فهذا البرنامج يقترح إضافات جديدة شديدة التميز، تكون كل منها قاطرة للنمو ، لكنه لا يعني إهمال ما هو قائم، أو التوقف عن البناء الذي تتيحه الميزانية الموجودة

توضيح واجب:

يجب أن أوضح الفلسفة التعليمية التي تقف وراء جميع المشروعات التعليمية التي سيتم تنفيذها سواء التي تتعلق بإصلاح المؤسسات القائمة أو ببناء مؤسسات جديدة. تنطلق هذه الفلسفة من المنطلقات الأربعة التالية:

١-إن المال الذي ذكر الله تعالى أنه قوام حياة الأمم، لم يعد مرتبطا بالمادة الخام وإنما بثمرات العقول، كما أن القوة التي تحمي الأمم لم تعد مرتبطة بالقوة البدنية أو حتى بالقوة المعنوية، بقدر ما أصبحت مرتبطة بالقدرة التكنولوجية.

نعم لم يعد الغنى منذ الثورة الصناعية مرتبطا بالمادة الخام بقدر ما أصبح مرتبطا بالقيمة المضافة التي تضيفها العقول إلى المادة الخام، فاختراع دواء واحد قد يدر أضعاف ما تدره مناجم الذهب أو آبار البترول،" لقد تضاءلت قيمة المادة الخام في المنتجات الصناعية حتى وصلت في أشباه الموصلات المتناهية الصغر إلى واحد في المائة[٢]. كان هذا مع الثورة الصناعية، أما الآن مع الثورة العلمية فلم تعد العقول أدوات فقط بل أصبحت هي المادة الخام نفسها، كما نرى في مجال البرمجيات ، وهو يقود اقتصادات عالمية كبرى، ويقدم في الفترة الأخيرة أغنى أغنياء العالم.

أما القوة ففي عصر الطائرات بدون طيار، والصواريخ الموجهة عن بعد، فسوف يقتل العدو أي بطل شجاع قبل أن يتمكن من رؤيته، فَلْيَتَغَنَّ من يريد بقوته وصبره على الشدائد والمحن. وليتأكد أنه ليس أكرم على الله من الحسين.. للنصر أسبابه وللهزيمة أسبابها، وانتظار النصر دون أسبابه مخالف للإسلام كما سأشرح

في كل أمة من الأمم نسبة من العباقرة والمؤهلين، وليس صحيحا ما تزعمه الدراسات العنصرية من خلو بعض الأمم من هؤلاء، هذه النسبة هي التي يمكن أن تقود التقدم التقني، لكن السياق التعليمي والاجتماعي والسياسي قد يكون كاشفا لهؤلاء وقد لا يكون كاشفا، وقد ينمى عند هؤلاء قدراتهم وقد يُضْمِرُهَا، وقد يشجعهم على المشاركة في بناء وطنهم وقد يطردهم من الوطن.

– إن النظام التعليمي الجيد هو الذي يكشف هؤلاء، وينمي قدراتهم ويزرع فيهم الهمة والانتماء والتحدي والرغبة في الإنجاز. وبدون ذلك لا أمل.

وعلى ذلك يجب أن تعاد صياغة النظام التعليمي من جديد بحث يوفر السياق المناسب للكشف عن المبدعين والمؤهلين واستثمارهم لصالح بناء مصر، مما يعني أن السياسة

---

[٢] – الرأسمالية تجدد نفسها، فؤاد مرسي، ص: ٤٨.

التعليمية الحالية باطلة كلها، وأن اجتماعات مجالس الأقسام والكليات لتدارس موضوع درجات الرأفة وما يمكن عمله لغير الناجحين باطلة كذلك، وأن سياسة الامتحانات التي في مستوى الطالب المتوسط دون كلمة واحدة عن الفائقين باطلة كذلك.

إن تغيير هذه المنظومة يتطلب أمورا كثيرة ، كنت قد عرضت لكثير من عناصرها في ورقة أعددتها منذ أربع سنوات تقريبا، طلب مني أن أكتبها أحد المسئولين في جامعة القاهرة لتقديم تصور مستقبلي عن تعليم جامعي جيد يوضع في كتاب عن مئوية جامعة القاهرة، لكنني أعتذرت عن نشرها بعد إتمام كتابة الورقة وتسليمها عندما أخبرني أنهم يريدون حذف بعض عناصرها لأسباب سياسية، وأن الكتاب سيصدر تحت اسم (الرئيس السابق)، فلم أشأ أن يكتب اسمي تحت كتاب يحمل اسمه، ولا أدري هل نشر الكتاب أم لا، وهل تمت الاستعانة بالورقة دون اسمي أم لا، فقد أبدى الرجل طلبا غريبا، هو أنه من فرط إعجابه بالورقة يريد الاستعانة ببعض عناصرها حتى دون اسمي إذا كنت لا أريد وضعه في كتاب يهدى للرئيس السابق، ورغم أني رفضت فلم أتابع الأمر. وسوف أعيد نشر هذه الورقة وتنقيحها لتكون مذكرة شارحة للحديث المختصر السابق عن التعليم.

٢- كذلك يرتبط التعليم الجيد بخدمة سوق العمل، لقد أقرت وزارة المالية بما كنا نصرح به من قبل، وهو أن العاملين المصريين في الخارج هم أهم مصدر للدخل القومي، هذا رغم رداءة النظام التعليمي، ولو أحسنا ربط البرامج التعليمية بالحاجات الحقيقية للاقتصاد المصري والعربي لأضفنا قدرات هائلة للاقتصاد الوطني والقومي على السواء. ليس من المعقول أن تكون هناك وظائف لا توجد برامج تعليمية تقدم المهارات اللازمة لها، ثم نشكو من البطالة ونضطر لاستيراد العمالة من خارج الوطن العربي، رغم كل المشكلات التي تسببها ظاهرة استيراد العمالة من خارج الوطن. وكذلك ليس من المعقول أن أظل أدرب المتعلم على مهارات لن يستخدمها أبدا، فأضيع بذلك الكثير من الجهد والمال.

٣- إن المعلومات لا تبقى بعد انتهاء العملية التعليمية.[من الذي يحفظ رقم هاتفه القديم بعد تغييره بعدة شهور؟!] إنما الذي يبقى هو الملكات والمهارات ووسائل التفكير والقدرات البحثية التي يدرب عليها النظام التعليمي طلابه، فإذا ما تعلم الدارس كيف

يصل إلى المعلومات ويصنفها ويحللها ويستخدمها مادة أولية لتفكير سليم يتلافي فيه عيوب التفكير، فإننا نكون قد قمنا بعملية تعليمية ناجحة، وإلا كان التعليم عبئا على الجميع، الطالب وأسرته والاقتصاد. وبهذا ندرك أن النظام التعليمي القائم كله يحتاج إلى تغيير جذري. لا تراعى فيه عواطف الناس، وإنما حاجات الأمة.

٤- وبهذا ندرك أيضا أن مجانية التعليم حق للأمة وليست مجرد حق للأفراد. ليس من المعقول أن تحرم الأمة من نسبة من نصيبها من المبدعين لأنهم فقراء. لا، لا، هذه حماقة وإجرام في حق الأمة نفسها وليس مجرد تجاوز لحقوق الأفراد.

لكن هذا أيضا لا يبرر نظاما بائسا لا توجد فيه مجانية ولا تعليم، ولا يبرر أن يكون ما نقدمه هو مجرد الشعارات.

وعلى ذكر مجانية التعليم أيضا يجب أن نقرر أنها المعادل الطبيعي للخدمة الإلزامية العامة، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في مصر، وهي المعادل الموضوعي أيضا للحق في السعي للتدخل في ضمان حد أقصى لسعر تقديم الخدمات الضرورية كالخدمات الصحية، وهو أمر لا غنى عنه حتى للدول الغنية. إن سياسة دولة الرفاة مع إطلاق أسعار الخدمات الصحية وتكاليف الرعاية الاجتماعية لا يمكن تحملها، وقد وصلت الديون السيادية الأوربية إلى حدود غير آمنة ، ولذلك فيجب أن تكون مجانية التعليم هدفا تسعى الدولة لتحقيقه، ليكون لها الحق في استثماره، والحق في تحديد أسعار عادلة للخدمات الصحية وغيرها، دون أن يعد ذلك تعسفا أو ظلما، وإنما رد لحقوق المجتمع الذي علم دون مقابل.

سوف تكون للتعليم أولية قصوى، وسوف يتميز بالكفاءة، وأقدم أنا المرشح (س) وعدا بذلك

.سادسا : المشروع القومي لتوطين التكنولوجيا وتوظيف الأموال.

يمثل المال قوام حياة المجتمع، أي به تقوم هذه الحياة، ولذلك تستطيع أن تتعرف على اتجاه حركة مجتمع من المجتمعات وسرعة هذه الحركة عندما تتعرف على أمرين، ثقافة إدارة المال ونوع الأغنياء فيه. وقد كان نصيب مصر على المستووين كارثيًّا في الفترة الأخيرة.

لا يستطيع أحد أن ينقل إلى حضراتكم دون تجربة كيف يُعَدُ إبقاء حبة أرز واحدة في الطبق ورميها عيبا اجتماعيا في اليابان، حيث يوجد ثاني أكبر عدد من المليونرات في العالم. لكن إهدار أقل شيء يُفْقِدُ الإنسان هناك مكانته الاجتماعية [برستيجه]؛ ولذلك فنحن أمام أعلى نسبة ادخار في العالم.

منذ سنوات كنت في زيارة واجب اجتماعي إلى قرية تابعة لطنطا، وفوجئت بوجود كبير للصينيين فسألت عن سبب ذلك، وعلمت أنهم يشترون الكتان، ويهتمون بصناعته، ثم فوجئت في القرية الصغيرة بمستوى في تشطيبات المنازل والشقق غير معروف في دول كبيرة وغنية ، حيث يسافر شباب هذه القرية إلى إيطاليا، يلاقون من مرارة الغربة ما يلاقون ويعودون بأموال يضعونها في تشطيب الشقق والمغالاة في الشبكة والمهور، [تنسب الشبكة في هذه القرية على ما قيل لي إلى الكيلو لا إلى الجرام، بمعنى ربع كيلو، نصف كيلو وهكذا. وعندما تعجبت قالوا لي (مينفعش إلا كدا، فأجبتهم: لَقَدْ جَرَّبْتُ وَنَفَع)]بينما يأتي الصينيون وليس معهم سوى ما لدى هؤلاء الشباب من أموال ليبحثوا عن فرص لاستثمارها، ليصنعوا لنا مادة خام ننتجها، وكنا أول من صنعها في التاريخ.

– لا يمكن أن ينهض مجتمع نهضة حقيقية بهذه الطريقة في الحياة، وقد رأى جمال حمدان رحمه الله أن هذه النمط من الإنفاق يمثل العائق الأهم للتنمية في مصر. ويجب الإقرار بأن جزءا كبيرا من المشكلة هو في أن قطاعا مهما ممن يملك أموالا لا يعرف ماذا يصنع بها، أو لا يجدها كافية بمفردها لشيء ، أو لا يجد إطارا آمنا لاستثمارها. سوف نقدم البديل لكل ذلك. وسوف يخرج النجاح بقية الأموال من تحت البلاطة.[آه لو خرجت الأموال التي تحت البلاطة]. أو يستنقذها من إنفاقها في إعادة تغيير لون الدهان وشكل السيراميك وإقامة حفلات الزواج الفاخرة.

ولأن التدخل في إدارة المال سلاح ذو حدين، ولأن مجتمعاتنا طاردة دوما للأموال، والمجتمعات الأخرى تعرف كيف تضع يدها في جيوبنا فليس من الحكمة التدخل القانوني المباشر في هذه الدائرة ، إن رأس المال جبان ويجب ألا نخيفه أبدا مهما كان ظالما، لكن من حق مصر علينا التدخل الثقافي والتدخل الإداري الذي يساعد على تكوين ثروات

جديدة كبيرة. وأقدم أنا المرشح (س) وعدا بتضاعف عدد المليونيرات في مصر وبدخول نوعيات جديدة من الناس تستحق الغنى حقا إلى هذه الدائرة.

لن نتدخل بإلزام أحد بشيء، لكن الدولة ستتيح للأفراد فرصا متميزة جدا لتوظيف أموالهم، وتضمن هذا التوظيف وتدعمه.في نزاهة وشفافية وحسن إدارة.فمن شاء أن يضع أمواله حيث تنمو ويغتني وينهض مع مجتمعه بها فسوف تتاح له الفرص العظيمة، من خلال أنظمة كثيرة، وستتاح دراسات الجدوى الدقيقة، والتسهيلات الواضحة الكبيرة، والمساعدة بضمان نسبة من الطلب. وبتوقيع الاتفاقيات الدولية اللازمة لضمان التسويق الآمن مع ضمان الملكية الكاملة.

– ستحدد الدولة عشرات المشرعات التي تتعهد بتقديم رعاية للمتشاركين في ملكيتها بنظام الصكوك. فتوصل الدولة بين إدارات ممتازة وأفكار ممتازة، وأصحاب رؤوس أموال صغيرة أو كبيرة ممتازين يرغبون في المشاركة في تملك هذه المشروعات.

نحتاج في المرحلة الأولى فقط إلى شركة مساهمة كبيرة لتوظيف الأموال لإنشاء مدينة صناعية كبرى في أنسب مكان بمصر، مملوكة بالكامل للمساهمين، تضع الدولة قدراتها كلها من أجل نجاح استثمار أموالهم، على أن يعتبر سبقهم في المساهمة في رأس مال الشركة علامة على استحقاقهم لكل ما يبذل من أجل نماء أموالهم وبهذا يوجد عندنا أغنياء يستحقون بمبادرتهم .

سوف تقيم شركة توظيف الأموال هذه مدينة صناعية كبرى (شنغهاي مصر) بأموال المساهمين ولصالحهم، وسوف تتضاعف قيمة هذه الأموال بشكل كبير، ويتضاعف معها الدخل القومي. حيث ستضع الدولة في خدمة هؤلاء المساهمين كل قدراتها وخيرة الكفاءات العلمية والإدارية، كما ستقدم كل إمكانياتها الداخلية والخارجية لنجاح استثماراتهم.، دون أن تحصل الدولة على ثمن للأرض، أو مقابل للاستثمار.

سيتم ذلك من خلال وعائين استثماريين، الأول خاص للمساهمة في مشروعات بعينها واستلامها فور الانتهاء من بنائها. والثاني عام للمشاركة في ملكية المدينة، مع دعوة كل

المستثمرين الراغبين في تنفيذ بعض المشروعات بأنفسهم إلى تنفيذها، بشرط أن يتم التنفيذ وفق الجدول الزمني المحدد.

وبعبارة أخرى ستحدد الدولة المكان والمشروعات المطلوبة، فمن كان قادرا من حيث المال والخبرة فليقم مشروعه بنفسه، ومن كان قادرا من حيث المال دون الخبرة فسوف نؤسس له الإدارة والنظام الذي يضمن حقوقه ونبني له ونسلمه المشروع رابحا، ومن كان غير قادر على إنجاز مشروع وحده فسيضم إلى آخرين ويسلمون المشروع الذي يريدونه لو حدد مشروعا بعينه، ومن لم يحدد مشروعا بعينه فسوف يشارك في ملكية ما سيبقى مشاعا في المدينة، وسوف يتم الاعتماد على نظام إصدار الصكوك الإسلامية المطبق بنجاح كبير في ماليزيا، لكن مع منح أولية قصوى للمصريين في الداخل والخارج حيث ستحقق الدولة نسبة ما من التأمين من ناحية، كما ستعمل على ضمان النجاح بأقصى طاقتها في هذا المشروع مما يتوقع معه مضاعفة كبيرة لرأس المال.

على أن هذا الفكر لا معنى له بدون توطين التكنولوجيا،[إذا بَنَيْتَ أَفْضَلَ المصانع الآن، وتحسنت تكنولوجيا الانتاج في مصانع أخرى غدا، سيخرج مصنعك من المنافسة بعد غد] ولذلك سنراعي كل ذلك في المشروعات الأولى التي ستعتمد على أمرين قبل النجاح في توطين التكنولوجيا

– ستعتمد على مشروعات بعينها لا تميتها هذه القضية.

– إضافة إلى استغلال وضع عالمي موات جدا الآن لكي تنقل شركات كبرى جزءا من صناعتها إلى مصر في إطار شراكة مع القطاع الخاص المصري، أو بدون هذه الشراكة.[لم يكن الوضع العالمي في يوم من الأيام مواتيا لذلك أكثر من الآن، فلن نحتاج إلى البحث وإنما مجرد السماح والموافقة. فالأزمة أزمتهم ونحن نقدم حلا لنا ولهم.]

– وبموازة ذلك سنعمل بأقصى قدر ممكن على توطين التكنولوجيا. بمساعدة علمائنا وبمساعدة الدول التي بيننا احتمال للاعتماد المشترك دون أن يكون لديها فيتو على تقدمنا، وهي كثيرة لكننا نعشق الحب من طرف واحد.

– ستكون قضية توطين التكنولوجيا أهم وظائف وزارات التعاون الدولي، والتعليم العالي، والبحث العلمي، وليس الحصول على القروض. وستكون لها هيئة مستقلة تنسق الجهود، وتتواصل مع الخبرات العلمية المصرية في الداخل والخارج.

– في إطار هذا الهدف سيتم كما سبق إنشاء عدد من الجامعات التقنية بنظام خاص يناسب الواقع المصري، في بعض المحافظات. والجامعات التقنية المستهدفة جامعات صغيرة الحجم تتكون من عدد محدود من الكليات، تعنى أساسا بالعلوم الهندسية والتطبيقية، وبها عدد كبير من المعامل المجهزة على أحدث المستويات. يدرس الطلاب فيها الضروري من العلوم الأولية وقواعد البحث العلمي ويتدربون على التقنية المعاصرة.، ويحصل فيها عدد كبير من الطلاب على درجة الماجستير عن طريق التدريب على التقنية الحديثة، واستغلال جهد المتدربين والمعامل والأساتذة في تقديم خدمات تعليمية وبحثية للهيئات والشركات، وتكون بذلك أشبه بشركات الخدمات البحثية.

سترتبط هذه المعامل بالجامعات المصرية وبمدينة زويل وبمراكز البحوث . كما سيختار لها أفضل الأساتذة والباحثين في مصر والعالم، فيكون في كل كلية عدد من كبار الأساتذة والباحثين وتجهز معاملها بأفضل التجهيزات. وسنحصل على منح كثيرة جدا في هذا الاتجاه وتدعم الدولة كل ما هو مطلوب.

– ستحول معظم ميزانية البعثات التي قد تصل إلى ثلاثة أرباع مليار جنيه لهذه الجامعات التقنية، لعدة سنوات، وستوفر الدولة كل ما يلزم لنجاحها في مهمتها. كما ستدعم المعامل ميزانياتها بنفسها بالقيام بخدمات بحثية للشركات في مصر والعالم.

إن قضية الابتعاث يجب أن يعاد النظر فيها. وكاتب هذه السطور مأمون على أن يكون من أنصار الانغلاق، وهو من أنصار ما قاله غاندي [افتحوا النوافذ ليدخل الهواء من كل اتجاه] لكن ما يحدث في البعثات جريمة بحق مصر، وإهدار للمال لا يمكن السكوت عليه. إن نصف المبعوثين لا يعود، وربعهم لا يتعلم أكثر مما كان يمكن أن يتعلمه في مصر، بل ربما يتعلم أقل، أما الذي يعود فقطاع من النوع الثالث الذي تحدث عنه الدكتور أحمد أمين رحمه الله ، وهو يقسم المبعوثين، وهو القطاع الذي يعود ليعتصر الندم، ويبكي على اللبن

المسكوب، ويصبح عدوا لمجتمعه وثقافته من داخله، وهو في كل الحالات لا يجد في مصر ما يصنع بما تعلمه حيث لا معامل ولا تطبيق، باستثناء بعض الأطباء.

بطبيعة الحال لا ينطبق هذا على كل المجالات لكن على معظمها، وسوف نوفر في الجامعات التقنية ومعاملها وفي مدينة زويل خيرة الأساتذة العالميين وأفضل الأجهزة، ليعلم نفس الأستاذ الذي كنا نرسل إليه طالبا في الخارج عشرة طلاب في الداخل. ويتم ربط كل ذلك بالصناعة وبالهيئة القومية لتوطين التكنولوجيا.إن الدخل الشهري لأكبر الأساتذة لا يتعدى راتب ثلاثة طلاب من المبعوثين، وإذا جاء الأستاذ فسيعلم عشرين لا ثلاثة ، ولن نفقد بعضهم أو نحطمه نفسيا؛ لأنه بعد أن يتعلم سيجد المعامل التي ينفذ فيها ما تعلمه.

ومن المهم أن نعلم أن الدعم غير المنظور الذي ستحصل عليه مصر عندما تبدأ مثل هذا المشروع من علمائنا في الخارج والداخل، ومن محبي مصر من العلماء غير المصريين فوق التصور. إن لمصر مكانة كبيرة لا نعرف من أين جاءت بالضبط، ويدهشنا كثيرا أننا لم نستفد منها. وسوف توفر هذه المكانة مليارات إذا أحسن استغلالها، وستأتي لنا بعدد من خيرة الأساتذة على مستوى العالم، كما أن الأوضاع الآن في الجامعات في الدول المتقدمة مواتية جدا لاستقدام الكفاءات فقد قلت اعتمادات البحث العلمي بسبب الأزمة العالمية كثيرا.

وكما سبق لا يعني هذا إهمال الجامعات القائمة ومركز البحوث، ولكننا لا نستطيع الصبر حتى يؤتي الإصلاح نتائجه، لأن الإصلاح في المؤسسات القائمة مشروط باعتبارات إنسانية واجتماعية كثيرة ستؤخر هذه النتائج، ولذلك فسيسير الخطان معا. وسترتفع ميزانية التعليم والبحث العلمي لتغطي كل ما هو مطلوب، فهذا هو أمل مصر.

سابعا: الصحة والبيئة:

– من الطبيعي أيضا أن يتم دمج المشروعات الصحية الأساسية في المشروعات الاقتصادية فالفكر الذي يجب أن يسود هو أن التعليم والصحة هما البنية الأساسية للإنتاج، وأن أهميتهما لا تقل عن أهمية الكهرباء والمواصلات.

ومشروعات البيئة أيضا حاسمة دون شك في المسألة الصحية، بل وفي الأوضاع النفسية للأمة.

– وصل الوضع الصحي في مصر إلى حد خطير، عندما نتحدث عن عشرة ملايين مصاب بفيروس سي فهذه نكسة لا تقل عن الانتكاسات العسكرية إيلاما وإضرارا بمصر وتعقيدا لمستقبلها، وعندما نتحدث عن عدد مرضى الفشل الكلوي فنحن أمام جريمة حقيقية مكتملة الأركان.

لا يصدق أحد في الدنيا كلها أن السبب الرئيسي للفشل الكلوي عند السيدات في مصر هو التهاب مجرى البول عند الفتيات الذي لم يعالج علاجا سليما، لم يعد هذا السبب موجودا في العالم كله، لكنه كذلك في مصر حيث لا يوجد نظام صحي من الأساس، والأمر أسبق من الحكومة السابقة بكثير، بل أسبق من الرئيس السابق أيضا.[لم يكتب يوسف إدريس قصته الموجعة (على أسيوط) في التسعينيات، بل كتبها في الستينات] صحيح أن الأمر ساء أكثر، لكنه كان سيئا دائما.يجب أن تتوقف المواجع عن شعبنا.

– نعم. يجب أن يتوقف ذلك كله، وأن يوجد نظام صحي مناسب يطبق بدقة وأمانة وأن يحصل على أولية قصوى.

– ليست القضية قضية اعتمادات فقط، ولا بروتوكولات وأنظمة فحسب، وإنما قضية كوادر غير مؤهلة نفسيا وثقافيا وطبيا، لا سيما فيما يخص التمريض والإدارة وحوكمة المؤسسة الطبية.

= ومع ذلك فالأمر لا يخلو من فرص يمكن استغلالها والبناء عليها، أهمها العدد الكبير من الخريجين الراغبين في العمل، ومن كليات الطب القادرة على تخريج الأطباء، وعلى إدارة مستشفيات جديدة، ومن الأساتذة المتميزين.

وكما يقال في علم الأصول لا توجد مفسدة مطلقة، والزمان الأغبر الذي عشناه نفسه يمكن أن يصنع فرصا، إن رخص ثمن المريض المصري[الذي أَعِدُ أنا المرشح [س] بأن ينتهي إلى الأبد] — هذا الرخص لثمن المريض قد جعل التجريب عليه أمرا سهلا، في ذلك الزمان

الأغبر مما أتاح خبرات كبيرة وفي بعض الأحيان نادرة، ومنحنا عددا ليس قليلا من الأساتذة المتميزين في المستشفيات الجامعية والتعليمية ، قدرها بعض الأطباء بنسبة عشرة في المائة من الأطباء في مصر.

ولأن عدد الأطباء في مصر كبير فإن العدد الذي تمثله نسبة عشرة في المائة من الأطباء المصريين ليس عددا قليلا. ولا يحتاج نظام صحي رائع يقوم فيه هؤلاء بوظيفة الإشراف والتعليم والتدريب إلا إلى ثلثهم وربما أقل، فنحن لا نبدأ من الصفر، ولدينا فرص كبيرة .

لقد نتج عن عدم وجود منظومة صحية أيضا أن هذه النسبة التي ربما لن تزيد فعلا عن عشرة في المائة من الأطباء هي التي تعالج النسبة الأعلى من المرضى المصريين، مما منحنا [نعم منحنا] بَطَالَةً كبيرة في القطاع الطبي تمثل في الحقيقة فرصة نادرة لبناء منظومة صحية متكاملة.

– لا نستطيع أن نقول إن سياسة تقديم هيئة التأمين الصحي للخدمة الطبية بنفسها قد ثبت فشلها، فما حدث في مصر لا يمكن أن نقيس على أساسه صلاحية أي نظام، لأنه لم يكن تطبيقا، بقدر ما كان عبثا وتهريجا واستهتارا بكل شيء. ومع ذلك فإن التجارب العالمية تشير إلى أفضلية لفصل تقديم الخدمة الطبية عن تمويلها، فتتولى هيئة التأمين الصحي تمويل الخدمة، وتتولى مؤسسات طبية مستقلة تقديمها، ويكون للمريض درجة ما من الاختيار، ويخضع الجميع لهيئة رقابية جيدة مستقلة.

– لكن التجارب العالمية أيضا لا تصلح تماما في مصر، فلسنا قادرين الآن على إنشاء دولة رفاه، والقدرة المالية للدولة المصرية محدودة، والطاقة الشرائية والتمويلية للمواطن المصري ضعيفة،.ومن ثم فلا تصلح في بلادنا.فكرة عدم الاهتمام بأن تكون الخدمة الطبية رخيصة، لا بل لا تصلح في الحقيقة حتى في البلاد المتقدمة، فرغم القدرات التمويلية الهائلة في هذه الدول، فإن ارتفاع تكاليف الخدمة الطبية ينذر بوقوع النظام كله مع أي أزمة اقتصادية كبيرة تمر بالدولة، وهو ما يعترفون به الآن، لكنهم لا يستطيعون حل هذه المعضلة في ضوء التوحش الرأسمالي، والتعليم الطبي المكلف، والنظام الاجتماعي القائم على الفردية.

– وعلى عكس كل ما يقال، فإن لدينا فرصة لإنجاز نظام يجمع بين فصل تقديم الخدمة عن تمويلها من ناحية، وتقديم خدمة طبية متميزة ومنخفضة التكاليف في الوقت نفسه من ناحية ثانية. اعتمادا على خصوصية حالة الكوادر الطبية في مصر، وعلى المقابل الواجب الحصول عليه من الأطباء في مقابل مجانية التعليم الطبي التي يجب أن تستمر وتكون حقيقية بالنسبة لغير القادرين وفق هذا العقد الاجتماعي:(يعلمك المجتمع لتخدمه، وتنال حظك المستحق من الحياة).[قال المرشح (س)، يجب أن نصل إلى نظام تعليمي يسمح من جديد لأبناء أفقر الفقراء أن يكونوا أطباء وعلماء إذا كانوا مؤهلين].

– سيتم في أسرع وقت ممكن إقرار قانون للتأمين الصحي يشمل المصريين جميعا، وتدفع الدولة فيه مساهمة غير القادرين.لكنه سيتم على مرحلتين :

– الأولى تدخل كل العاملين بدخل ثابت.

– والثانية تدخل كل المصريين. وسيكون هناك حل مؤقت لمن لا يشملهم نظام التأمين منذ البداية.

– سيتاح للراغبين والمقبولين من المجموعة الأولى من كبار الأطباء (مجموعة العشرة في المائة) التشارك في بناء مستشفيات تعليمية جديدة بالعدد المطلوب بعد حصر المؤسسات القائمة وتجهيزها. (بحيث يتشارك أساتذة من كل التخصصات في بناء كل مستشفى)توفر لها الدولة عدة خدمات في مقابل عدة التزامات:

– توفر لها الأرض كاملة المرافق بالمجان بنظام حق الانتفاع.

– وتوفر لها تمويلا بنكيا ميسرا. لكن في حدود نسبة محددة فقط من التكلفة، على أن يسدد الأساتذة باقي التكلفة من مدخرات حقيقية.

– وتضمن لها الطلب من خلال هيئة التأمين الصحي. كما توفر منحا لتدريب بعض طلاب كليات الطب المزدحمة فيها، وكذلك تدريب أطباء وزارة الصحة. مما يضمن لها تشغيلا مربحا. إن فكرة توفير الطلب ناجعة جدا في إنشاء كل المؤسسات.

- تقدم لها وزارة التعاون الدولي خدماتها من خلال اتفاقيات التعاون مع الدول التي تربطنا بها علاقات تعاون مشترك للحصول على منح وتسهيلات في التأسيس والتجهيزات والخبرات الطبية.

- في مقابل هذه الخدمات تلتزم هذه المستشفيات بقبول نظام تسعير عادل للخدمات الطبية، وبالتعهد بتوظيف وتدريب عدد كبير من الأطباء وهيئات التمريض تدريبا ممتازا، وبالبناء والتأسيس وفق الشروط التي ستضعها هيئة التأمين الصحي.

- سيتم إنشاء هيئة رقابية مستقلة تكون وظيفتها المعايرة والتقويم.

- سيتم ربط عدد كبير من العيادات الخاصة وفق شروط معينة بالنظام التأميني بحيث يحصل المواطن على الخدمات الطبية البسيطة بدفع مساهمة في التكلفة. وبهذا يتوقف تعامل المواطن المالي المباشر مع مقدم الخدمة، ويحصل على كل ما يحتاجه من خدمات طبية تقدمها مؤسسات متميزة خاضعة للمراقبة والحساب.

- بالنسبة للمؤسسات الطبية الحكومية القائمة سوف تقتصر على تقديم الخدمة الطبية لمن هم خارج نظام التأمين الطبي في الفترة المؤقتة ، ثم بعد أن تنجح الدولة في إدخال الجميع وتدفع نيابة عن غير القادرين القسط التأميني سيتم اعتبار المؤسسات العلاجية القائمة فعلا وحدات ذات طابع خاص تخضع لإدارات تتميز بالكفاءة ، وتدار بعد ذلك بمنطق اقتصادي، يحقق تكاليف التشغيل ولا يستهدف الربح.لتكون رمانة ميزان أخرى لضبط الأسعار، إضافة إلى هيئة التسعير .

- ستركز وزارة الصحة بعد ذلك على أمرين: الأول هو منع العدوى ومقاومة انتشار الأمراض.

والثاني هو التخلص من كارثة الأمراض المتوطنة ووضع خطة محددة قابلة للتنفيذ للتعامل الأمثل معها، وبرنامجا علاجيا تدريجيا واضحا. ودعم البحث العلمي المطلوب لإنجاز أهدافنا في هذا المجال. ودعم برامج التوعية والصناعات الخاصة المطلوبة لمقاومة انتشار

الأمراض(مثل صناعة أمواس خاصة بالحلاقين تستعمل لمرة واحدة)، والرقابة على المهن المتصلة بالوضع الصحي كلها، والاهتمام بأدق التفاصيل المتعلقة بالوضع الصحي للمصريين.

ب- البيئة:

لا يمكن الحديث عن الصحة دون الحديث عن البيئة. يدرك كل من يتاح له الخروج من اللانظام القائم في مصر حجم الكارثة التي نحن فيها. إننا نستطيع أن نقول إنه لم يعد هناك أشخاص يتمتعون بالعافية في مصر، أكثر الناس مرضى، بعضهم يعرفون وبعضهم لا يعرفون، وعدد قليل غير مريض، لكنه لا يتمتع بالعافية نتيجة الهواء الذي يستنشقه، والطعام الذي يأكله، والماء الذي يشربه.. دون شك لا توجد أطعمة نقية ولا ماء نقي أما الهواء فحدث ولا حرج.

- لقد تلقيت شهادات عن أوضاع المخلفات الطبية من بعض العاملين في وزارة البيئة تؤكد كارثية ما يحدث، أما أوضاع الزراعة فمن الذي لا يعاني من مشاكل الهضم والقولون في مصر؟ ويجب أن يتوقف كل ذلك، من خلال برامج واقعية سريعة النتائج، مهما كان ذلك مكلفا.

- ستتولى الدولة بشكل مباشر في المرحلة الأولى مسألة تدوير القمامة والمخلفات كما سيأتي لاحقا، ثم تنقل هذه المسئولية تدريجيا إلى المحليات. وستصر الدولة على نقل الصناعات الملوثة من المناطق السكنية. وأقدم أنا المرشح [س] تعهدا بتقديم بيئة لائقة في خلال السنوات الأربع الأولى. مع العلم بأن الخروج من الوادي الضيق هو الحل الحقيقي لبيئة ممتازة.

= قال المرشح [س]، وبما أنني رجل دولة لا يريد أصوات حضراتكم بأي ثمن فإنني أقدرك واحترمك وأخدمك أيها الناخب دون أن أخضع لعواطفك، ولذلك فسيعاد النظر في برنامج الطاقة النووية بشكل جاد، دون أي تحفظ سياسي على القرار، إن إنشاء المحطات النووية مكلف جدا، صحيح أنها أرخص على المدى البعيد، لكن ما سندفعه أولا كثير جدا، ونحن أحوج إلى الأموال الآن. والخسائر البيئية واردة حقا، وكارثية إذا وقعت لا قدر

الله، والثقافة السائدة غير مواتية لمواجهة مثل هذه الكوارث، والعائد التكنولوجي والاستراتيجي من محطة نحصل عليها بنظام تسليم المفتاح لا يستحق. كل ما هنالك أننا غالبا سنساعد شركات إنشاء المحطات النووية التي بارت بضاعتها. لا سيما بعد حادثة فوكوشيما النووية، وقرار ألمانيا الاستغناء الكامل عن المحطات النووية وسوف تتبعها قريبا دول كثيرة. ليس هذا توجها ضد المشروع، ولكنه توجه ضد الإقرار بصدقية قرار الحكومة السابقة، فإما أن نعظم الفوائد من المشروع ونسيطر بشكل كامل على أضراره، أو يتم تأجيله لفترة أكثر مناسبة.

– أما العوار الاستراتيجي الذي حدث بيننا وبين من يناصبوننا العداء فإن له حلولا أخرى أكثر نجاعة وأبعد عن الخطابية والنفاق، سيتم تطبيقها من خلال إعادة الهيئة العربية للتصنيع بوصفها مشروعا عربيا مشتركا وسيعهد إليها بتنفيذ مشروعات تقليدية محددة تخلصنا نهائيا من ذلك العوار.

– في مقابل ذلك فسوف ندخل بأقصى طاقتنا في مشروعات الطاقة الشمسية الواعدة جدا، والتي ينتظر أن ينتج منها حوالي ثمانين بالمائة من احتياجات العالم من الطاقة في الخمسين عاما القادمة.

لقد حدثت نجاحات تكنولوجية مهمة في هذا السياق، منها على سبيل المثال تقدم البحوث فيما يسمى باستزراع الخلايا الشمسية. وإنتاجها من السليكون العادي المستخرج من الرمال. بدلا من السليكون النقي، حيث ستكون الصحراء الأفريقية في مصر وليبيا والجزائر وتونس أكثر الأماكن مناسبة على الإطلاق على ما خلصت إليه بحوث منجزة في جامعة طوكيو.

[حاشية: على سبيل المثال لا الحصر: تقود جامعة طوكيو مشروعا طموحًا لإنتاج كهرباء تكفي العالم كله من الطاقة الشمسية في الصحراء الكبرى. إن السبب الرئيسي لقلة الاعتماد على الطاقة الشمسية هو ارتفاع تكلفة إنتاجها، وسبب ارتفاع التكلفة هو الاعتماد في إنتاج الألواح الشمسية على السيليكون بالغ النقاء المستخرج من صخور خاصة بنسبة نقاء تصل إلى ٩٩,٩% ، وهو مرتفع الثمن. وقد اكتشف الفريق البحثي في الجامعة أن الاعتماد على السيليكون الأقل نقاء المستخرج من رمال الصحراء يعني فقط كفاءة أقل في تحويل الطاقة

بنسبة صغيرة، مما يعني على سبيل المثال أننا سنكون مثلا في حاجة إلى مائة وعشرين لوحا بدلا من مائة لأداء الهدف نفسه، وبما أننا في الصحراء لسنا في حاجة لتقليل حجم اللوح، أو تقليل عدد الألواح بهدف تقليل المساحة المسطحة المستخدمة فقد بَدَت الصحراء الكبرى خيارا رائعا. وهم يسمون المشروع مشروع استزراع الخلايا الشمسية، حيث يعتمد على توليد كمية من الكهرباء أولا، تستخدم في إنتاج ألواح الطاقة من الرمال، ثم تستخدم هذه الألواح في إنتاج ألواح جديدة وهكذا، في مكان لا تنضب الإمدادات فيه من الرمال والشمس. وقد تم بنجاح تطوير تكنولوجيا خاصة لفصل الأكسجين عن السيليكون من رمال الصحراء التي هي عبارة عن سيليكون مؤكسد، كما أن هناك فريقا بحثيا آخر يعمل بشكل مواز على إنتاج كابلات فائقة التوصيل تمر تحت الأرض، وتمر في الماء، لا تُفْقَدُ فيها الكهرباء بسبب النقل إلى أماكن بعيدة، عن طريق التبريد الشديد من خلال تقنية بسيطة تشبه تقنية احتفاظ الترمس بدرجة الحرارة، وتمت أولى التجارب بنجاح في العام الماضي، لكن لمسافة قصيرة، ورغم طول الفترة الزمنية المتوقعة للمشروع فإن المرجو منه هائل جدا، ويتدرب باحثون تونسيون وباحثون جزائريون من جامعة وهران في إطار المشروع، الذي يمكن أن نشارك فيه بل في تمويله بهدف الإسراع بخطواته. بل إننا قادرون على القيام بمشروع مواز يتحقق بشكل أسرع، فالتكنولوجيا المستخدمة ليست معقدة. ولا تستهينوا بعلماء مصر. إن اختزال الزمن أو ما يسمى بحرق المراحل في مجال البحث العلمي سهل جدا. وبشكل عام يجب أن يكون واضحا أن القوة والثروة إنما هي في العقول، لا في قناة السويس ولا في البترول، ولا في أماكن تعدين الذهب. قد انتهى ذلك الزمان، وإن بقيت العقول التي لا تعرف ذلك تدير مصر.

كذلك فإن لنجاح مثل هذه المشروعات دورا هائلا في حل كثير من المشكلات السياسية. تخيلوا أن نكون قادرين على إمداد الدول الأفريقية جنوب الصحراء بالكهرباء، ألا يحل ذلك مشكلة مياه النيل تماما، ويقلل حاجتهم إلى السدود، ويزيد قدرتنا على تحلية المياه. بل ألا يكفي ذلك لصناعة نيل جديد، إن نهر الكونغو يلقي في المحيط مليار متر مكعب من المياه سنويا، أي ما يساوي حصتنا من النيل عشرين مرة، وتغيير في مجراه لن تمانع من الدول التي سنمدها بالكهرباء قد يعني نهرا يساوي النيل مرتين على الأقل، [أقصد حفر نهر جديد، وليس مجرد توصيل مجرى النهر بالنيل، الذي قد تكون له أعراض جانبية قانونية] إن ذلك يكفي لحل المشكلة المائية في الوطن العربي كله، وقد صرح أمير الإمارات قريبا أن المياه أغلى بالنسبة للعرب في رأيه من البترول، وليبيا تتعطش للمياه، وقد تخلصت من الطاغية، فالتمويل ليس

صعبا، والأحلام ليست عيبا، مهما كانت مفرطة، والأمل موجود لو وجد الرجال، والنجاح سيلد إن شاء الله النجاح، تماما كما كان الهم في العهد البائد يَعُمّ.].

ثامنا: المشروعات ذات البعد الاجتماعي المباشر: مشروعات تشغيل الفقراء:

= يتم إنشاء بنك المنائح:

– يعمل بنك المنائح على تقديم فرص عمل دائمة لجميع القادرين على العمل. دون أن يستهدف الربح أو حتى اشتراط استعادة الأموال.

ليس بنك المنائح بديلا عن الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي سيستمر في عمله، لكن البنك يستهدف جمهورا آخر لا يمتلك الخبرة في إنشاء مشروع، أو القدرة على المبادرة بتنفيذه وتحمل نتائجه، أو لا يملك ضمانات السداد، أو الرغبة في تحمل العواقب.لكنه يمتلك رغم ذلك القدرة على العمل والاستعداد له، والرغبة الحقيقية لتحسين أوضاعه.

– يعتبر البنك هيئة ذات طبيعة خاصة، مستقلة ، لها إدارة مختارة بعناية، تتبع مباشرة رئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء، ويكون تقويمها مرتبطا بمقدار ما تتيحه من تشغيل.، وتمنح طلباتها لدى هيئات الدولة [مثل تخصيص الأراضي وتصاريح البناء] أولوية خاصة، وإعفاءات كاملة.

– لن يرهق البنك في البداية بإنشاء فروع خاصة، وإنما سيكون له موظفون مختصون به توفر لهم أماكن في المؤسسات الحكومية القائمة أو في البنوك الحالية على أن يتبعوا إدارتهم المستقلة.

الاسم السابق (بنك المنائح) مستوحى من حديثين للنبي صلى الله عليه وسلم:الأول عن المنيحة، التي اعتبرها من أكبر الأعمال أجرا ومن أكثر الأعمال قدرة على التوصيل إلى الجنة[٣]، لأنها تمنح المحتاج طعامه بشكل دائم مع حفظ كرامته، سواء كانت هذه المنيحة ناقة تحلب في الصباح والمساء، أو شيئا مشابها. وقد أجاز الفقهاء مثلا أن تكون المنيحة

---

٣ – الإحالة على حديث البخاري عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما" أَرْبَعُونَ خَصْلَةً أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةُ الْعَنْزِ مَا مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا رَجَاءَ ثَوَابِهَا وَتَصْدِيقَ مَوْعُودِهَا ، إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ" كتاب الهبة، باب فضل المنيحة رقم: ٢٤٥١.."

عقارا يدر دخلا ثابتا، أو ما يشبه ذلك. والحديث الثاني هو حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه لسائل سأله وهو بصحة جيدة، فباع بعض ممتلكاته واشترى له قدوما وقال له:" اذْهَبْ فَاحْتَطِبْ وَبِعْ وَلَا أَرَيَنَّكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا " ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَحْتَطِبُ وَيَبِيعُ فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ فَاشْتَرَى بِبَعْضِهَا ثَوْبًا وَبِبَعْضِهَا طَعَامًا"[٤] ثم نهى النبي في آخر الحديث نهيا قاطعا عن أن يسأل القادر على العمل.

– والحديثان يشرحان وظيفة المجتمع إزاء الفقراء وهي تشغيلهم إذا كانوا قادرين، أو منحهم ما يحفظ كرامتهم دفعة واحدة إذا لم يكونوا كذلك، ووظيفة الفقراء وهي العمل ما داموا قادرين، وقد اخترت التسمية تجذيرا لهذا المعنى في الثقافة، واستعادة لثقافة الوقف والوصية والصدقة الجارية، وتحويلها إلى دائرة التنمية لا الإعالة، حيث يمثل البنك بهذا الشكل فرصة رائعة لدعم العمل الأهلي وتصحيح مساره.

– تمول الدولة بنك المنائح سنويا بخمسة مليارات جنيه على الأقل.

– سيتولى بنك المنائح جمع زكاة المال والعروض، وكذلك زكاة الزروع. وفق قانون يحث على الزكاة في المرحلة الأولى دون عقاب لفترة طويلة..

– سيسمح للبنك أيضا بإصدار سندات خاصة للراغبين في وضع أموالهم كقروض دون فوائد لمدة خمس سنوات للمساهمة في أعمال البنك وتضمن الدولة ردها، وسيكون ذلك بقيمة مناسبة لقدرة الدولة على السداد.

– سيسمح للبنك بقبول الأوقاف التي توقف عليه، أو على عمل من أعماله، وتنفيذ طلبات الواقف كما هي، بوصف البنك ناظرا للوقف لا يتقاضى أجرا، ما دامت الطلبات تدخل في اختصاصات البنك، ويجرم القانون أي تدخل مستقبلي في قواعد الوقف.

– سيشكل البنك إدارة خاصة لتسجيل الوصايا المتعلقة بأنشطته وتحصيلها وإدارتها، وسوف نستعيد كما سيأتي تفصيلا ثقافة الوقف والوصية.

– سيتم إلزام مؤسسات الدولة بتقديم ما يوازي ما تحصل عليه من خدمات من المشروعات التي يقدمها بنك المنائح، وذلك مثل المحافظات، والمحليات ، حيث سيناط

---

[٤] – رواه أبو داود من حديث أنس رضي الله عنه، كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة، رقم: ١٤٠١.

ببنك المنائح حل مشكلة القمامة والمساهمة في حل مشكلة الإسكان وبعض المشكلات الأخرى. وفي مقابل ذلك سيحصل على بعض ميزانيات المحليات ووزارة الإسكان.

– هناك أفكار أخرى مهمة ستجمع مبالغ كبيرة ستقدم في حينها. لكن لا يجوز إعلانها الآن لأنها ستستغل تجاريا لكفاءتها ، ولسهولة تنفيذها.[هذا ليس جر رجل: تذكروا أنني لست مرشحا لشيء، بل لن أترشح في لدورة القادمة لرئاسة مجلس إدارة أسرتي].

– بنك المنائح والاستثمار الوقفي:

[إن الزعم بأن الاقتصادات الكبرى تقودها فقط المشروعات العملاقة وهم لا أساس له. فكوكاكولا، وكنتاكي .... تسهم بشكل حقيقي في الاقتصاد الأمريكي، وكما أن اليابان تنتج أكثر من عشرة ملايين سيارة وشاحنة داخل اليابان فقط، فإنها تنتج مائة وأربعين مليار عبوة مكرونة جاهزة!! نعم الرقم صحيح، مليار وليس مليون.

إن بنك المنائح سيكون قادرا على الحصول على نوع مبتكر من الوقف، هو وقف الأفكار عليه. فكما يجعل الإنسان قطعة أرض أو عقارا وقفا، يمكنه أن يجعل الوقف فكرة. يطبقها البنك ويكون ريعها له.

تخيلوا لو نجحنا في تعبئة العرقسوس مثل الكولا، لا يحتاج ذلك إلا إلى حل تقني بسيط يحافظ على صلاحيته في الزجاجات فترة طويلة. قد يستطيع تقديمه ببساطة أي باحث في الصيدلة أو الكمياء، تخيلوا ماذا يمكن أن تقدمه لبنك المنائح شركة (سوسولا، أو سوسينا) لتعبئة العرقسوس التي سيحبها المصريون لحبهم للمشروب [وهو أجمل وألذ وأفيد].ولأنه سيكون موقوفا على بنك المنائح، ومن الممكن أن يكون مشروب الضيافة الأول في مصر.

–سيهتم بنك المنائح بكل ذلك، فيمول الأبحاث المطلوبة، والمشروعات مؤكدة الربح، ذات الأثر التشغيلي المباشر ثم يجعلها وقفا على قطاعات اجتماعية أو خدمية بعينها.

إن فكرة الاستثمار الوقفي فكرة رائعة ويمكنها أن تحل بعد فترة وجيزة أكثر المشكلات الاجتماعية في مصر، شريطة أن يكون بروتوكول إدارة الشركات الوقفية هذه متميزا، وأن يراعي المعايير الإدارية والاقتصادية الحديثة]. كما أن فكرة الاستثمار الوقفي قد تكون حلا

لائقا لاستمرار إنشاء مؤسسات ذات ملكية عامة، لكنها تخلو من عيوب القطاع العام، حيث ستملك هذه المؤسسات أو بعبارة أدق سيوقف ريعها على عدد بعينه من الجهات.

كذلك فإن فكرة الاستثمار الوقفي هي الحل العملي للتوسع في قطاع التأمين في مصر، وهو قطاع واعد جدا، يمكن أن يكون قاطرة نمو أساسية، لكن ما فيه من معضلات ثقافية وفقهية يعوق الطلب المكثف عليه، واحتكار عوائد قطاع التأمين لصالح قضايا بعينها يحل أكثر المشكلات الثقافية المتصلة به، مما يمكن من توسع كبير فيه.

- سنعود إلى الأصل في الزكاة، فالزكاة تدفع للدولة، ولا يجوز أن ينفقها الأشخاص بأنفسهم. ومن المتوقع أن يكون مبلغ الزكاة المدفوع كبيرا جدا، دون أن يؤثر في الضرائب، وذلك لسببين: الأول أن زكاة المال[وهي ربع العشر:] تؤخذ على رأس المال وليس على الأرباح، فالمليونير سيدفع الزكاة لأنه مليونير، سواء ربح أو لم يربح. ولذلك فهي ليست قليلة كما يظن البعض.وإذا قارناها بشكل حسابي بالضرائب التي تؤخذ على الأرباح فلن تقل في الحالات العادية عن خمسة عشر في المائة. وهذه نسبة كبيرة جدا. فعلى سبيل المثال، عندما يكون لدى شخص تجارة ثمنها مليون جنيه، ولم يربح طول العام شيئا، بل ظل المبلغ كما هو، فلن يدفع ضريبة أصلا، لكن عليه زكاة قدرها خمسة وعشرون ألفا، فإذا ربح مائة ألف، أي عشرة في المائة، ستظل نسبة الزكاة أعلى، فنسبة الزكاة ليست متدنية جدا بالمقارنة بنظام الضرائب المعاصرة كما يظن بعض الناس. لكن لها فلسفة اقتصادية مختلفة تجبر على تدوير المال وعلى ممارسة جهد إنساني في تشغيله حيث تقل الزكاة كلما كان الجهد الإنساني في العمل أكبر، وقد شرحت ذلك من قبل في كتابي عن الشورى والتنمية.

- والثاني أن الزكاة تصل إلى قطاعات لا تصل إليها الضريبة أصلا مثل أموال البنوك والذهب المدخر والمحاصيل الزراعية. والسلع الموجودة لدى التجار ولم تُبَعْ، كما أن هناك دافعا دينيا كبيرا للالتزام بها.

- وحتى لا يكون للقانون أية آثار اقتصادية جانبية الآن، فسيكتفى في السنوات العشر الأولى بأن يحث القانون عن طريق الوازع الديني، ولا يلزم عن طريق العقاب، وإنما يستغل

الوازع الديني ويهدد المتهربين بالدعاء عليهم بالتلف لإمساكهم.(اللهم أعط ممسكا تلفا)، ولا يجوز التقليل من الوازع الديني عند المصريين[حيث توجد خطة كما سيأتي في برنامج الإصلاح الثقافي تحرم الناس من فرصة الهروب إلى التدين التعويضي أو الشكلي].

– أما تحقيق بقية وظائف الدولة فسيعتمد على نظام ضريبي متدرج. وهذا أمر شرعي تماما.أقره الفقه القديم نفسه، فلا تعارض بين ضريبة عادلة متدرجة وبين تحصيل الزكاة التي يدفعها فعلا قطاع كبير من المسلمين ولا تدار بكفاءة. لكن القانون يمكن أن يخصم الزكاة المقدمة إلى بنك المنائح فقط أو نسبة منها من الضريبة، وفق رأي الخبراء.

– من المتوقع ألا تقل ميزانية بنك المنائح عن عشرين مليار جنيه وربما تزيد، وهي لن تقل بحال كما سبق عن خمسة مليارات جنية تقدمها الدولة من الميزانية العامة.ستدار بأقل عدد ممكن من الموظفين وبأعلى كفاءة ممكنة.

– لقد تعرضت الفئات الضعيفة في المجتمع المصري للإهمال والإهانة وإهدار الإنسانية، ومن ثم فيجب إعطاءها عناية خاصة، (لا سيما لأطفال الشوارع، والضحايا الذين يسمون بالبلطجية، وسكان العشوائيات، وفقراء الريف المصري خاصة.).

على أن العناية بالطبقات المظلومة يجب ألا تؤدي إلى عواقب اقتصادية أو نفسية سيئة. ويكون ذلك عن طريق التشغيل لا الدعم . مع عدم إهمال أسلوب الدعم على الأقل في المراحل الأولى.

– إن وجود عمالة رخيصة [ترضى بالقليل، والحد الأدنى المقترح للدخل في مصر قليل في الحقيقة]، وجود هذه الأيدي العاملة يمثل فرصة حقيقية، ومصدرا مهما للتنمية. وتحسين أوضاع مصر بسرعة شديدة. ونظرا لأن المستهدف هو تشغيل كل الأيدي العاملة دفعة واحدة، أو بأسرع شكل ممكن، فلابد من وجود أفكار غير تقليدية في الاستيعاب والتوزيع. ومن هذه الأفكار فكرة صناعة الطلب بشكل إجباري. وفكرة الإسناد المباشر لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا ضرب من الاحتكار، لكنه ضرب أخلاقي تماما، لأنه نوع من تمكين المظلومين في الأرض. سأضرب بعض الأمثلة لشرح أهمية فكرة صناعة الطلب بشكل إلزامي

- أجبر قانون المرور في الحكومة السابقة الناس فجأة على استخدام حزام الأمان والخوذات ثم على تغيير لوحات السيارات المعدنية، وقد تم ذلك لصالح أشخاص بأعينهم، فَرُبِّحُوا أرباحا طائلة.
- على سبيل المثال أيضا تُلْزِمُ المدارس الخاصة أولياء الأمور بزي محدد، وتلزمهم بشرائه من مكان محدد، وتربح من خلال ذلك مبالغ كبيرة . سوف نصنع شيئا مشابها لصالح الفقراء.
- في اليابان، حيث أعيش الآن تباع حقيبة المدارس الابتدائية ما بين ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف جنيه مصري [يشتري المصريون هنا حقائب مستوردة نادرة الوجود في حدود ألف جنيه]. ليست بقية الأسعار في اليابان بهذا الشكل، فغالب السلع تباع بثلاثة أضعاف ثمنها في مصر فقط، مع فارق الجودة طبعا..وعندما سألت عن السبب أخبرني الدكتور عوض شمه الأستاذ بجامعة كانازاوا أنه بعد الحرب العالمية كان هذا المشروع حلا لمشكلة مجموعات شديدة الفقر، كانت تعمل في ميدان الجلود[كان وضعهم في اليابان أسوأ كثيرا من وضع الفقراء في مصر الآن].لقد تم قصر فوائد إنتاج حقيبة المدارس على هذه الفئة. ورفع ثمنها إلى هذه الدرجة، وقد نجح هذا المشروع نجاحا كبيرًا، ثم تم الإبقاء عليه بعد أداء دوره، وتحويل ثمرته لدعم المدارس نفسها.

يبلغ عدد الطلاب في مصر عشرين مليون تلميذ تقريبا. سوف تتم صناعة حقيبة المدارس، ومقلمات المدارس، وسويترات الطلاب، وكل ما يمكن احتكاره من مستلزمات المدارس [بديلا عن الاستيراد.. بشرط عدم الإضرار بالصانع المحلي الحالي]. في مصانع صغيرة ينشؤها بنك المنائح.ويباع إنتاجها داخل المدارس نفسها. مع الالتزام بالجودة والسعر المناسبين.

بافتراض التمكن من تحقيق أن يربح المشروع من كل تلميذ مائة جنيه في المتوسط، بعد تقديم معظم مستلزماته فإن هذا يعني ملياري جنيه. وبافتراض دخل للعامل يساوي عشرة

آلاف جنيه سنويا، فإن هذا يعني عشرين ألف فرصة عمل بأقل تكلفة ممكنة.ستتاح هذه الوظائف للفتيات في الأسر الأولى بالرعاية.

– سيبني بنك المنائح محلات صغيرة متخصصة في منتجات بعينها حتى لا تضر بالتجار القائمين فعلا، لصالح من تنطبق عليه الشروط من الطوائف الأولى بالرعاية ، ويضمن الربح عن طريق قصر توزيع بعض المنتجات على هذه المحلات.

على سبيل المثال يمكن تحقيق عدد كبير من الوظائف من خلال نظام توزيع السلع التموينية وتوصيلها إلى المنازل. وسيتيح هذا أيضا ما لا يقل عن عشرين ألف فرصة عمل أخرى بأقل تكلفة ممكنة،[سَيُعَدُّ تصور كامل عن كيفية التغليف والتجميع والتوزيع، وسيتولى بنك المنائح التمويل].

– وفي حالة ربط بيع منتجات الصوب الزراعية التي تحدثت عنها في المشروع الأول بأماكن توزيع خاصة يمولها بنك المنائح بقرض حسن فإن فرص العمل المتاحة ستكون كبيرة جدا.

– نستطيع أيضا استغلال فكرة توزيع الخبز على المنازل لإتاحة فرص العمل التي لا تحتاج إلى مهارة. مع قصرها على الفئات الأولى بالرعاية بعد تدريبها. كل ثلاثمائة منزل يمكن أن توفر فرصة عمل جيدة في مقابل جنيهين شهريا فقط، فإذا كان التوزيع على ستة ملايين منزل فهذا يعني أننا لدينا عشرون ألف فرصة عمل بدخل جيد. ستتاح أيضا للأكثر احتياجا بشرط الكفاءة والالتزام في أداء العمل.

إن فكرة تعميم توزيع خدمات مطلوبة فعلا، تتيح فرص عمل غير مكلفة، حيث توزع تكلفتها على عدد كبير من المستفيدين، فلا يشعر بها أحد، بل يشعر بمردودها على راحته فيكون سعيدا بها. وهذا النمط من التفكير في إتاحة فرص عمل ،على غرار المثل العامي الشهير[منه واغزل له] لا يمكن أن يستغني عنه أي اقتصاد ناهض بعد كبوة، وقد أفادت منه الدول التي كانت في ظروفنا المشابهة، ولها فيه خبرات رائدة، بل كانت لها فيه حِيَلٌ طريفة لكنها مفيدة جدا.

وبطبيعة الحال فسوف نخترع حيلنا الخاصة التي لن تقل كفاءة عن الحيل التي استخدموها، وإليكم على سبيل المثال حيلة مصرية خاصة من هذه الحيل تساوي مليار جنيه، حيث سيكون تطبيقها سهلا جدا، وسيوفر في سرعة هائلة عشرات الآلاف من فرص العمل وربما أكثر، في عملية بسيطة لإعادة التوزيع ليس لها أعراض جانبية:

في كثير من بلاد العالم يكون هناك أوراق مالية خاصة لا تنفق إلا في محلات بعينها،[مثل الكوبونات] تصدرها شركات خاصة، وتعطيها المحلات في بعض الأحيان على سبيل الهدايا للمشترين بدل خصم نسبة معينة، فيحصل من يشتري جهاز تليفون مثلا على ورقة من هذه الأوراق قيمتها مائة جنيه، بحيث يشتري بها بضائع من محلات بعينها.

سوف نستخدم هذه الفكرة لكن في استخدام مصري خالص، حيث يمنح الموظفون ما يساوي خمسة إلى عشرة في المائة من رواتبهم أوراقا نقدية خاصة أو نفس الأوراق العادية لكن بلون خاص أخضر مثلا، بحيث لا تنفق إلا في محلات بعينها. هذه المحلات ستكون عبارة عن محلات صغيرة لبيع سلع استهلاكية سهلة الحفظ والتخزين وكثيرة الاستخدام مثل الأرز والسمنة والسكر، وستكون منتشرة في كل مكان، يبنيها بنك المنائح للنساء اللاتي يعلن أطفالا وليس لهن مصدر رزق كريم. ويتم توزيع هذه المحلات على الأماكن بنظام يكفل أن يكون دخل المحل الواحد لا يقل عن ألف جنيه شهريا. علما بأن الاقتصار على سلع بعينها سهلة الحفظ سيجعل تجهيز المحل غير مكلف، كما سيجعل التأثير الضار للفكرة على التجار الحاليين ضعيفا جدا، لا سيما أن نسبة الأموال ستكون محدودة، بالإضافة إلى أن انتشار هذه المحلات في كل الأماكن، وبيعها للمنتجات بنفس الأسعار، وبيعها لمنتجات يستخدمها الجميع لن يجعل لها أي ضرر على الموظف. لكن هذا الأمر الذي لن يضير أحدا سيتيح بسرعة شديدة رغم بساطته عشرات الآلاف من فرص العمل التي لن تكلف الواحدة منها بنك المنائح إلا قليلا.

إن مثل هذه الأفكار تكون منتجة جدا، وبأقل تكلفة ممكنة، وهي بالفعل أكثر مما نحتاجه لتشغيل جميع القادرين والمحتاجين، لكننا سنكون أقدر على الزيادة منها كلما تحسنت الأوضاع حتى لا توجد أية أعراض جانبية على الأوضاع القائمة.

– سيمول بنك المنائح كذلك عددا واسعا من المشروعات الخدمية التي تستهدف التشغيل، ويتم تمليكها لأصحابها فورا بعد نجاحهم، في مقابل مبلغ من الإيجار يضاف إلى رصيد البنك.المتجدد.

– وفي كل الحالات يجب عدم إعطاء فرصة عمل لمن لا يستحقها على معيار الكفاءة، ولمن لا يحترمها على مستوى الجدية. ويجب توفير إمكانية للعمل لكل من يحقق هذين المعيارين وفق إمكانياته الفعلية. وكتابة بروتوكول واضح بعناصر الجودة المطلوبة في كل عمل قبل التمويل.

– بطبيعة الحال ستتبقى طائفة غير قادرة على العمل، ستحدد لها المعاشات المناسبة.من خلال الميزانية العادية للدولة، لكن الثقافة التي يجب أن تسود في المجتمع هي ثقافة العزة والرحمة معا. وليس ثقافة التكايا وصناعة العاهات في الجسد من أجل التسول، أو ثقافة البطالة المقنعة.. إن من يطالب بالحق، عليه أن يقوم بالواجب، وبدون ذلك تفسد الأمم.

– سوف يتم تقرير معاش مناسب للأسر غير القادرة. لكن وفق دراسة حالة تعتمد على تحديد قدرة الأسرة على العمل. فمن كان قادرا على العمل سيرشح للعمل المناسب وعليه أن يؤديه كما يطلب منه. ومن لم يكن قادرا على العمل سيمنح ما يعطيه حياة كريمة.، وذلك بشكل تدريجي وفق التمويل المتاح، على أنه لن يكون مسموحا بالفواجع والمواجع لشعبنا بعد ذلك..

– سنحتفظ بالصيغة الحالية لنظام المعاشات للأسر الأكثر فقرا، لكن بنك المنائح سيضيف نظاما جديدا هو منح الأسرة المحتاجة حق الانتفاع بإيجار شقة أو أكثر مثلا لفترة محددة، بمعنى أن البنك سيبني شققا للإيجار للمساهمة في حل مشكلة الإسكان على أراضي الدولة، ويتيح إيجارها كمعاشات للأسر المحتاجة التي لا يوجد من بينها قادر على العمل.

– يتم الاعتماد على شباب مدرب مخلص من أجل مسح كامل وعادل لطلبات الحصول على الدعم والحصول على عمل من مؤسسة بنك المنائح، وستوفر الدولة

الاعتمادات اللازمة لإنجاز هذا المسح، مع الإفادة مما أنجزته الحكومة السابقة في هذا المجال.

– سيتم التعامل مع الأسرة كوحدة، بمعنى أنه سيرشح أحد أفرادها للعمل الذي يمكنه أداؤه دون انتظار لتدريب طويل ، بل سيرشح لما يناسبه وفق الحالة القائمة فعلا.وعلى هذا الفرد أداء التزاماته الأسرية. وستعمل الدولة على توفير هذا العمل بدخل مناسب . مما يعني إمكانية زيادة موارد بنك المنائح بشكل تدريجي إلى الحد المطلوب مهما كان، وفق سياسة تنظر للحقوق الاجتماعية على أنها شرط للتنمية ، حيث توفر الاستقرار، وتدعم الطلب والقدرة الشرائية، وبالتالي تدعم الإنتاج. كما أنها واجب أخلاقي لا قيمة لهذه التنمية بدونه. بل إنها واجب ديني للحفاظ على دين الأمة، فقد كاد الفقر أن يكون كفرا، وقد كان النبي يجمع بين الكفر والفقر، في الاستعاذة منهما:" اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ "[٥] وكان يجمع بين الكفر والدين في الاستعاذة منهما:" أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالدَّيْنِ"[٦] وقد شرح صلى الله عليه وسلم في حديث الصحيحين خطورة الغرم حين ربط بينه وبين بعض مساوئ الأخلاق، عندما سأله سائل:" مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيذُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنَ الْمَغْرَمِ ؟ قَالَ : إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ ، فَكَذَبَ ، وَوَعَدَ ، فَأَخْلَفَ" [٧]،والكذب والإخلاف من صفات النفاق. فمن كان يريد أن يحافظ على المسلمين من الفتن حقا فليقتل الفقر والغرم قتلا. هذه فتنة الفتن الآن.

---

٥ – رواه النسائي في الكبرى من حديث أبي بكرة رضي الله عنه،كتاب الاستعاذة، رقم: ٧٦١٦، وصححه الحاكم في المستدرك، وصححه الألباني في سنن النسائي مرتين.

٦ – رواه أحمد من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، رقم: ١١٢٧٢ بإسناد حسن كما حكم المحقق ، وهو عند النسائي في الاستعاذة رقم: ٥٤٧٣، وفي سنن ابن حبان في كتاب الرقائق باب الاستعاذة ، رقم:[١٠٣٨] . وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي وضعفه الألباني..

٧ – متفق عليه من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، رواه البخاري في كتاب الاستقراض، رقم: ٢٢٣٤، ومسلم في المساجد، رقم: ٩٣٠.

المشروعات العامة التي يتولى بنك المنائح تمويلها

– يسهم بنك المنائح في تمويل مشروعات خاصة يقيمها الشباب للنظافة والتخلص من القمامة وإعادة تدويلها .

– يتولى بنك المنائح تمويل إنشاء مستعمرات سكنية للإيجار تخصص القيمة الإيجارية لصالح الأسر الأولى بالرعاية. [بدل تقرير معاش سيقوم البنك بإنشاء وحدات سكنية للإيجار، ويتيحها للقادرين الراغبين – وتوجه الإيجارات للأسر التي لا يمكن توظيف أي من أبنائها في مشروعات البنك، بدل المعاش ستحصل الأسرة على إيجار شقة، مما يضرب عصافير كثيرة بالحجر الواحد] .

– سيتولى بنك المنائح تمويل مشروعات الأمن الغذائي وبنك الطعام التي ستعرف بها الفقرة التالية.

– يتولى البنك إنشاء المشاغل الخاصة بالتدريب وإنتاج مستلزمات المدارس السابق الحديث عنها. ومشروع الكساء الشعبي الذي سيأتي الحديث عنه. وإنشاء جميع المنشآت التي يثبت وجود طلب عليها مثل دور الحضانة بهدف التشغيل لا الربح. وتملك للشباب بشرط إثبات الجدية والنجاح نظير قسط يسير.

– يتولى بنك المنائح تمويل مراكز للتدريب السريع.[التدريب السريع هو التدريب على شغل وظيفة مطلوبة فعلا، ولا يحتاج التدريب عليها إلى وقت وجهد كبيرين].

– على سبيل المثال هناك إمكانية حقيقية لتوظيف ما بين خمسين إلى مائة ألف فتاة على الأقل في فترة محدودة من خلال استحداث وظيفة مديرة منزل، وهي وظيفة عليها طلب حقيقي متزايد. ويتم ذلك عن طريق إزالة العوائق النفسية والأمنية والاجتماعية التي تحيط بهذه الوظيفة رغم أنها وظيفة مطلوبة فعلا، وبديلها هو استقدام عمالة من الخارج لها أضرارها. وتتم إزالة العوائق عن طريق تحديد شروط الأسر المتاح لها التوظيف في بروتوكول واضح، وتحديد الدخل، وإنشاء مراكز التدريب والتوظيف التي تتولى تقديم العمالة وإدارة مصالحها إدارة أخلاقية عادلة..

على سبيل المثال – يمكن اشتراط تقديم العمل بشكل رسمي فقط للأسر التي يعمل الزوجان فيها- يمكن أيضا اشتراط تقديم العمل في فترة عدم وجود الزوجين في المنزل – كما يمكن تحديد الأجر- وتحديد بروتوكول العمل، [ما المطلوب وكيف يؤدى] الذي يحافظ على الحقوق المادية والأدبية للجميع. وإسناد وظيفة المتابعة لمركز التدريب الذي يتعهد بالتوظيف، في مقابل تدريب فتيات مختارات على الأعمال المنزلية . وضمان أمانتهن وجودة عملهن وقبل ذلك ضمان حقوقهن، ويتولى مركز التدريب والتوظيف الفصل في النزاعات.

إن ترك هذا الميدان دون تنظيم يسبب مشكلات كثيرة، ويضيع فرصا حقيقية لتشغيل مناسب، وشتان ما بين هذا الطرح والعرض الذي رفضناه جميعا وسخرنا بسببه من وزيرة القوى العاملة السابقة بعمل بناتنا خارج مصر، فالفرق أننا نتحدث عن مصر، ثم عن ضمانات ومؤسسات تشغيل قوية منظمة.

ومع ذلك فإذا ما لم تلق الفكرة قبولا عاما وهذا محتمل الآن [وأنا شخصيا لا أحبها] فالبديل موجود، ومطبق في كثير من الدول، حيث توجد أماكن لتقديم الخدمات المنزلية للجمهور، فأنا على سبيل المثال أذهب في كل شتاء مرة أو مرتين،لغسل الملابس الشتوية في مكان قريب من منزلي حيث توجد أجهزة ذات قدرات خاصة تعمل بالعملات المعدنية لرغبتهم في تقليل العمالة، لكننا سنجري تطويرات لأن هدف بنك المنائح ليس الربح وإنما التشغيل.

وفي مصر قررت بعض أمهات أصدقاء لي من أهالى مصر الجديدة ممن وسع الله عليهم في الرزق الإفادة من وقت فراغهن وإشباع هوايتهن، وذلك من خلال الطبخ لمعارفهن بالطلب، ويمكن تعميم هذه الفكرة لخدمة العاملات من أبناء الطبقة المتوسطة، من خلال منشئات مجهزة، تتلقى الطلبات وتنفذها.

هذه مجرد أمثلة، لكن الفكرة العامة بالاستفادة من أي طلب على أي خدمة لها تجليات كثيرة جدا، سيبدع الشباب أنفسهم في إنجازها. والمبدأ العام هو:

لا يجوز ترك طلب على عمل دون السعي للإفادة منه. وعند تعميم هذه الفكرة، ووجود مؤسسة ذات قدرات تمويلية كبيرة، وإدارة جادة أمينة فسوف تختفي البطالة من مصر في خلال سنوات معدودة.

سوف يكون التمويل المتوقع هائلا، لقد قدمت تصورا متواضعا جدا لحجم التمويل المتوقع لبنك المنائح بأنه في حدود عشرين مليار جنيه، لكن الحقيقة أن هذا المبلغ رغم أنه كبير فإن نصفه من المحتمل أن يتحقق من بند واحد فقط، هو زكاة المصريين العاملين في الخارج، وأنا أعرف ذلك عن معلومات معيشة حيث أساهم في تقديم النصح لكيفية إنفاق هذه الأموال. كما أن بند زكاة قطاع من العرب والمسلمين الذين يحبون مصر، ويراهنون عليها سيتخطى هذا المبلغ بكثير، فقط:

– أعطوا الناس فرصة وحلما واضحا متكاملا، وأعطوهم إدارة أمينة ذات كفاءة تُحْسِنُ التواصل مع الناس، وتكتسب ثقتهم، وتحقق اعترافا من خلال نجاح سريع مرئي. لا من خلال الكلام، فقد سمع الناس منه الكثير، وسوف يُنْهِي بنك المنائح أزمة البطالة في مصر، وفلسطين، وينقل أعماله إلى اليمن والصومال قريبا.

نعم سأقدم أنا المرشح (س) وعدا بأن تصبح مصر بلدا مستوردا للعمالة في خلال عشر سنوات. كما أقدم وعدا بأن نستغل هذا الوضع في تحقيق مصلحة استراتيجية كبرى للأمة العربية. وهي استقدام جانب كبير من العمالة الآسيوية في الخليج العربي إلى مصر، [بشكل اختياري إنساني سيرحبون به]واستبدالهم بعمالة أخرى من اليمن والصومال، والسودان وموريتانيا. بعد تدريبهم جيدا.

وسيكون هذا ردا لجميل الوجود الاستثماري الخليجي المكثف في مصر الذي أعد أيضا بأن نحقق منه مستويات تفوق خيال المتشككين في كل شيء الآن، إن كل ما هو مطلوب أن نتعلم مفاتيح الناس، ولغة المصالح المشتركة، ونزرع الثقة الغائبة.

– هذه مجرد نماذج للمشروعات التي سينجزها بنك المنائح. وبشكل عام سيكون التشغيل هو الهدف لا الدعم، وسيلجأ البنك إلى تقرير المعاشات كحل أخير، فإذا كان المواطن قادرا علي أي وظيفة فسيعمل البنك على إتاحتها له، بدل حصوله على معاش

دون وظيفة يفيد بها المجتمع، ويحقق بها التوافق النفسي. إن المردود النفسي والاجتماعي والأخلاقي للتشغيل الواسع كبير جدا.

نعم، يجب أن يكون واضحا أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين الحالة النفسية ومستوى التقدم المتحقق في المجتمع ودرجة مشاركة الأفراد في صنع التقدم، فكلما حدث نجاح ما يرتفع الأمل وتقوى الدافعية، وكلما ارتفع الأمل وقويت الدافعية كان الانطلاق إلى الأمام سريعا. .

[ولو صدق المصريون...ووجدوا من يعرف مفاتيح تشغيلهم لبنوا الهرم الأعظم في ثلاث سنوات].

- [توضيحات: طلب الداهية الإنجليزي ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية من السيدات البريطانيات أن يتبرعوا بالآنية الألومنيوم لوجود حاجة إليها في مصانع الطائرات، وقد فوجئ مساعدوه بالطلب وأخبروه أن هذه الحاجة غير موجودة، فأجابهم بأنه يعرف ذلك، لكنه أراد إشراك ربات البيوت في المعركة. بمثل هذه الطريقة في الإدارة تكسب المعارك الكبرى، ومعركتنا التنموية الحالية هي أهم معركة في تاريخ مصر.

- سأضرب مثلا عكسيا، عندما أعلن المرحوم عاطف صدقي[وهو فيما أحسب من أنزه من تولى رئاسة الوزراء، لكن النزاهة ليست كل شيء، كما أن التقوى ليست كل شيء] عندما أعلن سياسته للإصلاح المالي وإمساك التضخم التي اعتمدت على تقليل الطلب لوقف زيادة الأسعار، وتم سحب الأموال من أيدي الناس بزيادة الفائدة إلى حدود قصوى، ووقف نمو المرتبات، وفرض الدكتور محمد الرزاز رحمه الله ضريبة المبيعات دخلت في ضحك هستيري من الغيظ، وكنت طالبا في بداية الدراسة الجامعية، ولكن الأمر كان واضحا جدا. لقد كان الرجلان يطبقان مجموعة من المعادلات التي يدرسانها للطلاب في الجامعة، [إذا أمسكت الطلب قل التضخم]، لكن الأمور لا تحسب هكذا، ليست المجتمعات البشرية قابلة للمعادلات على هذا النحو، كنت واثقا من كارثية هذه القرارات بسبب آثارها على أخلاق الناس وحالتهم النفسية، قلت ستنتشر الرشوة إلى حد تستحيل معه التنمية بعد ذلك، وسيزداد اليأس وتنتشر ظواهر اجتماعية مدمرة للاقتصاد، وقد كان ذلك، وتغير الناس فعلا، إلى درجة أن الأستاذة التي كانت تحذرني من دخول مجموعة دراسية في المدرسة أصبحت هي نفسها من تجبر الطلاب على الدروس الخصوصية.

ثم نتج عن ذلك أيضا أن تساهلت البنوك في الإقراض لأن رؤساءها موظفون ونحن نعرف ذهنية الموظف المصري، لقد تساهلوا في الإقراض لتصدير المشكلة إلى غيرهم وإلى وقت غير وقتهم، وإلا ففي ظل الانكماش الشديد، وإمساك الطلب ما المشروع الذي يمكن أن يسدد فائدة تقترب من عشرين في المائة، وقد كان هذا التساهل سببا لا يتحدث عنه أحد من أسباب كثيرة لأكبر عملية هروب أموال من مصر.

إن الفساد ليس أمرًا مرتبطا بسوء الأخلاق فحسب، فهو كذلك نتيجة القرارات التكنوقراطية التي لا يمكنها استشراف المردود النفسي والاجتماعي والأخلاقي للأوضاع الاقتصادية، .تماما كما أن صناعة العمران حالة نفسية قبل كل شيء، كذلك قرر ابن خلدون قبل مئات السنين.

ومن هنا فكما ذكرت من قبل أن من شروط الإصلاح الاقتصادي شروطا ثقافية وسياسية فيجب تأكيد أن التواصل مع الناس واحترام حقوقهم وبث الأمل فيهم شرط لا يمكن تحقيق التقدم بدونه، وليعلم الذين يسخرون من الشعب أن التنمية مستحيلة مع السلبية، وأن الإيجابية مستحيلة مع السخرية من الناس واستبعادهم. إن المسألة ليست معادلات.

– يمكن أن نقول ذلك عن فكرة التوظيف عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية. الفكرة جيدة نظريا، لكن نظاما تعليميا يحارب الإبداع والمبادرة والاعتماد على النفس جعلها بدون قيمة فعلية.

– ومع ذلك فلا يجوز تعليق الفشل على الظروف، وعلى طبائع المصريين، ذلك أن الإبداع هو أن تقدم الحل المناسب وفقا للظروف الحالية بكل عناصرها، ولكل ظروف وسائل تناسبها يستطيع القادرون على الإبداع اكتشافها، والشعب المصري من أقدر شعوب الأرض على القفز من الوضع ميتا، وليس من الوضع جالسا أو راقدا . وذلك لو وجد من يعرف كيف يتعامل معه.

إذا نجح الرئيس في بث الأمل، وفي وضع الفراعنة في حالة التحدي فقد حلت كل المشكلات في زمن يقاس بالفنتوثانية. إن المسألة في الحقيقة مسألة أمل وهمم وتصديق.

– المشروع القومي للأمن الغذائي والكساء الشعبي.

يستهدف هذا المشروع تسهيل الحصول على الغذاء، لكن ليس عن طريق الدعم السلعي أو العيني، إن الدعم قرار سيء جدا، لكن وقفه المفاجي سيء أيضا. وسوف يحقق هذا المشروع هدفه عن طريق زيادة هائلة في إنتاج سلة خاصة من الأطعمة، ونوعية خاصة من الملابس.

سوف يوزع الخبز ضمن سلة الدعم لفترة طويلة قائمة، مع القضاء تماما على نسبة الفاقد، وضمان وصول الدعم لمستحقيه فقط والمسألة بسيطة جدا ، ويمكن أن تنفذ في ثلاثة شهور.بشرط وجود إدارة شرعية لا تخاف من أحد، وإنما تتوخى العدل.

لكن إضافة إلى ذلك سيتم التركيز على سلع بعينها يدعم إنتاجها ليكون غزيرا جدا، ويدعم منتجوها بحيث لا يضرهم رخص سعرها؟

– لاحظوا أن الدعم هنا للمنتج لا المستهلك، وهذا أفضل أنواع الدعم.

سيحدد الخبراء هذه السلع التي قد يكون منها على سبيل المثال الأسماك والبطاطس، وعسل النحل، والعسل الأسود، والبلح، والفول، والزيوت.والعدس، أو يتم استيرادها بكميات كبيرة جدا مع إعفائها من الجمارك .

لا يمكن تصور سعر الأسماك الحالي في دولة بها كل البحيرات الموجودة في مصر، [هذه خيبة أمل من النوع الذي يركب الجمل]. لا سيما مع التقدم التكنولوجي المعاصر في استزراع الأسماك. إن مشروعا جادا لتنمية الثروة السمكية يمكنه أن يجعل الأسماك في متناول الجميع، ولهذا مردوده النفسي والصحي الكبير. وسوف يدعم بنك المنائح مثل هذا المشروع بتمويل لا يستهدف الربح، بل بمنح مشروطة بغزارة الإنتاج مع منع التصدير.

وبمؤسسات تسويقية تشتري وقت الرخص وتبيع وقت الحاجة لضبط السوق ومنع انهيار الأسعار الذي قد يضر بالمنتجين.بل يمكن أن نتعامل بشكل دائم مع منتجي هذه السلع من خلال عقود الشراء طويلة الأجل، فتشتري المؤسسات التسويقية من المنتج بسعر ثابت فلا يخاف الخسارة، وتعرض هي المنتجات بالسعر المناسب.

إن دعم المنتج هو أفضب أنواع الدعم، لتحقيق غزارة الإنتاج وجودته .

– كذلك سوف يدعم بنك المنائح مشروعات لإنتاج أنواع محدودة من الأقمشة بحيث تكون موجودة في السوق بأسعار بالغة الانخفاض،مع تقديم خدمة تفصيلها داخل المشاغل التي سبق الحديث عن أنها ستنتج حاجات المدارس.

وعندما تتوفر بشكل كاف جدا، وبأسعار زهيدة مجموعة السلع الأساسية فالدولة لن تبالي بعد ذلك بارتفاع الأسعار. إذا كانت الطماطم، والسمك والدواجن .... في متناول الجميع فلا نبالي أن تكون المانجو مرتفعة السعر.

ستتحكم الإمكانيات الاقتصادية والأفضلية الصحية في هذه السياسة، وليس مجرد ميول الشعب المصري، (وسيدعو الرئيس الذي يجب حتى ينجح أن يكون محبوبا ولا يجوز أن يكون رِخِمًا ولا غِتِتًا، ناهيك عن أن يكون دُهُلًّا، أو تِرِلًّا) سيدعو المصريين إلى تغيير عاداتهم الغذائية عندما يكون ذلك ضروريا ومفيدا .

ثم سيتم تنفيذ ذلك عن طريق ترك الأسعار للارتفاع، أو دعم إنتاجها. أما أن يكون الفلاح المصري هو [ابن الخدامة] كما يحدث الآن فلا.

نعم، نعم، (قال المرشح "س" وكان متحمسا جدا) إنني رجل دولة لست على هوى حضرات الناخبين. إن هناك أسعارا ستترك لترتفع، وسيصل سعر بعض الحاصلات إلى سعر عادل، ولن يجبر الفلاح عن طريق منع التصدير على بيعها رخيصة فلا تكون لأرضه وجهده قيمة .إن الحكومة كانت تريح الناس عندما لا يتعلق الأمر بكرسي الحكم، يريد الناس مجاميع كبيرة لأبنائهم في الثانوية العامة، تفضلوا، وتفضلوا شهادات لا قيمة لها، يريد الناس السكر بأسعار متدنية، تفضلوا، وليذهب زراع القصب إلى الجحيم، يريد سكان الإيجارات القديمة ثبات الإيجار تفضلوا ولتذل أسر كريمة كانت تعتمد على هذه الإيجارات. لكن هذه السياسة يجب أن تتوقف، ولا يجوز أن يُظْلَمَ أحد.

- ستدعم الدولة المنتج لسلع بعينها تراها ضرورية.
- وستترك سلعا أخرى ليرتفع ثمنها بشكل تدريجي وبشكل آمن.
- وستعوض المظلوم بنفسها. إن منع الظلم يجلب البركة فيعم الخير.

نعم إنني أعد بنظام إنتاجي يجعل للأرض الزراعية قيمة كبيرة، فيندم من خسر أرضه،[ويغني: عواد باع أرضه] هذه هي الطريقة الحقيقية للدفاع عما تبقى من الأرض الزراعية، وليس المراسيم العسكرية. إضافة إلى توفير أماكن بديلة للبناء.

على سبيل المثال ستتحسن أوضاع الزراعة والمزارعين، وأوضاع الصحة العامة إذا دُعِيَ المصريون إلى تغيير عاداتهم في استعمال الأرز والسكر. كل ما هو مطلوب أن يستهلك أهل الدلتا الأرز مثل أهل الصعيد[هل يعجبهم انتشار مرض السكر إلى هذا الحد بينهم؟!] وأن يقلل أهل الصعيد السكر بشكل نسبي[هل يوجد في الدنيا أحد يضع في كوب الشاي خمس ملاعق من السكر، لماذا لا نقلل تكاليف السكر عن طريق تقليل الاستهلاك، وليس عن طريق التضحية بزراع القصب].

سوف تتدخل الدولة في كل ذلك. ولكن ليس عن طريق الإجبار، ولا الخطب والوعظ الذي سيثير السخرية عند المصريين ويفجر النكت، وإنما عن طريق الأسعار.[والغاوي ينقط بطاقيته] . إن الدولة لن تساعد أحدا على الإضرار بنفسه وبالاقتصاد، ولن تضر بزراع القصب ليفتري الناس على صحتهم. قد كان الإنسان يعيش بدون السكر. وفي مقابل ذلك ستشتري الدولة من صيادي الأسماك بسعر مربح، وتجعل السمك رخيصا جدا.

كما ستعوض الدولة أصحاب العقارات القديمة بأراض جديدة مميزة تساوي قيمة عقاراتهم، وقروض للبناء، في مقابل عقاراتهم التي ستتحول أوقافا لبنك المنائح سيزداد دخلها بمجرد تحسن الأوضاع، ويتم ذلك من خلال خطة تدريجية معلنة

وبالجملة ستعيش الدولة احتياجات المواطنين جميعا، لا سيما المظلومين الأولى بالرعاية بأدق تفاصيلها، وفق مبادئ عامة تؤكد الحق في حياة كريمة، وفي الوقت نفسه وقف نزيف إهدار المال العام، ووقف ثقافة المسكنة والتكايا، والشكوى الدائمة. [لقد أصبحنا نحترف الشكوى احترافا لا نظير له في الدنيا كلها، دون أن نجتهد لتغيير أوضاعنا].

إن التقدم لا تقوده إلا النفوس العزيزة، والأيدي العاملة الخشنة التي يحبها الله ورسوله. إن تحقيق هذا التصور سهل حقا، لا سيما في ضوء الإفادة من الخبرات التكنولوجية العالمية التي توفر غزارة في الإنتاج، وفي ضوء توفر العمالة الرخيصة.

– والأمر بسيط لا عبقرية فيه، كل ما هنالك أن الاهتمام بتفاصيل حياة الفقراء لم يكن موجودا في فكر الباشوات الذين كانوا يحكموننا. يجب ألا يترك شعبنا للمواجع والفواجع بعد ذلك.

[إن البطالة فرصة وليست نقمة إلا عند الفاشلين، ولو أتيح لمصر حاكم مبدع حقا فسوف يكون المصريون بعد خمس سنوات، شاكرين للحكومة الفاسدة السابقة على عدد العاطلين الذي تركته فاستخدمه ذلك العبقري لتغيير وجه الأمة كلها لا وجه مصر فقط]

ادعو الله معي أن يكون ذلك الحاكم كما قال فاروق شوشة عن النبي صلى الله عليه وسلم:

وَفُؤَادٌ عَرَفَ الْيُتْمَ، وَذَاقَ الْحُزْنَ، فَأَقْسَمَ لا يَتْرُكُ أَحْزَانا.

بطبيعة الحال لا تعني معرفة اليتم والحزن ضرورة التجريب[هذه فكرة مضحكة لكنها موجودة عند بعض الناس] وإنما تعني القدرة على الاهتمام والإحساس وعدم التعالي.

بنك الطعام.

بنك الطعام مشروع أهلي قائم فعلا، لكن المستهدف هنا تحويله إلى بنك قومي تسهم فيه الدولة من خلال بنك المنائح، وتدعو المؤسسات كلها، والأفراد جميعهم للمساهمة فيه. وسوف يعمل البنك في مصر في السنوات الأولى فقط، ومن المتوقع ألا نكون في حاجة إليه إن شاء الله تعالى في أقرب وقت ممكن. لينتقل عمله باسم مصر إلى الصومال ودول أخرى.

– يستهدف البنك في صيغته التي سيمولها ويدعمها بنك المنائح إنشاء مؤسسة عملاقة للمطاعم الجاهزة،في الأحياء الشعبية والفقيرة، لا تستهدف الربح، بل تتلقى مساعدات على الإنتاج، وتقام من أجلها أبحاث علمية دقيقة، وتراقبها مؤسسة رقابية تضمن الجودة، وتقدم في النهاية وجبات مناسبة رخيصة جدا.كما تقدم للمؤسسات الأهلية التي تريد التوزيع المجاني ما تريد. وستحاول أيضا تجنب إيذاء المشروعات الاستهلاكية القائمة فعلا مثل مطاعم الكشري والفلافل التي سيتم دعمها ومساعدتها على تقديم منتج أفضل من الناحية الصحية.

المشروع القومي للتخلص من القمامة وإعادة تدويرها :

– إن النظر إلى قضية القمامة باعتبارها من الكماليات أو باعتبارها مسألة شكلية، أو على أنها وسيلة لدعم السياحة يعني أنه لا أمل في التنمية.

– إن المردود النفسي لبيئة نظيفة أمر لا يمكن الاستغناء عنه، وكذلك المردود الصحي، وكذلك المردود التربوي الأخلاقي.

– إن انتشار ثقافة تنظيف الشقة وإلقاء القمامة في الشارع يعني التعايش مع الأنانية المفرطة، وقصر النظر ، وهي معوقات حقيقية للتنمية. والأمر كذلك مع ترك مجال كبير للإفادة من مادة خام يمكن أن تحقق دخلا. إن من يترك نعمة بين يديه لتتحول إلى نقمة لا أمل فيه، ولا مكان له في المستقبل؛ لأنه لا يستحق هذا المكان. وبالتالي فمشروع التخلص من القمامة مشروع أساسي يصلح أن يسمى مشروعا قوميًّا.

– سيقوم بنك المنائح بهدف دعم التشغيل بتمويل وحدات خاصة صغيرة مختصة بالأحياء في كل ربوع مصر لجمع القمامة من المنازل وتوصليها إلى أماكن محددة

وسيقوم بتمويل شركات للدفن الصحي، أو لإعادة التدوير على مستوى المحافظات. سنبدأ أولا بطريقة الدفن شبه الهوائي، [المعروفة بطريقة فوكوكا المدينة اليابانية التي تتخلص من القمامة عن طريقها]وهي طريقة بدون تكلفة تقريبا، وآمنة تماما على البيئة. وتطبق على نطاق واسع عالميا، ثم بعد ذلك أو بالتوازي معه سيتم التخطيط لإعادة التدوير.

– سينسق أصحاب هذه الوحدات مع العاملين بالنظافة بالمحليات، وربما يضم هؤلاء إليهم

– كذلك يقوم البنك بإنشاء مصانع لتدوير القمامة أو تقديم تمويل لإنشائها، وستتولى وزارة التعاون الدولي استيراد التكنولوجيا المناسبة لذلك، أو إنشاء شركات مشتركة مع الدول المتقدمة في هذا المجال، اليابان أفضل في هذا المجال كثيرا من أوربا. ولديها طرق رخيصة جدا للدفن المناسب للبيئة، كما أن لديها تكنولوجيا متقدمة جدا للحرق، ولإعادة التدوير.

[لقد استمعت في الأسبوع الماضي [آخر أكتوبر:٢٠١١] لمحاضرة خاصة ألقاها عَلَيَّ بشكل تطوعي شاب مصري جميل الخلق، اسمه ميسرة عفيفي يعمل في مؤسسة التعاون الثقافي اليابانية [جايكا] منذ ثمانية عشر عاما، وكان مرافقا لمعظم الوفود العربية والأجنبية التي زارت اليابان للإفادة من تجربتها. وأصبح خبيرا في مجال تدوير القمامة، وقدم لي من

المعلومات، [سأطلب منه أن يكتبها لكم في ملاحق هذا البرنامج] ما يجعل العاقل يمزق شعره، بسبب إمكانية إحداث طفرة سريعة جدا، وبسبب سهولة معالجة ذلك الأمر الذي استعصى على العقول الصدئة التي تدير مصر منذ فترة، لكن المشكلة كما يقول بعض فلاسفة التفكير هي أن العقول الصدئة لا يمكن أن تكتشف بنفسها أنها صدئة].

إن المردود النفسي للنجاح السريع في هذه المشكلة أكبر مما يتخيل الكثيرون.ولذلك فأعد أنا المرشح (س) بإعلان المدن المصرية مدنا تامة النظافة في خلال ثلاثة أعوام، وجميلة خلال خمس سنوات، على أن يتحقق إنجاز ملموس في الشهور الأولى.

– وعلى ذكر مسألة المردود النفسي سيمول بنك المنائح أيضا إقامة عدد كبير من الحمامات العامة على أفضل ما يمكن وتشغيل عمالة للحفاظ عليها

إن أفضل وسيلة لتدريب الناس على احترام الملكية العامة هي أن يتم ذلك التدريب من خلال احترام حاجاتهم إلى الحد الأقصى. لا أحد يدافع كما قال محمود دياب في إحدى مسرحياته عن وطن لا يملك فيه شبرا، ولا أحد يحترم مجتمعا لا يحترم حاجاته كلها. لكن الذين لا يعرفون فقط يغنون (ما تقولش إيه ادتنا مصر، وقول هندي إيه لمصر)، ولذلك يجب أن نتوقف معشر محبي الثورة عن الغناء، لا تقل ماذا أعطتنا الثورة، وقل ماذا سنعطي للثورة].الثورة من أجل الإنسان يا قوم، لا من أجل الثورة. والثوار يجب أن يحصلوا على اعتراف الجماعة حتى يكونوا أبطالا. إن عليهم أن يقرأوا السير الشعبية جيدا [الهلالية وأخواتها] ليعرفوا أن الجماعة لا تعترف بالأبطال بسهولة، هذه هي طبيعة الأمور، والبطل مهما كان بطلا حقيقيا لن يكون مؤثرا قبل الحصول على اعتراف الجماعة، وطريق هذا الاعتراف هو الدفاع عن الجماعة وحمايتها، والنزول إليها والتواصل معها، وقبل ذلك الإسهام في تحقيق حاجاتها.

الصندوق الاجتماعي للتنمية:

– لقد قلت إن بنك المنائح ليس بديلا عن الصندوق الاجتماعي للتمنية الذي يقدم إقراضا للشباب القادر على تشغيل مشروع خاص. لكنني قلت إن الاعتماد على هذه الفكرة لا قيمة كبيرة له في مجال التشغيل المكثف لظروف تخص الشروخ الكبيرة التي

أحدثتها الأوضاع التعليمية في الشباب المصري، ولظروف اقتصادية كثيرة أخرى. لكن هذا لا يلغي أهمية الإفادة من الفكرة في اتجاهات أخرى غير مسألة التشغيل المكثف التي سيتولاها بنك المنائح ، كما لا يلغي أن القادرين على المبادرة والصبر الذين أفلتوا من النظام التعليمي البائس هم الأولى بالرعاية، وهم مليونيرات الغد الذين سيرسمون مستقبل مصر.

– سيدعم الصندوق كل شاب لديه مشروع قادر على النجاح وبقرض حسن لا فائدة فيه، جلبا للبركة وتشجيعا على الانتماء.

– سيركز الصندوق أكثر على الإفادة من الابتكارات والأفكار القابلة للتنفيذ. أي سيدعم كل براءة اختراع ذات قيمة اقتصادية يستطيع مجموعة من الشباب تنفيذها بقروض حسنة لا فائدة فيها.

– سيسهم البنك كذلك في إقامة نماذج لمشروعات تهدف إلى وقف إهدار المواد الأولية وتمليك هذه المشروعات للشباب بتقسيط مريح.فيحقق تشغيلا وادخارا في الوقت نفسه.

إن مسألة استهداف توفير الخامات الأولية مهمة جدا. والعالم كله يوليها اهتماما كبيرا، ويبتكر لها تكنولوجيات خاصة.

(لن نتحدث الآن تفصيليا عن مشروعات من قبيل المشروع الصيني في منع تربية الكلاب بعد الثورة الشيوعية الذي قاده الزعيم ماو تسي تونج بنفسه لتوفير طعامها، وما يساويه في مصر من مشروعات وهي كثيرة جدا ، لن أذكرها الآن لأن هناك طائفة في بلادنا الآن تجيد السخرية فقط على نحو يقتل الهمم، دون أن تعرف كيف نمت الأمم، وما الذي كانت تصنعه المحليات في الدول ذات الظروف المشابهة)

– ومع ذلك سأضرب أمثلة صغيرة. منذ عشرين عاما تقريبا استمعت في الإذاعة المصرية لفكرة شاب مصري نابه أعتذر لأنني لا أذكر اسمه، تقترح محاسبة المخابز التي تنتج الخبز البلدي المدعوم على القطر لا الوزن، مما سيدفع المخبز إلى دحو [= فرد] الخبز إلى الحد الأقصى، وبالتالي جودة تسويته، مما يعني توفير عشرين في المائة هي نسبة الفاقد تقريبا، ويتيح لنا ذلك رغيفا جيد المذاق..إن توفير عشرين في المائة من الفاقد يعني مليارات،

وهذه الفكرة أيضا تُسَهِّلُ محاسبة الخباز، حيث سيكتشف كل إنسان الفرق بمجرد النظر. ومثل هذه الأفكار كثيرة جدًّا سيعهد إلى قطاعات مختارة من الشباب بتنفيذ نماذج لها. وسيقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل إقامة هذه النماذج بتمويل مريح تمهيدا لتعميمها.

– سأضرب مثالا آخر يوضح كيف أننا بلد بلا رأس. هل يمكن أن يعيش بلد بلا رأس؟؟

اضطررت مرة لتغيير في توصيلات السباكة في شقتي. فقررت ألا اضطر إلى ذلك ثانية وألا توجد في شقتي أية مواسير داخلية . ثم سألت متخصصا :ترى لو راعينا في تصميمات البيوت أن يكون الصرف إلى الخارج مباشرة، ودخول الماء من الخارج مباشرة بحيث لا تسير المواسير في الحوائط أو على الأرضيات أبدا، فماذا ستكون النتيجة؟ فزعم أنها ستكون على المدى البعيد عشرات المليارات لا الملايين نتيجة لإطالة عمر العقارات، ولوقف الاضطرار إلى هدم التشطيبات.[هذا إضافة إلى تقليل الصراع بين الجيران].

ثم نسيت الموضوع لكن تذكرته عندما اكتشفت أن أكثر العقارات تطبق هذا النظام في اليابان. إن البناء دون إشراف هندسي، وفكر معماري إهدار للمال وإضاعة للفرص، والناس العادية لا تستطيع الذهاب إلى المهندسين، فلنذهب إليهم بالمهندسين.

سيدعم الصندوق الاجتماعي للتنمية قيام شباب المهندسين بإقامة مكاتب تتولى إنتاج التصميمات المناسبة لكل المساحات بحيث تطبق هذه الفكرة وغيرها من الأفكار التي تحافظ على الثروة العقارية. وتتابع التنفيذ، على أن تنتشر في كل مكان وتقدم خدماتها بأسعار مناسبة جدا، لا تجعل المعمار بعيدا عن التقدم الهندسي والفني. دون إجبار، ولكن بتسهيل الخدمة والتوعية بأهميتها.

– سأضرب مثالا آخر ينعش رغبة المصريين في السخرية وإطلاق النكت. قرأت منذ سنوات بعيدة في إحدى الجرائد المصرية تقريرا عن عدد الحمير في مصر[أقصد الحمير الحقيقية والله] . وقد خلص التقرير اعتمادا على إحصاءات واستطلاعات لآراء الخبراء أنها تستهلك إنتاج حوالي نصف مليون فدان من البرسيم، أي عشر المساحة الزراعية المصرية

حينئذ تقريبا. فكرت في حينها: هل يمكن الاستغناء عن الحمير بدراجات تعد خصيصا للقيام بوظائفها، وبتمهيد أفضل للطرق الزراعية. لكني صرفت الفكرة عن ذهني نظرا لقدرات الحمار الخاصة في القفز وهي تحمل حملا ثقيلا كما يعرف الفلاحون أمثالي. لكن الفكرة الآن لم تعد غريبة أبدا. عندما ترى أنواعا كثيرة من الدرجات ذات العجلات الثلاث، وذات البطارية التي تشحن بالكهرباء، وذات القدرة على حمل أشياء كثيرة. إن كل التكنولوجيات المطلوبة أصبحت موجودة بالفعل. نحتاج فقط إلى الجمع بينها.

إن تمهيد الطرق لن يكلف أكثر مما ينفق في عام واحد على طعام الحمير، ثم توفر عشر المساحة الزراعية في مصر طوال فترة زراعة البرسيم. مع الاحتفاظ بحق الحمار المصري الطيب الأصيل في عدم الانقراض، لأن هذه حقه من ناحية، ولاستخداماته الصحية المكتشفة حديثا من ناحية ثانية، وحتى يذكرنا بالذين أداروا شئون مصر في فترات طويلة من تاريخها من ناحية ثالثة.

توضيح أساسي:

قال المرشح (س) بالنسبة لهذا البرنامج، فرغم الانحياز الكبير للطبقات المظلومة يجب أن يكون واضحا، أنه لن يكون مسموحا بأي رَطَانَةٍ تُوَزِّعُ الفقر، فيتساوى الجميع في العجز، وإنما المستهدف نظام يُعَمِّمُ الغنى، ولو بعد حين، ولذا يجب توضيح أن هذا البرنامج الاقتصادي سيعتمد على:

– الحرية الاقتصادية وحق التملك والتشجيع على المبادرة والغنى بالحلال، حرية كاملة لكنها منظمة ومشروطة بضمان الكرامة الإنسانية للجميع.

– سيعتمد كذلك على سياسة (عصر مصر) من أجل تمويل المرحلة الأولى فقط من التنمية. [لنقل بدون مواربة]، نظرا لأنه لا تنمية حقيقية بدون استقلال للقرار، فلا ننتظر تمويلا خارجيا كبيرا في البداية، ولا حل سوى التمويل الداخلي، لكن التمويلات الخارجية ستأتي بعد أن تتأكد احتمالات النجاح، لتشارك فيه.

– لقد تم عصر مصر في العصر الحديث وحده مرات كثيرة، من محمد على حتى محمد الرزاز، لكن هذا العصر كان ظالما ولم يكن مفيدا. أما أنه ظالم فلأنه تم بقرارات فوقية دون رغبة الناس، وأما أنه غير مفيد فلأن نتائجه لم تتجذر في الواقع ولم تصل إلى الجميع.

– لكن العصر الذي تقترحه الخطة الحالية عادل لأنه سيتم باختيار الناس، ومفيد لأن خيره سيعود على الجميع.

نعم، سنجبر الناس على الادخار وضخ الأموال في مسار التنمية بطريقة يحبونها. عندما نعطي شخصا فرصة للتملك نتيجة قدرته على بذل الجهد والحياة الشاقة فنحن لا نظلمه، ربما يعيش فترة متعبا، لكنه التعب اللذيذ الذي يصنع الخير. وعندما يستهدف هذا السلوك تنمية حقيقة تعم ثمرتها الجميع فنحن لا نظلم مصر. وبهذا نعصر مصر بدون ظلم، ولصالح مصر، لا لأهواء حاكم، أو لجيوب مجموعة من اللصوص.

ليس معنى هذا رفض التمويل الخارجي، فسوف نستهدفه ونتفنن في الحصول عليه، لكن معناه أننا لن نجعله شرطا، حيث سنصر على ألا يكون مشروطا، إلا في حدود النسبة المسموح بها من الشروط.

– سيستهدف النظام الاقتصادي أيضا صنع الأغنياء، لكن وفق فلسفة اجتماعية تعمل على أن يتاح لمصر للمرة الأولى في العصر الحديث أغنياء ممتازون، يستحقون الغنى [من غير متقبلي إنعامات أفندينا أو لصوص الانفتاح أو حرامية الأراضي] إن من يمتلك القدرة على الجهد والمبادرة ستتيح له الدولة مزايا كبيرة للاستثمار، وفق نظام شديد العدالة والنزاهة. وأعد أنا المرشح (س) بإخراج أموال المصريين من تحت البلاطة، وتفجير طاقات القادرين والمبدعين، واستجلاب أموال كثير من العرب الجادين، وتوظيف أموال المصريين في الخارج لصالحهم، وتوصيل هؤلاء جميعا بعضهم ببعض ورعايتهم بمنتهى النزاهة والجدية لتحقيق زيادة هائلة في الدخل القومي للأمة كلها.

نعم سنستغل كما سبق فكرة توظيف الأموال لإنشاء شنغهاي مصر، وصناعة مليونيرات جدد. وكل غني سيبادر بتنفيذ المخطط الاستثماري للدولة لن تبخل عليه مصر بما يضعه في قائمة أغنى مليونيرات العالم.

كما سنستغل فكرة توظيف الأموال والصكوك الإسلامية أيضا في إنشاء عدد من المشروعات الحيوية التي ستتيح الدولة دراسات الجدوى الخاصة بها، ودرجة طيبة من ضمان الأموال المستثمرة، وأفضل إدارة ممكنة، وأفضل نظام تشغيل، وتضمن لها الطلب بشكل نسبي عن طريق المصالح الحكومية، ثم تسلمها للمالكين تماما بعد نجاحها. من ذلك على سبيل المثال: تطوير النقل النهري، الذي يمكنه أن يمثل مشروعا هائلا. يجد راغبين في المساهمة في التمويل. وتكون له نتائج مدهشة على الصناعة والتجارة والتشغيل، إن الذي يمتلك النيل ولا يستفيد منه جيدا على الأصعدة كلها لا يستحقه. وغير ذلك من المشروعات المهمة المربحة.

= **الإطار الإداري للتنفيذ:**

سبق أن البرنامج السابق يعتمد على فكرة البرنامج الموازي لإقامة صروح جديدة، وأنسب الأطر الإدارية المناسبة لإقامة هذه الصروح هو اعتبارها وحدات قائمة بذاتها، واختيار أكفاء خبراء لإدارتها، على أن يكون كل منهم رئيس جمهورية المنشأة التي يعمل فيها، مع وضع أطر واضحة للمحاسبة والتقويم .

وبطبيعة الحال لا يعني ذلك أبدا إهمال إصلاح القديم ، لكنه يعني عدم انتظار نتائج ذلك الإصلاح لأننا لا نحتمل الانتظار من ناحية، كما أن إصلاح القديم يحتاج ليتم بشكل كامل إلى المؤسسات الجديدة. فعلى سبيل المثال يجب في مرحلة متوسطة معالجة مسألة الترهل الإداري في الدولة، ومعالجة مشكلة البطالة المقنعة التي تجعل العمل في الحقيقة نوعا من التسول، في ضوء هذه المشكلة لا يمكن رفع الأجور بالشكل المناسب، نعم قد نبادر بإقرار حد أدنى للأجور، لكنه يجب ألا يكون كبيرا، يمكننا أن نتحدث الآن عن سبعمائة جنيه أو أكثر قليلا، لكن ليس أكثر من ذلك قبل معالجة مشكلة الترهل الإداري والبطالة المقنعة. ومع نجاح مشروعات التشغيل يمكن نقل العمالة وإعادة تأهليها. وفي هذه الحالة فقط سيكون من الممكن تحقيق زيادة كبيرة جدا في الأجور.

ولست أدري ما هي الأوضاع الحقيقية لأموال التأمينات في مصر، لكنه إذا كانت هذه الأوضاع جيدة، وكانت الأموال لا تزال موجودة فمن الأفضل أيضا بدل زيادة كبيرة في

المعاشات تخفيض سن المعاش لعامين لمدة خمس سنوات، إن خصوصية التركيبة السكانية في مصر ، وأوضاع الأجور تجعل هذا القرار قرارا مفيدا جدا، رغم أن العالم كله يسير في اتجاه معاكس، هذا إذا كانت أموال التأمينات كما هي وأعيد استثمارها في مجالات مضمونة، حيث يساعد مثل هذا القرار كثيرا على تقليل الترهل الإداري، وربما يتيح فرص عمل أخرى لمن هو أحوج، لكنني لا أظن أن أموال التأمينات كما هي.

وبشكل عام يجب ألا يكون الطموح هو مجرد تعويم مصر فلا تغرق، وإنما القفز إلى الأمام، يجب أن يكون الهدف هو البناء وليس الترقيع، وذلك عن طريق التوجه بالكلية إلى التشغيل، وزيادة الإنتاج لا سيما عن طريق التصنيع، ولنصبر قليلا على زيادات كبيرة في الأجور، فهذا أفضل كثيرا. ولتكن طريقة التخفيف عن الناس هي وقف التضخم بزيادة الإنتاج، وخفض نسبة الإعالة بالتشغيل، وتقليل الضغوط بتحسين الخدمات، وبث الأمل عن طريق تحديد توقيتات واضحة لزيادات كبيرة جدا في الدخول.

بالنسبة للمؤسسات القائمة سيتم تغيير الفكر الإداري والطاقم الإداري المسئول عنها، ووضع أهداف محددة قابلة للتنفيذ، والتقييم الدائم من خلال النتائج. مع التركيز بطبيعة الحال على المشروعات القائمة لسرعة الانتهاء منها، والهيئات والقطاعات الواعدة مثل هيئة البريد، وقطاع النقل، وقطاع التجارة الداخلية.

ستعمل الحكومة من خلال قطاعات، يدير القطاع الاقتصادي كفؤ موهوب مؤهل، والقطاع الثقافي الذي يشمل وزارات الثقافة والتعليم والأوقاف كفؤ موهوب مؤهل، والقطاع الخدمي الذي يشمل وزارت البيئة والصحة والنقل..كفؤ موهوب مؤهل يكون وزيرا لإحدى وزارات القطاع ونائبا لرئيس الوزراء، على أن يراعى أننا الآن في حاجة إلى رئيس وزراء من العيار الثقيل يعمل معه وزراء على مستوى عال من الكفاءة والقدرة على الإبداع، وسيكون لوزارة البحث العلمي وضع خاص، وهيكل إداري يعتمد وسائل للعمل المشترك مع الوزارات الداعمة مثل وزارة التعاون الدولي،والمستهدفة مثل وزارات الصناعة والصحة والزراعة. على أن ينسق العمل كله رئيس للوزراء ذو حس سياسي كبير.

وفي كل الحالات فما دمنا مقبلين فيما يبدو على نظام رئاسي برلماني، فمن الواجب تدعيم الهيكل الإداري للوزارات، وتحديد بروتوكولات عمل واضحة جدا، ونظام واضح معلن للحوكمة، حيث يجب في حالة النظام البرلماني أكثر من غيره أن يكون الهيكل الإداري للدولة قويا قادرا على تسيير الأمور، بحيث يكون الوزراء صناع سياسة أكثر من كونهم تنفيذيين. يجب أن نقتل فورا فكرة (وفقا لتعلميات الرئيس) والاعتماد على الأكفاء حقا في الهيكل الإداري للدولة، وتحقيق استقلال نسبي معقول لهذا الهيكل. وإلا فسيكون الأمر مع الأعراض الجانبية للنظام البرلماني عبثا بمستقبل مصر. وفي هذه الحالة فمن المتوقع نجاح كبير في الإسراع بإصلاح كل المؤسسات القائمة فعلا.

الفصل الثاني: في السياسة الخارجية:

وفق تقديري الخاص للأمور كان من المفروض أن أبدأ بالسياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية بالنسبة لمصر بشكل عام، وفي هذه الظروف بشكل خاص ذات أثر حاسم في إنجاح عملية التحول نحو الديمقراطية أو إعاقتها. نعم إن سياسة خارجية فاشلة ستؤدي إلى تقويض الحلم، ومن ثم يُعَدُّ الاهتمام بها جوهريًّا؛ من باب أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

على مدار التاريخ كان الوضع الخارجي شديد التأثير في مصر، هذه ضريبة الموقع كما يقول جمال حمدان. كان هذا الوضع قائما قبل القناة، وزاد بعدها، ولذلك رفض محمد علي باشا حفر القناة قائلا لا أريد بوسفورا في مصر. أما وقد وجد البوسفور وما هو أهم من البوسفور، فإن عدم كفاءة السياسة الخارجية يعتبر كارثيًّا.ومع ذلك فقد أرجأت الحديث عنها حتى لا أفقد ابتداء بعض القراء.

– نعم لا يمكن لمصر إلا أن تضع الخارج في حساباتها، وقد درج النظام السابق على الادعاء بأنه لا يعرف الصفقات، والحق أنه لم يعرف الصفقات الرابحة، عرف الخاسرة، أو عرف الإملاءات والخنوع لا الصفقات التي تحتوي على إرادتين ومصالح متبادلة.

[ومما يصيب بالغيظ أن تستمر هذه السياسة حتى الآن، فيقال لنا إننا نبادل جواسيس إسرائيل بسجناء جنائيين يعتبرهم الشعب مجرمين لمجرد سفرهم إلى هناك، ثم يزعمون أن هذا الفعل الذي يشجع على التجسس من مظاهر الاهتمام بالمصريين.ولو احترموا عقولنا وقالوا ولو كذبا إن هناك بنودا غير معلنة لكان أفضل، من مواجهة المصريين بأنهم لا يفهمون– لو كنتم تريدون التبادل حقا لأخرجتم لنا مروان البرغوثي، تلك هي الصفقة إذا عدت الصفقات، آه لو أخرجتم لنا مروان، ولو بعودة الترابين سنقبل أن تخرجوا مروان. لكنه النهج نفسه، كما كان الرئيس السابق يعلن أنه لا يعرف الصفقات، وهو يعرف فقط الخائب منها] .

إن الصفقات الرابحة وإن لم تكن مكتوبة هي طبيعة السياسة الخارجية، وأفضل الصفقات هو ما لا يحتاج إلى عقد صفقة أصلا، بأن يعرف واضع السياسة أهداف الأمة، ويستخدم

من أوراقه ما يحققها، فإن لم تكن أوراقه كافية صنع من الأوراق ما يجعل أهدافه ممكنة التحقق، بحيث يكون تجاوز خطوطه الحمراء مؤلما، فلا يتجاوزها أحد أصلا. مع الوعي بأن أفضل أنواع الأوراق هو أن يكون لديك ما تمنحه للآخرين بحيث يمنحوك ما تريد، وهذا النوع أفضل من النوع الثاني من الأوراق، وهو أن تكون قادرا على إيلام من يتجاوز خطوطك الحمراء. لكن النوعين كليهما مهم، وفي كلٍّ خير.

– من المهم أيضا الفهم بأن الخطوط الحمراء يجب أن تكون حمراء حقا، لا تفرضها الإيديولوجيا الخاصة، ولا المصالح المؤقتة، فلا تأتي جماعة معينة أو حزب معين ويحدد مصالح تخص تصوراته هو ويزعم أنها مصالح استراتيجية للأمة، [الكلام هنا لنا معشر الإسلاميين، ولإخواننا القوميين تحديدا] وإلا فسوف يتم إدخال البلاد فيما لا تقدر عليه.

والحق أن مصر تملك فعلا من القدرات ما يكفيها مع النفس الطويل وحسن الإدارة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية الحقيقية رغم الإقرار بعظم هذه الأهداف.

– يمكننا التفكير في السياسة الخارجية وفق دوائر الاهتمام، العربية والأفريقية والإسلامية والدولية، مع ملاحظة أن هذه الدوائر متداخلة، فلدينا العربية الأفريقية الإسلامية ، مثل العلاقة مع السودان وليبيا،[والصومال] ، ولدينا المصرية العربية الإسلامية مثل مصالحنا في فلسطين، وهي أولى من الإسلامية أو العربية فقط، والحقيقة أن دوائر الاهتمام تتحدد وفق الأهداف والقضايا، ويجب أن تكون أهدافنا في كل قضية من القضايا التي نهتم بها واضحة عادلة ، وخطوطنا الحمراء محددة. وأدواتنا في الحصول على أهدافنا متطورة واسعة.

– ولا شك أن القضية الفلسطينية وقضية التعامل مع دول حوض النيل ستحصلان على الأولوية القصوى، لكن هذا لا ينفي التداخل بين الدوائر، فحل القضية الفلسطينية مثلا له متطلبات كثيرة، ويتداخل مع الدوائر كلها، ومن ثم فالاهتمام بها سيجعل من هذه المتطلبات منطلقات سابقة، ليس لأنها أولى ولكن لأنها خطوة على الطريق. ومن ثم سيحصل التعاون العربي الاقتصادي على أسبقية مطلقة، فلا يمكن حل القضية الفلسطينية دون مصر القادرة، ومصر لن تكون كذلك إلا وعلاقاتها جيدة مع العرب، كما يتطلب حل هذه القضية إنهاء الخلافات ودعم العلاقات مع المساعدين المحتملين من الدول

الإسلامية المؤهلة لتقديم المساعدة مثل تركيا وإيران، نعم وإيران في إطار اتفاق يحفظ حقوق العرب كلها. الإمارات والبحرين ودول الخليج، إضافة إلى تقليل التناقضات إلى أدنى قدر ممكن مع المعارضين للحل الذي نراه مناسبا من وجهة نظرنا مثل الولايات المتحدة وأوربا.

– كما أن حل هذه القضية له أبعاد تاريخية وأبعاد دينية وثقافية ، ونتائج إنسانية أخلاقية، وآثار نفسية اجتماعية، وأهمية اقتصادية ومستقبلية، وآثار جغرافية وجيواستراتيجية، ومن ثم فإن صناعة سياسة خارجية جيدة في قضية واحدة يتطلب جهودا في الدوائر كلها مما يعني أمرين:

– الأول هو ضرورة العمل بالتوازي لا التجاور أو التتالي. وبالتالي إسناد هذه الملفات إلى أكفاء متفاهمين يكون وزير الخارجية منسقا بينهم..إن دولة مثل مصر ليست في حاجة الآن إلى وزير خارجية، وإنما إلى وزراء خارجية يقودهم وزير الخارجية الأول الذي سيسمى وزيرا وهم سيسمون مساعدين، لكنهم في الحقيقة أكفاء قادرون. أما سياسة النجم الواحد الذي يحيط نفسه بمجموعة من المطبلين فكارثية الآن، كما أن سياسة الأكفاء المتصارعين كارثية..وإنما الأكفاء المتعاونون، وتلك مسئولية الرئيس.[الذي يجب أن يكون رجلا يملأ مكانه].

– ضرورة وجود رؤية عامة مستندة إلى كل ما هو أصيل في ثقافتنا وتاريخنا ومصالحنا تقف وراء عملنا الدبلوماسي. إن العمل بدون هذه الرؤية العامة أيضا كارثي، والحق أن المرحلة الحالية لا تحتمل رئيس جمهورية عادي، وإنما تحتاج إلى سياسي شامل وصاحب رؤية وثقافة وخيال وحلم[كان رأس النظام السابق يفخر بأنه لا يحلم، ولذلك وصلنا إلى ما وصلنا إليه] وصاحب عزم وحزم، ورجل دولة لا يبكي على حب الجميع، وابن شارع يعرف شعبه. قارئ للقرآن والحديث، وقارئ في التراث كله، والعهدين القديم والجديد، وفي التاريخ والأدب القديم والحديث، والسيرة الهلالية، والأمثال الشعبية،يأكل الفول ويمشي في الأسواق، يفتح النوافذ للهواء من كل الآفاق، يضفي على الكرسي هيبة فقدها، وأصبح بعد أن كان يمنح الأصفار قيمة، في حاجة إلى من يضفي عليه من قيمته، تكون قامته أعلى ممن لا يتواضعون، يخفض جناحه للمصريين، ويهابه أعداؤهم] فاسئلوا الله من

فضله.، فإن مصر ولادة، إي وربي لكنهم لا يعرفون.

في الحقيقة لا يتسع الوقت لتفصيل الحديث في السياسة الخارجية غير أني سأقدم هنا خمس مبادرات أساسية تستجيب لهذه الرؤية، وتخدم أهداف التنمية الشاملة، وتقف في وجه احتمالات شديدة الخطورة نسأل الله أن يجنب الأمة الوقوع فيها.

***

المبادرة الأولى هي مبادرة تخص القضية الفلسطينية.

– وابتداء يجب التوقف عن الزعم بأن الصراع في فلسطين هو صراع فلسطيني إسرائيلي، وإنما هو على الأقل صراع عربي إسرائيلي. والفلسطينيون يخوضون حربا نيابة عن الأمة، لتحقيق مصالح تخص الأمة، ومن ثم فبعيدا عن الدين والأخلاق ليس من المصلحة أن يتركوا لأن هزيمتهم ستكون كسرا للجميع، إضافة إلى أنه ليس من الدين أو المروءة أن يتركوا وحدهم.

– بالنسبة لمصر تعتبر قضية فلسطين قضية أمن وطني ذات أهمية قصوى، ودور مصر فيها ليس نابعا من واجب قومي أو أخلاقي، وإنما من مصالح استراتيجية مباشرة عليا. وقد كان هذا الوضع قائما منذ أيام الفراعنة، إن مصر ليست وسيطا وإنما هي طرف.

– للعرب جميعا مصالح يجب أن يدافعوا عنها، وبما أن العرب قد أقروا من قبل المبادرة العربية للسلام، وبما أن سحب المبادرة ليس الخيار الأجود – سياسيا – ما دام إصلاحها ممكنا بحيث يحقق المصالح العربية تحقيقا حقيقيا، فالمقترح هو إعادة تفسير هذه المبادرة. أو إعادة صياغتها.

– إن مجرد إقامة دولة فلسطينية متقطعة الأوصال منزوعة السيادة لا يمثل حلا للقضية الفلسطينية، فأي حل يجب أن يحل تماما مشكلة اللاجئين، وإلا فسوف يتم تصدير المشكلة للدول العربية، حيث سيسبب احتكاكا دائما للقطاع الرافض من الفلسطينيين بإسرائيل مما يعني استمرار الصراع واحتمال تطوره، . أو قيامنا بدور الشرطي الذي يقمع اللاجئين لصالح إسرائيل، وهذه كارثة أخرى.

– كذلك فإن هناك مصالح عربية في اتفاق السلام لا يجوز إهمالها، ففلسطين كانت جزءا

مهما من الأمة العربية على مدار التاريخ، واحتلالها يقطع التواصل الجغرافي للبلاد العربية. إضافة إلى أن قضية القدس يستحيل التنازل بشأنها. ومجرم من يتهاون فيها. والاقتراح الذي يجب أن تتضمنه المبادرة العربية أو تفسر به، هو

= أن يتم تعويض اللاجئين عن طريق الأرض، وليس مجرد السماح بعودتهم إلى الضفة وغزة، بشرط أن تكون هذه الأرض واصلة بين الضفة وغزة بموازاة كل الحدود المصرية، وبشرط أن تكون مساحتها مساوية لحق اللاجئين وفق نسبتهم من عدد سكان فلسطين كلهم/ مما يعني إضافة مساحة مساوية لمساحة الضفة وغزة معا بموازاة الحدود مع مصر، ونقترب بهذا من النسبة التي قررتها الأمم المتحدة في قرار التقسيم، [سنترك تحديد النسبة بدقة للمفاوضات]كما أن ذلك سيعني عودة التواصل إلى الأرض العربية.وعودة طريق الحج البري، الذي كان طريقا تجاريا مهما حتى قبل الإسلام.

– ولتعويض الفلسطينيين عن خذلانهم الأخلاقي[الذي نعترف به نحن الذين يتبنون هذا الحل لأهداف عملية]،فسوف تتعهد الدول العربية بإقامة عدة مدن كبيرة تستوعب اللاجئين العائدين، وبإلزام المجتمع الدولي بالمساهمة في ذلك. وسوف نعيد فورا سكة حديد الحجاز التي كان هدمها أول شيء فعله لورانس عندما دخلت القوات البريطانية الشام. دون لن نشترط على إسرائيل أن تدفع في هذه الحالة أي تعويض مالي إذا قبلت هذا الحل [والغالب طبعا أنها لن تقبله مختارة].

– إن هذا الحل هو تقريبا أدنى حل يمكن أن يحظى بقبول شعبي في البلاد العربية والإسلامية بعد الثورات الشعبية المباركة، كما أنه الحل القابل للاستمرار حقا، كما أن له حجية قانونية في قرارات الأمم المتحدة التي تطالب بعودة الاجئين، وحجية أخلاقية تنطلق من حق اللاجئين الإنساني الطبيعي في التعويض والعودة، إضافة إلى إمكانيته العملية فهو ليس مستحيلا من حيث إن معظم هذه الأرض صحراء أو غير كثيفة السكان، فلو أرادت إسرائيل السلام فعليها أن تتركها للذين طردتهم من أرضهم.التي تفيض عسلا ولبنا، وزيادة في العملية والتساهل يمكن السماح باستجئار إسرائيل لجزء من ميناء إيلات.[الذي كان قرية أم الرشراش المصرية].

[تطبق إسرائيل سياسة توقع السيناريوهات، وهذا السيناريو موجود دون شك في عقلية قادتها، وهم يخافون طرحه، ولذلك يحاولون الاستيلاء تماما على النقب، وقد بدأوا بالفعل مخطط الاستيلاء بقوة الآن قبل عرض هذا الاقتراح، لإقامة مجتمعات يهودية هناك، ولذلك أرجو ألا ينسب إلى هذا الاقتراح أنه كان السبب في تنبه إسرائيل لخطورته عليها، ولولا أنني متفائل حقا بمستقبل الثورة المصرية ما عرضته، حيث إن نجاح الثورة المصرية سيعني تطبيقه قبل أن تتمكن إسرائيل من تغيير الخريطة على الأرض، ولذلك لم أعرضه قبل الآن وقد كنت أفكر فيه منذ فترة طويلة جدا، وأعد الخرائط وأجمع التفاصيل والمعلومات، لأن عرضه قبل الآن كان سيعني زيادة تنبيههم إلى خطورته.في ظل عدم وجود أي احتمال للضغط باتجاه تنفيذه].

– قد يرى البعض أن إسرائيل التي ترفض مجرد دولة في الضفة وغزة متقطعة الأوصال، منزوعة السيادة، لن تقبل ذلك لكن من قال إن استرجاع الحقوق يكون برضا المغتصب؟

– الحقيقة أن إدارة هذا الملف بشكل جيد كفيلة بالإجبار على ذلك، ودون حاجة إلى حرب بأن نجعل تكلفة رفضه فوق احتمال كل من يعارضه.كائنا من كان، ويملك العرب [إذا تم ترتيب البيت العربي على النحو الذي سأقترحه لاحقا] يملكون ما يجعلهم قادرين على ذلك حقا دون عنترية أو خطابة. مما يؤدي إلى أن يتحقق ذلك الحل أو يتحقق بشكل تلقائي حل أفضل نتيجة لعواقب رفضه، هو الحل الذي رحب به العرب منذ بداية الصراع وهو دولة واحدة ديمقراطية يعود إليها اللاجئون وتقتصر بعد ذلك على أهلها وتمنع الهجرة إليها.

– إن الحل السابق يمثل عرضا أخلاقيا لا يلام العرب على تبنيه، وهو لا يتعارض مع مبادرة السلام العربية بل يشرحها، ويحسنها حتى لا تجعلنا مسئولين عن قضية اللاجئين، كما أنه لا يتعارض مع مبادرة كامب ديفيد التي تنص على ضمان حقوق الفلسطينيين، وفوق كل ذلك فهو يمثل إمكانية حقيقية لحل الصراع، كما أنه يؤمن موافقة شعبية واسعة بما في ذلك قطاع واسع من الإسلاميين، الذين أزعم أنني سأكون كفيلا بتقديم الإطار الفقهي الذي يساعد جمهورهم على القبول، لكنني لن أفعل ذلك أبدا إلا بعد قبول

إسرائيل، أما قبل ذلك فلا.، بل قبل ذلك أدعو الإسلاميين إلي شتمي بسببه، باستثناء حماس، فإني أنصح جناحها الخارجي على الأقل بإعلان قبول ذلك الحل **إذا** قبلته إسرائيل.

– قد يسألني البعض وهل تتوقع أن تقبل إسرائيل؟!! ....فلترفض إسرائيل.

في الحقيقة، منذ شهور كانت الإجابة قطعا لا، لكن بعد المظاهرات الاجتماعية الأخيرة هناك تصبح الإجابة هي: نعم بنسبة واحد في المائة فقط، لكن هذا الاقتراح جيد على نحو يستحق معه المحاولة الجادة، وزيادة في الجدية سنخاطب المجتمع الإسرائيلي بأنه إذا كان راغبا في أن يعيش في هذه المنطقة فعليه أن يكون جزءا منها، وعليه ألا يجعل وجوده مميتا لأهلها، مؤكدين أننا في هذه الحالة سنقبله حليفا يساعد على تحقيق أهدافنا بنهضة هذه المنطقة كلها، وليس مجرد شريك في سلام بارد، وسوف ننظم عملية مخاطبة الداخل الإسرائيلي بما لا يؤثر على قرار إلغاء التطبيع، فإن هذا القرار كنز استراتيجي لا يجوز التفريط فيه.

يجب أن يكون واضحا في خطابنا أن من حقنا رفض دولة من وظائفها إعاقة تنميتنا، إن هذا المنطق سيقبله قطاع ليس صغيرا من الإسرائيليين . ويجب أن نتوقع أنه عندما يكون هناك ضرورة لأن يحارب العقلاء التطرف في إسرائيل، وعندما تكون هناك فاتورة للتطرف كبيرة، فإن في إسرائيل من سيحاول حرب التطرف، وستكون قوته مرتبطة بقدرتنا على رفع فاتورة التطرف ، ومن يدري؟!

– لم يسهم اليمين الديني في إنشاء إسرائيل، ولن يكون له دور حقيقي في الدفاع عنها إذا تأزم الأمر، بسبب طبيعة عقائده، وسيكتشف أصحاب المصلحة هناك أن حربه واجبة عليهم حتى لا تتآكل دولتهم،أما نحن فسننتظر نتيجة المعركة راغبين حقا في السلام بشروطه التي تجعله ممكنا وقابلا للتنفيذ، معلنين أننا لا نريد تدمير إسرائيل، بل حمايتها من تدمير نفسها.

[أنا أعرف الداخل الإسرائيلي جيدا، كان شيخي الذي يحفظني القرآن (الشيخ تهامي رحمه الله) إخوانيا قديما، قبل أزمة الستينات، وكان يختصني بملحق مجلة الدعوة: أشبال الدعوة، وكان فيها باب اسمه: اعرف عدوك، نشأت بعده شغوفا بمعرفة كل شيء عن

القوم، وفي المكتبة العربية عشرات الكتب الممتازة عن الفسيفاء المسماة إسرائيل، آه لو قرأتم عن الاتجاهات الدينية والأوضاع الاجتماعية والسكانية هناك، لعرفتم جيدا أن هؤلاء القوم لا يتحملون سلاما سيفتتهم، ولا يتحملون دولة قوية إلى جوارهم، ولذلك عابوا على رابين أنه كان جادا في السلام، فرد مؤيدوه أنه كان يريد حبس القوم لا السماح باختلاطهم بالعرب، إن علاقة هؤلاء بفلسطين أنهم: آخر من يأتي وأول من يرحل. كل ما هناك أن من كانوا يلاعبونهم حمقى].

– في كل الحالات يجب ألا ننشغل بقضية هل ستقبل إسرائيل أم لا، فإن إدارة جيدة للملف ستجعلنا بين أمرين، الأول هو اضطرارها للقبول. والثاني هو تحقيق ما هو أفضل من ذلك نتيجة عواقب رفضها، ودون حرب؛ حيث لا داعي للمبادرة بالحرب، كما أن منع إسرائيل من المبادرة بها وممارسة سياسة القفز إلى الأمام التي تعودت عليها سهل جدا.

– نعم إن منع إسرائيل من القفز إلى الأمام والمبادرة بالحرب يجب أن يكون الخطوة الأولى التي يجب أن تتم في شهور، إن وقف حالة ارتهان سيناء، والأردن وغزة ليس صعبا، بل ممكن جدا، وممكن في إطار اتفاقية السلام الحالية، وبعدة قرارات مبدعة بسيطة، تحتاج فقط إلى أن نمتلك نصف إرادة سياسية مستقلة، ويصبح القفز إلى الأمام على إسرائيل مستحيلا. لكن يَحْسُنُ عدم الخوض علانية في التفاصيل.

– لكن البداية يجب أن تقوم بتقديم حل متماسك مقنع، قادر على الحصول على إجماع داخلي، وغير قابل لتزييفه أخلاقيا وعالميا، ثم السعي الجاد لتحقيقه...

– وقد يلقى هذا الحل في البداية دهشة عالمية، ظنا بأنه غير عملي لكن سرعان ما سنثبت أنه عملي جدا، وأننا يمكن أن نمثل الإمكانية الوحيدة للضغط على إسرائيل، التي رتبت أوضاعها باختراق الأوضاع الداخلية للدول الغربية على نحو جعل هذه الدول غير قادرة على الضغط عليها، ولا يكون سلام إلا إذا عرفت إسرائيل أنها ستخسر بدونه، كما كانت جولدامائير تقول ": وما الذي سأخسره إذا لم أنسحب؟

وبهذا سنقدم لقطاع من الغرب نفسه حلا، وسوف نتلقى دعما شعبيا عالميا،[يصرح بعض قادة الغرب بيئسهم من قادة إسرائيل، هل سمعتم عن الحوار الخاص بين أوباما

وساركوزي] سوف نكفيهم أمر الضغط ونجعله ضغطا اقتصاديا وسياسيا وإعلاميا وقانونيا لم يشهد له مثيل من قبل، وسوف نتواصل مع شعوب العالم الحر[سيكلف بهذا شباب الثورة في مصر والعالم العربي، وشبابنا في الغرب ومعهم أحرار العالم كله، وسنفيد إفادة قصوى من وائل غنيم وإسراء عبد الفتاح وتوكل كرمان والجيل الماسي للشباب العرب] .

أما القطاع الآخر من الغرب، فقد وقانا الله شره الآن، إنه على الأقل لعدة سنوات مشغول بنفسه، إننا على عكس ما يظن كثيرون في فرصة تاريخية لم تتحقق من قبل لنهضة الأمة، ربما منذ مئات السنين.

– لقد سئل أحد الحكماء: متى يكون سلام؟ فأجاب إذا رأى كل من الخصمين أن معه نصف الحق، أو نصف القوة، أما الأولى فحالة صعبة، فكل الناس يرى أن كل الحق معه دائما، وأما الثانية أي أن يكون معك نصف القوة فهي الحل الوحيد.

ولن يصنع مجرد التغني بالشرعية الدولية حلا، بل يجب أن يكون للحق قوة توصل إليه. والقوة هنا معناها أكبر من القوة العسكرية. وصدقوا أخيكم المرشح (س) لو سدت الفجوة التقنية والاقتصادية بين العرب وإسرائيل لانتهى الصراع وحده.

– إن مشكلة إسرائيل الأولى أنها تريد ما يسمى بالأمن المطلق. والحق هو ما قاله أيزنهاور :لا يوجد شيء اسمه الأمن المطلق في هذه الحياة، والسعي لتحقيق هذا المستحيل يؤدي دائما إلى الانهيار الداخلي قبل الوصول إليه مهما كانت إمكانيات الدولة الساعية.

– إن مشكلة إسرائيل الثانية أنها بنت حساباتها على أمر لا تملكه تماما، وهو أن تمنع هذه الأمة من النهوض، إنها تملك أن تصبح قوة كبرى، لكنها لا تملك تماما أن نظل ضعفاء، وهذا هو شرط استمرار الوضع الحالي. فهل نفعلها ونغير أوضاعنا، أم نستمر في الشجار الداخلي؟

– سوف نجعل المشكلة مشكلتهم لا مشكلتنا، فإذا قبلوا حلنا فبها ونعمت، وهو حل عملي قابل للتنفيذ، وإذا لم يقبلوه فلو أحسنا اختيار من يلاعبهم فسننجح في أن يوقعوا أنفسهم فيما حذر منه أيزنهاور، وقد كان يحذر أمريكا نفسها، ولا شك أنها أقوى من إسرائيل..

– وفي كل الحالات فإن تمكين الفلسطينيين من العيش في أرضهم دون الاعتماد على مساعدات الدول والحكومات حتى العربية يصبح أمرا واجبا، ويصبح آلية لا تقل أهمية عن آلية منع إسرائيل من القفز إلى الأمام، أو آلية الضغط الاقتصادي والسياسي والقانوني والأخلاقي الهائل عليها.

لقد تم تنفيذ اتفاق أوسلو بحيث يصبح اعتماد الفلسطينيين على ذاتهم مستحيلا، وبحيث لا يمكن لأي حكومة أن تستغني عن المساعدات لدفع الرواتب لحوالي ثلث مليون موظف، وبحيث يصبح الشعب مستهلكا لا منتجا، وَتُمَيِّعُ عِظَامَهُ الشفائف. وكان هذا هو الفخ الذي وقع الإخوة فيه .

عندما سئلت السيدة كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية عن سبب توقفها أخيرا عن انتقاد ملف الصين في حقوق الإنسان قالت ضاحكة لا أحد يستطيع أن يتكلم مع صاحب البنك. في إشارة إلى حاجة الجميع الآن للسيولة النقدية عند الصين. هذه الحقيقة: "لا أحد يتكلم مع صاحب المصرف" يعرفها القوم جيدا، وَيُرَكِّعُونَ بها من يريدون تركيعه.

– يجب وقف هذه الحالة إذا أردنا أن يكون إخواننا أحرارا حقا، ومن الأفضل عدم الاعتماد على الحكومات وما يرتبط بمساعداتها من ضغوط منها أو عليها بسبب هذه المساعدات.

– ستتم استعادة مبادرة كنت[أنا كاتب المرشح (س)] قد حاولتها في مصر من قبل. وأشهد أنني لم أطلب من مصري أن يوافق عليها إلا ورَحَّبَ، وقد جمعتُ آلاف التوقيعات في حينها، ثم سلمت مشروعا بقانون إلى عضو بمجلس الشعب بيننا علاقة طيبة من الإخوان المسلمين بالدورة السابقة للمجلس، ووعد بالاهتمام به، لكنه لم يتابع الأمر. .

– وفقا لهذه المبادرة ستقوم الشعوب العربية بنفسها بإعاشة الشعب الفلسطيني، وفق إجراء بسيط : هو أن يتم خصم مبلغ بسيط جدا، يتراوح بين دولارين إلى عشرة دولارات حسب درجة غنى الدولة من رواتب كل موظف عربي يقبل هذا الخصم لصالح إخوانه في ثغر الثعور. وذلك بشكل دائم يجدد كل خمس سنوات حتى يزيل الله الغمة. وسيقدم هذا

الإجراء ما لا يقل عن مائة وخمسين مليون دولار شهريا، هي أكثر مما يقدمه الغرب من معونات الآن، أموالا مباركة [تقع في يد الله قبل أن تقع في يد سادتنا المرابطين في ثغر الثغور]، فهي مباركة لا مَنَّ فيها ولا شروط، بل هي تجهيز للمرابطين الذين لهم المنُّ والعتبى والاعتذار عن سابق التقصير حتى يرضوا. وسوف تدار هذه الأموال على نحو لا يصيب الاقتصاد بالخمول، وإنما بالنشاط ويضمن الحاجات الضرورية للمرابطين الصابرين.

– وأقسم للمرة الثانية ما طلبت من موظف مصري التوقيع ورفض. كما أتعهد بوضع الإطار الذي يجعل المبادرة مؤكدة النجاح على مستوى الوطن العربي كله، رغم ما نعرفه من عدم جدية الحكومات. أو خوفها من العم سام.

– لقد صرح البنك الدولي عشية انسحاب قوات الناتو الوشيك من أفغانستان أن الاقتصاد الأفغاني يعتمد على الخارج بنسبة تسعين في المائة. وتلك هي الحالة التي يخلقها الغرب دائما، فلا يكون لأحد معها اختيار،[لا تستشر من ليس فيه بيته دقيق، كذا قال الإمام الأعظم:أبو حنيفة النعمان] لكن هذا ما حدث في فلسطين لا سيما في الضفة.. ولذا فسوف يحصل الوضع الاقتصادي في فلسطين على أولية، يجب أن يُمَكَّنَ الأبطال من الحياة في بلادهم.

– نعم سيتم ضمان ما هو ضروري فقط بعمل شعبي غير قابل للتغير أو المساومة. ثم تؤدي النوافل من مساهمات للحكومات، وعندئذ يمكن أن نتوقع الثورة الفلسطينية الشعبية السلمية المدعومة بتفاعلات عربية وعالمية، وبالجهود السلمية لشباب الربيع العربي، والتي لن تنتهي إلا بالحصول على الحقوق بعونه تعالى ونصره. وهل نصره بعيد؟ كلا، إنه قريب مبذول، لكنه تعالى يساعد الذين يساعدون أنفسهم.

مع التأكيد طبعا مرة أخرى على ضرورة منع إسرائيل من القفز إلى الأيام، إن القوم يعرفون جيدا أنهم لا يمكنهم بسبب طبيعة مجتمعهم أن يعيشوا تحت التهديد فترة طويلة، ولو كان احتماله قليلا، ولذلك فمخطئ من يظن أنهم سينامون وإن ادعوا غير ذلك، قد ينام الذين حرقوا السفارة، فقد نَفَّسُوا عن غيظهم وارتاحوا، لكن (البعدا) لن يناموا بعدها، وهم لا الرئيس الأمريكي السابق مخترعو فكرة الحروب الاستباقية ولا حل الآن غير تطوير

قدرة حقيقية على الردع، لا نريد حربا، لكننا لا يجب أن نكون الشاة التي تغري بالذبح، وما دمنا قد رفضنا الخضوع فلا طريق إلا الردع.

حاشية مهمة:

عندما قالوا لعمر رضي الله عنه إن الروم قد رمتنا بداهيتهم أرطبون، رماهم بعمرو بن العاص قائلا، قد رمينا أرطبون الروم بأرطبون العرب فلننظر عما تنجلي. نعم لدينا أرطبوننا دائما، لكن المشكلة تحدث عندما يلاعب أرطبون الروم أحمق العرب. يجب أن نلاحظ أن عمر لم يرمهم بأتقى العرب، وإنما بداهيتهم.

– وروى الطبري عن عمر رضي الله عنه أنه سأل عن شخص أراد أن يوظفه، فقالوا له: إنه فاضل لا يعرف من الشر شيئا فأجابهم ذلك أدنى أن يقع فيه ولم يوله شيئا..

هناك تفاصيل كثيرة جدا في كيفية إنجاح هذا الحل لكن لا يحسن ذكرها بشكل تفصيلي الآن، لكنني أعد أنا المرشح (س) أن أجعل الذين يرونه بعيدا يرونه قريبا.

المبادرة الثانية:

لا يعني ترتيب الثانية هنا ترتيبا في الأهمية، فهذه المبادرة هي الأولى مكرر، كما لا يعني قولي الثانية أن هناك ترتيبا في التنفيذ، فالأمور كلها ستسير بالتوازي، وسيسند كل ملف إلى كفء مفوض كما سبق، ومصر تمتلك من الأكفاء ما يزيد عن الحاجة، ولكن لا بد من الترتيب في العرض على الورق.

– تستهدف هذه المبادرة رفع التعاون الاقتصادي والشعبي والثقافي مع دول حوض النيل. وعمادها استغلال كل إمكانيات مصر الاقتصادية والتكنولوجية وعلاقتها الخارجية لتقديم إضافات مهمة تحتاجها دول حوض النيل لا سيما .أن هناك مشروعات بالغة الأهمية تحتاج رؤوس أموال قليلة واستيراد تكنولوجيا متوفرة عند دول صديقة يمكن أن ندعم توفيرها بعلاقتنا الخارجية لصالح هذه الدول. لا أقصد علاقات الحكومة فقط، وإنما أيضا علاقات ومعلومات الأفراد المصريين الذين يعملون في دول العالم المختلفة .

– وضمن هذه المبادرة يجب أن تسعى مصر بالتعاون مع الجميع إلى وجود دولة قوية في السودان والصومال. إن الصومال مهمة جدا. وما يحدث بها كارثة على الأمن القومي

لمصر، ومما يغيظ أن وقف هذا التدهور ممكن في إطار ما يمكن أن تقدمه مصر.

– من الطبيعي أن تقود مصر التعاون العربي الأفريقي في اتجاه تحقيق مصالح الأمة كلها، وآفاق هذا التعاون رحبة جدا، وتعتبر أفريقا عمقا استراتيجيا حقيقيا للأمة العربية لا يمكن إهماله. ولا تزال القارة راغبة في تنمية التعاون وقادرة على تقديم أضعاف ما تأخذ، لكننا نعشق الحب من طرف واحد.

– من المهم كذلك أن تسعى مصر إلى إخماد كل النيران المشتعلة في العلاقات بين دول حوض النيل، ودول القرن الأفريقي، لا سيما بين جنوب السودان والسودان وأثيوبيا وإريتريا، والصومال. إن حاجة أي دولة من هذه الدول إلى السلاح ستكون الأساس الذي يمكن قوى خارجية من التأثير عليها ضد المصالح العربية. كما أن إعادة الدولة في الصومال تعتبر أساسية جدا، وستضاعف الثقل العربي في منطقة القرن الأفريقي، وتوازن مشكلة انفصال جنوب السودان.

وفي هذا السياق فإن الصومال وجيبوتي، وإرتيريا تكسب أهمية استراتيجية لا تقل كثيرا عن أهمية أثيوبيا ، بل إن ما سيتحقق من نجاح في علاقاتنا بهذه الدول سينعكس إيجابيا على علاقاتنا بكل دول حوض النيل. لاسيما أنه سيستغل لصالح الرخاء والسلام والتنمية.

– لست أدري كيف تتنازل مصر عن ثقلها المعنوي في جنوب السودان، لقد كان لنا قبول كبير ولا يزال. ويجب تنمية ذلك القبول، واستخدامه من أجل استقرار المنطقة. إننا أطراف في كل شيء هناك، ولا تجوز سياسة عدم التدخل. سوف نتدخل لا لنضغط ونخسر، ولكن لنساعد ونربح.

– إن المصالح العربية بشكل عام كبيرة جدا في هذه المنطقة . وعلى مصر وليبيا أن تقودا الاستثمار العربي في منطقتي القرن الأفريقي وحوض النيل. كما أن تطوير العلاقات الثقافية والشعبية يعد أمرا بالغ الأهمية، ونملك من أدواته ما لا تملكه أي دولة أخرى .

– **المبادرة الثالثة** هي مبادرة دعم العلاقات الاقتصادية والثقافية وعلاقات التعاون والتحالف الاستراتيجي مع الدول العربية.

– إذا جاز الترتيب بين المبادرات في الواقع وليس على الورق فهذه هي المبادرة الأولى،

لأنها الأساس الذي تنبني عليه المبادرات الأخرى. سوف أسمي هذه المبادرة مبادرة [عبد المنعم رياض]، القائد الأسبق للجيش المصري؛ لأنه [رحمه الله] قد أمسك بجوهر نجاح هذه المبادرة الحاسمة بالنسبة للعرب جميعا. وجوهر فشل التعاون العربي المشترك في الماضي، في محاضرة له ألقاها بعد هزيمة سبعة وستين.[استمعت إليها منذ سنوات في الإذاعة المصرية، وتعجبت : كيف وصل هذا العبقري بنفاذ بصيرته إلى جوهر المشكلة وعبر عنها في جمل يسيرة، وامتلك الجرأة على ذلك في هذه الفترة. وهذا الجوهر تؤكده الدراسة المعمقة للعقلية العربية، ولتاريخ القبائل العربية، وللشعر العربي منذ الجاهلية، ولحكمة النبي صلى الله عليه وسلم حول العرب.

إن جوهر هذه المبادرة [بعيدا عن التفاصيل] هو أنه لا حل إلا بالتوقف عن إغفال الخصوصيات الاجتماعية والتاريخية بين الدول العربية. والتوقف عن ادعاء التميز والتعالي الذي يرتبط غالبا بحالة عدم المعرفة، وبغياب العلاقات المباشرة.

(وبشكل عام، يجب التوقف عن تصنيف العرب على أساس أنظمة الحكم)

– لقد كان التقسيم الشائع الذي اعترض عليه المرحوم عبد المنعم رياض هو تقسيم الدول العربية إلى دول تقدمية ودول رجعية، وهو تقسيم ما قصد به الخير ساعتها وإنما الفخر والتعالي والمكايدة، وما أدى إلى خير، وكانت من نتائجه الهزيمة التي قصمت ظهر الجميع، الشامت والمكسور على السواء. [وقد ظهرت حقيقة التقدميين الآن]. وقد أثبت الموقف العربي في حرب أكتوبر أنه كان تقسيما جائرا، وأن التعاون والتحالف كان ممكنا، بل إن هذا التعاون هو الذي من شأنه أن يسمح بالتطور ويساعد على دعم الحريات. وسوف يبقى من الاختلافات ما يعد وجوده طبيعيا، لأن بيننا رغم القواسم الكبيرة المشتركة اختلافات حقيقية.

– بعبارة واضحة[خذوها نصيحة أخ لكم جرب على نفسه أن أكثر نبوءاته السياسية تتحقق بدقة]: إن أي تقسيم للأمة على أساس الملكيين وغيرهم سيكون كارثيا إن التعاون الذي يرفع الجميع معا ممكن جدًّا. ويجب أن يكون هو الهدف.

إن الآمال المعقودة على تعاون عربي حقيقي أكبر من أن يكون هناك ما يسبقها، وما

يغيظ أنها قريبة سهلة التناول لو وجدت الثقة، وأننا بدون تحقيقها في خطر عظيم، إننا نستورد طعامنا، وزراعة خمسة ملايين فدان بالمحاصيل الاستراتيجية في السودان بنمط الزراعة الواسعة سهل جدا، ونستورد الدواء وإقامة شركات أدوية باستثمار خليجي وعمالة مصرية مبدعة ومدربة في هذا المال ستنمي هذه الأموال أكثر من أي شيء، فدواء واحد يمكن أن يكون أكثر ربحا من البترول، ثم إننا نستورد السلاح كله، ونعيش بلا مظلة ردع، وخطة جيدة تعود من خلالها الهيئة العربية للتصنيع كافية بحل المشكلة تماما فيما بين ثلاث إلى خمس سنوات وبدون مغامرات في ميدان أسلحة الدمار الشامل.

قد يزعم البعض أنه لا توجد إرادة سياسية لذلك، والحقيقة أنها موجودة، ولكن غير الموجود هو الخيال الذي يقدم لكل طرف حلا بدون أعراض جانبية يخافها، لا يجوز لأحد أن يشترط للتعاون ما يراه غيره ضررا عليه، حتى ولو لم يصرح بذلك. بل يجب إبداع إطار للتعاون يكون مصلحة للجميع.

إن العوار الاستراتيجي العربي غير غائب عن أحد، لقد بدأ الملك فهد رحمه الله حكمه بصفقة صواريخ صينية أغضبت الإدارة الأمريكية جدًّا، وتحاول السعودية الآن أن تمتلك أفضل طيران في المنطقة، وهذا أقصى ما يمكنها أن تصنع منفردة، لكن هذا من الناحية الفعلية لا يقدم حلا، رغم الأموال الطائلة التي تدفع، لأن التغييرات التي تحدث في سوق السلاح متلاحقة، وسلاح اليوم سيتحول إلى خردة غدا، والسلاح المشترى بشكل عام لا قيمة له في قضية الردع أمام من يعرف أسراره، بينما يكفي تماما امتلاك تكنولوجيا الصواريخ التقليدية، والصواريخ المضادة للصواريخ، والطائرات بدون طيار...والغواصات التي تسير في المياه العميقة وأشياء تقليدية أخرى مهمة، وبدون أسلحة دمار شامل، وذلك لتحقيق ردع عربي لا يجعلنا المثال الأفضل للشاة المستسلمة التي تغري بالذبح، مع وضع الأطر المناسبة التي تقلل الأعراض الجانبية غير المصرح بها، والتي تؤدي إلى التردد.

لنقرأ مثلا هذا الخبر الذي نشرته صحف عربية كثيرة في نوفمبر الماضي، والذي سأنقله كما نشر في الطبعة الألكترونية لجريدة اليوم السابع المصرية في العشرين من نوفمبر: ٢٠١١، يقول الخبر"

ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" أن الولايات المتحدة أعلنت أنها أجرت تجربة ناجحة على سلاح جديد ينضم إلى المنظومة الأمريكية العسكرية يتمثل فى قنبلة طائرة تصل سرعتها إلى ما هو أسرع من الصوت وقادرة على ضرب أى هدف فى العالم فى أقل من ساعة.
ولم يعلن بيان للبنتاجون فى هذا الصدد السرعة القصوى التى يمكن أن تبلغها هذه القنبلة، إلا أنه أكد قدرتها على المناورة وهو ما لا تستطيع فعله صواريخ الدفع الذاتى الباليستية. موضحا أن تكلفة تجربة القنبلة الجديدة ٦٩ مليون دولار.
وأشار مسئولون فى البنتاجون إلى أن أهمية هذه القنبلة الأسرع من الصوت هى أنه يمكن إطلاقها من داخل الأراضى الأمريكية لتصل إلى مسافة حوالى ٦ آلاف كيلومتر خلال أقل من ساعة، وهى بهذه السرعة الفائقة تفوق بكثير قدرات الصواريخ العابرة للقارات التى تمتلكها الولايات المتحدة.
وقال البنتاجون إن الرسالة من وراء الإعلان عن هذه القنبلة فى هذا التوقيت ليست موجهة إلى دولة معينة، بل لكل دولة تسعى لامتلاك صواريخ باليستية قد يمكن تزويدها برؤوس حربية.
مشيرا إلى أن هذا النوع من الصواريخ سيبقى فى أيدى القوات الأمريكية ولن يتم تسليمه إلى أى دولة أجنبية.

وواضح أن القدرة على الردع ممكنة في إطار السلاح التقليدي، وأذكر أن جريدة الشعب المصرية قد نشرت منذ فترة طويلة على حلقات دراسة جيدة لأحد الخبراء العسكريين المصريين يشرح فيها هذه الفكرة، وكيفية استغلال الوضع الاستراتيجي عند الذين يعادوننا لتحقيق ردع شديد الكفاءة، ونحن داخل دائرة الأسلحة التقليدية، وقد نشرت الجريدة بعد فترة قصيرة أن الرجل قد مات في ظروف غامضة، وعزت ذلك لتدخل أجنبي، لكنني شخصيا لا أظن ذلك. وعلى كل فهناك أفكار كثيرة جدا في هذا المجال، ولابد من تحقيق ردع عربي على قدر كاف من الكفاءة، حيث إن الأمة قد تكون في خلال عشر سنوات فقط في وضع بالغ الخطورة، ولعل الله قد جاءنا بالثورة المصرية لهذا السبب كما سأشرح لاحقا.

وعلى كل حال ففكرة الردع هي أساسا أَمْرٌ قرآني، ويجب تحقيقه، فمصطلح (ترهبون) المستخدم في القرآن الكريم معناه في اللغة المعاصرة (تردعون) الآخرين حتى لا يفكروا في الهجوم، وغفر الله لمن استخدم كلمة الإرهاب في معنى الترويع، ولم ينتبه إلى أننا يجب أن

نكون في حذر مع الكلمات القرآنية. قال تعالى:﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾[الأنفال:٦٠].

وشراء السلاح لا يحقق الردع، وإنما إنتاجه من خلال الهيئة العربية للتصنيع، ولا نريد أن ننتج كل شيء، وإنما نركيز فقط على الردع من خلال مشروعات قليلة محددة. والزعم بأنه لا توجد إرادة سياسية عند الدول العربية الغنية تبسيط للأمور، فالكل يشعر بالأزمة وسيشعر بها، وهذا الزعم رغبة في إلقاء المشكلة فقط على الآخرين، فهذه الإرادة السياسية سوف تكون موجودة وفي غاية القوة لو أبدعنا حلا بدون أعراض جانبية غير مرغوبة من بعضنا، ولو استطعنا أن نتفاهم بشكل أفضل، ونصنع ثقة فيما بيننا.

– تفتقد الأجيال العربية الحالية إلى معرفة حقيقية ببعضها وبخصائص المجتمعات الشقيقة وبعاداتها وطبائعها ونفسياتها وآمالها ومخاوفها، وحين تتعمق هذه المعرفة سندرك أن نغمة التعالي التي نسمعها هنا وهناك باطلة، وأن الجميع في حاجة إلى التساند والتحالف الحقيقي، الذي لا يتأتى دون وجود احترام صادق ، وصناعة ثقة كبيرة. ومن ثم تصبح صناعة الثقة واجبة. نعم صناعة الثقة الكاملة واجبة، وإذا نجحنا في صناعة ثقة حقيقية متبادلة، فما سيتحقق أكبر مما نتخيل الآن، وصناعة هذه الثقة ليست أمرا مستحيلا كما يظن البعض، بل هو ممكن جدا إذا قبلنا شروطها وحققناها.[وسوف أعود إلى ما يدمر الثقة بين العرب ، وإلى كيفية صنعها، فيما بعد].

– ثم إن لدى كل طرف مكارمه، ووظائفه التي يمكن أن يقوم بها ، وهو على الحالة التي هو عليها دون اشتراط تغييره. ويجب أن نتصرف على هذا الأساس.

– ليس معنى هذا ترك المناصحة ودعم الإصلاح [فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جزء من دين هذه الأمة] ، كما أن هناك مستوى معينا من الإصلاح يستحيل بدونه الاستقرار، يجب أن نتناصح به ونعمل على تحقيقه، لكن المناصحة لها طرقها وأهلها وسياقاتها ووسائلها التي تجعلها مفيدة غير مضرة، داعمة للثقة غير مثيرة للريبة، وعندما يراد الخير لا الدعاية سيكون النصح الهادئ منتجًا].

– نعم إن تقوية التعاون العربي، لا سيما في مجال السياسة الخارجية، والعلاقات الاقتصادية يجب أن يمثل أولوية قصوى، وهو واجب . نعم هو واجب، ويجب أن نعتبر كل ما لا يتم الواجب إلا به واجبا، وبشكل خاص تكتسب العلاقة مع الخليج العربي أهمية كبرى، إذا كان هدفنا هو القفزة السريعة إلى الأمام وليس مجرد تعويم مصر، ذلك لأن هذه القفزة هي التي ستحمي الجميع.

– في ظل النجاح في بث الثقة الكاملة يمكن تحقيق التساند في قضايا الدول الأساسية فلا تترك الإمارات وحدها في خلافاتها الحدودية مع إيران، [عن طريق الجزرة فقط] ولا العراق وسوريا دون دعم دبلوماسي في القضايا المائية مع تركيا، [عن طريق الجزرة فقط]، ولا تترك السودان والصومال لجراحهما العميقة، ولا المغرب لتتعالى عليها أسبانيا في قضية سبتة، بحيث يقوى الجميع بالتعاون، مع التركيز أولا على دعم الأمن السياسي في الدول الهشة لا سيما التي يمثل انهيار أمنها السياسي خطورة مستقبلية.

– لنترك الشعارات جانبا، والتقسيمات الضارة. إن انهيار التوليفة السياسية الهشة في الأردن على سبيل المثال يمثل خطرا كبيرا،[بل وكبيرا جدا، ولن أشرح] بينما تقويتها ودعمها مع الحفاظ على حقوق الشعب ممكن أيضا [اخترت الأردن لأنها دولة فقيرة، ولا أظن أنني سأشتم بأنني أطمح في نوالها].

–. خلاصة القول إن الروح التي يجب أن تسود العلاقات العربية ليست روح التنافس أو إثبات الأفضلية، فالحق ما قاله شاعرنا:

– لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ.. فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

وحينما تقوم مصر بدورها كما يجب في هذه الدائرة، بتجرد وإخلاص وكفاءة ومهارة وإبداع، ووعي بأن الأخ الكبير هو الذي يعطي لا الذي يجلس في أول الصف، فلا شك أن النجاح سوف يكون هائلا، ولا شك أنها تكون قد صنعت بذلك لنفسها ظهرا حقيقيا، فالعرب في كل بلادهم ليسوا شعوبا مهملة، وإنما العرب في كل بلادهم وبلا استثناء شعوب عظيمة قادرة على العطاء.

– يستسنى من كل هذا الكلام الأوضاع في سوريا واليمن، فبعدما حدث لا يمكن التساهل مع من حرقوا أنفسهم بأنفسهم، ولم يعد التعامل ممكنا معهم. وأتوقع أن الرئيس اليمني سيحلق لنفسه كما قال في ٢٠٠٥ قبل أن يحلق له أحد، أما الوضع في سوريا فسيحتاج إلى جهد مشترك [عبقري]مصري خليجي تركي يحفظ حقوق الشعب في الحرية، وحقوق الأمة في منع انهيار سوريا عن طريق اختراق للحكام هناك، والمشكلة أن هذا الاختراق لا يمكن أن يحدث إلا بدخول مصر الجاد في المعادلة، حيث سيشجع هذا الدخول كثيرين، كما أن الضغط عليهم لن يكتمل أيضا إلى بدخول مصر في المعادلة "

إن مكان سوريا عند المصريين، وأهميتها لمصر يجب أن تجعلها قضية انتخابية الآن، ولذا يجب أن يقسم الرئيس المصري القادم على نصرة أهلنا في سوريا، فالقضية أمامها وقت للأسف، إلا أن يشاء ربي شيئا.

المبادرة الرابعة:

هي مبادرة لحل الخلافات الدولية مع قطاعات من المسلمين، وتشتمل على مبادرتين يتم استخدام كل مصادر القوة الناعمة لمصر والعرب والقدرة الاقتصادية العربية لتحقيقهما.

القسم الأول من هذه المبادرة يسعى للتوسط في مشكلات الأقليات الإسلامية، ومحاولة تقديم حلول لصراعات الدول مع الأقاليم الإسلامية الراغبة في الانفصال على خلفية ضمان حكم ذاتي موسع يحفظ الحقوق الدينية والثقافية واللغوية والديمجرافية للإقليم في مقابل التوقف عن الصراع ووقف الإصرار على الاستقلال. مع تقديم كل المساعدات التي تساعد على حل هذه الصراعات، في كل المناطق في الشيشان مع روسيا واليوجور مع الصين، وإقليم مورو مع الفلبين، مع اهتمام خاص بحل مشكلة إقليم كشمير، ومشكلة الصراع الطائفي في نيجيريا..

إن من يمتلك قدرة على استشراف المستقبل يعرف أن مشكلة كشمير مشكلة ذات أهمية كبيرة، في تحقيق أمن الخليج العربي، [وبعض العلم لا يجوز إعلانه كما يروى عن مالك رضي الله عنه] ولذلك يجب السعي لتقديم حل سلمي لها وتشجيع باكستان والهند على قبوله.عن طريق عن طريق الجزرة فقط. بمعنى أن يكون تدخلنا من خلال جامعة

الدول العربية، وعن طريق ما يمكن أن يقدمه العرب من إغراءات. ولا يجوز أن يؤدي التحرك إلى عكس الهدف، فالهدف هو تقليل ما يمكن تقليله من الصراعات لا إدخالنا في أي صراع. والحق أن هذه الملفات قابلة للحل بتحرك واع يعتمد على قدرة العرب على تقديم إغراءات كثيرة، وليس الدخول في صراع مع أحد.

أما القسم الثاني من المبادرة فيهدف إلى حل مشكلة تنظيم القاعدة على أساس أمرين:

الأول هو السعي لتخلي التنظيم عن أفكاره كما تخلت كثير من الجماعات المشابهة له عن أفكارها.والحق أن هذه النتيجة ممكنة في ضوء تناقض منهج القاعدة مع أصول الإسلام ومصالحه، وهو التناقض الذي سَهَّلَ تراجع الجماعات المماثلة التي يرتبط قادتها بعلاقة قوية مع قادة القاعدة.[سأشرح ذلك في ملحق خاص مبينا الأسس التي انبنت عليها البن لادنية الظواهرية، وكيف يمكن الإقناع بالتراجع عنها.] .

والأساس الثاني هو التفاوض مع المجتمع الدولي على مبادرة تتيح لمن يتخلى عن فكره دون أن يكون مطلوبا للقضاء الحصول على عفو من المطالبة، كما تتيح للمطلوبين فعلا أن يحاكموا في بلد إسلامي،من الممكن أن يكون مصر، على أن يكون المسموح به هو الحكم بالسجن فقط لا الإعدام، وعلى ألا يكون هذا السجن سجنا عاديا، وإنما يكون تحديد إقامة في مدينة سكنية خاصة في واحة منعزلة يقضي فترة العقوبة فيها مع أسرته.

إن حل قضية تنظيم القاعدة ممكن حقا، وهو مكسب كبير، وهو جرحنا نحن، وواجبنا نحن، لأن الخسارة تعود علينا أساسا. وبالنسبه لمن يراه غير ممكن نقول له : إن المحاولة على كل حال سوف تكون مفيدة، وسوف تحسب لنا سواء نجحت أو لم تنجح، فما بالنا واحتمالات النجاح حقيقية بل كبيرة. وسوف يكون لشيوخ الجماعة الإسلامية دور مهم في هذه المبادرة.

إن حل هذه المشكلات ستنزع فتائل يمكن أن تشتعل مستقبلا، وتضر بمصالحنا السياسية والاقتصادية، وتؤثر على مستقبلنا بشكل سلبي تأثيرا كبيرا.

إننا نقدم الآن بالفعل تعاونا استخباراتيا في هذه القضية، بينما نحن قادرون على تقديم تعاون يحل هذه المشكلة من جذورها.

– لم تكن أنظمة عربية كثيرة سابقة راغبة في الحل، لأن هذا الصراع كان يفيد مصالحها التي تمثلت في الحفاظ على كرسي الحكم.ولهذا كان التخويف من القاعدة في مصلحتها.

إن رسم صورة نمطية عن الإسلام والجماعات الإسلامية كان مصلحة كبرى لأطراف متعددة، أولها بطبيعة الحال إسرائيل، وذلك لسببين، الأول هو ما لاحظته المنظمة الصهيونية العالمية في بداية التسعينات من القرن الماضي عندما اعتبرت الخطر الأول على إسرائيل هو الوجود الإسلامي في الدول الغربية، لاحظوا معي الخطر الأول وليس الثاني، ومن ثم كانت مقاومة هذا الوجود وحصاره هدفا استراتيجيا، والثاني أنه بعد انهيار الشيوعية كانت هناك حاجة كبيرة لتدشين وظيفة تؤديها إسرائيل لمصلحة الغرب تبرر الدعم الكبير الذي تطلبه وتحصل عليه، وكانت هذه الوظيفة هي مقاومة التطرف الإسلامي، وقد نال نتنياهو أهميته من خلال ترويجه لهذه الفكرة.يقول جون إسبوزيتو " وكما لاحظت من قبل فإن الحكومة الإسرائيلية التي لم تعد قادرة على أن تقدم نفسها باعتبارها حصنا ضد انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط وهو دور كان يبرر بقوة المساعدات الأمريكية الرئيسية، فوجدت في الإسلام السياسي لا مجرد خطر محلي ولكن خطرا جديدا، ومهلكا وعالميا، [وتبنت خطابا إعلاميا يقول] إن نضالنا ضد الرعب الإسلامي القاتل يعني أيضا أن نوقظ العالم الذي يرقد نائما، إننا ندعو كل الأمم والشعوب لكي تكرس انتباهها للخطر الكبير الكامن في الأصولية الإسلامية.. هذا خطر حقيقي وجاد، يهدد السلام العالمي، إننا نقف على خط النار ضد خطر الإسلام الأصولي"[1] ولهذا كان يجب أن تظهر القاعدة في هذا الوقت، ولو لم تظهر لصنعوها.

ومن اللافت أن مصالح أنظمة عربية كثيرة قد توافقت على تضخيم هذه الفزاعة، ولقد ظهر واضحا إصرار العقيد القذافي، والرؤساء التونسي واليمني والسوري وغيرهم على إظهار أنهم يحاربون القاعدة وما يسمى بالأصولية الإسلامية، بل لقد تعدى الأمر الأنظمة العربية، ففي حملتها الانتخابية استخدمت رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر هذه التقنية

---

[1] ـ جون ل إسبوزيتو: التهديد الإسلامي : خرافة أم حقيقة، ترجمة: قاسم عبده قاسم، ط ١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢ص ٣٠٥.

نفسها لتخويف الغرب، فقد قالت في حملتها الانتخابية في مواجهة حزب الرفاة: " إذا جاء حزب الرفاة إلى السلطة فإنه لن يعود القهقرى بتركيا إلى العصور المظلمة فحسب، وإنما سيخلق موجة إسلامية سوف تكتسح أوربا"[٢] والطريف أنها عقدت تحالفا سياسيا معه بعد نجاحه.

لا يعني هذا أبدا أن منظمة القاعدة منظمة مصنوعة، فهي ليست كذلك، وقد كان الغباء الأمريكي والتلكؤ المتعمد في الخروج من السعودية بعد حرب العراق الأولى السبب الرئيسي لنشأتها، فهي ليست منظمة مصنوعة لكنها مُسْتَغَلَّةٌ وَمُوَرَّطَةٌ، ولم يكن لها على الإطلاق الحق في التصرف باسم الإسلام، فقد أضرت به إضرارا فادحا، وأضرت بالمسلمين على المستويات كلها، فهذه الصورة النمطية ليست ذات خسائر سياسية فحسب، بل اقتصادية واستراتيجية، وليست قاصرة على دولة بعينها، ولا قضية بعينها بل ممتدة لكل الدول والقضايا.

نعم لم يكن من اللائق أبدا في إطار دين رفض نبيه صلى الله عليه وسلم قتل المنافقين بتهمة الخيانة العظمى ومحاولة الإضرار بوحدة الدولة خشية أن يستغل ذلك في الدعاية ضده فيقال إن محمدا يقتل أصحابه، في وقت كانت كل وسائل الدعاية قصيدة يكتبها كعب بن الأشرف أو عبد الله بن الزِّبَعْرَى لم يكن لائقا أن تُعَرِّضَ القاعدة الإسلام لهذه الحملات المسعورة، أو تساعد على دعمها وتقديم الأدلة عليها للذين يحاولون الترويج لها . لا سيما وأن أعمالها لا يمكن تبريرها فقهيا فالقتل العشوائي للنساء والأطفال لا يمكن تبريره في إطار الفقه الإسلامي الذي رفض فيه الفقهاء مهاجمة العدو إذا استخدم نساءه هو وأطفاله هو دروعا بشرية، نعم نحن نترك العدو في الحرب من أجل نسائه وأطفاله ما دام تحمل ذلك ممكنا من الناحية العسكرية.لا يمكن تبرير ذلك في إطار الفقه الإسلامي الذي يعتبر الوفاء بالعهد رأس الأخلاق والمعاملات، والغدر به من أكبر الذنوب، ودخول دولة من الدول بتأشيرة من سفارتها عهد سلام لا يجوز الغدر به.

ليس معنى هذا أن القوم مجانين فقد كانت لهم شبهاتهم التي سأعرض لها تفصيلا في

---

[٢] _ التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة: ٢٧٨.

أعمال أخرى، ظنوا الأمر من باب المعاملة بالمثل، وهذا ليس صحيحا، وظنوا الأمر من باب الضرورة للحصول على حقوقنا، التي يحول بيننا وبينها قوي لا طاقة لنا به، وهو ليس صحيحا أيضا،فإنهم يعطلون الحصول على حقوقنا، وكانت لهم حساباتهم، فقد ظنوا أن هذه الطريقة من شأنها استنزاف داعمي العدو، وهي أيضا حسابات مشكوك فيها، وليس من العقل أن تضر عدوك بحرق أمتك، فتسبب فتنة للناس، ثم إنهم لم يقدموا أنفسهم بوصفهم حركة سياسية بل دينية. علما بأن كل المنطلقات السياسية التي اعتمدت عليها مشكوك فيها، فليس من مصلحتنا تدمير أمريكا بل تغييرها، وفي هذا التغيير مصلحة لنا ولها، أما التدمير فله أعراض جانبية كبيرة جدا، علينا أن نستعد لها إذا دمرتها الحماقات السياسية التي يتبناها بعض أهلها.

ثم إن فكرة التدمير عن طريق الاستنزاف تفترض عدم قدرة القوم على تغيير الاتجاه، وهذه صفة غير مسيطرة هناك، فقد جاءهم من يغير السياسة التي تؤدي إلى الاستنزاف.

إن نتائج ما قامت به القاعدة يمثل كارثة حقيقية، لكننا في كل الحالات لسنا إزاء مجموعة من المجانين، أو المنتفعين، بل هم عقلاء لهم حساباتهم، ومضحون مثاليون، وقابلون للتراجع كما تراجع إخوة لهم من قبل. وقد فتح أمامهم طريق آخر للعمل من أجل أمتهم.

القضية قضيتنا إذن، والمحاولة واجبة إذن، ونجاحها ممكن إذن.وقد أصبحت الظروف مهيأة الآن لقبول الغرب والقاعدة معا مثل هذه المبادرة التي ربما نكتشف عندما نطلقها أن الطرفين يريدانها ويتمنيانها، حيث تحل فعلا أزمة لهما معا. إن العوائد المنتظرة في حالة النجاح كبيرة على قضايانا جميعا لا سيما القضية الفلسطينية، وعلى وضع الجاليات العربية والإسلامية في الغرب، وهي ذخر استراتيجي كبير. كما أن من شأنها أن تقتلع مخاوف مستقبلية كبيرة، بل كبيرة جدا على الأمن القومي العربي لا سيما بالنسبة لمنطقة الخليج .

المبادرة الخامسة:

من المفروض أن تصدر هذه المبادرة في ملحق مستقل عنوانه: (الوقوف قبل الخط الأحمر) شأنها شأن عدد من الملفات التي تحتاج إلى مناقشة تفصيلية لبعض عناصرها، لكن

هذا لا يمنع من إشارة لبعض عناصرها الآن.

تتصل هذه المبادرة بالتعامل مع إيران، الجارة المسلمة المهمة، وبكيفية صياغة علاقة معها تقوي الجانب العربي بشكل عام وتدعم موقفه، ولا تضعف تماسكه، ذلك أن التقارب المصري الإيراني الذي أراه مهما لا يجوز أن يؤثر سلبا على العلاقات المصرية العربية التي سبق أنها ستأخذ أولية مطلقة من ناحية، ولا يجوز كذلك أن تكون أضراره على المستوى العالمي أعلى من مكاسبه. وفي ظني أن ذلك سيتحقق من خلال عدة أمور:

– أن يكون التحرك إزاء إيران عربيا تحت مظلة الجامعة العربية بمشاركة مصرية فعالة، وبتنسيق كامل مع دول الخليج العربي، بل من الأفضل أن تكون قيادة التحرك مشتركة بين الجامعة وقيادة خليجية.

– أن يكون التحرك من خلال رؤية شاملة تحدد بدقة أهدافنا منه على المستوى السياسي والثقافي، بشرط أن تكون هذه الأهداف عادلة وممثلة لمصالحنا الحقيقية التي يجب الدفاع عنها، وغير متجاوزة للخطوط الحمراء للطرفين.

– أن تكون هذه المبادرة مشجعة للطرف الإيراني على التعاطي معها، بمعنى أنها يجب ألا تقدم فقط رؤية لتطبيع العلاقات وحسن الجوار، وإنما رؤية أعم للتساند الممكن والتعاون البناء، في القضايا كلها.

لا يخفى على أحد المشكل الذي توجد فيه إيران الآن، لكن الذي يخفى على كثيرين فيما يبدو أن إنكسارها يمثل خسارة استراتيجية حقيقية لقضايانا، بل يمثل انتكاسة في الوضع الاستراتيجي العربي؛ لأن مثل هذا الإنكسار سيعني تغيرا استراتيجيا في موازين القوى، فالذي يعرف الداخل الإيراني جيدا [وأزعم أنني أعرفه] يعرف أن انكسار الإدارة الإيرانية الحالية معناه ظهور أتاتوركية قومية فارسية جديدة بعد فترة قلاقل واضطرابات داخلية تنشأ فيها جماعات انتقامية مسلحة كثيرة. وهي أتاتوركية سيكون انحيازها للغرب وانحياز الغرب لها غير مسبوق، وكلا الأمرين المتوقعين أي ظهور الأتاتوركية القومية الفارسية، أو فترة الاضطرابات الداخلية سيكونان مؤثرين جدًّا على الوضع في المنطقة ولصالح المتربصين بها.

ورغم ذلك فإن هناك قضايا عالقة مهمة لا يمكن في ظل استمراها تحمل فاتورة تقديم طوق نجاة للحكومة الإيرانية، لأن فاتورة هذا الموقف لن تكون قليلة، فالأمر ليس مجرد رغبة في إثبات الذات وإعلان الاستقلال نخسر بعده الكثير، ومن هنا تصبح دقة الحسابات حتمية، والحل هو أن نضع الكرة كلها في الملعب الإيراني مطالبين بالتغييرات التي ستشجعنا على دفع هذه الفاتورة، على أن تكون هذه التغييرات عادلة وممكنة، ويتم تحديدها في إطار أخلاق الفروسية، وليس في إطار استغلال الفرص. ولذلك فأنا أسمي هذه المبادرة بالوقوف قبل الخط الأحمر. ولو أحسنا الوصول إلى هذه المرحلة،وإدارة تعاون بَنَّاءٍ فإن ذلك سيعني تجنب إيران لمخطط التمزيق الداخلي المقترح، فهذا هو الهدف الغربي الحقيقي وليس المهاجمة العسكرية، فهم لن يقدموا عليها، وفي الوقت نفسه نتجنب دفع فاتورة تقديم طوق النجاة للنظام السياسي الإيراني الحالي، لأن التعاون إذا وجد فلن يكون الوقوف في وجهه سهلا، وأحسب أن المكاسب العربية من الوصول إلى هذا الوضع لا تقل عن المكاسب الإيرانية. بينما الفشل لا سمح الله سيكون كارثيا، وسيترك مرارة يصعب تجاوزها، كما سيجعل المستقبل مفتوحا على احتمالات يفر العقلاء منها، وقد فرضت الجغرافيا علينا جوارا دائما.

وفي إطار النجاح في حل هذا المشكل الأساسي فإن بقية المشكلات المثارة في علاقاتنا مع إيران ستنتهي تماما، سواء دعمها للنظام السوري، فلن تكون في حاجة إليه، أو لحزب الله الذي سينخرط بدوره في المنظومة العربية للدفاع عن مصالحنا المشتركة، أو موضوع الجزر الإماراتية، أو موضوع البحرين أو مسألة علاقة الأقليات السنية في إيران، والشيعية في العالم العربي، وسوف ينعكس هذا دون شك انعكاسا كبيرا على الوضع في العراق.

إن أكثر هذه المشكلات لها حلول ممكنة، لكن المشكلة هي في السياق العام للعلاقات، وأحسب أن الخلاف المذهبي لن يعيق التقدم، فالدول العربية تقيم علاقات مع الصين والهند ومع الغرب المعادي للإسلام كله الآن، صحيح أن هناك أمورا يجب تحقيق تقدم بها، لكن هذا التقدم المطلوب سهل في الحقيقة ، والموافقة عليه ممكنة، كما أن تنفيذه ليس أمرا معقدا، ومن ثم تجب المحاولة لأن النجاح هنا ستكون نتائجه عظيمة. يجب أن يكون هدفنا

هو تغيير الناس للأحسن وفق مصالحنا، وتشجيعهم على ذلك، لأن ذلك [ما دام ممكنا] أفضل من الصراع، فإذا تحتم الصراع نكون غير ملومين.

والحق أن الحلول ممكنة، وعندما يتم التعامل الصحيح مع أسس العلاقات فإن القضايا المنبثقة عنها سوف يسهل التعامل معها، فحل قضية الجزر ليس معقدا، وبإمكاننا ضمان الموافقة على الملكية الإماراتية لها، لأن هذا حق الإمارات فيما أزعم، مع إرجاء التنفيذ، والإقرار بالوجود الإيراني فترة حتى يتوقف التهديد الغربي، أي الإقرار بالملكية في مقابل الإقرار بالضرورة، حتى تزول الضرورة، والأمر أهون في مشكلة البحرين، حيث سنضمن عدم التدخل السلبي في المشكلة بل التدخل الإيجابي لحلها، في مقابل إصلاحات سياسية حقيقية لا تهمش الأغلبية، بل إنني أزعم أن بالإمكان إذا أدرك العرب أهمية أن يدفعوا الأثمان المطلوبة لتحقيق مصالحهم حل مشكلة البحرين جذريا بالعودة إلى تقاطع الطرق الذي كنا فيه منذ أربعين عاما ، والسير في الطريق الذي كان يجب أن نسير فيه بأن تكون البحرين جزءا من الإمارات العربية المتحدة، وقد كان هذا هو الاحتمال الأكبر طوال فترة التفاوض على استقلال الإمارات، ومن يقرأ الوثائق البريطانية لهذه الفترة التي كشف عنها منذ بضع سنوات يدرك كم كان الخطأ كبيرا في عدم السير في هذا الاتجاه من البداية، واتخاذ قرار الاستقلال في اللحظة الأخيرة. على أن يكون واضحا أن هذه الدعوة إلى الوحدة يجب أن تعتمد على رضا شعبي واسع، ولو (فَكَّ الْعَرَبُ كِيسَهُمْ) الذي لا يفك إلا فيما لا يفيد، فسوف يتحقق هذا الرضا الشعبي. قال المرشح (س) ونظرا للأهمية العظمى متعددة المصادر للبحرين (لا سيما الأهمية التاريخية) فإن مصر رغم ظروفها ستتحمل نصيبها في هذا السياق كاملا غير منقوص.

وعلى ذكر هذه القضية فإن علينا معشر العرب أن نتعلم أن أفضل طريق لتحقيق الأهداف هو ربطها بمصالح الجميع. إن الإقناع عن طريق الإفادة أفضل عشرات المرات من الضغط عن طريق التخويف.

قال المرشح (س) ولا يحسبن أحد أنني من أنصار الوحدة الاندماجية بين الدول العربية، فهذا غير صحيح، إلا في حالة البحرين فقط، والوحدة في الإمارات غير اندماجية أصلا،

وقد كان الشيخ زايد رحمه الله يظن أن الإمارات ستتنازل تدريجيا لصالح الوحدة، وهو ما لم يحدث، وربما يشجع ذلك البحرين. وكل ما أرجوه بعد البحرين هو تنسيق أعلى بين أربعة كيانات عربية، دول المثلث الذهبي في مصر وليبيا والسودان وعليها أن تحتضن جيبوتي والصومال، ثم إرتريا إن أمكن لاحقا، ودول المغرب العربي تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، ودول الخليج الست إضافة إلى اليمن، ودول الشام الأردن وسوريا ولبنان مع العراق، أما فلسطين فستظل قلب مصر حتى تعود إلى الشام إن شاء الله بعد تحريرها، وأنا أتحدث عن تنسيق أعلى وليس وحدة بالمفهوم القديم، فإن الحديث عن الوحدة بهذا المعنى هو السبب الرئيسي في استحالة تحقيق التنسيق، ثم تؤدي الجامعة العربية دورا كبيرا في رسم السياسة العربية المشتركة، فيما بيننا من ناحية، ومع الخارج من ناحية ثانية.

إن على العرب أن يتعلموا أن أفضل سياسة تصلح أحوالهم هي سياسة أحمد صلى الله عليه وسلم، وقد اعتمدت سياسة النبي على التعامل مع التفاخر القبلي على أساسين، الأساس الأول هو التحذير والتنفير الشديد منه، وإظهار درجة تعارضه مع صحيح الإسلام، وهو ما يؤدي إلى النجاة الفردية منه لأفراد بعينهم من صالحي المسلمين، كما يؤدي إلى الحد قدر المستطاع من آثاره السلبية، والأساس الثاني هو توجيهه في الاتجاه الصحيح، حيث يكون التنافس في الخير، والفخر بالإنجاز العام. وسبب ذلك هو المعرفة النبوية بأن هذه الصفة لن تَدَعَهَا العرب، فالأمر من باب تدخل النبوءة في التصرفات، ولا يقلل ذلك من شأن العرب، فقد اختارهم الله على عِلْمٍ، لأسباب كثيرة لعل من أهمها أنه ليس من شأن الحضارات الزراعية أن تحافظ على نقاء العقيدة، وهذا لعمري فضل لا يدانيه فضل، وليس أحد من البشر كاملا.

وبما أن العربية اللسان، فلم يعد أحد في المنطقة خارج هذه الصفة، بل لم يعد أحد خارج الدرجة العليا منها، وفي هذا السياق لو حددنا المجالات التي يتنافس فيها المتنافسون لكان الأمر بالنسبة لنا أفضل، فوقف التنافس غير متوقع، وتنافسنا علي شيء واحد مهلك، والتنافس في المجالات عديمة الفائدة مدمر.

وقد توارد إلى ذهني هذا الكلام على ذكر مسألة العلاقة مع إيران، إذ إنني أحسب أن

إنجازا في هذا الاتجاه يخفف المشكل الثقافي ويحل الأزمات السياسية، والمخاوف المستقبلية سيكون فخر الدنيا والآخرة، كما أحسب أنه لو وكلت قطر بمساعدة الجامعة العربية، لتضع في هذا الملف جهدها كله، وأضيف إليهما ثقل الأزهر الشريف فيما يخص الجوانب الثقافية لتحقق فيه تقدم كبير. وهكذا علينا دائما أن نفسح المجالات لطاقاتنا كلها، وأن نبتعد عن سياسة الاستئثار بالملفات، فمن يقدر على أن يضيف إلى الأمة شيئا فيا أهلا به ومرحبا، ولا بأس كما قال النبي صلى الله عليه وسلم أن يحمد ويؤجر. فقد سأل أحد الصحابة أخاه في مجلس فيه النبي صلى الله عليه وسلم، قال: لَوْ رَأَيْتَنَا حِينَ الْتَقَيْنَا نَحْنُ وَالْعَدُوَّ فَحَمَلَ فُلَانٌ فَطَعَنَ فَقَالَ: خُذْهَا وَأَنَا الْغُلَامُ الْغِفَارِيُّ كَيْفَ تَرَى فِي قَوْلِهِ ؟ قَالَ مَا أُرَاهُ إِلَّا قَدْ أَبْطَلَ أَجْرَهُ. فَسَمِعَ ذَلِكَ آخَرُ فَقَالَ مَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، فَتَنَازَعَا حَتَّى سَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، لَا بَأْسَ أَنْ يُحْمَدَ وَيُؤْجَرَ، قَالَ فَرَأَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ سُرَّ بِذَلِكَ وَجَعَلَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَيْهِ وَيَقُولُ آنْتَ سَمِعْتَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقُولُ نَعَمْ فَمَا زَالَ يُعِيدُ عَلَيْهِ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ لَيَبْرُكَنَّ عَلَى رُكْبَتَيْهِ"[٣] وإنما فرح أبو الدرداء رضي الله عنه وكرر السؤال لعلمه أن ذلك مما تعم به البلوى بين العرب، فلا يجوز أن نضيع الإمكانية الواقعية الكبيرة في التنسيق القوي، وفي التنافس المثمر من أجل شعارات وأماني، يُغَطِّى بها أهل التبرير على الرغبة في الظهور والاستئثار بالملفات .

---

٣ – رواه أحمد من حديث سهل بن عمرو رضي الله عنه، مسند الشاميين، رقم: ١٧٢٧٧، ورواه أبو داود في اللباس، رقم:٣٥٦٦. وضعف الألباني سند الحديث .لكن المعنى له شواهد كثيرة، منها حديث ثابت ابن قيس في الموطأ، "قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ قَدْ هَلَكْتُ قَالَ : " لِمَ " ؟ قَالَ : نَهَانَا اللَّهُ أَنْ نُحِبَّ أَنْ نُحْمَدَ بِمَا لَمْ نَفْعَلْ ، وَأَنَا امْرُؤٌ أُحِبُّ الْحَمْدَ ، وَنَهَانَا عَنِ الْخُيَلاءِ ، وَأَنَا امْرُؤٌ أُحِبُّ الْجَمَالَ ، وَنَهَانَا اللَّهُ أَنْ نَرْفَعَ أَصْوَاتَنَا فَوْقَ صَوْتِكَ ، وَأَنَا رَجُلٌ جَهِيرُ الصَّوْتِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَا ثَابِتُ ، أَمَا تَرْضَى أَنْ تَعِيشَ حَمِيدًا ، وَتُقْتَلَ شَهِيدًا ، وَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ." " فهذا مما تعم به البلوى، ولذلك أرسل مروان إلى ابن عباس كما في الصحيحين: قَالَ : اذْهَبْ يَا أَبَا رَافِعٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَقُلْ لَهُ : لَئِنْ كَانَ كُلُّ امْرِئٍ مِنَّا فَرِحَ بِمَا أُوتِيَ ، وَأَحَبَّ أَنْ يُحْمَدَ بِمَا يَفْعَلُ مُعَذَّبًا ، لَنُعَذَّبَنَّ أَجْمَعِينَ " وإذن فلا ضير في وجود حب الحمد بالخير وإن كان التجرد أولى، لكنه مما تعم به البلوى، والمحرم قَطْعًا هو ألا يكون المقصود بالعمل رضا الله لا أن تكون رغبة الحمد إحدى الدوافع.

توضيحات:

من المهم حتى لا يظلمني بعض معارفي، أو قراء كتبي ويتهمني بالتناقض بعد قراءة المبادرات السابقة، ويطلق لخياله العنان لتفسير ذلك التناقض- أن نفرق بين الموقف المطلق، والحديث عن واقع خاص، وبين الموقف السياسي والموقف المبدئي والموقف الشعري، فبالنسبة للقضية الفلسطينية على سبيل المثال تجب التفرقة بين الموقف الأخلاقي وهو موقف مبدئي من ناحية، والموقف الشعري العاطفي من ناحية ثانية، والموقف السياسي الذي يحاول أن يكون مسئولا عن الناس، ومسئولا عن صناعة المستقبل من ناحية ثالثة؛ حيث في حالة الموقف السياسي يجب على صاحبه أن ينزل الأفكار على الواقع، وأن يستشرف المآلات.

نعم كاتب هذه السطور ، بالوكالة عن المرشح (س) يُسَمَّى أبا يافا. سمى ابنته الكبرى يافا اعتراضا على اتفاق أوسلو الذي أقر بأن يافا ليست لنا، ورفض ذلك شعرا كما لا يزال يرفضه الآن شعرا وسيظل ما دام غير مسئول عن اقتراح سياسة خارجية متعلقة بالموضوع، أما عندما يكون الإنسان مسئولا [ولو عن اقتراح]فالأمر مختلف؛حيث تجب معرفة مآلات الأمور، ويجب توقع أفضل الطرق لتحقيق الأهداف. وقد يعرف بعض الناس عن مآلات الأمور ما لا يعرفه آخرون.

* حكوا أن معاوية وكان من دهاة العرب قال لجلسائه: من يؤذن في القسطنطينية وله كذا وكذا، وله دِيَتُهُ إن تعرض لأذى، وأكثر الجائزة، فانبري لذلك رجل، فلما فعل أخذه الحراس وكادوا يقتلونه ، ثم ذهبوا به إلى الإمبراطور، فقال دعوه إن معاوية أزعجته أجراس الكنائس في الشام فأراد أن يضيق عليها إذا آذينا الرجل، ولم يؤذه بل كافأه.

– وعندما تنازعت امرأتان عند سليمان عليه السلام غلاما:قال::"ائْتُونِي بِالسِّكِّينِ أَشُقُّهُ بَيْنَهُمَا ، فَقَالَتِ الصُّغْرَى : لَا تَفْعَلْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنُهَا ، فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى"[٤] ، ولو سمع أحد ما أمر عليه السلام به قبل أن يعرف مآل ذلك الأمر لاتهمه بكل سوء، لكن

---

[٤] – متفق عليه من حديث أبي هريرة ، رواه البخاري في كتاب تفسير القرآن، رقم: ٦٣٠١، ومسلم في كتاب الآقضية رقم: ٣٢٥١.

هذا الأمر أوصل الغلام إلى أمه.التي رفضت تقسيم ابنها،حيث علم بهذه الطريقة المدعية من الصادقة. وهكذا يجب أن تسند هذه الأمور إلى أهلها.

إِذَا أَيْقَظَتْكَ حُرُوبُ الْعِدَا: فَنَبِّهْ لَهَا عَمْرًا ثُمَّ نَمْ

ولا نطلب من الناس أن يناموا، فهذه كارثة أخرى، وقد لاقينا من النوم ما لاقينا، ولكن الذي نطلبه أن يتركوا لعمرو من الحرية ما يكفيه للمناورة والنجاح. لا أن يقيدوه ثم يزعموا فشله..

– هل تعرفون لماذا كانت مبادرة السادات رحمه الله وغفر له كارثية؟ ليس للأسباب التي شرحها أمل دنقل رحمه الله في قصيدته لا تصالح، ولكن لأنه تجاهل العرب، وتجاهل الناس، وأفقد بذلك الأمة فرصة نادرة لتنمية وحدة نابتة وأمل صنعه نصر كبير، عُصِرَتْ من أجله مصر، وأضاع إمكانية لتستثمر بعض أموال الأمة فيها. لم يكن النفط قد آتى أكله الحقيقي بعد، فلما بدأ يؤتي، ويؤتي، ورفع الدم العربي سعره، وفي الوقت الذي كان الملك فيصل رحمه يريد أن تستثمر بعض أموال الأمة فيها، قصم صاحبنا ظهر الوحدة البازغة بقرار مفاجئ ، فلم تجد كل الأموال سبيلا إلا الخارج، ثم ألفت بعد ذلك رحلة الخروج وطريق أوربا وأمريكا، وكان بعضها على الأقل مترددا في الخروج، وقطاع منها ظل متحرجا فترة. ولو استثمر عشرها فقط في بلادنا لتغير التاريخ، ولو تخيلنا إطارا للمبادرة لا يتجاهل الناس، ولا يرفضه العرب لتغير التاريخ. ولم يكن العرب يرفضون السلام كما يظن وإنما كانوا يريدونه جماعيًّا.

ما لنا يا قوم كلما تجمع في الأمة بعض المال ساعدنا على هروبه. أما آن لهذا العبث أن يتوقف.

كما سبق هناك ثلاثة أضرب متداخلة من الإصلاح لا يمكن إنجاز أحدها بمعزل عن الضربين الآخرين، هذه الأضرب هي: الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي والإصلاح الثقافي، ربما يجب البدء بالخطوات الأساسية في الإصلاح السياسي الذي يساعد على إفراز القادرين المؤهلين من ناحية، والقادرين على التواصل مع الناس واستنهاض هممهم من ناحية ثانية. لكن هذا الإصلاح السياسي لا يمكن أن يكتمل دون المضي في الإصلاح الاقتصادي والثقافي، كما أن الإصلاحات السياسية التي تتم ستكون عرضة للانهيار إذا لم ينجز الإصلاح الثقافي.

وكما أن إكمال الإصلاح السياسي مشروط بغيره، فإن إكمال الإصلاح الثقافي لا يمكن بدون خطوات كبيرة في الإصلاح الاقتصادي، وأيضا يستحيل الإصلاح الاقتصادي بدون إصلاح ثقافي. وهذه إحدى عوائق التنمية التي لم يلتفت إليها كثيرون، وكانت سببا مهما من أسباب فشل المشروعات السابقة.

– يعني الإصلاح الثقافي إصلاح أي خلل موجود في منظومة الأخلاق، أو في التصورات الأساسية عن الكون والحياة، وما يؤدي إليه ذلك الخلل من انعكاسات نفسية. إن كل هذه الجوانب يمكن أن تمثل إعاقة للتقدم، وربما تجعله مستحيلا.

نعم هناك عناصر في منظومة التصورات والأخلاق تجعل التنمية مستحيلة .والمشكلة أن دور هذه العناصر ربما يكون غير واضح، فهي تعمل على مستوى اللاشعور. ومن ثم لم يتبين كثير من المخططين أسباب فشل محاولات تنموية سابقة، ولا يدرك كثير من المخططين المصير الحتمي للمحاولات التالية إذا لم يتم إصلاح هذه العناصر.

– يشرح الرئيس الماليزي السابق مُحَاضِر محمد [هكذا يُنْطَقُ اسمه العربي] يشرح الفكرة قائلا: "كان هدفي هو إخراج ماليزيا من وضع الدولة الزراعية، وهذا لم يكن معناه مجرد إخراج مادي بإنشاء مصانع وبنية أساسية وغير ذلك، ولكن إخراجها من العقلية الزراعية التي ترضى بالواقع ولا تحب المغامرة والتطور ... إن تطوير أي شعب وإخراجه من حالة التخلف يستلزم فى رأيي التركيز على ما يمكن أن نسميه الآن بلغة الكمبيوتر السوفت وير،

والهارد وير . والسوفت وير هى التركيبة العقلية والذهنية للشعب، أما الهارد وير فهو البنية الأساسية اللازمة))[1]. وقد كان ابن خلدون كعادته سباقا إلى إدراك هذه الحقيقة حين ربط بين العمران وعدد من العناصر النفسية كالأمل حيث يقرر أن "العمران إنما هو عن جدة الأمل وما يحدث عنه من نشاط"[2]، ومن ثم قرر أن "الظلم مؤذن بخراب العمران لذهابه بالآمال جملة"[3]، حيث لا يوجد ما يضمن النجاح في السعي في البيئة التي ينتشر الظلم فيها، أو في الحفاظ على ثمرات السعي دون الاستيلاء عليها.

وسوف أستطرد قليلا في ضرب نماذج توضح ارتباط التقدم بإصلاحات ثقافية كثيرة، وبضرورة شيوع أفكار وأخلاق يشيع عكسها، ويحتاج تصحيحها درجة من النجاح الاقتصادي والسياسي، كما يحتاج إكمال النجاح السياسي والاقتصادي إلى النجاح في تصحيحها، وذلك لأن عدم وضوح هذا الأمر يقف وراء استعجال غير مبرر، ويأس لا معنى له، لأنه ناتج عن أن بعضنا يتوقع الآن ما لا يمكن أن يحدث إلا غدا، ومن شأن الاستعجال أو اليأس أن يهدما الحلم كله.

– على سبيل المثال هناك أيضا سوء فهم كبير لدور الأخلاق في عملية التنمية حيث يظن البعض أنها عنصر مكمل بينما هي في الحقيقة عنصر فاعل. نعم هي فاعلة إيجابا وسلبا، بمعنى أن للأخلاق الإيجابية دورا في صناعة التنمية البشرية، وللأخلاق السلبية دورا في انهيارها.

فعلى سبيل المثال يؤدي خلق الصدق بالضرورة إلى إتقان العمل، [الذي نردد دائما دون تطبيق أن الله يحبه :" إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلا أَنْ يُتْقِنَهُ"[4]]. أما كيف يؤدي خلق الصدق إلى إتقان العمل فتشرحه مجموعة من الأحاديث المرتبطة بضرورة الصدق في البيع والشراء، وحتمية عدم الكذب وعدم إخفاء المعلومات حيث ينهى

---

[1] – من حوار أجراه معه الصحفي المصري: جمال عصام الدين، نشرته جريدة العربى المصرية بتايخ : ٢٠٠٥/٧/١٠ .

[2] مقدمة ابن خلدون، ص:١٠٤.

[3] المقدمة: ٢٠١.

[4] رواه أبو يعلى في مسنده من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، رقم:٤٣٢٣،وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان، رقم:٤٩١٦، وحسنه الألباني في الجامع الصغيررقم: ٢٧٦١، وانظر السلسلة الصحيحة، المجلد الثالث، رقم: ١١١٣.

الحديث كما سبق عن الغش نهيًا قاطعًا : (مَنْ غَشَّنَا ، فَلَيْسَ مِنَّا) [٥] كما ينهى عن الخداع وترويج السلعة بالكذب، ويلزم البائع إذا علم فى السلعة عيبًا أن يُبَيِّنَهُ ، بل يلزم كل من يعلم فى السلعة المباعة عيبًا أن يبينه، ويعطى المشترى الذي خدع فى مواصفات السلعة الحق فى إعادتها. وفى إطار هذه الأخلاقيات لا مفر أمام من يريد تسويق سلعته إلا أن يجودها، مما يحسن من أوضاعها التنافسية، وإلا فإنها ستبور. إن هذه الأخلاقيات تحصل على درجة كبيرة من الأهمية الدينية بحيث لا يستطيع مؤمن حقيقي أن يتجاوزها كما نلاحظ فى الأحاديث الشريفة التالية:

- (لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يَبِيعُ شَيْئًا إِلَّا يُبَيِّنُ مَا فِيهِ ، وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا يُبَيِّنُهُ.) [٦]

- (ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ " ... قَالَ أَبُو ذَرٍّ :خَابُوا ، وَخَسِرُوا ، مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : ... وَالْمُنَفِّقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلِفِ الْكَاذِبِ.) [٧]

- (مَنْ ابْتَاعَ مُحَفَّلَةً ، أَوْ مُصَرَّاةً [أي من: تعرض للغش في البيع]، فَهُوَ بِالْخِيَارِ ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَرُدَّهَا ، فَلْيَرُدَّهَا ، وَإِنْ شَاءَ يُمْسِكُهَا ، أَمْسَكَهَا) [٨] وفى رواية النسائى فهو بالخيار ثلاثة أيام.

وإضافة إلى ذلك يصنع الصدق رواجا تجاريا .[ألا يَحِنُّ التجار الآن إلى الزمن الذي كانت الصفقات فيه تتم بكلمة أقوى من كل الشيكات، التي لم تعد تنفع الآن؟]

- وما قيل عن الصدق يقال عن التواضع ومن مظاهره عدم الإنفاق المظهري مما يؤدي إلى ضبط الاستهلاك وترشيد الإنفاق. ولهذا السلوك قيمة اقتصادية كبيرة ؛ حيث إنه رافد

---

[٥] رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب الإيمان، رقم: ١٤٩.

[٦] رواه أحمد من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، الحديث رقم:: ١٥٩٥٥ بإسناد حسن،وصححه الحاكم في المستدرك: ٢٠٩٣، وصحح الألباني من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه:" ولا يحل لمسلم إذا باع من أخيه بيعا فيه عيب أن لا يبينه" صحيح الترغيب والترهيب، رقم: ١٧٧٥.

[٧] رواه مسلم فى الإيمان رقم: ١٠٦ والترمذي رقم: ١٢١١ وقال حسن صحيح.

[٨] رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب البيوع، رقم: ٢٨١٢، واللفظ لأحمد بسند صحيح: المسند رقم: ٧٣٧٤

أساسي من روافد الحفاظ على الخامات ، وزيادة معدلات الادخار، "ويكفى فى إثبات الأهمية الاقتصادية لضبط الإنفاق وترشيد الاستهلاك أن المؤرخ الاقتصادى كينيث جالبريث قد عد كتاب ثورستين فبلن (نظرية الطبقة العاطلة بالوراثة) من أهم الأعمال المؤثرة فى الاقتصاد الأمريكى، حيث نجح هذا الكتاب فى مقاومة نسبية لفترة طويلة للإنفاق المظهرى للأغنياء[٩]، وقبل ذلك عد جمال حمدان الإنفاق المظهرى أعدى أعداء التنمية فى مصر ، وقبلهما عد ابن خلدون الترف بداية خراب العمران.

[يمكن لكل واحد منا أن يسأل نفسه عن المبالغ التي ينفقها المصريون في الاحتفال بيوم الزفاف، أو على الولائم للتباهي لا للإطعام، ماذا يحدث لو وجهت للاستثمار؟!]

– والأخلاق السلبية كذلك تمثل كوارث اقتصادية فالغش كارثة حقيقية فإذا كان إتقان العمل يجود السلعة فتروج فإن غشها يعيبها فتبور، وأخطر من ذلك ما قد ينتج عنه من أضرار قد تكون ذات آثار اقتصادية مدمرة. ولقد ورد فى تقريرسابق لمجلس الوزراء المصري أن نسبة كبيرة من حوادث السيارات تعود إلى استعمال إطارات السيارات المغشوشة. إننا نستطيع بناء على ذلك أن نتخيل حجم الدمار الاقتصادي الذي يسببه الغش فى هذا الميدان بسبب فقدان عدد كبير من السيارات،وما تتكبده شركات التأمينات من أموال لمعالجة آثار هذه الحوادث، وما يصيب المجتمع من خسارة لحياة بعض أبنائه ولأسرهم التي يعولونها، وما يحتاج إليه المعاقون الذين قد تخلفهم هذه الحوادث من علاج دائم، فضلا عن تكاليف إعالتهم مدى الحياة بعد أن كانوا منتجين، وهكذا فى شتى الميادين التي يدخلها الغش.

– أما الرشوة فلا استثمار في وجودها أصلا، ولا تكافؤ في الفرص، ولا عدالة في تطبيق القانون وكل هذه ضروريات للاستثمار.

وهكذا الحال مع عدد كبير من الأخلاق، فالأخلاق ليست كماليات للحياة الاقتصادية كما قد يظن بعضنا، كما أنها ليست كماليات بالنسبة للإيمان كما يشيع عند بعض وعاظنا، وإنما هي مكون من مكوناته لا يكتمل بدونها، وثمرة حتمية من ثماره، يدل تخلفها

---

[٩] تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة للحاضر ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، ص ٢٦١.

على نقصه أو عدم وجوده أصلا، ولا يجبر هذا النقص أبدا عن طريق الأشكال والطقوس.

– لكن المشكلة الأعقد هي أن العلاقة بين الأخلاق والتنمية علاقة متداخلة، وليست علاقة من جهة واحدة، فكما أن غياب الأخلاق يؤدي لغياب التنمية فإن غياب التنمية يؤدي لغياب الأخلاق، فحل مشكلة الأخلاق ليس مسألة مواعظ فحسب ، وإنما أمر سياق اجتماعي اقتصادي سياسي بدونه يصبح الحفاظ على الأخلاق مختصا بفئة محدودة بل نادرة جدا من الناس، أما الجمهور فلا يستطيع، وإنما يدخل عامة الناس تحت القاعدة الاجتماعية التي صاغها النبي صلى الله عليه وسلم في قوله:"إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَبِرَمَ حَدَّثَ ، فَكَذَبَ ، وَوَعَدَ ، فَأَخْلَفَ"[١٠] عندما سأله سائل:"مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيذُ مِنَ الْمَغْرَمِ يَا رَسُولَ اللَّهِ". والكذب والإخلاف اللذان يؤدي إليهما المغرم من صفات النفاق..وبذلك فالذي ينتظر أن تتحسن الأخلاق أولا لتحدث التنمية واهم، فالتحسن لا يمكن إلا أن يتم بالتوازي.بل إن النجاح التنموي والإداري يصنع تحسنا أخلاقيا كبيرا يمكن أن نسميه بالأخلاق العملية.

إذن هناك أخلاق صانعة للتقدم، وأخرى معيقة له لا يمكن تحقيقه إلا بالتخلص منها.

– والأمر كذلك بل هو أخطر فيما يتصل بالتصورات العامة عن الحياة والكون، فهناك عدد من الأفكار التي يصعب التقدم في ظل وجودها،ومن ثم يجب العمل على تغييرها، يجب تغييرها بشكل مباشر عن طريق شرحها، والتعريف بمخاطرها ، والتعريف بمصدرها الحقيقي. وبشكل غير مباشر عن طريق الفن، وعن طريق القدوة، وعن طريق الأعمال والمؤسسات التي تقاومها وتساعد على تغييرها.

ولست أدري هل من حسن الحظ أم من سوء الحظ أن كثيرا من هذه العناصر ناتج عن سوء فهم للنصوص الدينية. قد يكون هذا من حسن الحظ؛ لأنه يُسَهِّلُ التغيير إذا ما قُدِّمَ الفهم السديد وتم تعميمه، وتم الكشف عن أسباب سوء الفهم، وقد يكون من سوء

---

[١٠] – متفق عليه من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، رواه البخاري في كتاب الاستقراض رقم: ٢٢٣٤ ، ومسلم في المساجد رقم: ٩٣٠.

الحظ لأن مقاومة التصحيح في الأمور المتصلة بسوء فهم الدين تكون شديدة عادة، بل إنها تكون أعلى من مقاومة الأمور المناقضة للدين حقا، لأسباب كثيرة .

سوف أضرب في السطور التالية بعض الأمثلة التي تمثل عناصر من برنامج الإصلاح الثقافي الذي سيتضمن بالضرورة مقاومة ثقافية وفنية ومؤسسية لهذه الأفكار التي يستحيل التقدم في ضوئها، والتي ربما تعمل على مستوى اللاوعي ، فتكون مؤثرة جدا دون أن يشعر بها أحد.

١- على سبيل المثال لا يمكن التقدم في إطار مفهوم لحركة الزمن يسود الثقافة الشعبية، مؤداه أن ما ينتمي إلى الماضي أفضل بالضرورة مما ينتمي إلى الحاضر أو المستقبل، وأن الأمة تسير في خط منحدر باطراد إلى أسفل. ويربط هذا الفهم نفسه بعدد من النصوص أهمها حديث أنس رضي الله عنه " لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ "[١١] وقد فهم هذا الحديث خطأ ، ومعناه الصحيح كما ذكر ابن حجر هو أن النبي كان يقصد الصحابة لا جمهور الأمة، أي لا يأتي عليكم أنتم أيها الجالسون أمامي، كما قال صلى الله عليه وسلم:" إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا"[١٢] فقد كان يقصد الذين بالمدينة لا عموم الأمة، ونحن الآن في شرق العالم نغرب تماما حتى نستقبل القبلة، وكما جاء في أحاديث أخرى كثيرة، كان الخطاب فيها غير عام، وظنه البعض عامًّا.

وقد أَثْبَتُّ في دراسة مستقلة أن هذا المفهوم للزمن لا علاقة له بالأحاديث النبوية الكثيرة التي ربط نفسه بها، وأن مصدره الحقيقي هو الثقافة العربية الجاهلية قبل الإسلام، بينما تؤكد أحاديث كثيرة جدا صحيحة صريحة عن النبي أن حركة الزمن بالنسبة للأمة تسير في اتجاه متعرج صاعد هابط، وأن آخر الأمة فيه خير كما كان في أولها خير، كما قال صلى

---

[١١] – رواه البخاري من حديث أنس رضي الله عنه، كتاب تفسير القرآن، رقم: ٦٥٧٠.

[١٢] – متفق عليه من حديث أبي أيوب رضي الله عنه، البخاري في كتاب الصلاة: ٣٨٣، ومسلم في الطهارة:٣٩٣.

الله عليه وسلم:" مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ لَا يُدْرَى أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ "[١٣] أو كما قال: "لَا يَزَالُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَغْرِسُ فِي هَذَا الدِّينِ بِغَرْسٍ يَسْتَعْمِلُهُمْ فِي طَاعَتِهِ" [١٤]وغرس الله يخرج نباته فيستوي على سوقه فيعجب الزراع لا محالة، وهذا المعنى شائع في عدد كبير جدا من الأحاديث التي ذكرتها في البحث المشار إليه. أي أن الحركة في اتجاه صاعد هابط صاعد، هابط، وهكذا دواليك،.وليس في اتجاه خطي متجه إلى أسفل دائما، أي أنها تأخذ الشكل الثاني وليس الشكل الأول، من الشكلين التاليين:

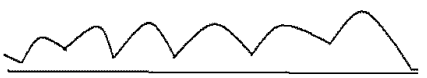

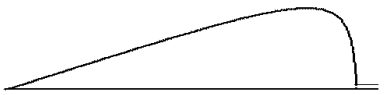

وقد ذكرت في الدراسة التي أشرت إليها المشكلات الكبرى التي يسببها هذا المفهوم على نحو لا شعوري أحيانا، ومن أهمها أنه يعيق الحركة بالقوة الكافية إلى الأمام.

٢ – ويتصل بهذا التصور لحركة الزمن مفهوم للبدعة لا يمكن التقدم في إطاره، يرى أن البدعة التي هي ضلالة هي ما لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم، إن هذا المفهوم خطأ وخطر، وهو ينتشر بين الناس رغم أنه لا أحد من العلماء الأثبات يقول به، نعم نستطيع أن نفعل أشياء كثيرة لم يفعلها النبي ما دامت لا تتعارض مع النصوص الصريحة الصحيحة . ليست البدعة أبدا هي فعل ما لم يفعله النبي أصحابه، وإنما هي الفعل المعارض لأمر النبي ، يقول الشيخ حمزة أحمد الزينى محقق الأجزاء الأخيرة من مسند الإمام أحمد " إنما البدعة هي مخالفة السنة ، أو فعل ما نهينا عن فعله . فترك السنة إلى أمر غير مأمورين به بدعة ... أما فعل شيء دون ترك سنة وليس فيه نهى أو مخالفة فليس ذلك من البدعة فى شيء ... ومن قال بأن البدعة هي ما لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد

---

[١٣] – رواه الترمذي من حديث أنس رضي الله عنه، وحسنه، كتاب الأدب رقم:٢٨١٥، وقال الألباني: حسن صحيح. جامع الترمذي: ٢٨٦٧، بترتيبه.

[١٤] – رواه أحمد من حديث عمارة الخولاني رضي الله عنه، رقم: ١٧٤٤١، ورواه ابن ماجة، وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجة رقم: رقم: ٨، والسلسة الصحيحة، رقم: ٢٤٤٢.

جانب الأصول ، بل لا يفقه فى الأصول شيئا ، وإلا فالصحابة هم أول المبتدعين، وكلهم منزهون عن البدعة."[١٥]

وعندما جمع عمر الناس على صلاة القيام ولم يكن النبي قد جمعهم، قال:" "نِعْمَتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ"[١٦]، فجعل البدعة نوعان، ممدوح ومذموم، وهذا المعنى مروي شائع عن الشافعي والنووي والعز بن عبد السلام وغيرهم من كبار علماء الأمة، قال القاري في شرح مشكاة المصابيح:"قال النووي :البدعة كل شيء عمل على غير مثال سبق. وفي الشرع إحداث ما لم يكن في عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وقوله : " كل بدعة ضلالة " عام مخصوص . قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في آخر كتاب " القواعد " البدعة إما واجبة كتعلم النحو لفهم كلام الله ورسوله وكتدوين أصول الفقه والكلام في الجرح والتعديل ، وإما محرمة كمذهب الجبرية والقدرية والمرجئة والمجسمة ، والرد على هؤلاء من البدع الواجبة لأن حفظ الشريعة من هذه البدع فرض كفاية ، وإما مندوبة كإحداث الربط والمدارس ، وكل إحسان لم يعهد في الصدر الأول"[١٧] فنص على أن هناك كثيرا من الإحسان لم يعهد في الصدر الأول، وبعضه من الواجب أن نتبعه. وقد وضع الشاطبي للمسألة أصلا عظيما، وهو استقراء نصوص الشرع لمعرفة المقاصد، ثم استخدام المقاصد بعد ذلك في الوصول إلى ما نحتاج إليه مما لم يرد الأمر به، وأول المقاصد هو أن الشريعة إنما وضعت لتحقيق مصالح العباد، وحيثما وجدت مصالح العباد فثم شرع الله.

وهذا الفهم الذي يضيق حدود التجديد كان أحد أسباب العبارة التي كان شيخ السلفية الأبرز في العصر الحديث فضيلة العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله يرددها وهي عبارة:" الذين يدعون السلفية والسلفية منهم براء." وإلا.. فقد قال أبو بكر للفاروق رضي الله عنهما عندما نصحه بجمع القرآن في نسخة واحدة: كيف أفعل شيئا لم يفعله

---

[١٥] – المسند ، طبعة دار الحديث ج ١٣ ص ٢١٧ حاشية المحقق .

[١٦] – المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي موقوفا، الحديث رقم: ١٩٠.

[١٧] – مرقاة المفاتيح: شرح مشكاة المصابيح، كتاب الإيمان، الحاشية الأولى على المسألة (١٤١) ص:٢٣٤.

النبي؟ فقال له هو والله خير. فأقر له بأن النبي لم يفعله، ومع ذلك قال: " هو والله خير" وقد أجمعت الأمة بعد ذلك على أنه كان من أفضل أعمالهما.

إن الأمور أوضح بطبيعة الحال في المسائل السياسية والإدارية، وكم كان ابن عقيل رائعا في شرحه لعبارة الشافعي:" لا سياسة إلا ما وافق الشرع" قال ابن القيم في الطرق الحكمية في السياسة الشرعية موضحا أن المطلوب هنا هو عدم التعارض مع الشرع، وليس أبدا الوقوف عند ما جاء فقط: " قال ابن عقيل: السياسة ما كان فعلا معه يكون الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحي، فإن أردت بقولك: إلا ما وافق الشرع ، أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح، وإن أردت لا سياسة إلا ما نطق به الشرع فغلط وتغليط للصحابة"[١٨].

على أن الخطورة تتعدى هذا التحويل في معنى البدعة إلى التوسيع في مجالاتها، فلم يكن المصطلح في الاستخدام الحديثي يتعدى مجالي العقيدة والعبادة الذين لا يؤخذان إلا من النبي، وما يتصل بهما من الأمور، أما بقية مجالات الحياة فعلى المسلم أن يبدع فيها ويحدث كل جديد ما دام لا يعارض الحق والخير والعدل الذي ترعاه أصول الشريعة وتقرره نصوصها الصحيحة الصريحة على قلتها في مجالات الحياة المتعددة.، ولذلك كان الأصل في العقائد والعبادات الاتباع ومنع الإضافة، بينما الأصل في غير ذلك هو الحل، ولا حاجة لنصوص تؤيد الجديد في المجالات الأخرى التي الأصل فيها هو الحل.أما إخراج العقل من المجالات التي قال عنها النبي صلى الله عليه وسلم:" أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ"[١٩] فضرر كبير على البنية العقلية للأمة وعلى مستقبلها، فقد أرسل الله محمدا صلى الله عليه وسلم هاديا ومبشرا ونذيرا. لا عالما ولا طبيبا ولا قائدا عسكريا ولا خبيرا اقتصاديا، ولا منظرا سياسيا، ويجب أن توضع الأمور موضعها دون إفراط ولا تفريط.

والحق أن المشكلة قد تسبب فيها فريقان، الأول من لم يفطن إلى خصوصية الإسلام من حيث إن الإسلام يقرر أن المحافظة على الإيمان تعني وضع المسلم في سياق مادي مناسب

---

[١٨] – ابن القيم: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: ص: ١٢، وما بعدها.

[١٩] – رواه مسلم من حديث أنس رضي الله عنه، كتاب الفضائل، الحديث رقم: ٤٣٦٥.

يقيه الفتن التي تشوش على عقله وقلبه مثل فتن: الفقر والظلم والخوف والخضوع للعدو... ولذلك اهتم بما يحقق هذا السياق من الأمور السياسية والاقتصادية وقدم فيها تشريعات قليلة، وأصول عامة واجبة الاتباع حتى يتحقق المطلوب، على نحو ما سأشرح تفصيلا لأجيب عن السؤالين: لماذا اهتم الإسلام بالسياسة والاقتصاد وكيف اهتم بهما بطريقة تراعي مستجدات الأمور وتحقق فاعلية الإنسان في تغيير واقعه؟ مما يعني أنه يقدم سبيلا خاصا لا يجوز قياسه على غيره.

وأما الفريق الثاني فهو الذي أفرط إفراطا شديدا يكبل العقل، ويتمحك في النصوص، ويوسع من دائرتها بشكل غريب غير معهود حتى بين الصحابة. وإني لأعجب من أمة تهمل العلم التجريبي حيث يجب الخضوع للعلم التجريبي، وقد كان ابن حجر في شرحه لصحيح البخاري يسخر من الطب اليوناني لأنه نظري، أما طب العرب فتجريبي، مقررا أن التجربة هي التي تحدد الدواء لأنه يختلف باختلاف أمور كثيرة، قال:" اتفق الأطباء على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والعادة والزمان والغذاء المألوف والتدبير وقوة الطبيعة ... قال الخطابي والطب نوعان ، طب اليونان وهو قياسي ، وطب العرب والهند وهو تجاربي وكان أكثر ما يصفه النبي – صلى الله عليه وسلم – لمن يكون عليلا على طريقة طب العرب"[٢٠] وبالتالي فما يفيد مريضا قد يضر غيره، ثم ننسى هذا ونتمحك في النصوص، في الوقت الذي نروي فيه أن عروة بن الزبير قد تعجب من معرفة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها للطب، فردت هذه المعرفة إلى العرب الذين كانوا يفدون على النبي صلى الله عليه وسلم، ويقدمون له الوَصَفَاتِ.فقد :"كَان عُرْوَةُ يَقُولُ لِعَائِشَةَ :يَا أُمَّتَاهُ ، لا أَعْجَبُ مِنْ فِقْهِكِ ، أَقُولُ : زَوْجَةُ نَبِيِّ اللَّهِ ، وَابْنَةُ أَبِي بَكْرٍ ، وَلا أَعْجَبُ مِنْ عِلْمِكِ بِالشِّعْرِ وَأَيَّامِ النَّاسِ ، أَقُولُ : ابْنَةُ أَبِي بَكْرٍ ، وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ ، وَلَكِنْ أَعْجَبُ مِنْ عِلْمِكِ بِالطِّبِّ كَيْفَ هُوَ وَمِنْ أَيْنَ هُوَ أَوْ مَا هُوَ ؟! قَالَ : فَضَرَبَتْ عَلَى مَنْكِبِهِ ، وَقَالَتْ : أَيْ عُرَيَّةُ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَسْقَمُ عِنْدَ آخِرِ عُمْرِهِ ، أَوْ فِي آخِرِ

---

[٢٠] – فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الطب، شرح الحديث، (اسقه عسلا) رقم: ٥٣٨٦.

عُمْرِهِ ، وَكَانَتْ تَقْدُمُ عَلَيْهِ وُفُودُ الْعَرَبِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ، فَتَنْعَتُ لَهُ الأَنْعَاتَ ، وَكُنْتُ أُعَالِجُهَا لَهُ ، فَمِنْ ثَمَّ"[٢١] أي فمن هنا جاءت معرفتي بالطب.

وليس الوصول إلى درجة القصد بين الفريقين صعبا، إذا تبين الفريق الأول خصوصية الإسلام ولم يقسه على غيره، من ناحية، وإذا لم يتدخل في فهم النصوص من لا يحسن من ناحية ثانية، ولم نهمل إنجازات العلماء الذين حددوا كيفية فهم النصوص، والضوابط التي تحكم هذا الفهم، وحددوا المقامات المتعددة التي صدر عنها الحديث الشريف، فإنه لم يصدر كله عن مقام التشريع، وهو المقام الذي تجب المتابعة فيه، وإنما كانت للنبي صفات أخرى يصدر عنها كلامه، ولذلك لما طلب النبي من بريرة أن تراجع زوجها عندما أشفق عليه من شدة حبه لها،، سألته" تَأْمُرُنِي ؟ قَالَ : إِنَّمَا أَنَا أَشْفَعُ ، قَالَتْ : لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ"[٢٢]ولم تقبل الرجوع إلى زوجها عندما علمت أن الأمر صادر عن مقام الشفاعة لا مقام التشريع، وأمثلة ذلك كثيرة جدا، وقد حدد شيخ جامع الزيتونة وتلميذ الشاطبي الأنجب الإمام الطاهر ابن عاشور المقامات الكثيرة التي صدر عنها خطاب النبي صلى الله عليه وسلم وطرق التعرف عليها، والأمر أعقد من أن يدخله كل من يريد.

٣- كذلك لا يمكن الإصلاح إذا استمر تركيزنا فقط على أن الأعمال بالنيات ، إن حديث الأعمال بالنيات مرتبط بالأعمال المأمور بها كالصوم والصدقة والزكاة. فبالنسبة لهذه الأعمال يقول الحديث إن الأجر عليها مرتبط بالنية لا بمجرد أنها خير في ذاتها.

- أما الأعمال التي لا يوجد أمر بها أصلا، فلا يحكمها هذا الحديث فقط، إذ يجب أن تُرَاعَى فيها أمور أخرى كثيرة ، لا تكون بدونها جائزة من الأساس، بصرف النظر عن النية، ومن هذه الأمور التي يجب أن تراعى النتائج التي تُوَصِّلُ إليها الأعمال. ولأن معرفة نتائج الأمور يحتاج إلى علم وموهبة، فمن الواجب أن تترك للخبراء ولا يفتي كل واحد في غير ما يحسن، وإلا يكون قد ضل وأضل. فقد قال صلى الله عليه وسلم: "مَنْ أُفْتِيَ بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ

---

[٢١] -رواه أحمد موقوفا في باقي مسند الأنصار، رقم: ٢٣٨٥٩. وأخرجه الذهبي في: سير أعلام النبلاء، رقم: ٦١.

[٢٢] - رواه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما،كتاب تفسير القرآن، رقم: ٤٩٠٣.

إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ"[٢٣] فأثبت إثم المفتي دون علم ودون تثبت كما في رواية أخرى، فالواجب ألا يدخل الإنسان نفسه فيما لا يحسن، بل إن كان ممن يحسن فعليه أن يتحقق ويتثبت.

نعم العبرة في أعمال كثيرة بالنتائج والمآلات وليس بالنيات فقط. صحيح أن الله لم يكلفنا النجاح لأن الأسباب قد تتعطل، لكن الصحيح أيضا أنه كلفنا أن نسأل أهل الذكر، وألا نتصدى لما لا نحسن وأن نأخذ بكل ما نستطيع من أسباب. ويجب تقييد عبارات الأئمة بإثبات الأجر مع النية بعدم مخالفة هذه الأوامر بالدخول فيما لا نحسن.

– يدعم المنظرون لأهمية اعتبار المآلات في الأعمال منذ الشاطبي رحمه الله، هذه الأهمية بحديثي النبي الصحيحين عن عدم بنائه الكعبة على قواعد إبراهيم خوفا من حدثان عهد قريش بالكفر[٢٤]، ورفضه لاقتراح عمر بقتل بعض المنافقين الذين يدمرون وحدة الدولة خوفا من أن يقول الناس إن محمدا يقتل أصحابه فيضر ذلك بصورة الدين[٢٥]. غير أن الأمر أبعد من ذلك، حيث قد يُفْهَمُ من المثالين السابقين أن مراعاة المآلات مندوبة مستحبة، بينما الحقيقة أن النظر في المآلات قد يكون من أوجب الواجبات، وذلك عندما يتصل الأمر بمصالح الأمة.

من أدلة الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ " قِيلَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَكَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ ؟ قَالَ :" يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ وَيَسُبُّ أُمَّهُ"[٢٦]، ونحو ذلك قوله صلى الله عليه وسلم" إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ "[٢٧]. ولا شك أن عمدة هذا الباب هو

---

[٢٣] رواه أبو داود وابن ماجة والدارمي من حديث أبي هريرة، واللفظ لأبي داود وحسنه الألباني في سنن أبي داود:٣٦٥٦.

[٢٤] – حديث:" لَوْلَا حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ" رواه البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها، كتاب الحج، رقم: ١٤٨٧.

[٢٥] – حديث: " دَعْهُ لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ " متفق عليه من حديث جابر رضي الله عنه، رواه البخاري، في كتاب التفسير، رقم:٤٥٥٢، ومسلم في كتاب البر والصلة، رقم:٤٦٨٩

[٢٦] –رواه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، في كتاب الأدب رقم: ٥٥١٦

[٢٧] – متفق عليه من حديث سعد رضي الله عنه، رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، الحديث رقم: ٦٧٤٥.، ومسلم في كتاب الفضائل، رقم: ٤٣٥٦

قوله جل شأنه: ﴿ وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖۗ ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، ولذلك تزداد دهشتي من قطاع من المسلمين يسهم في تشويه صورة الدين بربطه دون ضرورة بما هو مرفوض مكروه، وقد أمروا أن يحببوا الله إلى عباده.

نعم عندما يكون الأمر متعلقا بمصالح المسلمين لا يقال إن النظر في المآلات موهبة لم يؤتاها كل أحد، وأن الإنسان لا يمكنه أن يضمن النتائج، وذلك لأن الشرع يمنع أن يتصدى الإنسان لما لا يحسن. والقدرة على توقع المآلات ومعرفة نتائج الأعمال من أهم الصفات اللازمة للتصدي للإدارة. وإذا كان من أفتى بغير علم يأثم، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم عندما أفتى بعض المسلمين جريحا بضرورة الاغتسال فمات:" قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا ، فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ "[٢٨] فكذلك يأثم من تصدى لإدارة عمل دون القدرة على الإدارة، ومن أهم عناصرها توقع المآلات. وفكرة التوقع هي في التحليل النهائي قلب مبدأ سد الذرائع، وهو مبدأ مهم من مفاخر الفقه الإسلامي.

سوف أضرب أمثلة أخرى توضح حتمية الإصلاح الثقافي لإنجاز الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتؤكد تعقيد الأمر بالنسبة للتصورات الفلسفية التي يمكن أن تعيق التقدم.

٤- ومن الأمور التي يجب علاجها حتى تكون الحركة إلى الأمام ممكنة بالسرعة المطلوبة، التصور الشائع عن فكرة الأخذ بالأسباب وأنها ليست واجبة دينيا..

تمثل قاعدة الأخذ بالأسباب قاعدة أساسية في الفكر الإسلامي بشكل عام، وهي قاعدة منتجة للعديد من الأفكار والتصورات، ومن ثم فإن البحث في أهميتها يجب ألا يقتصر على الاستناد إلى الأدلة الجزئية نحو قوله صلى الله عليه وسلم: (اعقلها وتوكل)[٢٩] أو قوله السابق: (نَعَمْ يَا عِبَادَ اللَّهِ ، تَدَاوَوْا) أو أنه كما يقول ابن حجر:"ظاهر بين درعين

---

[٢٨] – رواه أبو داود من حديث جابر رضي الله عنه، كتاب الطهارة، رقم: ٢٨٤،وحسن الألباني هذه الرواية في صحيح أبي داود، وصحيح ابن ماجة. ورواه أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما، المسند رقم: ٢٨٩٨،قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح. .

[٢٩] . رواه الترمذي من حديث أنس رضي الله عنه، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، الحديث رقم: ٢٤٤١. وقال هذا حديث غريب، ورواه البيهقي في شعب الإيمان من حديث عمرو بن أمية الضمري رضي الله عنه،في باب في الرجاء، الحديث رقم: ١١٥٥، وحسنه الألباني. جامع الترمذي: ٢٤١٥، بترتيبه.

يوم أحد، ولبس على رأسه المغفر، وبني له العريش يوم بدر، وأقعد الرماة على فم الشعب، وخندق حول المدينة، وادخر لأهله قوتهم"[٣٠]. فرغم أهمية هذه الأدلة الجزئية فإن الاقتصار على الاعتماد عليها أدى في أحيان كثيرة إلى عدم إدراك الأهمية الحقيقية لفكرة الأخذ بالأسباب ضمن الفلسفة الإسلامية، ومن هنا أمكن في بعض اتجاهات الفكر الإسلامي حمل مثل هذه النصوص على الندب أو الإباحة، دون الوجوب، بل زعمت بعض الاتجاهات أن الأخذ بالأسباب جائز لكنه خلاف الأولى، أي أن عدم الأخذ بالأسباب أفضل، بالرغم أن هذا التأويل يناقض عددا كبيرا من الأدلة التي ترتب عقابا أو زجرا شديدا على تجاوز الأسباب كما نجد في قوله صلى الله عليه وسلم: مَنْ بَاتَ فَوْقَ بَيْتٍ لَيْسَ لَهُ إِجَّارٌ [سور]فَوَقَعَ فَمَاتَ ، فَبَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ ، وَمَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ عِنْدَ ارْتِجَاجِهِ فَمَاتَ ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ "[٣١]. وغير ذلك من النصوص التي تعتبر زجرا على التهاون في الأخذ بالأسباب.

وعندما نحاول التنظير لفكرة الأخذ بالأسباب تنظيرا يوضح موضعها الحقيقي من الإسلام نلاحظ أن مبدأ ضرورة الأخذ بالأسباب يتأسس على أفكار كلية مهمة جِدًّا، أهمها فكرتان الأولى هي الموقف الإسلامي من المعجزة، والثانية هي فكرة كون الإنسان مختارا مكلفا.

أما الموقف الإسلامي من المعجزة فهو موقف واضح، إذ يرى فيها خطورة لا مصلحة؛ لأن هناك قانونا عاما مؤداه أن عاقبة عدم الطاعة بعد المعجزات أليمة، ومن ثم فعلى المسلم عدم طلبها، والسعي لتحقيق أهدافه عن طريق الأخذ بالأسباب لا عن طريق طلب المعجزات، اتساقا مع خصوصية هذه الأمة التي رُحِمَتْ من الاعتماد على خوارق العادات في مقابل أن يُمَدَّ لها باب التوبة. وهذا هو ما صُرِّحَ به في حديث ابن عباس رضي الله

---

٣٠ – فتح الباري، شرحه لحديث البخاري" عُرِضَتْ عَلَيَّ الأمم .." كتاب الطب، باب من لم يرق، رقم: ٥٣١١.

٣١ . رواه أحمد في مسنده في غير موضع من حديث رجل من الصحابة رضي الله عنهم ، الحديث رقم: ٢٠٦٢٦ بإسناد صحيح قال المحقق رجاله ثقات مشاهير. وهو عند أبى داود فى الأدب من حديث علي بن شيبان رضي الله عنه، رقم: ٥٠٤١ بلفظ من بات على ظهر بيت ليس له حجار، وقد صححه الألباني في سنن أبي داود، رقم: ٥٠٤٠. والمعنى : لا حقوق له. لكن مع درجة كبيرة من الزجر والتوبيخ.

عنهما:" قَالَ : قَالَتْ : قُرَيْشٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُصْبِحْ لَنَا الصَّفَا ذَهَبَةً ، فَإِنْ أَصْبَحَتْ ذَهَبَةً اتَّبَعْنَاكَ ، وَعَرَفْنَا أَنَّ مَا قُلْتَ . كَمَا قُلْتَ : فَسَأَلَ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ ، فَقَالَ : إِنْ شِئْتَ أَصْبَحَتْ لَهُمْ هَذِهِ الصَّفَا ذَهَبَةً ، فَمَنْ كَفَرَ مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ ، عَذَّبْتُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ، وَإِنْ شِئْتَ فَتَحْنَا لَهُمْ أَبْوَابَ التَّوْبَةِ . قَالَ :يَا رَبِّ ، لَا ، بَلْ افْتَحْ لَهُمْ أَبْوَابَ التَّوْبَةِ"[٣٢].

ولذلك جاء في تفسير قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء:١٠٧]: أن الرحمة تشمل الجميع: البر والفاجر، " فأما البر فرحمته إياهم في الدنيا والآخرة، وأما الفاجر فإنهم أمنوا من الخسف والغرق وإرسال حاصب عليهم من السماء"[٣٣] نتيجة التكذيب بالمعجزات، وقد رَجَّحَ الطبري في تفسيره للآية هذا المعنى بعد أن رواه عن ابن عباس [٣٤] وهو ما ركز عليه السهيلي وبسطه في شرحه لسيرة ابن هشام.

والذي يدعو أن تخرق من أجله نواميس الطبيعة فيغتني وهو قاعد فى بيته، أو ينتصر دون أن يعد للانتصار عدته، طالب لهذا النمط من المعجزات، الذي يَصْعُبُ أداء شكره، وهو من المعتدين في الدعاء، قال صلى الله عليه وسلم: "يكون فى هذه الأمة قوم يعتدون فى الدعاء"[٣٥] والاعتداء في الدعاء هو تجاوز الحد في الطلب وله صور كثيرة منها طلب المعجزات، وعدم العمل، وتمنى الأماني.

أما السبب الثاني الذي يجعل من الأخذ بالأسباب جزءا ضروريا من شريعة الإسلام، فهو أن ذلك مرتبط بفكرة أن المطلوب من الإنسان هو الإيمان الاختياري؛حيث إن الاختيار

---

٣٢ – رواه أحمد من حديث ابن عباس رضي الله عنه رقم: ٣٢٢٣ بإسناد صحيح رجاله ثقات كما حكم الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، وأخرجه الحاكم وصححه، ٧٦٨٢، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، قال :رواته رواة الصحيح، رقم٣١٤٢

٣٣ – السهيلي: الروض الأنف: ج٣/ ص: ١٣٥.

٣٤ – تفسير الطبري: ١٨: ٥٥٢

٣٥ – رواه أحمد من حديث سعد رضي الله عنه، رقم: ١٦٧٤٠ بإسناد صحيح، وهو عند أبي داود في كتاب الصلاة، باب الدعاء رقم: ١٢٦٥، ورواه أيضا عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، وحديث عبد الله بن مغفل :صححه الحاكم في المستدرك [رقم: ١٩١٥] وقد صححه الألباني في سنن أبي داود، رقم: ٨٦، وفي صحيح ابن ماجة رقم: ٣١١٦.

يعني عدم سوق الناس إلى الإيمان ولو بآية مُلْزِمَةٍ، وعدم سوقهم إلى الكفر أيضا بأن يكونوا مضطرين إليه. ومعنى هذا أن الاختيار الحر يتنافى كما سبق مع أمرين: الأول هو أن يُعْطَى غير المؤمنين كل ما يريدونه في هذه الحياة، لأن هذا سيكون تحسينا للكفر في أعين الناس، وقد أخبرنا الله أنه لولا ذلك لأعطى الكفار كل ما يريدون في الدنيا.

والأمر الثاني الذي يتعارض مع الاختيار هو أن يختص الله المؤمنين بأن يحقق لهم كل شيء في الدنيا، لأن هذا يشبه إجبار غير المؤمنين على الإيمان، وهذا ما لا يريده الله، ولذلك لم يكن الحساب والجزاء في هذه الحياة، وإنما كان بعد الموت، وجعل الله تحقيق الإنسان لحاجاته في الحياة مرتبطا بأسبابٍ، من يأخذ بها يحصل على نتائجها.

وبهذا الفهم نعرف أن الأخذ بالأسباب مكون أساسي في الفكر الإسلامي، ولذلك قال تعالي تعقيبا على اندهاش المسلمين مما حدث لهم يوم أحد بعد أن تجاهل بعضهم الأسباب، ولم يقدر عواقب إهماله لوظائفه،:﴿ **كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ** ﴾ [آل عمران:١٨٥] ومعنى قوله جل شأنه: (وَإِنَّمَا تُوَفَّونَ) هو أنكم أخطأتم في ظنكم أن الهزيمة مستبعدة عليكم، وذلك لأن كلمة (إنما) تستخدم كما يقول علماء العربية في حالة الرد على ظن غير صحيح، فكأن الآية تقول: إن من أدهشه ما جرى رغم أنه مبرر منطقيا يعتقد أن جزاءه على الإيمان سيكون في الدنيا، وليس كذلك فإنما توفون أجوركم هناك لا هنا. فمن أراد تجاوز الأسباب فإنه يكون كمن يطلب أن يأخذ أجره على الطاعة والإيمان في الدنيا، وليست الدنيا دار جزاء، فإنما يحصل المؤمنون على أجرهم يوم القيامة.

وفي إطار هذا الفهم للفلسفة الإسلامية العامة نكون في مأمن من حمل النصوص المرتبطة بالأخذ بالأسباب على الإباحة أو الندب، حيث ستبدو هذه النصوص تجليات لذلك لمبدأ الأساسي فتأخذ حقها من الاهتمام، وتفهم الأوامر الجزئية السابقة بالأخذ بالأسباب في ضوء دلالتها الحقيقية التي هي الوجوب، دون أي تأويل يحملها على الإباحة أو الندب ، أو يتطرف فيزعم أنها مجرد خلاف الأولى.

– سوف أستسمح القارئ الكريم في الاستطراد قليلا في قضايا الإصلاح الثقافي لأنه العنصر المنسي الذي يحتوي على أمور إذا لم تعالج فلا يمكن أن تصل بقية أضرب الإصلاح إلى درجة الاكتمال أما إذا عولجت فسيتحقق كل شيء وفي سرعة غير عادية.

٥ – على سبيل المثال أيضا لا يمكن التقدم كما لاحظ الرئيس الماليزي :محاضر محمد في ضوء مفهوم للدنيا، يرى أنها لا تساوي شيئا. وأن العمل يجب أن يكون للآخرة. في ظل هذا المفهوم يصعب أن يتجه الجميع بالقوة الكافية إلى الأمام في ميدان التقدم المادي والعلمي الذي يتطلب جهودا جبارة وتضحيات يبذلها الجميع لتحقيق ذلك الهدف، بل حتى المفهوم الأكثر تقدما: وهو أن الدنيا مزرعة للأخرة لا يكفي كدافع يبرر ما هو مطلوب من عناء للإنجاز في هذا الميدان، لأن الناس قد يكتفون وفق هذا المفهوم بالعمل للآخرة عن طريق الصلاة والصوم. بينما المطلوب لتحمل العناء اللازم للتقدم هو صناعة دافعية كبرى للإنجاز المادي في هذه الحياة، لأن الفرص التي ضاعت تضاعف حجم الجهد المطلوب للتعويض، ومن ثم يجب تحقيق أكبر دافع ممكن. ومحاربة كل ما يقلل الدافعية للتقدم المادي.

وقد شرح الرئيس الماليزي الطريقة التي عالج بها هذه المشكلة، والحيل التي استخدمها لبث روح جديدة في الشعب، لكننا في مصر إضافة إلى وسائل التحفيز على العمل قادرون على تقديم منجز فلسفي يعالج الأساس الفكري الذي ينبني عليه تصور أن الدنيا لا قيمة لها، وتقديم الإطار الفكري الذي يجعل قيمتها محورية، لأنها كذلك بالفعل.

والمشكلة أن معالجة فكرة أن الدنيا قليلة الأهمية، أو أنها مجرد مزرعة للآخرة صعبة حقا، لأن هاتين الفكرتين هما بالفعل عنصران من مكونات رؤية الإسلام للدنيا، لكنهما ليستا كل العناصر، فالذي يكتفي بهما يصبح مثل مجموعة العميان الذين وصفوا الفيل من خلال لمس كل منهم لجزء منه، فلم يكذب أي منهم لكنه في الوقت نفسه نقل صورة مضللة ومغايرة للحقيقة.

– نعم يرى الإسلام أن الدنيا لا تساوي شيئا لكن هذا بالنسبة للآخرة، وهذا العنصر نقدمه لمن يريد أن يحصل على الدنيا ويخسر الآخرة، فنقول له، إن خسارة الآخرة تجعلك

لم تحصل على شيء من النعيم مطلقا، لأن كل ما تحصل عليه في الدنيا ستكتشف في الآخرة أنه صفر، وهذا ما يؤكده المفهوم الرياضي ما لا نهاية، فالآخرة تمثل المفهوم الرياضي ما لا نهاية ، وأي عدد بالقياس إلى ما لا نهاية لا يساوي، فالذي يحصل على النعيم في الآخرة سيكون ما تعرض له من الشقاء في الدنيا لا قيمة له في النتيجة الإجمالية فالدنيا بالنسبة للآخرة أقل من القطرة بالنسبة للمحيط أو حبة الرمل بالنسبة للصحراء، ومن الناحية الرياضية بالفعل لا فرق بين ما لانهاية مطروحا منها واحد، وما لا نهاية مطروحا منها أكبر الأرقام المعروفة. وهذا المعنى معبر عنه بشكل صريح في الحديث النبوي الشريف.

لكن هذا الوصف للدنيا بالمقارنة بالآخرة لا يعني أن الدنيا بدون قيمة، فهناك عنصر ثان كما سبق هو أن الدنيا مزرعة للآخرة، وهذا العنصر يعني أن الدنيا مهمة جدا لأنها الطريق للحصول على الآخرة، حيث العمل في الدنيا هو وسيلة استحقاق فضل الله الذي يؤدي إلى الحصول على الآخرة.

لكن هذان العنصران ليسا كل التصور الإسلامي عن الدنيا، فهناك عنصران آخران يكون التصور بدونهما ناقصا لدرجة أنه يكون مضللا.

٣- هذا العنصر الثالث، هو أن الدنيا تحمي الحصول على الآخرة. تفسير ذلك أن الإنسان يحتاج في الغالب الأعم إلى سياق مناسب ليحافظ على إيمانه، وأنه يتأثر [فيما عدا حالات نادرة جدا تمثل درجة الكمال الإيماني] - يتأثر بالظروف التي يعيشها تأثرا كبيرا، ولذلك يجب تهيئة الوسط المناسب للحفاظ على الإيمان، وبدون تهيئة هذا الوسط المناسب سيكون الإنسان عرضة للفتن، ولذلك كان النبي يعلم المؤمنين أن يستعيذوا بالله من الكفر والفقر، ويجمع بينهما، وكان يعلمهم أن يستعيذوا بالله من الكفر والدين، ويجمع بينهما، فسأله أحد الصحابة": يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُعْدَلُ الدَّيْنُ بِالْكُفْرِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَعَم" [٣٦]. وبيان خطر الدين والغرم نجده في حديث البخاري

---

[٣٦] – رواه أحمد من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، رقم: ١١٢٧٢ بإسناد حسن كما حكم محقق المسند ، وهو عند النسائي في الاستعاذة رقم: ٥٤٧٣، وهو في صحيح ابن حبان في كتاب الرقائق باب الاستعاذة أيضا، رقم:[١٠٣٨]. وقد صححه الحاكم قال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ [١٨٨٣]ووافقه الذهبي.قال الهيثمي: فيه دراج

السابق الإشارة إليه حيث يربط النبي بين الغرم وبعض خصال النفاق، قال صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ، فَكَذَبَ، وَوَعَدَ ، فَأَخْلَفَ".

ومن اللافت للنظر أن الوعي بهذه الفكرة يفتقده عوام المسلمين كما يفتقده الكثير من وعاظهم، ولو وقفوا عند قوله تعالى عن أهل بدر وهم أفضل هذه الأمة:﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [الأنفال:٤٣]- لعلموا أن افتراض انقطاع الصلة بين تنفيذ أوامر الشرع وبين وجود الإنسان في ظروف مناسبة لإيمانه هو افتراض غير صحيح، بل إنه افتراض مدمر.

لقد ذكر الله تعالى أن المال هو قيام حياة الناس، أي الذي تقوم به حياتهم، ولذلك دعى إبراهيم عليه السلام ربه أن يرزق ذريته من الثمرات ليقيموا الصلاة:﴿ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴾ [إبراهيم:٣٧] وقد شرح النبي صلى الله عليه وسلم هذا المعنى وأكده في حديث قدسي عن رب العزة تبارك وتعالى جاء فيه:" إِنَّا أَنْزَلْنَا الْمَالَ لِإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ." [٣٧]

وعلى ذلك، فإذا أردنا أن نرتب الفتن التي تمثل خطورة عظمى على الإيمان فسيأتي دون شك في المرتبة الأولى خضوع المسلمين لغيرهم وما قد يصاحب ذلك من اضطرار للتقصير في حقوق الإيمان ، وتلك هي الفتنة الكبرى التي جعلها الله أكبر من القتل، حيث إنها قتل للروح والروح أهم من الجسد. وسوف يأتي في المرتبة الثانية بل في المرتبة الأولى مكرر، أن يكون المسلمون في حالة ذلة وقلة إزاء أعدائهم، إن هذه الحالة تصنع خللا في التوازن النفسي لقطاع كبير من الأمة، لا سيما من يتعرض لتجربة المقارنة بين حال المسلمين وحال غيرهم، وقد أدى ذلك إلى أن خسرت الأمة قطاعا من أذكى أبنائها صاروا أعداء

عن أبي السمح، وقال ابن حجر عن :دراج: في حديثه عن أبي الهيثم ضعف. ولذلك ضعفه الألباني.لكنني أحسب أنه مما يحتج به في موضع الاستشهاد.

[٣٧] – رواه أحمد من حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه، رقم:٢١٣٥٠، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ١٤٣/٧: رجال أحمد رجال الصحيح،وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، رقم: ١٦٣٩.

لحضارتها من أنفسها، رغم أن بعضهم كان مخلصًا، غير أن انبهاره بالآخر المنتصر مَثَّلَ نظارة كثيفة جعلته غير قادر على أن يرى الأشياء على ما هي عليه.

إن الدنيا كما يُرْوَى عن عَلِيٍّ رضي الله عنه إذا أقبلت على إنسان منحته محاسن غيره، وإن أدبرت عنه سلبته محاسن نفسه، وعندما جعلنا الدنيا تدبر عن أمتنا، ضاعت محاسنها حتى عند أبنائها. ولن يتوقف هذا النزيف إلا بتغيير الأحوال المادية للأمة فلا تصبح مغلوبة مقهورة، وسبب ذلك كما صرح ابن خلدون في أهم قوانين الاجتماع البشري التي كشف عنها :أن " المغلوب مولع أبدا بتقليد الغالب في شعاره وملته ونحلته وسائر أحواله، [لأن] النفس تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه"[٣٨]

والذي يريد أن يقف على الأثر الإيماني لاختصاص الأمة بحال القلة والذلة فليقرأ قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴿٣٣﴾ وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ ﴿٣٤﴾ وَزُخْرُفًا ۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [الزخرف:٤٣].

إن أغلب الناس يتوقفون عندما يقرأون هذه الآية الخطيرة عند فكرة أن الآخرة عند الله للمتقين، وأنها أهم من الأولى التي هي متاع زائل، وهذا صحيح، لكنهم لا يقفون على المعنى الأخطر في الآية، وهو أن الله لو اختص غير المؤمنين بالنعيم في الدنيا لما آمن أحد، فالإنسان عجول ضعيف، ولولا ذلك لأعطى الله الدنيا لمن يريدها كاملة بكل زينتها وزخرفها لأسباب كثيرة ليس هذا سياق إيرادها.قال جل شأنه:﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء:٢٣].

– إن وظيفة الإنسان هي أن يعبد الله مختارا لا مجبرا ، ولذلك لم يضعه الله تحت الضرورة بأي شكل، ولو كانت الدنيا تُعْطَى لمجرد الإيمان، لآمن الجميع مضطرين لا مختارين، ولذلك لم يعط الله الدنيا للمؤمنين فقط، وجعل الآخرة هي مكان الجزاء على الإيمان لا الدنيا، ولو كانت تعطى لمجرد الكفر لكفر الناس بحكم طبيعة الإنسان العجول الضعيف.

---

[٣٨] – مقدمة ابن خلدون، ص:١٠٤.

ولذلك جعلها الله بالأسباب تعطى لمن يأخذ بها ، ولذلك أيضا سمح الله للمصائب أن تصيب المؤمنين، حيث لو اكتشف الناس أن المؤمن لا يصاب لآمن الجميع ضرورة ونفاقا لا اختيارا. .

إن مشكلة كبيرة تحدث عند قطاع من الناس عندما يختص غير المؤمنين بمظاهر القوة المادية كلها، وهي أن ينسوا فكرة تقصيرهم في الأخذ بالأسباب، وتعجبهم قوة غيرهم فيقدرون كل ما لديه من صفات وأفكار وآراء. لقد مر شخص على النبي صلى الله عليه وسلم وكان قويا وجيها، فسأل الصحابة عنه:" مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا ؟ قَالُوا : حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ، قَالَ: ثُمَّ سَكَتَ، فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟ قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشَفَّعَ ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْتَمَعَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " هَذَاخَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا"[٣٩].

يهتم الفقهاء في الحديث بفكرة، أن الكفاءة في الدين وأن المسلمين متساوون، ويهتم الوعاظ في شرح الحديث ببيان كيف أن شخصا فقيرا لا يأبه الناس له يمكن أن تكون مكانته عند الله سامية ، وكل ذلك صحيح دون شك، لكنهم لا ينتبهون إلى أن القوة تعجب وتخدع حتى كبار المؤمنين، وهذا هو المعنى الأهم والأخطر، ولذلك فإن": المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف". [٤٠] ويجب ألا ننسى أن الله تعالى قد قال عن المنافقين، وكانوا سادة قومهم: ﴿ **وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ۖ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ** ﴾ [المنافقون٤].

– فتنة الفتن في الدين إذن ليست وجه المرأة ولا صوتها وإنما حالة الذلة والقلة التي عليها المسلمون والتي كان النبي صلى الله عليه وسلم دائم الاستعاذة منها:" اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ

---

[٣٩] – رواه البخاري من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، الحديث رقم: ٤٧٢٨.

[٤٠] – رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، الحديث رقم: ٤٨٢٣.

مِنَ الْفَقْرِ ، وَالْقِلَّةِ ، وَالذِّلَّةِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ" [٤١].هذه هي فتنة الفتن، وهذا هو المنكر الأكبر.

-وعندما يشيع ذلك ويفهم المسلمون كيف أن امتلاك الدنيا مطلب ديني لحماية الدين سنكون قد صنعنا دافعية كبرى تعين على تحمل عناء السعي إلى الأمام بعد ما أضعناه نحن من فرص ، ولا أقول ضيعه الحكام ، فقد ثبت أننا نحن الذين تركناهم يحكمون .

بل إن حالة الذلة والقلة هذه هي أيضا السبب الرئيس لسوء رأي الناس في الإسلام الآن، فالإنسان لن يتوقف عن الربط بين دين كل أمة وما هي عليه من القوة والتقدم . صحيح أن هذا الربط، خطأ لكنه خطأ دائم مستمر، ولذلك كان الإمام محمد عبده وكان الشيخ الغزالي رحمهما الله يرددان أن المسلمين قد حالوا بين الناس وبين دينهم..

ويشرح النبي صلى الله عليه وسلم هذا المعنى في حديث البخاري حين فر منه عدي بن حاتم رضي الله عنه، ثم وفد إليه، فأخبره النبي بأن الذي منعه من الإسلام هو ما يرى عليه المسلمون " مِنْ حَاجَتِهِمْ ومن مِنْ كَثْرَةِ عَدُوِّهِمْ وَقِلَّةِ عَدَدِهِمْ ، ومن أَنَّ الْمُلْكَ وَالسُّلْطَانَ فِي غَيْرِهِمْ [٤٢] وأخبره النبي أن كل ذلك سوف يتغير، وأن الله سيعز المسلمين ويغنيهم .

يهتم الشراح بالحديث بوصفه علامة من علامات النبوة، وذلك صحيح، لكن الأساسي هنا هو أن ما عليه المسلمون من قلة وذلة يشوه الإسلام ويضر به.، ولذلك فلنكرر دائما أن حالة الذلة والقلة هي الآن فتنة الفتن وهي المنكر الأكبر واجب التغيير.

وعندما نفهم هذه الأهمية الدينية لامتلاك المسلمين للدنيا سنعرف بعض أسرار فلسفة الثواب والعقاب في الإسلام حيث يحصل العمل على ثواب كبير إذا كان نافعا لأكبر عدد

---

[٤١] – رواه أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب الوتر، باب في الاستعاذة، رقم: ١٣٢٤، وصححه الألباني في تخريجه لسنن أبي داود رقم: ١٥٤٣. وبلفظ قريب في السلسلة الصحيحة، رقم: ١٤٤٥، والحديث رواه البخاري في الأدب المفرد، والنسائي في الصغرى والكبرى. وأخرجه الحاكم في المستدرك وصححه.

[٤٢] – حديث عدي بن حاتم مشهور جدا، وهو بهذا اللفظ في تاريخ الطبري، وعند ابن كثير في البداية والنهاية،:٥–٥٧، وبلفظ قريب أخرجه ابن حبان في سننه، في كتاب التاريخ، رقم: ٦٨٣٥، والحاكم في المستدرك وصححه، رقم:٨٧٠٠، والمعنى صحيح. رواه البخاري في المناقب، باب علامات النبوة: رقم:٣٣٥١.

من المسلمين، ويحصل علي عقاب كبير إذا كان مضرا بدنياهم أو بدنيا عدد كبير منهم، ولذلك روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال:" خَيْرُ النَّاسِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ "[٤٣]

نعم يلاحظ القارئ المستوعب للحديث الشريف اهتماما شديدا بكل ما مِن شأنه أن يدعم الإعمار والتنمية الدائمة، ومن يلاحظ ذلك لا يندهش من اعتبار بعض الأمور التي تبدو ذات طابع دنيوي من أكبر الذنوب، مثل تولية الأعمال لغير أهلها من أصحاب الكفاءة والأمانة قال النبيّ –صلى الله عليه وسلم–:"مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا فَأَمَّرَ عَلَيهِمَ أَحَدًا مُحَابَاةً فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ"[٤٤] وقال: "مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا، فَوَلَّى رَجُلًا وَهُوَ يَجِدُ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ"[٤٥]. وقد اعتمد شيخ الإسلام ابن تيمية على تصحيح الحاكم لهذين الحديثين وجعل تولية الأصلح واجبة[٤٦].

وقد تبدو هذه الأحاديث مدهشة لمنحها هذا العمل [ذا الطبيعة الإدارية لا العبادية] قيمة دينية كبرى، لكن الدهشة تزول تمامًا في ضوء معرفتنا بأن عموم النفع وعموم الضرر من محددات الأجر والوزر في الإسلام كما شرحت تفصيليا في كتابي عن فلسفة الحسنات والسيئات، ومعروف أن الخطأ في هذا الجانب الإداري يدمر العمران، ولذلك اهتم به النبيّ صلى الله عليه وسلم. .

---

٤٣ – أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث جابر رضي الله عنه،باب الميم، رقم: ٥٩٣٧، والبيهقي في شعب الإيمان بلفظ: " وَخَيْرُ النَّاسِ مَنْ نَفَعَ النَّاسَ ، رقم: ٧١٤٢، "قال الألباني في السلسلة الصحيحة: حسن صحيح.، الحديث رقم: ٤٢٦. وحسنه أيضا في صحيح الجامع، رقم: ١١٦٠٨.

٤٤ رواه أحمد من حديث أبي بكر الصديق –رضي الله عنه–، الحديث رقم: ٢١. وفي إسناده ضعف لوجود راوٍ مجهول، لكن أخرجه الحاكم من طريق آخر، عن الصديق أيضًا، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، رقم: ٧٠٩١. وتعقّبه الذهبي، لكن ما يشير إلى قوة الحديث تعليق عمر رضي الله عنه وقد اقترح عليه أحدهم أن يولي ابنه عبد الله من بعده، فقال له: إنما تريد أن ألقى الله خائنا. فالمعنى معروف بين الصحابة، مما يؤكد صحة الحديث كما ذكر الحاكم.

٤٥ – أخرجه الحاكم في المستدرك من حديث ابن عباس –رضي الله عنهما–، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، كتاب معرفة الصحابة: رقم: ٧٠٩٠، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى من طريق آخر عن ابن عباس أيضًا، الحديث رقم: ١٨٧٤٧..

٤٦ – السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية: ابن تيمية، ص: ١٤.

وقد كان معروفًا من سنته –صلى الله عليه وسلم– أن معيار الاختيار عنده كان معيارًا مزدوجًا، يشمل القوة والكفاءة بقدر ما يشمل الدين والأمانة، بل إنه كان يعطي الكفاءة أوليّة، كما بدأ القرآن بها: ﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ . وقد أوضح ابن القيّم ودلل بكثير من الأحاديث والقصص على أن " هديه –صلى الله عليه وسلم– كان تولية الأنفع للمسلمين، وإن كان غيره أفضل منه في الدين والورع والتقوى"[٤٧]. وأنه [كما جاء في تاريخ الطبري] " طلب للأعمال أهل الجزاء عن المسلمين ولم يطلب أهل الاجتهاد"[٤٨] أي طلب أهل الكفاءة والقوة والغناء لا أهل الاجتهاد في العبادة. وقد سئل الإمام أحمد: مع من نقاتل العدو ؟ هل مع القائد المحنك الداهية الخبير في الحرب وهو مع ذلك يشرب الخمر، أم مع من هو أتقى وأدين، فأجاب بل مع الأدهى والأنكى في العدو فإن كفاءته للمسلمين جميعا وشربه الخمر على نفسه فقط. ولهذا نصح النبي أبا ذر ألا يتأمر ولو على اثنين فقط، وألا يتولى مال يتيم. لأنه راه ضعيفا[٤٩]. ولا شك أن الضعف هنا ليس ضعفا في الأمانة والدين، فمكانة أبي ذر فيهما عظيمة جدا، إنما هو ضعف في الكفاءة والقوة.

فلماذا يتسابق الناس لتولي ما لا يحسنون، أو ما يحسنه غيرهم بشكل أفضل.، وقد وضع مسلم الحديث السابق في باب :كراهة الإمارة بغير ضرورة؟

وإنما اكتسبت قضية تولية الأكفأ هذه الأهمية الدينية بسبب الأثر التدميري لضياع دنيا المسلمين على الإيمان. ولذلك فاكتساب الدنيا يحمى الإيمان.

أما العنصر الرابع من العناصر المكونة للتصور الإسلامي عن الدنيا فهو أن إعمار الدنيا مطلوب بذاته، وهدف مستقل؛ لأنه ضرب من العبادة ونوع من أنواع تسبيح الله والتقديس بحمده.

---

[٤٧] – أعلام الموقعين:لابن القيم ١/ ٨٣.

[٤٨] – تاريخ الرسل والملوك للطبري، ٤/ ٢٣١..

[٤٩] – الإحالة على حديث مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه في كتاب الإمارة باب كراهية الإمارة بغير ضرورة، رقم: ٣٤١١، ولفظه:" يَا أَبَا ذَرٍّ ،إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي لَا تَأَمَّرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ وَلَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ. "

وهذه فكرة دقيقة لكن انتشارها يمثل دافعية كبرى للتقدم المادي، وقد شرحتها من قبل بشكل تفصيلي . وأرجو ألا يكون اختصارها في السطور التالية مخلا.

– يرتبط خلق الإنسان كما شرح ابن القيم قديما وتابعه عدد كبير من العلماء من الاتجاهات كلها، كفضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي، وفضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمهما الله، بإظهار صفات الله عز وجل على نحو تطبيقي. لا شك أن صفات الرحمن موجودة أزلا وغير متوقفة في وجودها على شيء، لكن ظهورها التطبيقي للعيان يرتبط بالخلق وفي بعض الحالات بخلق مخلوقات بعينها ذات صفات خاصة مثل الإنسان، فعلى سبيل المثال فإن خَلْقَ الإنسان هو أداة الظهور العملي لمجموعة صفات المغفرة: مثل (الغفار الغفور الحليم الرحيم العفو الرؤوف..). فكيف تظهر هذه الصفات بشكل عملي دون وجود ذلك المخلوق الضعيف الذي يرتكب الذنوب ويتوب فيغفر الله له . ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: " لَوْ أَنَّكُمْ لَمْ تَكُنْ لَكُمْ ذُنُوبٌ يَغْفِرُهَا اللَّهُ لَكُمْ لَجَاءَ اللَّهُ بِقَوْمٍ لَهُمْ ذُنُوبٌ يَغْفِرُهَا لَهُمْ "[٥٠]

– وترتبط فكرة إمكانية وقوع الذنب بوجود مخلوق مختار يمنح إرادة وقدرة على تنفيذ ما يريد تنفيذه، ثم يحاسب على نتيجة اختياره. ونظرا لجسامة العاقبة فقد خير الله المخلوقات في أن تُمْنَحَ هذه القدرة في مقابل الخلود في النعيم إن أحسنت أو العقاب الشديد إن أساءت، فاختار الإنسان أن يكون ذلك المخلوق، في مغامرة نظر فيها كما يقول فضيلة الشيخ الشعراوي إلى نيته لحظة قبول الأمانة، دون أن يعمل حساب احتمال تغير قدرته لحظة أداء الأمانة، كما نظر فيها إلى روعة الجزاء بتحقيق أمل الخلود في النعيم، ولم ينظر إلى كارثية العقاب مع احتمال الفشل، ولذلك قبل خوض التجربة التي رفضها غيره من المخلوقات.

*ولكي تكون تجربة الاختيار ممكنة فقد حقق الله لها كل متطلباتها.، وأهمها:

– وجود الشر في الدنيا، وإلا فكيف يكون الإنسان مختارا إذا كان هناك طريق واحد.

– والسماح للإنسان بفعله إذا أراد، وإلا لكان مضطرا، إذا أراد ولم يقدر.

---

٥٠ – رواه مسلم من حديث أبي أيوب رضي الله عنه، في كتاب التوبة باب سقوط الذنوب بالاستغفار، رقم: ٤٩٤٢.

– وإخباره بالحقيقة وبالمطلوب منه، وإلا لاضطره جهله إلى الخطأ؛ ولذلك جاءت الرسل.

– وجعل مداركه في الدنيا محدودة،وإلا فلا اختيار لمن يرى الجنة والنار، ويسمع صراخ المعذبين.

– ونسيانه تفاصيل الموقف الذي خُيِّرَ فيه فاختار أن يتحمل الأمانة، وقبل التجربة مختارا، إذ لو لم ينس ذلك لما كانت تجربة الاختيار ممكنة.

– وعدم ربط الحصول على الرزق والقوة بالإيمان.وإلا لآمن الجميع نفاقا واضطرارا.فأمد الله هولاء وهولاء من عطائه، وجعل القوة مرتبطة بالأسباب. ولم يجعل الجزاء في الدنيا بل في الآخرة.

– وعدم تجنيب المؤمنين الشرور بمجرد الإيمان ولو حدث ذلك لاكتشفه الناس وآمنوا نفاقا واضطرارا، وليس حبا واختيارا.

لقد حقق الله للإنسان السياق الذي يجعله مختارا، ولم يجز لأحد أبدا أن يضع غيره تحت الضرورة، ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾ [الغاشية:٢٢]حتى يسلك الإنسان وفق اختياره، فيطيع الله فيجزيه أفضل الجزاء، فتظهر آثار صفات الله الكريم الشكور وتراها المخلوقات رأي العين، أو يعصاه ويتوب فتظهر آثار صفاته الرحيم الغفور والرؤوف .وتراها المخلوقات رأي العين،..أو يعاند ويكابر فتظهر آثار صفاته الحسيب الرقيب الحكيم الذي لا يساوي بين المحسن والمسيء وتراها المخلوقات رأي العين.

ولذا يجب أن يكون واضحا ألا مكان للإجبار في شريعة الإسلام، لأن من يحاول ذلك إنما يعمل ضد المشيئة.

لكن ما يهمنا الآن هو أن خلق الإنسان متصل بمجموعة أخرى من صفات الله عز وجل، يمكن تسميتها بصفات الخلق والإبداع، مثل الصفات:[البديع– الخلاق– العليم – القدير– أحسن الخالقين– البارئ – العظيم...] ذلك أن الإنسان وإن لم يكن أعلم المخلوقات إلا أن علمه مختلف عنها، فعلمه مكتسب ، أعطاه الله القدرة على العلم والاحتفاظ به وتنميته، وهو يستخدم هذه القدرة في تحصيل المعرفة وزيادتها واكتساب قدرة

هائلة عن طريقها وبذلك فعلم الإنسان ينسب إلى الله من حيث إنه هو الذي خلق له القدرة عليه، فهو ربه ﴿ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ وهو ينسب للإنسان من حيث إنه هو الذي اكتسبه ونماه واستخدمه. ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ .[النحل:٧٨]

نحن إذن إزاء مخلوق خاص لديه ذكاء متفرد، فهو يظهر قدرة الله عز وجل وبديع صنعه على نحو لا تظهره المخلوقات الأخرى المبرمجة، حتى ولو كان علمها أكثر منه. ومن هنا فكلما نجح الإنسان في التقدم والعلم كلما أدى دورا مهما في التسبيح بحمد ربه وإظهار صفات الخالق البديع الخلاق العظيم.

والطريف أن هذا النمط من التسبيح يؤديه البشر جميعا المؤمنون وغيرهم على السواء. لكن المؤمن يحصل على الجزاء لأن هذا هو هدفه من عمله لا مجرد الحصول على العلم والقوة. ويكون جزاؤه أعظم من غيره من المخلوقات من حيث إنه يعبد الله رغم ما لديه من علم يصنع قوة قد تغري بالمعصية، فيكون بذلك أعظم شكرا وأجرا.

وبهذا نفهم أن اكتساب العلم، وتعمير الكون هدف بذاته وعبادة قائمة بنفسها. ومن هنا كان طلبه فريضة على كل مؤمن ومؤمنة . وكانت أول آيات القرآن تأمر به.

ولذلك جعل الله وظيفة الإنسان هي عبادة خالقه عن طريق إعمار الأرض وإدارتها، قال تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [هود:٦١] أي: طلب منكم إعمارها. وهذا هو معنى الخلافة: أي الوكالة عن الله والنيابة عنه في إدارة الأرض: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[البقرة:٣٠] ولا تتحقق هذه الوظيفة دون اكتساب القدرة والقوة عن طريق العلم، واستخدامها في الخير بالإيمان، وإلا فستكون هذه القدرة أداة للإفساد والطغيان.

يجب أن نفهم أول آيات الوحي فهما دقيقا قال تعالى:﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ

يَعۡلَمۡ ۝٥ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ۝٧ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ ۝٨ أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي يَنۡهَىٰ ۝٩ عَبۡدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴾ ...إن هذه الآيات الكريمة توضح التصور الإسلامي خير توضيح، فالآيات تدعو إلى العلم، منبهة إلى أن الله هو الذي جعل الإنسان قادرًا عليه، وأنه ليس صفة ذاتية فى الإنسان ، رغم أن الإنسان هو الذي حصله واكتسبه بعد أن خرج أن خرج إلى الدنيا بدون علم واع ومعرفة شعورية، بل بأمرين: بفطرة وبرمجة غير شعورية[تظهر في جانب الأفعال الانعكاسية، وهي لا تسمى علما].وبقدرة على اكتساب العلم وتنميته، فيكتسب بها المعارف التي تشكل علمه الذي يدركه واعيا به.

وحين نسأل أنفسنا عن المناسبة بين الأمر بالقراءة والعلم وقوله تعالى :﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾ سندرك بوضوح أن الآيات تشير إلى أن الإنسان إذا رأى نفسه مستغنيًا يطغى، وأن العلم من شأنه أن يجعل الإنسان قادرًا ، فيظن نفسه مستغنيًا . وهنا يأتي دور العقيدة والعبادة لتمنع الطغيان ؛ إذ تذكره العقيدة بحقيقة :(إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ) حيث لا يتصور أحد أنه مستغن، وحيث يحاسب الإنسان على الحرية ، وعلى العلم الذين مُكِّن منهما .

– إن الإنسان فى التصور الإسلامي مدعو إلى أن يحقق معنى خلافته لله على أرضه بأن يتعلم العلم فيقوى ، ويسيطر ويصلح، ولا يفسد ولا يطغى، وقد هُيِّئ له الكون ليحقق ذلك : ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦ ﴾ [الملك:١٥] ولذلك كانت الدعوة إلى العلم فى الإسلام عامة وشاملة، وكان العلماء أكثر الناس خوفًا من ربهم،﴿ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر:٢٨]، والمقصود هنا بشكل أساسي علماء الطبيعية، ومن ثم كان طلب العلم الطبيعي فرض كفاية على الجماعة المؤمنة، تأثم كلها إذا قصرت فيه ، كما فَصَّل الغزالي فى نظرية فرض الكفاية.

الإعمار إذن فريضة على المسلمين، وطريقة لتسبيح الله وإظهار قدرته، وتحقيق أمره بالخلافة والإعمار، وإنما يكون الإعمار بالعمل ومواجهة الفساد؛ ومن هنا يحفل الحديث

النبوى الشريف بنصوص كثيرة تأمر بالعمل كما ذكرت آنفًا، وبنصوص كثيرة تنهى عن الفساد.

ولعل من أهم الأوامر بالعمل قوله:" إِنْ قَامَتْ عَلَى أَحَدِكُمْ الْقِيَامَةُ وَفِي يَدِهِ فَسِيلَةٌ ، فَلْيَغْرِسْهَا"[٥١] وهذا الحديث يجعل العمل "مطلوبًا لذاته ، ومأمورًا به لذاته، ومثابًا عليه لذاته"[٥٢]، لأن الفسيلة التي سيغرسها من ستقوم عليه القيامة لن تنتج ولن يفيد منها أحد.

ولعل من أهم النواهي عن الإفساد [وهو ضد الإعمار] قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود: (مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً [أى شجرة سدر]صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ)[٥٣] وهذا وعيد شديد على القيام بأي عمل يفسد فى الأرض ولا يصلحها، وقد سئل أبو داود عن هذا الحديث فقال شارحًا له: "هذا الحديث مختصر، يعنى من قطع سدرة فى فلاة يستظل بها ابن السبيل والبهائم عبثًا وظلمًا بغير حق يكون له فيها صوب الله رأسه فى النار"[٥٤] ويشهد هذا الحديث لحديث أحمد عن ثوبان رضى الله عنه،رغم ضعفه: "من قتل صغيرًا أو كبيرًا، أو أحرق نخلا، أو قطع شجرة مثمرة، أو ذبح شاة لإهابها[أي: لمجرد الحصول على جلدها] لم يرجع كفافًا" [٥٥]

إن على المسلم أن يبنى وأن يعمر ، لا أن يفسد فى الأرض بعد إصلاحها. ومن هنا يحرم عليه أن يعبث أي نوع من العبث وإن قل ، فـ "مَا مِنْ إِنْسَانٍ قَتَلَ عُصْفُورًا فَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ

---

[٥١] – رواه أحمد من حديث أنس رضي الله عنه، رقم: ١٢٨٣٧ بإسناد صحيح، ورواه البخاري فى الأدب المفرد ، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد، رقم: ٤٧٩ ، وفي السلسلة الصحيحة: رقم:٩.

[٥٢] – السنة مصدرا للمعرفة والحضارة ، للدكتور يوسف القرضاوى ص: ٢٤٨. .

[٥٣] – رواه أبو داود من حديث عبد الله بن حبشي رضي الله عنه، في كتاب الأدب باب في قطع السدر، رقم: ٥٢٣٩، وصححه الألباني، في السلسلة الصحيحة، رقم: ٦١٤، والحديث مختلف في معناه حيث كان عروة راويه يقطع السدر لتصنع منها الأبواب، ولذلك قيل بنسخه، وقيل بتخصيصه بسدر الحرم ورجحه الألباني، وأدق تأويل هو ما قدمه أبو داود من أن النص على عمومه بالنسبة للمكان، لا سيما في ضوء الرواية الأخرى:"قَاطِعُ السِّدْرِ يُصَوِّبُ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّار" فواضح أن (ال) جنسية تشمل السدر كله، لكن التخصيص مرتبط بالضرر والمصلحة، كما قدر أبو داود.

[٥٤] – سنن أبى داود، كتاب الأدب، تعليقه على الحديث السابق رقم: ٥٢٣٩.

[٥٥] – رواه أحمد من حديث ثوبان رضي الله عنه، المسند الحديث رقم: ٢٢٢٦٨ ، غير أن الراوي عن ثوبان مجهول ، وبقية رواة الحديث ثقات، وإنما سقته للاستئناس به، والمعنى ثابت من الحديثين : السابق له واللاحق.

حَقِّهَا، إِلَّا سَأَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهَا " ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا حَقُّهَا ؟ ، قَالَ : " يَذْبَحُهَا فَيَأْكُلُهَا "[٥٦] وإلا فسوف يقاضيه العصفور غدا، كما جاء فى الحديث: "مَنْ قَتَلَ عَصْفُورًا عَبَثًا عَجَّ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَقُولُ : يَا رَبِّ إِنَّ فُلَانًا قَتَلَنِي عَبَثًا، وَلَمْ يَقْتُلْنِي لِمَنْفَعَةٍ" [٥٧]

بهذا المعنى يكون الدين منتجا للعمران والتنمية ومانعًا للفساد، وعندئذٍ يمكن أن نفهم حق الفهم قوله تعالى: ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ** ﴾ [الذاريات:٥٦] ذلك أن العبادة تشمل تنفيذ الأوامر كلها، ومنها الأوامر السابقة بالتعمير الذى رأينا أنه وظيفة الإنسان ومصدر خصوصيته ومعنى خلافته. يقول فضيلة الشيخ محمد قطب فى شرحه للآية الكريمة: "إذا كان خلق الجن والإنس محصورًا بالنفي والاستثناء فى عبادة الله، فهل تكفى الشعائر المفروضة أن تملأ مساحة الحياة كلها حتى الموت؟ إنما يتحقق ذلك حين تكون العبادة شيئًا شاملا لكل جوانب الحياة، وهى كذلك بالفعل فى الإسلام ... الشعائر تستغرق وقتها المكتوب لها، إنْ صلاة أو صيامًا أو حجًا، وقد يزيد الإنسان فى مساحتها بالنوافل، ولكنها لا تبلغ أن تملأ الحياة كلها، ولا يستطيع الإنسان كذلك أن يملأ بها مساحة الحياة، فإنما ذلك شأن الملائكة الذين خلقهم الله من نور ... أما الإنسان الذى خلقه من قبضة من طين الأرض ، ثم نفخ فيه من روحه ، فإن له جسدًا يفتر وعقلا يشرد، فلا يطيق أن يسبح الليل والنهار دون فتور، ولم يكلفه الله ذلك ؛ لأن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها ، وهو الذى خلقه على الهيئة التى خلقه بها، ويعلم حدود طاقاته، فلا يكلفه ما لا طاقة له به، ومع ذلك كلفه أن تكون حياته كلها لله، وقال سبحانه إنه لم يخلقه إلا للعبادة فحسب ... فهل يتحقق ذلك إذا كانت العبادة المطلوبة هى الشعائر التعبدية فحسب، كلا إنما يتحقق ذلك حين يتسع معنى العبادة فيدخل فيه كل نشاط الإنسان فى

---

[٥٦] – رواه النسائي من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما،كتاب الطهارة، رقم: ٤٨٩٢، وحسنه الألباني وقال: صححه الحاكم: صحيح الترغيب والترهيب:٢٢٦٦.

[٥٧] – سنن النسائي كتاب الضحايا الحديث رقم: ٤٤٤٦. وهذه رواية المسند فى حديث الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه الحديث رقم: ١٨٩٧٦ ، الطبعة الإلكترونية من المسند ، وهو عند ابن حبان، كتاب الذبائح رقم: ٦٠٢٠، وقد حسنه المنذري في الترغيب والترهيب،٢–١٦٢ وضعفه الألباني، لكنه مما يحتج به في بابه.

الأرض ... السياسة عبادة ... حين تكون تطبيقًا لشريعة الله ، وتطبيقًا للعدل الرباني فى الأرض ، وتنمية للخير فى نفوس الناس ، وكبتًا للشر...والنشاط الاقتصادي عبادة حين يكون جمعًا للمال من الحلال، وإنفاقًا فى الطيب ، سواء كان نشاطًا فرديًا أو جماعيًّا أو كان نشاط الدولة ... التعبير الفني عبادة ... بل حتى اللقمة يضعها فى فم امرأته "[٥٨]

إن العبادة المطلوبة من الإنسان عبادة خاصة، ليست مثل عبادة الملائكة . بل إن محاولة تقليد عبادة الملائكة ممنوعة ، ولذلك رفض النبي التبتل ورفض الصوم دائما. والجانب الأكبر من عبادة الإنسان يجب أن يكون بالسعي في الأرض. والساعي هو الأعبد كما يشيع في أدبيات المسلمين، وهو المحقق حقا لوظيفة الخلق.

وإذا كان استهلاك العمر فى العبادة بالمعنى الضيق ممنوعا فإن معنى العبادة يتسع ليشمل كل مناحي الحياة؛ حتى يعطى الإنسان كل ذي حق حقه ، كما جاء فى الحديث"إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ "[٥٩]

وهل يعط الإنسان حق بدنه دون أن يداويه إذا مرض؟ كما قال صلى الله عليه وسلم"نَعَمْ يَا عِبَادَ اللَّهِ ، تَدَاوَوْا ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً ، أَوْ قَالَ : دَوَاءً ، إِلَّا دَاءً وَاحِدًا ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا هُوَ ؟ قَالَ : الْهَرَمُ) [٦٠]

– وهل يكون التداوى إلا إذا وجد فى الأمة من يخترع الدواء ، ومن يصنعه؟

– ويتطلب ذلك أشياء كثيرة تكون واجبة من باب أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب مثل التعليم الممتاز، والبحث العلمي، وتنمية القدرات الإبداعية. هل يخترع إلا المبدعون؟

---

[٥٨] – (لا إله إلا الله) عقيدة وشريعة ومنهاج حياة ، للشيخ محمد قطب ، دار الشروق القاهرة ، ١٩٩٥، والحديث الشريف: (حَتَّى اللُّقْمَةُ تَجْعَلُهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ) متفق عليه من حديث سعد رضي الله عنه، راواه البخاري في المناقب:٣٦٦٩، ومسلم في كتاب الوصية: ٣٠٨٤

[٥٩] – رواه البخاري من حديث وهب بن عبد الله رضي الله عنه. في كتاب الصوم. الحديث رقم: ١٨٦٧.

[٦٠] – رواه الترمذي من حديث أسامة بن شريك رضي الله عنه، فى كتاب الطب وصححه، رقم: ١٩٨٥، ، وصححه الحاكم ، رقم: ٤١٦ ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، فقد رواه عشرة من أئمة المسلمين.وكذلك صححه الألباني في تخريجه لجامع الترمذي.

وهكذا يتطلب أداء ما على الإنسان من الحقوق أن يحقق التنمية الشاملة.

هذا هو إسلام الحضارة والتقدم الذي سيعني انتشاره أن يكون الإنجاز الحضاري السريع قاب قوسين أو أدنى، والذي سيصون حق الجميع في الحرية والاختيار، حيث سنفهم أن منح الإنسان الحرية مقصد من مقاصد الخالق، وأن من يعتدي عليها إنما يعمل ضد المشيئة، فهل من حق المخلوق أن يسحب ما أعطاه الخالق وأن يعمل على خلاف مقصده؟

ومن يفعل ذلك يساعد أيضا على انتشار النفاق، فهل نريد منافقين، لا خير فيهم في الدنيا، ولا أجر لهم في الآخرة، ولا صبر لهم عند الشدائد.

ولذلك جعل الإمام الطاهر ابن عاشور تلميذ الشاطبي الأنجب الحرية ضرورة من الضروريات التي هي المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية، فالضروريات عنده ست لا خمس، وبذلك تصبح أهمية الحرية مثل أهمية حفظ النفس والنسل والمال .فهل يتصور أن يعتدي من يتبنى هذا الفكر على حرية أحد؟ أو يتدخل في اختياره؟ وهذا من أهم أسباب النضج الأسرع في التجربة التونسية الإسلامية في باب الحرية، فتراث شيخ جامع الزيتونة الأنجب لا يزال فاعلا هناك .

– وحين يطبق الإنسان ذلك المنهج سيحقق الهدف من خلقه، وسيباهي ربه به ملائكته، فخلق الإنسان لم يكن شيئا عاديا، بل كان لحظة فارقة في تاريخ الكون، ولذلك قص القرآن كثيرا تفاصيل هذه اللحظة، وأوضح موقف الملائكة من الخلق وظنها أنه لاحاجة لخلق الإنسان، وكيف أراها الله خطأ ظنها عن طريق تعليمها بأن للإنسان علما مختلفا عن علمها، فكلما أنجز الإنسان علميا كلما أظهر هذه الخصوصية، فإذا أطاع وعمر الأرض، يكون قد عبد الله عبادة شديدة التفرد فيباهي ربه به الملائكة نفسها. أما إذا اغتر وأفسد فسيكون قد صدق ظن إبليس عليه، الذي قصه الله علينا أيضا، وسيحاسبه ربه على ذلك. .

وبهذا نفهم العنصر الرابع من عناصر التصور الإسلامي للدنيا، ونعلم منه أنها مطلوبة لذاتها كما علمنا من العنصر الثالث أنها مطلوبة للمحافظة على الإيمان، لأن العلم وما

يعطيه من قدرة لو تركا لمن يطغى بهما فسوف ينهى عبدا إذا صلى. كما جاء في أول سور القرآن نزولا، وأولها حديثا عن العلم وما يعطيه من قوة.، والمطلوب هو أن نمنع من ينهى عبدا إذا صلى، لا أن نجبر الناس على الصلاة.

إذن ليس صحيحا أن الدنيا لا قيمة لها، أو أنها مجرد مزرعة للاخرة، فالأمر أبعد من ذلك، والتوقف عند هذين العنصرين من العناصر الثقافية التي تمثل مفهوم الإسلام عن الدنيا يعد خطرا، ويمثل عائقا حقيقيا في طريق صناعية الدافعية الهائلة للتقدم، إذ بدون هذه الدافعية يصعب تحمل مشاق التقدم الحقيقي الذي ازداد صعوبة بعدما ضيعنا من الفرص.

أعرف جيدا أنني أطلت نسبيا، وليس ذلك عن عدم قدرة على ضبط الرغبة في الاستطراد ، أو الاستجابة للتوارد، فما ذكرته أقل من عشر معشار ما يجب أن يعالج، إنما أردت أن يستقر بشكل كامل أنَّ الأمور معقدة، يتوقف بعضها على بعض، وأن الناس لا يمكن أن يتغيروا بين عشية وضحاها، فالجهد المبذول يجب أن يكون ممتدا كبيرا، وذلك حتى نقاوم اليأس والاستعجال، فاليأس والاستعجال من شأنهما أن يضيعا كل شيء.

أردت كذلك أن يستقر أن التقدم لا بد من فلسفة تسنده، كما أن الحرية حتى تتحول من نصوص إلى واقع يجب أن تكون مستندة إلى تصورات تنتجها. وبحجم قدرة هذه التصورات على إنتاج الحرية يكون مدى تمسك المجتمع بها.

نعم إن العناصر الثقافية التي تحتاج إلى الإصلاح كثيرة جدا. وهي غير قاصرة بطبيعة الحال على ما نتج عن سوء فهم لبعض النصوص. فأكثرها يرتبط بثقافة شعبية تسود رغم تعارضها مع الصريح مع النصوص، بل إن الصحيح هو أن سوء فهم النصوص الدينية إنما هو بسبب التقاليد الاجتماعية أو الفكرية التي أرادت أن تجد لنفسها سندا من النصوص ففهمتها كما تريد، ولذلك تبقى أيضا الأفكار التي تتعارض بشكل واضح مع النصوص رغم خطورتها، فالنبي صلى الله عليه وسلم يقول: " لَا تَكُونُوا إِمَّعَةً ، تَقُولُونَ : إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنَّا وَإِنْ ظَلَمُوا ظَلَمْنَا ، وَلَكِنْ وَطِّنُوا أَنْفُسَكُمْ، إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَنْ تُحْسِنُوا وَإِنْ

أَسَاءُوا فَلَا تَظْلِمُوا"[٦١] ونحن نقول:[إذا لقيت الناس بتعبد العجل حش وارمى له] ويشيع بيننا عن النبي أنه قال:" اطْلُبُوا الْحَوَائِجَ بِعِزَّةِ الأَنْفُسِ، فَإِنَّ الأُمُورَ تَجْرِي بِالْمَقَادِيرِ"[٦٢] بينما نقول: [إذا كانت لك عن الكلب حاجه قل له يا سيدي] بل إننا نقرأ في القرآن الكريم::﴿ **وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا** ﴾ [الإسراء ٢٧] فنقول:[اصرف ما في الجيب (يأتك) ما في الغيب" و أحيني اليوم وأمتني غدا:[احييني النهارده، وموتني بكره]،ونقرأ: ﴿ **فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** ﴾[النحل:٤٣] فإذا بنا جميعا مِثَالٌ للشخص الذي نمتدحه بأنه [بتاع كله].ونفتي فيما نحسن وما لا نحس... إلى آخر نصوص كثيرة تقود تصرفاتنا رغم ما لها من خطورة سياسية واقتصادية.

نعم إن الأمر يمتد إلى عادات وسلوكيات كثيرة ترتبط بأقوالنا، وطرائق تفكيرنا، وتعوق تقدمنا فلا يمكن التقدم في ظل وجود عقولنا في قلوبنا دون رؤوسنا، فنقبل أن يتسول صحيح معافى، بزعم الرحمة أو الشفقة، أو أن نوزع الفقر ولا نجبر القادرين على العمل، ولا يمكن أن نقبل أن تكون عقولنا في آذاننا فتقوم فتنة بناء على إشاعة حمقاء ينقض آخرها أولها .

– ولا يمكن أن يتم إصلاح دون أن تشيع ثقافة أن الشرف في العمل لا في اللقب، وأن المكانة الاجتماعة لا تعني أن تُخْدَمَ، تلك ثقافة عمرو بن هند في الجاهلية، وإنما الشرف والسيادة في أن تَخْدِمَ وتكون قادرا على العطاء.

– لا يمكن الإصلاح في إطار الحديث عن قتل الفراغ، والتعامل مع الوقت بوصفه أرخص الأشياء، بينما الوقت هو العمر ذاته، فليس الإنسان سوى عدد من الساعات، ومن يقتل وقته يقتل عمره، وقد سألني شاب مصري جميل اسمه أحمد، يعمل في شركة أدوية

---

[٦١] – رواه الترمذي من حديث حذيفة رضي الله عنه، وحسنه، ،باب البر والصله، رقم: ١٩٢٧. وضعفه الألباني مرفوعا، وصححه موقوفا. الجامع الصغير رقم: ١٤٤١٨، ومشكاة المصابيح، رقم:٥١٢٩.

[٦٢] – أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق من حديث عبد الله بن بسر، رقم:٢٢٠٠٩، والمقدسي في الأحاديث المختارة رقم:٢٩٢٨ وضعف الألباني سنده، الجامع الصغير، رقم: ٢٨٢٦، وإن كان المتن بطبيعة الحال يمثل الثقافة الإسلامية في القضاء والقدر، ويصح الاستشهاد بها وبسابقه هنا حيث يشتهر بين الناس مرفوعا، ومع ذلك تجاوره أفعال وأقوال مناقضة.

يابانية قال:"إن لي أصدقاء يزعمون أنهم من أنصار الثورة لكنهم ينامون حتى العاشرة صباحا فهل يمكن أن يكونوا صادقين؟ قلت له نعم يمكن أن يكونوا صادقين لأنهم لم يروا سوى هذا النظام الحياتي، لكنهم إذا عملوا في اليابان مثلك، فسيعلمون أن من يقول ذلك ليس غير صادق فقط بل كذاب أثيم، وسيعلمون أنهم لا يشفع لهم الزعم بأنهم لا يجدون عملا، لأنهم في الحقيقة يجدون لكنهم لا يعملون.

– لا يمكن الإصلاح في ظل ثقافة الفهلوة وإهمال التخطيط والاستهانة بالتفاصيل، وتكرار عبارة :[قُلْ يَا بَاسِط] التي تستند إلى أن الله يبسط الرزق لمن يشاء، وهذا اجتراء على الدين، من باب لا تقربوا الصلاة، حيث لم يرد وصف الله عز وجل في القرآن أبدا بأنه يبسط الرزق إلا مع وصفه بأنه يَقْدِرُ لَه، يَقْدِرُ له بعلمه وحكمته، وقد كان ربط النتائج بالأسباب حكمة لا تتم التجربة في الدنيا إلا بها، فلو مُنِحَ المؤمنون ما يريدون بدون عمل لما كان الناس مختارين ، ولو منح الجميع كل شيء لطغى الإنسان، فإنه يطغى عندما يظن نفسه مستغنيا.. ولذلك لم يرد الحديث في القرآن عن بسط الرزق إلا ومعه الحديث عن التقدير والحكمة والعلم.

نعم على كثرة تكرار هاتين الصفتين فإنهما لم يفترقا في القرآن أبدا، إن الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر، ولا نجاح لمن فرق بين ما جمعه الله، فقال قل يا باسط، ونسي أن الباسط هو المقدر، الذي يقدر للرزق بحكمته التي جعلت السعي شرطا في الحصول عليه..

– لا يمكن الإصلاح في إطار ثقافة التفنن في الهروب من العمل، متناسين ضرورة إطابة المطعم والأكل من حلال، وأن أول شروط الطعام الحلال أن يُشْتَرى بمال حلال، والمال إذا أخذ على عمل لم يؤد أداء مخلصا فلن يكون حلالا، [لا طريق لإطابة المطعم إلا أداء العمل الذي نتقاضى الأجر عليه كما ينبغي، ومن لا يطبق ذلك يخدع نفسه، ويأكل من حرام، ثم يدعو وَأَنَّى يُسْتَجَابُ له؟ ويتعبد وأنى تقبل عبادته؟]

– لا يمكن الإصلاح في إطار ثقافة تجعل البطولة شطارة، والشطارة حيلة وهضما لحقوق الآخرين أو انتقاصا لها.

– إن العناصر المطلوبة للإصلاح الثقافي كثيرة جدا، والعادات التي يجب تغييرها كثيرة. ولقد وهبت نفسي لهذا الإصلاح منذ فترة طويلة انتظارا كما قلت في كتب سابقة لهذه اللحظة من تاريخ الأمة، وبدأت من حيث انتهى كبار مفكرينا وأزعم أنني انطلقت بعدهم بعونه تعالى أشواطا بعيدة، محددا ما المطلوب إصلاحه، وكيف يمكن إصلاحه، ومن أين جاءت الأخطاء، ومن خلال خبرة طويلة بهذه الموضوعات أزعم أن تحقيق ذلك الإصلاح على أهميته لن يكون صعبا، بل سيكون ميسورا ممكنا، بل وتغيير العادات لن يكون بعيدا، لكن ذلك مرتبط بأن يعمل المصلحون الجادون أولا على الحصول على اعتراف الجماعة، ليست القضية قضية حجج وأدلة، ولا مواعظ وبراهين.

لقد أفضت في الشرح حتى يتأكد أن المطلوب ليست أفكارا مرفوضة وليس أفكارا جديدة، وإنما المطلوب هو جوهر ثقافتنا، أن نحسن فهمه، ومع ذلك فليس يكفي أن يكون المعروض هو الفهم الصحيح حتى يشيع ، وإنما يجب أن يأتي الحق ممن هو محل اعتراف من الجماعة، والحصول على الاعتراف مشروط بتحقيق إنجاز اقتصادي أولي، وانفراجة سياسية نسبية، وعدم ضرب الأسس الراسخة الحقيقية للأمة، وسيكون الإصلاح الثقافي بعد ذلك ممكنا، بل وسيكون تغيير العادات سهلا ميسورا. وعن هذا الإصلاح الثقافي وذلك التغيير الضروري سيكتمل الإصلاح السياسي والاقتصادي، ونصل إلى مراحلهما المتقدمة.

وبذلك يتضح أن الاستعجال قد يقوض كل شيء. إن هناك نقاطا يجب الوصول إليها على كل مسار من مسارات الإصلاح حتى يمكن الوصول إلى نقاط أخرى على مسار آخر. هذه الفكرة مهمة جدا، وهي توضح كيف أن الاستعجال كارثي.

وبما أن للإصلاح الثقافي كل هذه الأهمية فإن كل المؤسسات المنوط بها إنجازه كالأزهر، ووزارة الأوقاف ووزارة التعليم ووزارة الثقافة ووزارة الشباب ستكون محط عناية خاصة، وسيكون أحد نواب رئيس مجلس الوزراء مختصا بالتنسيق بينها، وسيدار حوار مجتمعي موسع حول ما يجب بثه عبر مؤسسات الدولة على نفقة دافع الضريبة وكيفية ذلك البث دون استهداف للسيطرة على العقول بل لتنشيطها وتهذيبها.

قال المرشح (س)، رغم أهمية الإصلاح الثقافي وضرورة استخدام كل الوسائل لإنجازه فيجب ابتداء الإقرار بالالتزام بحرية الفكر والتعبير والإبداع، من حيث إنها حق للفرد، وللمجتمع أيضا، فمن المعروف أن التصلب يعنى الإنكسار، لكن المرونة تعني إمكانية الاستمرار وتغيير الاتجاه وتصحيح الأخطاء، والمرونة لا تكون إلا في إطار دعم الحرية والتفكير النقدي الإبداعي.

– لكن هذا لا ينفي أيضا ضرورة استهداف وقف الإعلام التحريضي، ووقف الإعلام التجاري القائم على الإثارة، ووقف الربط المغرض بين الحرية والخروج عن الآداب العامة، وتقاليد المجتمع، فالدفاع عن الحرية لا يعني على الإطلاق الدفاع عن التجاوزات الأخلاقية، والصحافة الصفراء والفن الهابط، وقد أضر هذا الربط كثيرا بقضية حرية الفكر والتعبير والإبداع.

– سوف يتم وضع ضوابط لملكية وسائل الإعلام بحيث تكون هذه الملكية واسعة، وبحيث تكون هذه الضوابط عملية أيضا فلا تتحول إلى ضوابط شكلية غير مطبقة. أما تحديد هذه الضوابط نفسها فسوف تترك لنقابات الإعلاميين، وتخضع لحوار مجتمعي يعطيها مصداقية وقيمة أدبية، ويبحث عن الطريقة المثلى لمنع سيطرة رأس المال والحكومة معا على العقول.

– سوف يتم إنشاء هيئة من شخصيات عامة مشهود لها بالكفاءة تدير وسائل الإعلام المملوكة للدولة إدارة اقتصادية، بحيث لا تربح لكنها في الوقت ذاته لا تكون عبئا على الميزانية العامة، وبحيث تكون قادرة على تطوير الأداء الإعلامي تطويرا يحقق الكفاءة، ويقدم المعلومة الصادقة، ويوصل الرسائل الأساسية المتفق على كونها من متطلبات المجتمع. دون أن تكون المؤسسات الإعلامية للدولة بوقا للحكومة أو لغيرها. وسيخضع وضع المعايير الخاصة بالاختيار لحوار مجتمعي، ويؤكد على استقلال هذه الهيئة في قانون إنشائها، ويحقق ذلك إجرائِيًّا عن طريق تعيين أعضائها لفترة واحدة طويلة نسبيا، وعدم جواز التجديد لأي منهم، وعدم جواز إقالة أيٍّ منهم إقالة تعسفية.

– يجب السعي لإنشاء هيئة رقابية – قضائية خاصة مستقلة ، تتولى رقابة الأداء الفني والإعلامي، وتتولى القضايا المتصلة بهما، وتتكون من قسمين، الأول قضائي، والثاني رقابي، بحيث تكون قرارات القسم الرقابي كلها عرضة للطعن أمام الهيئة القضائية. وتتكون الهيئة الثانية من مجموعة من الدوائر القضائية الخاصة للنظر في الشكاوى المتصلة بالقضايا الفنية والإعلامية، بحيث تتكون كل دائرة من عدد من رجال القضاء المدربين، وتعمل بنظام المحلفين، أو تحيل القضايا إلى هيئة مفوضين، ويكون المحلفون أو أعضاء هيئة المفوضين من كبار رجالات المجتمع وأعلام الفكر والثقافة. ويراعي في القانون الخاص بالإعلام إلغاء الحبس في قضايا النشر، إلا في حالة الحكم في قضايا السب والقذف للمرة الثالثة، مع إعطاء هذه الدوائر حق الوقف المؤقت عن العمل، بعد عدد من الإنذارات في حالة التجاوزات الكبيرة. لا سيما حالات الكذب والاختلاق التام لأخبار لا أصل لها، ويخضع القانون والمعايير لحوار مجتمعي ونقاش موسع. على أن يكون المقصد الأساسي هو تحقيق التوازن بين الحرية والحفاظ على ثوابت الأمة ومصالحها العليا، بعيدا عن الاستغلال السياسي أو السيطرة الإيديولوجية.

وبعد استكمال هذه الهيئات يتم إلغاء وزارة الإعلام.

الفن:

إذا كان الإصلاح الثقافي هدفا أساسيا فمن الطبيعي أن يكون للفن دور مهم في ذلك الإصلاح. وبما أن المرشح (س) الذي أملى على هذا البرنامج إسلامي التوجه، فقد ذكر لي أنه راعى أن يكون التصور الذي يقدمه هو التصور الذي يجب أن يكون النموذج المستهدف لأي مرشح إسلامي، بحيث لا يقل ما يعرضه ذلك المرشح عن هذا التصور.

إن تأكيد حرية الفكر والإبداع يجب ألا يكون محلا للنقاش، بل إن الإقرار بأن التنمية الاقتصادية الآن إنما هي الآن ثمرة للعقول يعني أن يكون تدعيم الإبداع هدفا وواجبا، وليس مجرد حق للمبدعين. علما بأن الإبداع نشاط إنساني عام في كل المجالات وليس قاصرا على المجال الفني، وإن كان الأخير من أهم مجالاته.

وحتى ينجح هذا المسعى لدعم حرية الإبداع يجب وقف الربط المغرض الذي يربط بين حرية الإبداع والخلاعة، أو حرب الدين، إن المقصود من دعم حرية الإبداع هو إنشاء مجتمع ناهض منافس مبتكر مؤمن إيمانا حقيقيا لا نفاق فيه. وبلغة الأصوليين لا توجد مفسدة مطلقة، أو مصلحة مطلقة، وقد كان علماؤنا من الشجاعة إلى حد أن يقولوا: حتى الإيمان نفسه تنطبق عليه هذه القاعدة، فإن فيه بعض الصعوبات والقيود، لكن مقارنة هذه الصعوبات بالفوائد الكبيرة له، والمفاسد الناتجة عن غيابه تجعلنا نقول إنه المصلحة الكبرى، وإن صعوباته ملغاة لتفاهتها بالنسبة لمكاسبه. وهكذا فإن أضرار إشاعة مناخ الحرية لا تقارن بالمكاسب العائدة منه.

نعم سنحاول قدر المستطاع ألا تتحول حرية التعبير إلى حرية التحريض، وألا تتحول حرية الإبداع إلى حرب للقيم والثوابت، لكن المطلوب هو تحقيق التوازن لا التضييق على الفكر والفن، والطريقة الصحيحة لذلك هي وجود قواعد واضحة تطبقها مؤسسات تكون مستقلة من ناحية، وأقرب إلى الانحياز للحرية من ناحية ثانية، ثم تنمية الفكر الناقد، ورفع القدرة على عدم الانخداع عند عامة الناس.

ويجب أن تكون البداية هي منع الحكومة من القدرة على التدخل بنفسها، وإنما تتدخل الأمة من خلال هيئة مستقلة تكون وظيفتها تحقيق هذا التوازن الدقيق، ويكون قرارها قابلا للطعن عليه أمام دائرة قضائية متخصصة.

ولا يجوز في الحقيقة أن نقول: ولماذا إمكانية التدخل أصلا؟ لأن الإجابة ببساطة هي أن هناك مستويات من الشذوذ يُعَدُّ السماح بها خطرا على كل شيء، بما في ذلك الحرية نفسها، وهذا أمر مستقر في المجتمعات كلها، فلا يَسْمَحُ أحدٌ للعنصرية بالانتشار أو بالدعوة لنفسها على سبيل المثال، لكن المشكلة هي أن هذه الفكرة الصحيحة قد استغلت في بلادنا أسوأ استغلال، ويجب أن تكون معركتنا موجهة إلى سوء الاستغلال لا إلى أهمية وجود الضوابط.

يمكننا لأسباب عملية أن نقبل التفرقة بين مستويين من التدخل، الأول لدعم أعمال أو أنشطة فنية بعينها، والثاني هو التدخل للمنع، أما الدعم فأموال دافع الضرائب ومؤسسات

الدولة موكلة في التصرف فيها، ومن ثم فمن الطبيعي أن تكون شروط الدعم أكبر، لكن يد الدولة يجب أن تغل عن المنع إلا في التجاوزات الكبيرة.

– نعم يجب أن يكون تدخل الدولة للإفادة من الفن والرياضة، وهي إفادة من غير العملي مقاومتها مقصورا على الدعم، والتشجيع والمشاركة في الإنتاج، لكن من المهم أيضا ألا يقدم الدعم إلا لأعمال ذات قيمة فنية عالية، بمعنى الابتعاد تماما عن دعم أعمال خطابية لا تقدم قيمة فنية، لمجرد أنها تحمل رسالة موافقة؛ حيث يمثل دعم أعمال ليس لها فرصة للبقاء نوعا من إهدار المال العام، ومن إفساد الذائقة الجمالية للأمة.

غير أن هذا لا ينفي أنه يجب أن يكون مقبولا في إطار فكر تنموي يعتمد المرجعية الإسلامية مراعاة الأبعاد التربوية في الأعمال التي تقدم لها الدولة دعما مباشرا من أموال دافعي الضرائب، فنحن هنا نتحدث عن مستوى آخر يختلف عن مستوى المنع، هو مستوى الدعم، وعند هذا المستوى يُقْبَلُ أن يكون مشروطا في العمل المدعوم من الدولة أن يحقق أمرين: التفوق الفني، ومقبولية المعالجة معا. أما في الأعمال غير المدعومة من الدولة فيجب أن يكون التدخل مقصورا على التجاوزات الكبيرة ومتروكا لهيئة مستقلة تعمل على تحقيق التوازن لصالح المجتمع.

وبالنسبة إليّ [يقول المرشح: (س)] فأعد بتحقيق نهضة فنية كبيرة، تعيد للفن أهميته ورسالته، لا سيما في مجال المسرح الذي سيتم منحه أهمية خاصة، (لأنه فن الديمقراطية)، نحتاجه في فترة ترسيخ الديمقراطية، مع تركيز حقيقي على المسرح المدرسي ومسرح الجامعات، وإعادة مسرح التليفزيون، وسوف يتم في إطار مشروع مدارس الفائقين إنشاء مائتين وخمسين مسرحا تديرها بعد الفترة المدرسية هيئة خاصة وتقدم عروضا دائمة من خلال فرق المسرح القومي ومسرح الجامعات، على أن تقدم في هذه المسارح النصوص المسرحية التي تجمع بين القيمة الفنية والمعالجة المقبولة حيث ستضمن الدولة الطلب على هذه المسارح من خلال طلاب المدارس والجامعات، وأعضاء مراكز الشباب، وبشكل عام ستزيد الدولة قيمة الجوائز المقدمة لكل الأعمال الفنية، كما ستدعم بشكل مباشر إنتاج أعمال فنية راقية من خلال مسابقات للمشاركة في الإنتاج، على أن يكون واضحا أن

الهدف الأساسي لتدخل الدولة هو تنمية الذائقة الجمالية واستعادة المكانة الثقافية المصرية، وتنمية الوعي السياسي والنقدي لا السيطرة على العقول، بل أتعهد باستهداف تنمية قدرة العقول على أن تتأبى على أن يسيطر عليها أحد. كما أعد بأن تكون مصر ملتقى لمبدعي أمتها داعمة لهم.

غير أنه يجب أن يكون واضحا أن فكرة تداخل أضرب الإصلاح وتوقف بعضها على بعض، تتحكم أيضا في قضية حرية الإبداع، فالمجتمعات الناهضة القوية أكثر ثقة في نفسها، وأكثر تسامحا ، وقد كنا كذلك في فترات قوتنا، وسوف نعود كذلك عندما ننجح في مسارات التنمية ويختفي الخوف من تلاشي الذات الذي يرفع الحساسية تجاه كل جديد، ومن ثم فالقضية ليست قضية قوانين فحسب، وهي تحتاج إلى وقت وصبر.

لكن التغيير المتوقع سريعا في ضوء تجربة للحكم تعتمد على المرجعية الإسلامية (إن كانت تجربة صادقة) أن يتخلص الفن من دوره المألوف في إفساد الحاكم ومدحه ونفاقه، فقضية خطورة دور الحاشية في إفساد الحاكم من أدبيات الفكر الإسلامي، وكذلك دور المدح والنفاق في الإفساد، فقد روى مسلم في صحيحه أن رجلا قام:"يُثْنِي عَلَى أَمِيرٍ مِنْ الْأُمَرَاءِ فَجَعَلَ الْمِقْدَادُ يَحْثِي عَلَيْهِ التُّرَابَ وَقَالَ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَحْثِيَ فِي وُجُوهِ الْمَدَّاحِينَ التُّرَابَ"[٦٣] وروى البخاري أن أناسا قالوا لابن عمر رضي الله عنهما" إِنَّا نَدْخُلُ عَلَى سُلْطَانِنَا فَنَقُولُ لَهُمْ خِلَافَ مَا نَتَكَلَّمُ إِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِمْ قَالَ كُنَّا نَعُدُّهَا نِفَاقًا" [٦٤]. وكان عمر رضي الله عنه يرفض بشدة كل ما يشم منه رائحة مجاملة أو نفاق، قال له أحدهم " : يا خليفة الله " فقال له : خالف الله بك ، قال جعلني الله فداك قال إذن يهينك الله " ونصحه أحدهم أن يولى ابنه فعنفه ، وقال : " والله ما أردت وجه الله بهذا ، ويحك "[٦٥] ومثل هذا الحاكم لا يطمع المداحون فيه، ولا يتغنى الفنانون بحمده.

---

٦٣ – رواه مسلم في كتاب الزهد، باب النهي عن المدح إذا كان فيه إفراط، رقم: ٥٣٢٢.

٦٤ –رواه البخاري في كتاب الأحكام، باب ما يكره من ثناء السلطان، رقم: ٦٦٤٢.

٦٥ – تاريخ الطبري: ٢٢٨/٤.

إن الحاشية لا تخدع إلا من لم يتأدب بأدب الإسلام :﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴾ [النجم: ٣٢] ولا تستبد إلا بظالم استحق أن تستبد به، إذ لا يُحَلّى بينه وبين حاشية السوء إلا من كان أهلا لذلك كما جاء فى الحديث الشريف[1]؛ فإذا قَرَّبَ الحاكم المداحين فهو الذي أفسد نفسه قبل أن يفسدوه، فالناس يذهبون إلى كل سوق بالبضاعة التي تروج فيها، كما قال عمرو بن عبيد لأبي جعفر المنصور، ولذلك يُعَدُّ هذا الحاكم مسئولا عن كل ما يحدث بعد أن تَسَبَّبَ فيه، كما يؤخذ شارب الخمر بكل ما يصنعه بعد أن يُغَيِّبَ عقله بنفسه، ولا يقال: إنه فعل بدون وعي لأنه هو الذي بدأ وغيب عقله، قال الماوردى : " وحكم السكران فى جريان الأحكام عليه كالصاحي؛ إذ كان عاصيا بسكره"[2]. ومجرد تطبيق هذا الفكر دعم للنهضة الفنية.

---

[1] – الإحالة على حديث البخاري:" ما استخلف خليفة إلا له بطانتان" رواه البخاري من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، كتاب القدر، رقم: ٦١٢١.

[2] – الأحكام السلطانية: ١٩٧

بطبيعة الحال لا يجوز أن نقبل خلافا حول المبادئ العامة التي تصوغها المواد الأولى من الدستور المصري التي تقرر انتماء مصر العربي والإسلامي، وارتكاز التشريع على الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الأساسي له، والتي تؤكد مبدأ المواطنة والحقوق المتساوية للجميع دون أدنى تمييز بأي سبب كان. كما تؤكد على جمهورية نظام الحكم. وديمقراطيته بحيث تكون الأمة مصدر شرعية الحاكم وسلطته، [هذا من الإسلام كما أوضحت في دراسة موسعة سابقة عن الشورى والتنمية]وتؤكد تداول السلطة على أساس الاقتراع الحر المباشر، بما أن رضا المحكومين هو مصدر شرعية الحاكم.

– مع تأكيد زائد لأهمية الوحدة الوطنية، بوصفها شرطا لمناعة الأمة وتقدمها، إضافة إلى كونها أمرا طبيعيا نتيجة الدم المشترك، والتاريخ الواحد، والثقافة المتداخلة، والمستقبل المرتبط، وإلى كونها وسيلة للاتساق الأخلاقي، ومن ثم مصدرا للسعادة والرضا عن الذات. هذه حقائق ذات محتوى علمي اجتماعي نفسي، قابل للشرح والتذكر والإثبات الكمي. وليست عبارات إنشائية.

– كما لا يجوز التراجع عن الحرية الاقتصادية وحق التملك وحرية الاستثمار، ومحورية دور القطاع الخاص بحجة وجود الفساد في الحكومة السابقة فالفساد ليس صفة جوهرية تلازم الحرية الاقتصادية، وتخلو منها الأنظمة الأخرى، لكنه صفة تلازم الاستبداد وعدم المحاسبة والنوم عن الحقوق، والمال السائب الذي يعلم السرقة مهما كان نوع النظام.

– مع تأكيد دور فاعل للدولة في ضبط حركة السوق والاستثمار ومنع الاحتكار والغش وتحقيق العدل الاجتماعي، وتمكين الفقراء والمهمشين، عن طريق نظام ضريبي عادل، وعن طريق التشجيع على الاستثمار في مجالات وأماكن بعينها، إضافة إلى إمكانية لدخول الدولة في الاستثمار المباشر إذا كان ذلك ضرورة على أن تقدر الضرورة بقدرها دون توسع.

– نعم لا يجوز أن نقبل خلافا حول حق المصري في حياة كريمة واعتبار ذلك واجبا، يعطي الوجوب لكل ما يلزم له كدور الدولة في التعليم والصحة وتحقيق العدالة

الاجتماعية؛ ولذا يجب الوصول إلى نظام ضريبي متدرج عادل، وفي الوقت نفسه مشجع على الاستثمار، ومحفز للنمو بشكل عام، وبشكل أسرع في مجالات أو مناطق بعينها.

– كما يجب اعتبار الغنى هدفًا، وليس مصدرا للشك، مع إتاحة فرص عادلة للأكفاء أن يكونوا أغنياء، بجهدهم، لا أن يدوروا في حلقة مفرغة، رغم الكفاءة والقدرة على بذل الجهد، وبذلك لا يكون المال دولة بين الأغنياء فقط، ولا يدور الفقراء الأكفاء في ساقية، وينزل الماء كله في أوعية الأغنياء.

– ولا أريد هنا الإطالة فالفروق بين القطاع العريض من المصريين ليس كبيرا على المبادئ السابقة التي من المؤكد أن يتضمنها الدستور. [بالمناسبة لا تخافوا لن يستطيع أحد تحمل عواقب تجاوز ذلك أو تفويت هذه الفرصة على مصر، كما أن التراث القانوني المصري سيأبى ذلك، كل ما هناك أن هناك درجة زائدة من الشك عند الجميع] ويجب على أي مرشح رئاسي أن يعلن التزامه بالسعي لتحقيق هذه المبادئ، وأن يكون ملتزما بالسعي لتطبيقها.

بعد الاتفاق على هذه المبادئ ستبقى خلافات الصياغة محتملة.

– والحق أن العبرة دائما بالتطبيق، هذا ما تقوله التجربة المصرية.[فلا تنخدعوا عن هذه الحقيقة]، لقد شهدنا أنظمة اقتصادية وسياسية متعددة، كلها كانت قادرة على تحقيق شيء ما، على الأقل أفضل مما تحقق، لكن التطبيق كان أسوأ من المتخيل. لم يكن في حقيقة الأمر تطبيقا، وإنما كان تدليسا وتهريجا. .

قال المرشح (س)، ولذلك فأنا أقسم على تطبيق هذه المبادئ تطبيقًا يتسم بالأمانة والكفاءة.وعلى أن أكون ملتزما بكل ما يحقق هذه المبادئ في المجتمع تحقيقا. وبما يحولها من علم إلى عمل، يحولها من أفكار يقر بها الجميع أو يزعمون الإقرار بها ، إلى سلوك يسلكه الجميع، ومن ثم يستحيل التراجع عنه. وبالتالي سأركز على ما يلي:

– تقديم حلول عملية ناجعة تجعل الوحدة الوطنية واقعا راسخا لا يمكن اختراقه. ويعني هذا إضافة إلى معالجة المشكلات المعروفة معالجة المشاكل التحتية غير المعلنة مثل مشكلة التبشير الداخلي، ومشكلة التدين المظهري التعويضي، ومشكلة التجارة بالشعارات.

– تقديم حلول عملية ناجعة تجعل المشاركة السياسية للمصريين واقعا راسخا لا يمكن التراجع عنه. كما تسعى لتمكين الشباب والمرأة والأقباط بشكل تدريجي آمن.

– مساعدة الأحزاب على أن تكون كيانات راسخة ذات تقاليد ديمقراطية حقيقية دون السماح بالوصول لحالة التشرزم التي تعطل أعمال الدولة. لا الآن ولا مستقبلا.

– تقديم حلول قانونية وعملية تمنع من حالة الديمقراطية الشكلية الزائفة المنافقة. حيث تكون الديمقراطية زائفة في حالات كثيرة أهمها:

– وجود أدني درجة من درجات التزوير في إرادة الناخبين.

– وجود شراء لإرادة الناخبين.

– وجود خداع للناخبين عن طريق السيطرة على المعلومات وحجب الحقيقة مما يمنع الاختيار الحر، فلا حرية دون معلومات حقيقية. ولا اختيار لمن تمت السيطرة على عقله.

– وجود إفقار يهين كرامة الإنسان ويمنع انتماءه لمجتمعه وإحساسه بالحرية والفاعلية ويعوق رغبته في المشاركة، بل ويشوش على عقله وتفكيره. وقد روي عن أبي حنيفة رضي الله عنه قوله: لا تستشر من ليس في بيته دقيق.

– استغلال الخطاب الديني لتحقيق مكاسب سياسية، عن طريق تعويض نقص الكفاءة، أو التعمية على الفشل من خلال دغدغة العواطف.

– وجود جماعات ضغط توجه القرار لصالحها. لقد حذر أيزنهاور في خطاب الوداع مما سماه المجمع الصناعي العسكري وتدخله في القرار، وتشير مؤشرات كثيرة إلى وجود إمكانية لأن تكون نهاية أمريكا، وهي أقوى إمبراطورية في التاريخ من حيث القدرة المادية على يد لوبي السلاح، وعلى يد منظمة إيباك التي تستخدم أمريكا لصالح إسرائيل. نعم إلى هذا الحد يمكن أن يؤثر اللوبي في أقوى الدول. أما مصر فلا تتحمل أصلا أن يتم استغلالها لمصالح شخصية أو فئوية أو إيديولوجية خاصة.

– إن ما سبق يعني الالتزام بتقديم أفضل تطبيق ديمقراطي في العصر الحديث، وليس هذا حلما، بل هو أمر طبيعي، من حيث إننا وإن كنا نبدأ متأخرين، فإننا شاهدنا التجارب

السابقة ولا يجوز أن نقع في أخطائها. كان أستاذنا الدكتور عبد الحميد يونس أستاذ الأدب الشعبي رحمه الله يقول [: ط = أ + ز.] أي الطالب يساوي الأستاذ إضافة إلى الزمن، فمن الطبيعي أن يكون نجاحنا أكبر ممن سبقنا، ومن الخطأ أن يكون مساويا فضلا عن أن يكون أقل.

– وهذا أمر طبيعي أيضا في إطار الثقافة الإسلامية الحقيقية التي تُمَكِّنُ من ممارسة ديمقراطية أفضل،[أرجو قراءة دراستي عن الفروق التفصيلية بين الشورى والديمقراطية].عندئذ سيبدو واضحا أن عبارة أن "الإسلام يرفض الديمقراطية" تكون صحيحة فقط عندما نعرف أنه يرفض ما فيها من قصور أو ادعاء يجب تجاوزهما لتقديم نموذج أكثر تحقيقا للحرية والعدل والكرامة الإنسانية. مع الوعي بأن الكرامة في الإسلام مكفولة للإنسان بما هو به إنسان، أي بمجرد كونه واحدا من أبناء آدم عليه السلام:﴿ **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا** ﴾ [الإسراء: ٧٠].

– إن كل هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها دون وعي حقيقي بطبيعة الشعب المصري وكيفية إشراكه في العملية السياسية، مع رفض أي استخدام لفكرة الخصوصية المزعومة في تقليل حقوق الشعب وسلطته، وإنما يستفاد من الوعي بالخصوصية والواقع في تحقيق الوسائل المثلى للوصول إلى الحقوق. ويكفينا استخدام كلمات حق مثل الخصوصية المراد بها الباطل، إن الحق هو أن خصوصية الأمة يجب أن تؤدي إلى ديمقراطية أكمل وأفضل وأكثر عدالة وإنسانية .من التطبيقات الحالية لفكرة الحرية.

قال المرشح (س) في هذا السياق سأسعى إلى أن نعمل على ما يأتي:

– تأكيد استقلال القضاء ونقائه، وحسن اختيار عناصره. واستقلال الحركة النقابية. ودعم الجمعيات الأهلية مع تجريم تعاملها المباشر غير العلني مع الخارج، لكنها ستتلقى دون تمييز دعما قانونيا وماليا داخليا.

– دعم المحليات وتخفيف المركزية بشكل تدريجي.بعد نجاح خطة الإنقاذ الأولى التي يجب الانشغال بها أولا في إطار مركزي .

نعم لا تصلح اللامركزية في المرحلة الانتقالية القادمة، كما لا تحتمل مصر التجريب الآن، ولا تحتمل مشروعا سيؤتي نتائجه بعد سنوات. نحتاج إلى النجاح الآن لا غدا، وإلا فلن يأتي ذلك الغد أصلا.

– محاولة السعي إلى تفضيل النظام الرئاسي مع منح دور أكبر للبرلمان في الرقابة والاعتراض إضافة إلى دوره في التشريع، وتقويته بحيث يوازن سلطة الرئيس.

في الحقيقة رغم وجاهة الرغبة في النفخ في الزبادي بعد أن [لسعتنا الشوربة]، والرغبة في تقليل صلاحيات الرئيس خوفا من الفرعنة فإننا في حاجة إلى رئيس قوي، يحترمه الناس، بل إلى رجل دولة قادر على تحمل العلاجات المؤلمة، ولذلك فربما كان الأفضل ليس رئيسا لفترتين قصيرتين. وإنما لفترة واحدة أطول لا يجوز تجديدها أبدا، ولتكن سبع سنوات، حتى يمكنه أن يكون رجل دولة بحق لا سياسيا يريد إرضاء الجميع، ويخاف من الأقوياء أصحاب الصوت العالي.

– لكن كما سبق فالفروق ليست هائلة بين التطبيقات المختلفة لتحقيق شرعية السلطة، ولا تستحق الاقتتال الخطابي، ووقف الحال بسبب الاقتتال، المهم أن نبدأ العمل. إن الانطلاق الآن من نظام جيد، خير من الانطلاق غدا من نظام ممتاز. بل إن النجاح هو وحده الذي سيخلق النظام الممتاز.

– العمل على أن يكون لمجلس الشورى وظيفة تشريعية مثل مجلس الشعب، ففي هذا التعدد أمان أكثر من الخطأ، على أن تكون الوظيفة الرقابية لمجلس الشعب وحده.

– العمل على أن تكون انتخابات مجلس الشعب انتخابات فردية وانتخابات مجلس الشورى بالقائمة النسبية المغلقة على الأحزاب والتكتلات، على أن يكون مجلس الشورى مجلسا للخبراء، ويراعى ذلك في شروط الترشيح.مع إلغاء مسألة نسبة العمال والفلاحين، فلا معنى لها مع الديمقراطية، التي لن تجعل أحدا قادر على تجاوز العمال والفلاحين، وقد حكت لي الدكتورة سهير القلماوي رحمها الله أن الرئيس أن الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر رحمه الله قد وعدها بأن هذا الأمر سيتغير سريعا، لكنه لم يتغير لأنه أعجب السلطة لأضراره لا لفوائده.

– مع مراعاة زيادة أعضاء مجلس الشعب لتكون الدوائر صغيرة تسمح بالمعرفة المباشرة بين الناخب والمرشح، فلا ندعو الناخب للشهادة على من لا يعرف، ونحترم خصوصية المصري الذي يستجيب بشكل كبير لمن يعرفه معرفة مباشرة. إن هذا النظام هو أمل مصر في صناعو نخبة حقيقية جديدة.

لماذا هذا الاهتمام بنظام انتخاب المجلسين؟

– يساعد هذا الاقتراح على تسهيل عملية الانتخاب مع الجمع بين النظامين، ويعطي للأحزاب أهمية كبيرة(من خلال مجلس تنفرد به) ويساعدها على أن تقوى في هدوء، وتسهم في صياغة مستقبل مصر.لكنه في الوقت ذاته لا يسلمها منفردة حكم مصر، وهي التي تعترف بأنها لا تزال وليدة ضعيفة ولا تزال تنقسم داخليا لأهون الأسباب وتفتقر للتقاليد الراسخة التي يستحي الأعضاء من مخالفتها كائنة ما كانت الأسباب،، بل يتركها أعضاؤها مع أول خلاف، كما تفتقد للقدرة على التفاوض والاتفاق فيما بينها على أهون الأمور. لقد أكدت هذه القوى في الفترة الماضية أن مشاكها كثيرة جدا.

– تريد الأحزاب أن تكون الانتخابات كاملة بالقائمة النسبية[1]، حيث يساعد ذلك على تقوية النشاط الحزبي المعطل في مصر منذ فترة طويلة كما يقلل من تدخل رأس المال السياسي، ويحد من قدرة القبيلة على التأثير في صنع القرار. وترى أيضا أن هذا كفيل باستبعاد أعضاء الحزب الحاكم السابق الذي ثار الشعب عليه.

– والمشكلة أن الأعراض الجانبية لهذا الحل ليست قليلة فالانتخابات إذا جرت بالقائمة النسبية المغلقة على الأحزاب فإن معنى ذلك هو استبعاد الشعب لصالح القوى التي سمت نفسها القوى السياسية دون وجود ما يثبت ذلك فهي لم تجرب في انتخابات حقيقية من قبل.. وبالتالي فنحن أمام جماعات أعطت لنفسها وصف القوى السياسية، فبأي حق تريد أن تخير الشعب فيما بينها فقط. إنها نفس نظرية ولاية الفقيه، لكنها ولاية النخبة..ويجب

---

[1] – واضح أن هذا الجزء مكتوب قبل إقرارقانون انتخابات مجلس الشعب، وقد كان الطبيعي حذفه، غير أني تركته لاحتمال أن يكون له فائدة مستقبلية في التعديلات المنتظرة، فسوف يتم تعديل كل القوانين المكملة للدستور بعد وضع الدستور الجديد، ولا تزال الحيثيات التي ذكرتها صحيحة.

أن تتوقف الولايات، لا ولاية الفقيه، ولا ولاية النخبة، ولا ولاية العسكر.

– إن المشكلة في هذا الطلب أكبر من أنه يعطي القوة بشكل إجباري إلى من ليس قويا، لكن المشكلة أنه ربما يستبعد القوي ذا الثقل الحقيقي لمجرد أنه رفض أن يكون جزءا من هذه الكيانات الحزبية، ويعني هذا استمرار عدم تجاوب الشعب مع النظام، وربما السعي لإسقاطه. كما يعني إلجاء الشعب إلى السلبية في الوقت الذي نزعم فيه دعم المشاركة. إن التنمية بدون مشاركة الناس وتضحيتهم مستحيلة الآن.

– كيف نتجاوز الناس ونحن سندعوهم غدا لتحمل آلام البناء؟؟ نعم إن البناء مؤلم. من سيدعوهم إلى التحمل إلا من اختاروه حقا، ويعرفونه ويثقون فيه؟

– إننا ندعي تمثيل الناس والنيابة عنهم ونحن في الحقيقة نُمَثِّلُ عليهم، أما أسوأ نتائج هذا النظام فهو أنه سيحول مجلس الأمة إلى ناد للنخبة تمارس فيه صراعاتها الإيدولوجية.

– إن ادعاء أن الشعب سيختار الحزب الوطني باطل، لأن هذا الشعب كان يسقط رموز الحزب الوطني في أي انتخابات غير مزورة.

كما أن ادعاء أن الشعب غير (مُسَيَّسٍ) بالقدر الكافي باطل لأن هذا هو حال كل الشعوب، بل لعل الشعب المصري أوسع اهتماما بالجوانب السياسية من الشعب الأمريكي والياباني. فالجمهور دائما لا يهتم بغير أمور التوظيف والأسعار. كما أن هذا الكلام غريب حقا في ظل القول بأن الثورة شارك فيها في الأيام الأخيرة عشرون مليون مصري، ولن يذهب للانتخابات أكثر كثيرا من هؤلاء، فكيف يجوز التحدث عنهم بهذه الطريقة؟

– أما الانتخابات بنظام القائمة غير المغلقة على الأحزاب فإنها في ضوء الفهلوة المصرية المعروفة ستتحول إلى انتخابات فردية، فكل مرشح سيسعى إلى أن يكون أول قائمة، ولذا سيضع معه عددا من المرشحين الصوريين من دوائر أخرى مما سيعقد الأمر كثيرا.

إن مشكلات النظام المختلط بنسبة خمسين في المائة للفردي ومثلها للقائمة ليست الأقل، فاتساع الدوائر مشكل حقيقي له نتائج كثيرة سيئة.

– ومهما كان النظام فيجب أن تكف القوى التي تسمي نفسها بالقوى السياسية عن محاولة إقصاء الشعب نفسه وممثليه الذين يمكنهم أن يتواصلوا معه . نعم لا نريد مجلسا

مشتتا لا يوازن سلطة الرئيس، لكننا لا نريد أيضا مجلسا لا جذور له في الشارع المصري، فنعود إلى حالة النظام في واد والناس في واد آخر،[البناء مستحيل إذا استمرت حالة النظام في واد والناس في واد آخر] يجب أن يسمح للناس بالمشاركة، وأن نمثلهم ولا نمثل عليهم.

– لهذا كان الأنسب اقتراح مجلسين تشريعيين بنظامين انتخابيين.

– أما الآثار الجانبية لهذا الاقتراح فتتمثل في إمكانية التعارض بين المجلسين، ويمكن التغلب عليها بمنح مجلس الشعب أولية عند التعارض، كما هو الحادث في علاقة مجلس الشيوخ الفرنسي بالجمعية الوطنية، أو بمعاملة المجلسين عند الخلاف كمجلس واحد، وصدور التشريع بأغلبية الأصوات في المجلسين.

حاشية في: علاقة ترتيب الوضع السياسي الداخلي بالعمل الأهلي:

– في الحقيقة يجب أن أعترف الآن بالفلسفة التحتية التي تقف وراء هذا الاهتمام بمجلس الشعب وأن يكون انتخابه فرديا، وهي أن الخصوصية المصرية والرغبة في نهضة إعجازية فائقة السرعة تتطلب دورا لمجلس الشعب غير معروف في التجارب الديمقراطية الأخرى كلها. ولا مانع من أن تكون لنا خصوصية تناسبنا في هذه الظروف.

– نعم نريد دورا لمجلس الأمة في إيقاظ الهمم المصرية ودعم العمل الأهلي وتقوية ثقافة الحفاظ على المال العام والاهتمام بالشأن العام أي أن المجلس سيكون له دور في الإصلاح الثقافي والاجتماعي، بل ودور تنموي بدعم العمل الأهلي.

يستطيع الإنسان المصري أن يفعل المستحيل إذا تحرك . ولا نحب أن يتم تحريكه عن طريق زعيم واحد فقط في المرحلة المقبلة، بل أيضا عن طريق نوابه الذين اختارهم، ويعرفهم ويعرفونه.

بل ربما لن يكون تحريك الأمة ممكنا أصلا من خلال زعيم يتمتع بقبول عام؛ حيث قد يصعب الوصول إلى ذلك الزعيم في وقت توجد فيه رغبة عارمة في حرق الناس وتكسيرهم.وفق الشعار المطبق على نطاق واسع: أنا أهدم إذن أنا موجود.

– وسوف يكون رائعا إذا تولى أعضاء مجلس الشعب هذه المهمة [مهمة تفجير العمل الأهلي. وإعادة تأهيل الإنسان المصري، وإشراكه في مراقبة السلطة] .

وإذا لم يكن تطبيق هذه الفكرة ممكنا على أحد المجلسين فلنعمل على إنشاء مجلس جديد لأهداف غير تشريعة يكون مجلسا للعرفاء يؤدي هذه الوظائف. وذلك تمهيدا للإدارة غير المركزية في مرحلة لاحقة، أما الآن فإدارة مركزية تستخدم أعضاء منتخبين محليين من دوائر صغيرة . هذا هو ما يصلح لهذه الظروف، من أجل إعادة بعث العمل الأهلي، وصناعة نخبة جديدة، وزعامات جديدة.

- إن إمكانيات العمل الأهلي كبيرة ، لكنه لا يصلح في مصر على النموذج الغربي..

-ويجب ألا ننسى أن العمل الأهلي والوقف هو الذي صنع الحضارة العربية الإسلامية وقادها على مدار ألف عام لم تكن الدولة تصنع الكثير، إذ لم تكن وظائفها واسعة كما هي الآن.

إن أصل نظام الوقف هو الحديث النبوى الشريف ، عن عمر رضى الله عنه أنه" أَصَابَ أَرْضًا بِخَيْبَرَ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُ بِهِ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا، قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ، أَنَّهُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، وَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ"[٢] وتلك هى قواعد الوقف التي استقرت بعد ذلك: أن ينفذ ناظر الوقف شروط الواقف، ويمكن أن يأخذ ما يكفي حاجته فقط، لكنه لا يدخر لنفسه منه.

وقد دُعِم نظام الوقف بتشريع الوصية، التي تمنح الإنسان فرصة لأن يأخذ لنفسه من ماله الذي سيتركه لورثته ثلث هذا المال، ليجعله في عمل من أعمال الخير، وكأننا إزاء (مُلْحَق) يتيح فرصة أخرى بعد الامتحان. وهي فرصة لا يفرط بها عاقل، ولذا كانت الوصية تقليدا شائعا.

وقد دعم النبي صلى الله عليه وسلم الارتباط بين الوقف والوصية على نحو جعل منهما

---

[٢] – متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، رواه البخاري في كتاب الحج، رقم: ٢٥٤٦، ومسلم في الوصية،رقم: ٣٠٩٣.

نظامًا عامًا فى فترات كثيرة من فترات حضارتنا ، حين ذكر أن عمل ابن آدم ينقطع بعد موته "إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ ، إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ"[٣]وحين قال لأصحابه: "أَيُّكُمْ مَالُ وَارِثِهِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ " ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا مَالُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ ، قَالَ: " فَإِنَّ مَالَهُ مَا قَدَّمَ ، وَمَالُ وَارِثِهِ مَا أَخَّرَ" [٤]أي :مالك الحقيقي هو ما تنفقه في الخير فتدخره عند الله، أما ما تتركته فمال ورثتك لا مالك، كما قال من قبل لعائشة عن الشاة التي تصدقت بها فقالت له ما بقي إلا كتفها، فأجابها " "بَقِيَ كُلُّهَا غَيْرَ كَتِفِهَا"[٥]..

– في إطار هذا الفكر كانت الوصية تقليدا شائعا بين المسلمين، وتحولت الوصايا إلى وقف، وتفنن الناس في تحديد المصالح المجتمعية التي يؤديها الوقف بدأ من الاهتمام بسكن المرأة التي تغضب من زوجها ولا يحسن أبوها استقبالها وانتهاء بملئ الثغور بالسلاح للدفاع عن الأمة ضد الغزاة. وقد وصلت الأوقاف في بعض الفترات إلى ما يقترب من ثلث الدخل القومي للأمة لينفق على الصحة والتعليم وأعمال البر..وقد حاول عدد من السلاطين العثمانيين السيطرة على الأوقاف فتصدى له العلماء، فتراجع حيث كانت الشريعة محترمة، لكنها لم تعد كذلك في العصر الحديث، فوضع محمد على باشا يده على الأوقاف الزراعية التي كانت حوالي ستمائة ألف فدان، تساوي ربع المساحة الزراعية في هذه الفترة تقريبا، وقد وعد بأن تتكفل الدولة بكل شيء، وبدأ منذ ذلك الوقت إبعاد الناس عن العمل بأنفسهم، فلم يعمل الناس ولم تعمل الدولة.

– لكن يجب الإقرار بأن تجربة العمل الأهلي قد شابتها بعض المشكلات، أهمها أنها لم تكن منظمة بالقدر الكافي، وأنها اقتصرت غالبا على العمل الخيري وإنشاء التكايا، وأدت

---

[٣] – رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم:٣٠٩٢.

[٤] – رواه البخاري من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، كتاب كتاب الرقاق، باب ما قدم من ماله فهو له، رقم: ٥٩٩٠.

[٥] – رواه الترمذي من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، كتاب صفة القيامة، رقم:٢٤٠٨،وقال: حسن صحيح، وصححه الألباني في تخريجه لجامع الترمذي، رقم: ٢٤٦٩ بترتيبه.

كعرض جانبي من أعراضها إلى انتشار الاعتمادية.

ولو نجحنا في إدخال العمل الأهلي إلى المجال التنموي المباشر ، إضافة إلى المجال الخيري والتعليمي والصحي لحققنا ما يشبه المعجزات.

– نعم نريد ممارسة اجتماعية جديدة للتدين.[من الآخر مستحيل أن يكف المسلمون لا سيما المصريين عن التدين، ولو وقف الراغبون في ذلك على رؤوسهم، ومن المستحيل أن يقتصر التدين الإسلامي على المسجد، حيث يتعارض ذلك مع طبيعة الإسلام، ومن ثم ستوجد دائما ممارسة اجتماعية للتدين].

ونوع هذه الممارسة الاجتماعية للتدين الموجودة في المجتمع هو الذي يحدد اتجاه حركته، ويحدد مدى قوة هذه الحركة، والمشكلة أن الممارسة الاجتماعية للتدين قد تكون ممارسة مدمرة، أو ممارسة معمرة.

– لقد عرف التاريخ الإسلامي أنواعا من ممارسات التدين، بدأت بممارسة الجهاد لتثبيت قدم الإسلام في مواجهة قوى التجبر التي أرادت القضاء عليه.

– ثم ممارسة طلب العلم، لا سيما الحديث النبوي الذي تحول إلى تقليد اجتماعي لفترة طويلة، فكانت الأمهات الأميات يرحلن بأبنائهن في طلب العلم من بلد إلى بلد.

– ثم ممارسة اجتماعية للتدين قادتها الحركات الصوفية، كان لها ما لها وعليها ما عليها.

– وفي كل هذه الأوقات كانت الممارسة الخيرية عن طريق الوقف والوصية قائمة قبل استفحال الدولة في العصر الحديث.

– ثم رأينا ممارسة الجماعات الإسلامية في العصر الحديث التي كانت رد فعل على الإقصاء الجائر المتعمد للإسلام عن دوره في صياغة مفردات حياة المسلمين لجعل مصر قطعة من أوربا رغم أن خريطة أوربا مكتملة ولا يوجد بها مكان فارغ إلا المحيط المتجمد الشمالي حيث يتجمد كل شيء وهذه الممارسة التي مثلتها الجماعات الإسلامية كان عليها ما عليها ولها ما لها.

– ونحن نريد الآن ممارسة تنموية للتدين، نظرا لأن الوضع المادي والحضاري الحالي للأمة أصبح خطرا على دينها كما أوضحت من قبل. ولو نجحنا في صناعة ممارسة تنموية للتدين

لتغير وجه مصر والأمة كلها وفي فترة محدودة جدا، إننا قادرون على القفز من الوضع ميتا تلك هي النتيجة التي يعطيها التاريخ.

- مسألة الوحدة الوطنية:

يجب اعتبار مسألة الوحدة القومية مسألة ذات أهمية قصوى، كما أنها ذات أهمية دينية إسلامية من الباب نفسه الذي يسوغ اهتمام الإسلام بالاقتصاد والسياسة وإقامة الدولة العادلة، وهو فكرة أن الحفاظ على الدولة الصالحة حفاظ على الدين كما سيأتي تفصيليا، وذلك من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، حيث بدون دولة تؤدي وظائفها في مقاومة فتنة الفقر، وفتنة الظلم، وفتنة الذلة والقلة أمام العدو فإنه يصعب الحفاظ على الدين نفسه.

وكذلك فالحفاظ على الوحدة القومية لازم للحفاظ على مناعة الدولة وقوتها، فهو أمر واجب دينيا.. وله وجوب من نواح أخرى، من حيث إنه تجل طبيعي لمبدأ العدل، درة الإسلام الكبرى، ومن حيث إنه ضرورة للحفاظ على الاتساق الأخلاقي للمسلم، والأخلاق قسم من الإيمان. ولذا يجب أن تحظى قضية الوحدة القومية بقيمة كبرى عند الإسلاميين قبل غيرهم.

كذلك من المهم أن نفهم أن حل المشكلة يتطلب حلولا ثقافية واجتماعية لا مجرد حلول قانونية أو حتى دستورية. رغم حتمية هذه الحلول.

- بطبيعة الحال يجب تقديم الإطار الدستوري والقانوني الذي يضمن المساواة ويحقق المواطنة، لكن الظن بأن ذلك كاف غير صحيح. إن التطبيق دائما أهم، والتطبيق يحتاج إلى بيئة مناسبة.

- تكون الوحدة القومية قد تحققت عندما:

أ- لا تختلف طبيعة الحوار إذا وجد مسيحي بين المسلمين أو مسلم بين المسيحيين، إلا فيما يتصل بمسائل العقيدة التي يتم تجنب الخوض في الحوار فيها من باب الأدب واللياقة، مع الوعي التام بأنه لا تفاوض في العقائد.

ب- وعندما يدرك كل مصري أن دينه لن يحول بينه وبين فرصة يستحقها ويمتلك

مؤهلاتها أو سيمنع عنه مساعدة يحتاج إليها سواء من دولته ، أو من مجتمعه ككل حينئذ ستزيد مناعة الأمة، وستنطلق حقا إلى الأمام.

– القضية إذن ليست قضية قوانين رغم أهمية القوانين، لكنها قضية ثقافية نفسية اجتماعية يجب التصدي لها على هذا الأساس.

– القضية أيضا ليست قضية الأمور المعلنة، هناك أمور غير معلنة، ربما تكون سببا رئيسيا في المشكلات، ولأنها غير معلنة يتم تجاهلها فلا يحل شيء.

سوف أضرب مثالا واحدا على مثل هذه القضايا غير المعلنة، وأشرح كيف أثرت، هذا المثال هو قضية التبشير الداخلي، ثم أعود لمناقشة تفصيلية لهذا الموضوع في ملحق خاص إذا أخذت هذه الرسالة فرصتها من القراءة.

في الحقيقة تعلمنا التجربة أنه ما وجدت أخطاء في فكرة التبشير الداخلي إلا وأفسدت العلاقات الإنسانية بين الأطراف ودمرتها. يحدث هذا بين الديانات كما يحدث داخل الدين الواحد بين طوائفه. وقد رأينا نماذج عجيبة للكراهية المعتمدة على التضليل والكذب بين أتباع الاتجاهات المختلفة بسبب حرص كل طائفة على الحفاظ على أبنائها في مواجهة محاولات استقطابهم من طائفة أخرى. .

ليس معنى هذا تقييد حقوق الإنسان في التعبير أو في الاعتقاد، لكن شتان بين الممارسة العاقلة الرشيدة لهذه الحقوق في إطار من العدل واحترام حقوق الجميع والأدب واللياقة، وحساب النتائج، وبين ما يحدث من السخرية بالعقائد والجدال العقيم إن العقائد لا تتناول على الأرصفة، والدعاة لا يتطفلون على الناس رغم أنوفهم فيثيروا حفائظهم ولا يستميلون قلوبهم، وبالتالي لا يصنعون شيئا.

إن الإيمان يدعو أهله، هذه هي الحقيقة ولو كان الإيمان في الثريا لناله مستحقوه الراغبون فيه، فالأمر ليس أمر خطب ولا حتى معجزات، وليس أمر جدل أو إقناع، وإنما أمر نفوس تقبل الإيمان فتهش للأدلة المطروحة في الطريق، بل وتكتشفها بنفسها، أو ترفض، فلا قيمة معها للأدلة. وقد أثبت في دراسات سابقة أن هذه هي النظرية القرآنية، وأوضحت أن أسباب عدم الإيمان ليس من أهمها عدم القناعة العقلية، وبالتالي فالحجاج والجدال لا يؤثر

أصلا، فإن كان هذا الجدال بالتي هي أسوأ صنع نتيجة عكسية. ولذلك نهى القرآن عن الجدال الديني إلا بالتي هي أحسن وإنما يكون الجدال بالتي هي أحسن في سياقه وظروفه، ويقدم لمن يسعى إليه ويطلبه.

فإذا طلب شخص ما الإيمان، أي إيمان ووجده فلا يجوز لكائن من كان أن يتدخل في اختياره.

– لقد تم تجاوز هذا المنهج السديد في العصر الحديث في مصر مرتين: الأولى كانت من جماعات تبشيرية غربية وأفراد في الداخل مرتبطين بها، إبان الاحتلال الإنجليزي لمصر، وقد سبب ذلك أزمة مجتمعية حقيقية، وثار عليه الكتاب والمثقفون جميعا، حتى الذين لا يمكن أبدا وصفهم بأنهم إسلاميون مثل الدكتور طه حسين الذي هاجم التبشير هجوما شرسا في عدد كبير من المقالات نشرت في كتاب كامل بعد ذلك، كما هاجمه عدد كبير من عقلاء الأقباط خوفا من نتائجه على لحمة الأمة، ورفضا لما في وسائله من جوانب بعيدة عن المروءة والطبيعة المصرية. على سبيل المثال كتب زكى عبد السيد فى جريدة البلاغ المصرية فى مطلع الثلاثينات يقول: "إننى رجل قبطى أرثوذكسى أغار على دينى وأحب أبناء وطنى عمومًا، وأبناء طائفتى خصوصًا ، فإن كنتم [أيها المبشرون] تقصدون فصم عرى الاتحاد الذى سفكنا فيه الدماء الغالية فعملكم جريمة شنعاء، ... وأنتم تستحقون النبذ والاحتقار"[٦] وكتب كليم أبو يوسف المسيحي المصري أيضًا فى صحيفة البلاغ مقالًا تحت عنوان المبشرون جاء فيه: " أمر هؤلاء عجيب فهم رغم أننى أستطيع أن أقسم بأنهم لا دين لهم ما يزالون يرتكبون باسم الدين كل المنكرات والمحرمات التي ينهاهم عنها الدين، وهم ما يزالون فى صفاقتهم وتحديهم لشعور المصريين بتلك الأعمال تحديًّا ما أظن أناسًا رزقوا شيئًا من الحياء والأدب يستطيعون إثباته وتحمل مسئوليته. هناك فئة تطلق على نفسها اسم المبشرين، هؤلاء يقولون إنهم جاءوا إلى مصر لينشروا فضائل الدين المسيحي ... فهل تدرى ماذا كانت فضائل الدين المسيحي فى نظرهم؟ كانت فى التغرير بالغير ، واستعمال طرق الاحتيال لتنصير الناس، هل من قواعد الدين المسيحى أن يغرر

---

[٦] – طه حسين: شارع قوله ، مقدمة المحقق : محمد سيد كيلانى ، ص ٥.

بالصغار تغريرًا حقيرًا ليعتنقوه؟ لا، وهل أمركم المسيح أن تتخذوا حبائل الغرام تنسجونها بسوء نية بين الناشئين والناشئات ليعتنقوا المسيحية؟ لا ، إذن أنتم لستم مبشرين تحثون الناس على التحلي بالفضيلة، إنما أنتم مجرمون"[٧] .

نعم لقد وجد من فرح بهذا العبث وتهاون معه، وفي المقابل وجد من عارضه حتى انتهى.

ولا يظن الإخوة المسيحيون أن بعضهم كان أكثر شهامة، فعندما حدث الخطأ الثاني في مطلع الثمانينات واهتم عدد من شباب المسلمين بالتبشير الداخلي غير الرشيد واجههم أيضا كتاب مسلمون، ورفض اتجاههم شباب مسلمون، رفضوا أن يكون تناول العقائد على الأرصفة، وعلى سبيل المثال أثارت الطريقة التي نشرت بها أعمال الشيخ ديدات رفضا حتى بين بعض الإسلاميين، وكاتب هذه السطور من بينهم، رغم أن ميدان مقارنة الأديان كان دائما من مجالات اهتمامي البحثي. وقد منعت بإصرار بعض تلامذتي من الانشغال بالكتابة في هذه الأمور في مصر فاضطر حتى يعمل في ميدان يجد نفسه فيه للهجرة إلى حيث لا ضرر على مصر . وإنما منعتهم احتراما للوشائج التي نخاف عليها، ولفقه المآلات الذي يقدر الأمور بالنتائج، ولحسن الفهم الذي يعرف أن مسألة الإيمان ليست مسألة جدال عقدي، ولحقيقة أننا جميعا لا نحتاج إلى زيادة في العدد وإنما إلى تحسين في النوعية، ولذلك عندما ابتليت بالاضطرار في الكتابة في مقارنة الأديان ردا على جماعة زاد تطفلها على المسلمين حيث أقيم الآن خارج الوطن [وهي جماعة رد عليها فضيلة البابا شنوده نفسه في كتاب مستقل، ومنع عملها في مصر لشدة تطفلها، وقد قرأت كتابه عنها قبل أن أقاوم بدوري تطفلها على المسلمين حيث أقيم][٨] عندما ابتليت بذلك واضطررت إليه وأنا الذي كنت أمنع تلامذتي منه في مصر قررت عدم نشر ما كتبته

---

٧ – السابق ص ٦.

٨ – لا يحمل استخدامي لقب (فضيلة) مع البابا خلافا للقبه الشائع سوى كل احترام وتقدير، غير أن ذلك تطبيقا للمبدأ الأساسي الذي يمثل شرطا يريح الجميع، وهو مبدأ أنه لا تفاوض في العقائد، ذلك أن اللقب الشائع يعارض الفكر الديني عند أهل السنة معارضة جوهرية، ومن الإنصاف أن نستخدم لشيخ الأزهر والبابا لقبا واحدا. وعبارة: لا تفاوض في العقائد مقتبسة عن البابا نفسه، وله فيها تطبيق مشكور حين رفض طلب اعتبار عيد القيامة أجازة قومية، وقد كنت من المتحمسين دائما لاعتبار عيد الميلاد كذلك.

بالعربية ، رغم أنني أكتب بها أو على الأقل عدم نشره في مصر.

– نعم كان من الممكن أن تنتهي المشكلة بجهودنا بعد وقت دون حاجة إلى عزل المسيحيين خوفا عليهم، ودون حاجة إلى ترويج الأكاذيب الخطرة جدا، ودون حاجة إلى تطبيق سياسة: (سيب وأنا أسيب) لكن هذا ما حدث، وهو يحتاج إلى جهود حقيقية من الجميع.

إن سياسة عزل المسيحيين داخل الكنيسة خطر. رغم أننا لا ننكر أن هناك أسبابا موضوعية أدت إليها. يجب ألا ننكر أن انسحاب الدولة من تقديم الخدمات للمصريين في نهاية السبعينات وبداية تقديمها بالجهود الذاتية في المساجد من قبل جماعات كان نظرها أقصر من تفكر أن حل المشكلة يجب أن يشمل جميع أبناء الوطن.

كما يجب ألا ننكر أن تفسيرات غير صحيحة لنصوص إسلامية ساهمت في هذه العزلة بعدما كان جيل الآباء [بالنسبة لشخص مثلي في الأربعينات]يعرف بعضه عن قرب، ويتهادى بشكل دائم، ويتجامل في المناسبات.,ويصعب أن تروج بينه الشائعات.

ومع ذلك فلم تكن العزلة أبدا هي الحل، كان الأفضل هو المقاومة بزيادة الاندماج، وبالاعتماد على الأصدقاء، وهم كثيرون والحمد لله، لكن هذا ما حدث.

وبسبب الانعزال، وفي إطار وجود العقل في الأذن أو في القلب لا في الدماغ عند كثير من الناس انتشر الشك، وراجت الإشاعات. نعم لقد راجت عند الطرفين إشاعات عجيبة جدا، ينقض أولها آخرها، ومع ذلك أصبحت جزءا من التصورات القائمة. ووجد بسبب الانعزال والشك والخوف بين رجال الدين من ليسوا رجال دين بالمعنى المعروف، وإنما حركيون سياسيون، لا يبالون بالادعاءات الخطرة، أو بالأماني والنبوءات الباطلة المدمرة.

هذا مثال لأمور مسكوت عنها لكنها تعمل كالنار تحت الهشيم، وهناك أمثلة كثيرة للفتاوى والآراء الخطرة جدا التي يصعب أن يتحقق نجاح كبير دون علاجها والتصدي لها، ومن حسن الحظ أنها جميعا غير صحيحة، وأننا عشنا بدون سيطرتها فترات كثيرة وبصحة وعافية في ديننا ودنيانا..

ورغم تعقيد هذه المشكلة الظاهر فإنني أزعم أن حلها ليس صعبا، فلا يزال المصريون العاديون يحن بعضهم لبعض، ولا زالت المصرية المعتدلة المتسامحة كامنة في دمائهم، وأقسم أن هذه ليست خطابية وإنما أنا رجل يعرف مفاتيح شعبنا العجيب.

إن هذا الرجل الذي يزعم أنه يعرف مفاتيح شعبنا يعلن أن حل مشكلة الوحدة الوطنية رغم تعقيدها أيسر مما يتخيل كثيرون، وملاعبة الذين يريدون تأجيجها أسهل مما يظن كثيرون، شريطة أن يسلم الأمر إلى أهله ، وعندئذ فسوف تحل بالضربة القاضية لا بالنقاط.

ولهذا الحل عناصر كثيرة ثقافية وقانونية واجتماعية، ونفسية، وسوف أنشر هذه العناصر لاحقا في ملحق خاص، بهذا البرنامج حيث يحتاج كل عنصر إلى شرح وبيان تفصيلي ودخول في قضايا اجتماعية وفقهية وتاريخية، وأثق أن وضع مثل هذا الإطار قادر على وقف التأزم على المدى القريب، وحل المشكلة تماما على المدى المتوسط، وإرضاء الأغلبية الغالبة من المصريين مسلمين ومسيحيين.

غير أنني أبادر إلى التصريح بأن عنصرا أساسيا من عناصر هذا الحل هو وقف التصعيد ضد الدور السياسي للكنيسة، ذلك أن هذا التصعيد لا معنى له الآن، فهذا الدور ليس وظيفة تمنح لتسحب، وإنما هو محصلة التفاعل التاريخي الاجتماعي الثقافي من ناحية، وهو رأي جمهور الأقباط من ناحية ثانية، كما أنه يبدو طبيعيا في إطار الوضع المصري الآن خصوصا، وفكر الأقليات عموما، من ناحية ثالثة. فالأقليات لها خصوصيات معروفة، لا يجوز تجاهلها. كما أن الانطلاق منه هو الوسيلة الأوضح لرسم خطة العمل، وربما يأتي رسم الحدود الآمنة لهذا الدور بوصفه محصلة اتفاق طويل الأمد مع الكنيسة وكبار ممثلي الأقباط، لكنه غير ممكن وغير مستحب قبل أن تهدأ الأمور، وتنتشر الثقة والتفاؤل

– بل إنني أزعم أن تقوية الكنيسة المصرية داخليا وخارجيا الآن هي مصلحة حقيقية لمصر كلها (بمسلميها قبل أقباطها)، وقد كان خطأ كبيرا ترك الأهمية الدينية والتاريخية للكنيسة المصرية تضعف نسبيا داخل المسيحية، حيث وجدت نفسها في حاجة إلى الآخرين، بينما هي في الحقيقة منافس لهم. [ومن يخاف من أخيه، يطمع الغريب فيه].

ولذلك فإنني أعد أنا المرشح الرئاسي (س) أن تستعيد الكنيسة المصرية مكانتها اللائقة بين الكنائس المسيحية، ليس لأداء وظائف سياسية، فمصر الدولة ستكون قادرة، وإنما لأداء وظائفها الدينية التي تعد من محاسن الصدف مصلحة لمصر : بمسلميها ومسيحييها على السواء، فإن من مصلحتنا أن تسود بين المسيحيين المسيحية التي لا يمكن أن تكون بدون التواضع والسلام، وألا تنتشر الأفكار التي ليس من المصادفة أنها ضدنا جميعا بشكل كبير. ولفضيلة البابا شنوده شخصيا دور مهم في هذا السياق.

السلطة والجيش والمجلس العسكري:

يحسن أن أبدأ هذه النقطة بتوقعي أنها لن تمثل مشكلة كبيرة، فلا يزال الاحتمال الراجح رغم كل شيء أن المجلس العسكري لن يسمح بأن يكون مشكلة، أو أن يدمر صورته، ويدخل في معركة حول مدنية الدولة في مصر لا سيما في وجود الحلول الأنسب لمخاوفه المشروعة التي سأعرضها الآن، إذا كان الأمر أمر مخاوف مشروعة. لكن ما يعطي الطمأنينة ليس توقع أنه لن يسمح بذلك بل الثقة أنه لن يستطيع أن يمنع التطور نحو الدولة الديمقراطية لو أراد قادته لا سمح الله ذلك، لنفس السبب الذي كنت أقسم من أجله قبل الثورة على أن الجيش المصري لن يضرب على المصريين طلقة واحدة إذا ثاروا على مبارك، حيث سينشأ السؤال الحتمي: لصالح من؟ ونواجه الشعب من أجل ماذا؟ إن الذي يصدر الأوامر عليه أن يعرف طبيعة الجنود، فإذا عرف فلن يصدر، وإذا لم يعرف فلن يسبب مشكلة إلا لنفسه. لكن هذا لن يكون إن شاء الله.

ثم إن الحقيقة أنه رغم كل شيء تبقى الشواهد أعلى على نية تسليم السلطة، فإذا استخدمنا طريقة طريفة كان يستخدمها كثيرا السياسي المخضرم المرحوم فؤاد سراج الدين في الاستدلال، تعتمد على إبطال الفرض ببطلان ما يلزم عنه- إذا استخدمنا هذه الطريقة فسوف نقتنع حقا أن المجلس العسكري (ككل) لا يريد التمسك بالسلطة التنفيذية . لأنه لو كان يريد لفعل أشياء كثيرة جدا لم يفعلها، لقد عبنا عليهم بعد الثورة انصرافهم لفترة طويلة عن التواصل مع الناس، وقد سبب ذلك مشكلات حقا، فهل ينصرف عن التواصل وتلميع ممثل له من يخطط للاستمرار في السلطة. وقد وضح أنهم غير حريصين على العلاقة

مع واشنطن بأي ثمن، فهل يفعل ذلك من يريد الاستمرار في السلطة؟ ولقد سخر بعض الكتاب الذين أحترمهم من تسجيل رداءة تسجيل لخطاب لرئيس المجلس العسكري، ورأى ذلك دليلا على أننا لا نأمن القائمين عليه على إدارة مصر، ولا أمانع من هذا الاستدلال، لكن هذا الموقف نفسه صالح أيضا للدلالة وبشكل أقوى على عدم الرغبة في تلميع النفس، وبالتالي عدم التخطيط للاستمرار في السلطة. والحق أن المظاهر التي تدل على ذلك كثيرة جدا. لكنه الشك الذي أصبح سيد الموقف.

في زعمي أن المجلس العسكري لا يريد الاستمرار في السلطة، ولكنه يريد أشياء أخرى، لكنه لا يتحدث صراحة عنها، وسيظل يريدها ويسعى لها ويؤخر الأمور على طريقة (عم فلان) حتى تعطى له. وعم (فلان) هذا شخص نقابله في حياتنا كثيرا، يكون له حق ما، ولا يطالب به، بل ربما يرفض أنه يريده، ومع ذلك فعندما لا يأخذه يظل منتظرا وتظل أمور كثيرة معلقة..

إن عددا ليس قليلا من متطلبات المجلس العسكري تمثل أمورا مقبولة، ومصالح لمصر كلها يجب المبادرة بإعلانها وسوف أقدمها بوصفها جزءا من برنامجي.[هكذا قال المرشح (س)]، وأضاف: ولأنني ربما أكون حادا أكثر من عادتي فربما يحسن أيضا أن أبدأ بتقرير ما يلي:

– كان للجيش المصري دور أساسي ليس فقط في حماية الثورة وإنما في صناعتها، فإذا كانت حركة الرفض قد أصبحت ثورة بسبب المشاركة الكثيفة للمصريين بها، فإن بيان الجيش الأول وتعهده بعدم مواجهة الشعب كان سببا مهما من أسباب هذه المشاركة، حيث طمأن الجميع إلى أن إعلان رأيهم والمطالبة بحقوقهم لن تكون له أعراض جانبية مدمرة على الوطن أو أبنائه، فنزل الناس للتعبير عن أنفسهم بالملايين، وعندئذ قامت الثورة حقًّا.

– لقد حقق الجيش بذلك للمرة الأولى منذ مئات السنين السياق الذي جعل الخروج على الحاكم الظالم مجمعًا على جوازه. [هذا يفسر لماذا شارك السلفيون في منتصف الثورة] وبالتالي كان الجيش من صناع الثورة، ولا يجوز إنكار ذلك أو إهمال واجب شكره، مع ملاحظة أن هذا لا يعطي أبدا شرعية للحكم، لكنه يرتب على كل من يدرك أهمية هذه

الثورة واجبا هو أن يدرك أهمية ما فعله الجيش والمجلس العسكري، كما يدرك حق كل من تسبب فيها، وشارك بها.

– رغم وجود أخطاء كبيرة إلى درجة مدهشة ، في المرحلة الانتقالية بل وقبلها فلا يزال كثير من هذه الأخطاء يمكن تجاوزها، بل ويمكن أن نتصور أن لبعضها منطقا ما، وإن رفضناه، وسيزداد هذا التفهم عندما يزول الشك بتسليم الحكم ، فنعود إلى كثير من التصرفات ونفهمها على المحمل الحسن، وقبل ذلك فمن الطبيعي أن تظل الاحتمالات كلها مفتوحة.

نعم يجب أن نفرق بين رأينا في سياقين، في سياق تسلم السلطة فيه، وآخر لا تسلم فيه، ولو تخيلنا أن المتوقع المأمول قد حدث، فسوف تختلف الرؤية تماما.

ربما يندهش المجلس العسكري من تغير صورته نسبيا، وسبب ذلك أن الناس بدأت بدون شك في نواياه، ثم بدأ الشك عند قليلين، لكن البندين المشئومين في الوثيقة قد رفعا جدا درجة الشك، إضافة إلى تصرفات أخرى، وسوف يختلف الموقف جذريا بمجرد تسليم السلطة ويعود إحساس الشكر والامتنان، وفي هذه اللحظة ستختلف وجة النظر، وسنعيد تفسير الأمور من جديد. لنكتشف أن كل الأشياء يمكن أن نراها بصورة مختلفة، لكن هذا لن يحدث أبدا قبل زوال الشك.

يمكن أن نقول هذا بدءا من الموقف الحيادي الغريب الذي وقفه الجيش أثناء الثورة والذي يمكن أن نفترض أنه كان مفهوما لتحقيق أمرين :

– الأول: هو حماية وحدة الجيش في ذلك الوقت، وكان تحقيق وحدة الجيش هدفا عظيما، ولا يجوز أن نفترض أنه لم يكن لمبارك أنصار مستعدون للحرب من أجله، وكان يجب وضعهم في الاعتبار حفاظا على وحدة المؤسسة.

والثاني: هو ألا ينسب التمرد كله للجيش إذا تراجع الثوار، أو فشلوا في استمرار ضغطهم، وهو أمر كان محتملا في فترات طويلة كما أقر كثيرون من قادة الميدان. فلم يكن ممكنا أن يعطي الجيش فرصة لمن يصفه بأنه يقود انقلابا عسكريا. أو بأنه تدخل بشكل مباشر، لكن الشهادات المتوفرة تؤكد بوضوح أنهم بشكل تحتي كانوا فرحين بما حدث .

– نعم يمكن تفهم ذلك ، كما يمكن تفهم إفراغ الاستفتاء الشعبي من مضمونه الذي كان يريد تسليما سريعا للسلطة قاد إليه الحس الشعبي الذي يعرف أن المطلوب الأول في هذه الأثناء هو القضاء على أي احتمال للرجوع إلى الخلف، وليس الوصول إلى صورة دستورية مثالية، فقد يحصل ما يدمر كل شيء قبل الوصول إلى الصورة المثالية. كان هذا هو أساس (نعم) الحقيقي. ولذلك غَلَّبَ الشعب (المفترى عليه) استعجال نقل السلطة إلى المدنيين. ورأى أن هذا هو الطلب الذي سيأتي بكل الطلبات الأخرى، ومع ذلك فقد تفهم أنصار (نعم) التحايل على طلبهم برغبة المجلس العسكري في إرضاء النخبة التي قالت لا، وأرادت تأخير الانتخابات، ظنا أن التأخير في مصلحتها. وقال الناس: وما المانع أن يرضى الجميع إذا كان الرضى ممكنا حقا؟. ولم يكن الجنرالات يتوقعون أن الرضا مستحيل.

– كذلك يمكن تفهم التفريط في جزء كبير من الاحتياطي النقدي الذي ضاع تحت إدارة المجلس وكان يسهل الحفاظ على نصف ما ضاع منه على الأقل لو نجح في ملف الأمن ، أو لو لم يرفض فكرة الاقتراض الميسر التي تم التوصل إليها، وكانت أفضل من إضاعة الاحتياط النقدي، أو لو لم يصر فيما يبدو على عدم انخفاض قيمة الجنيه قليلا لأسباب غير اقتصادية ، أو لو أوقف استيراد السلع الكمالية لفترة محدودة حتى لا تخرج دولارات لا يدخل مثلها دون حاجة. ومع ذلك فإذا تمت إعادة بناء الثقة فهناك احتمالات حقيقية تعطي موقفه حجية، في ظل وجود محاولات محمومة لتفشيل مهمته، خاض فيها كثيرون، وكان توفير كل شيء مهما منعا لتأجيجها، ومن ثم فلا تتحمل الإدارة العسكرية وحدها نتائج الفشل، بل أيضا من سعى لتفشيل المهمة لا سيما من غير الأعداء الطبيعيين للثورة.

– بل إنه رغم صعوبة مغفرة ما حدث في الملف الأمني فإن بالإمكان تفهم بعض أسبابه، لكن العذر هنا صعب جدا، وإنما فقط نقدر بعض الأسباب، كأن نقول إن المجلس لم يرد أن يفهم تدخله القوي من البداية لإعادة هيكلة الداخلية على أنه عداء للشرطة، فيزيد بذلك بذرة صراع موجود تحت الرماد، عند كثيرين من أبناء الشرطة،

ويعبر بعضهم عنه صراحة.

نعم ربما اعتمدت حسابات المجلس على الخوف من جره إلى صراع خطر، فحاول أن يصبر ويساعد ثم يصبر ويساعد لعل الصبر والدعم والمساعدة تكفي، ولم يكن قادرا على إدراك استحالة تحسين الوضع الأمني بهذه الطريقة.

لماذا لم يدرك هذه الاستحالة؟ يبدو أن هذا الإدراك مرتبط بوعي اجتماعي نفسي تاريخي وحس سياسي ليس من طبيعته، وكان على الذين أرادوا له الاستمرار أن يعلموا أنه ليس من طبيعته لقد كان الابتعاد عن السياسة هو الشرط الأساسي في الجيش، فكيف نطلب من القوم أن يكونوا على درجة كبيرة من الكفاءة السياسية.

ومع ذلك يبقى أن الفشل في هذا الملف فشل كبير، ومقامرة بمصر. هل يقبل أحد أن يقال عنه: إن الجريمة المنظمة قد ظهرت في عهده؟ في بلد الأمان يحدث ذلك؟

إن المحافظة على الأمن في مصر سهلة حقا، لقد نهبت لوس أنجلوس في ليلة واحدة انقطعت فيها الكهرباء، ومع ذلك فمصر أكثر من رائعة الآن بالنسبة لما يحدث فيها، بعد تسعة شهور بلا شرطة، [ما أجمل شعبنا والله، وأعظمه] ليس هناك بلد يمكن أن يبسط فيه الأمن أسهل من مصر، فالفشل في الملف الأمني غريب جدا، وكانت هناك حلول كثيرة كلها تنطلق من أن الاعتماد على الداخلية دون صدور عفو عام مستحيل. كل سياسي حقيقي كان سيعرف أن الاعتماد على الداخلية دون صدور العفو العام مستحيل. فإما أن يكون رجل دولة ويصدر العفو العام رغم رفضه من البعض، ويعوض المظلومين حتى يرضوا. أو يبحث عن حل آخر ويقلل أعراضه الجانبية. لم تكن الحلول الأخرى ستعني صراعا حتميا مع الداخلية، كان يمكن الحل وبدون العفو العام أيضا لكن بدون الاعتماد الكامل على الداخلية. أما أن تترك لتتصرف بوصفها قبيلة ذات ثأر عند الثوار فأمر مدهش حقا. .

– ومع كل ذلك فعندما يتبدد الشك حول قضية تسليم السلطة، سيعود الناس إلى الظن الحسن، مستبعدين الاحتمالات السيئة. ذات الوجود الحقيقي، وإلا فمن طلب المادتين الكارثتين في وثيقة السلمي؟

لكن هذه الاحتمالات ستتبدد تلقائيا، وستقوى كل الاحتمالات الجيدة تلقائيا، ومن ثم يجب أن تنتهي قضية تسليم السلطة في أسرع وقت ممكن، وبمبادرة من المجلس العسكري، إذ نريد لخروجه أن يكون خروجا جيدا لحاجتنا طبعا إلى أجواء تفائلية في الفترة المقبلة. ولحاجتنا إلى دور من الجيش في التنمية من باب النوافل . ولذلك يجب أن يخرج الجيش راضيا مشكورا ما دام ذلك منتجا.

كما أنه بعد هذا التسليم للسلطة لا قبله يمكننا أن ننسب بعض التجاوزات إلى تصرفات فردية لأفراد لم يتحكموا في أنفسهم لا إلى خطة منهجية، لكن قبل هذا التسليم فمهما قيل لا يمكن إنكار الاحتمال الذي تقوم عليه الشواهد، والحق أن الاحتمالات السيئة كثيرة جدا، وأن عندي منها أكثر مما يقال ولن يحطمها إلا تسليم السلطة بسرعة، فإذا ما حدث فسوف يحطمها جميعا، ليبقى الشكر سيد الموقف.

مر بعض الصحابة بالنبي وكان واقفا مع أم المؤمنين صفية، فأسرع الخطا، فناداه النبي: هذه صفية، فتعجب : أفيك أشك يا رسول الله؟ ليس هناك من هو أعلى قدرا من النبي، ومن وضع نفسه موضع الشبهات فلا يلومن إلا نفسه، لماذا لم ينفذ الاستفتاء كما هو؟

– ولكي نكون عادلين مع المجلس العسكري من المهم أن نضع أنفسنا مكانه، ونحاول أن نواجه المشكلات التي يراها، بعد أن تحمل المسئولية. وأصبح من واجبه أن يرحل دون خوف على مصر.من وجهة نظره، إذ يجب أن نعترف أن الشك متبادل، نعم الشك متبادل، ولا داعي لاحتكار الوطنية، ومن يبحث الآن عن قرائن لأي احتمال فلن يعجز عن الوصول إليها.

– لقد تحمل المجلس الأمانة، وبدأ بالحديث عن مخرج مع الأطياف الفاعلة في المجتمع فأفزعته كلها بدرجة أو بأخرى، [من فضلكم لا تنسوا هذه المسألة، ولا تتجاهلوا التطور التدريجي للأحداث] إن الذين يلومون المجلس العسكري الآن على أنه يتجاهل شباب الثورة ينسون أنه بدأ بهم، وجزء لا بأس به من عدم التواصل يعود إليهم.

– ثم تحدث مع الاتجاهات التي تسمي أنفسها بالقوى السياسية فإذا بهم يجترون معارك الماضي، ويحرض بعضهم على بعض، ويشعلون صراعا غير حقيقي بين الإسلاميين

وغيرهم، وهو صراع غير حقيقي بمعنى أنه غير موجود في المجتمع المصري، وإنما بين عناصر النخبة، فالطائفة الكبرى من المصريين معتدلة الهوى حول قضية مدنية الدولة منذ مطلع القرن، وهي مع التصور الذي صاغه السنهوري باشا أبو القانون العام في العالم العربي كله، وهو أن الديمقراطية تمارس في بلادنا في إطار دستورية الشريعة. كما سأوضح لاحقا.

– ماذا يفعل المجلس العسكري وقد تحمل الأمانة، ولا يريد أن يترك مصر وهو خائف عليها. هل يمكن أن يستمر، أم ما العمل؟ سأجيب عن السؤالين :

– أما قضية الاستمرار فمستحيلة وكارثية النتائج، أما أنها مستحيلة فلأن قطاعا لا يستهان به من المصريين يرونها (وعن حق) الموت بعينه، ولا ننسى أن خمسة في المائة من المصريين تعنى أربعة ملايين مواطن. وهم مستعدون في هذه الأجواء الثورية لأي شيء، إن الذين يتحركون الآن قلة لأن الأمر لا يزال أمر شك، لكن لو أصبح أمر يقين فستتحرك الملايين، وفي مناخ كهذا يستحيل ثم يستحيل تمرير مثل ذلك الهدف الذي ربما ترى فيه بعض عناصر النخبة المصرية القديمة محققا لأهدافها، وتحاول أن تجر المجلس العسكري إليه، لا يمكن في هذه الحالة الحديث عن نسب، وعن مؤيد ومعارض، فهذا أمر مخالف للقانون، ومخالفة القانون لا تمر في إطار رفض الملايين لها، واعتبارهم لها الموت بعينه .

– وأما أنها كارثية النتائج ، فلأنها مؤكدة الفشل، إن طبيعة ومؤهلات رجالات الجيش العظماء في ميدانهم بعيدة تماما عن المطلوب لإدارة مصر، رغم تقديري لاحتمال خوفهم على البلد مما رأوه من النخبة. لنقل صراحة إن ما وصلنا إليه في عهد مبارك لم يكن له سبب سوى الفشل.

– لم يكن مبارك في بداية حكمه متعاليا متعجرفا، بل كان عكس ذلك، ولم يكن مكروها من المصريين بل كان على عكس ذلك قريبا منهم بقفشاته وبساطته والبدلة الصيفية التي كان يلبسها وهو يزور المصانع في بداية حكمه. ولم يكن مدعيا أنه: (أبو العريف) بل كان مستمعا جيدا يطلب خبراء يشرحون له الأمور، ويحاضرونه فيها وقتا طويلا. ولم يكن خانعا للغرب من البداية راكعا أو ساجدا، هل تذكرون حدته في تعليقاته على ريجان عند خطف الطائرة المصرية التي كانت تقل فلسطينيين، أو تصريحاته النارية

حتى كاد يقسم بالطلاق أنه لن يوقع معاهدة التجديد الأبدي على منع انتشار الأسلحة النووية قبل أن توقعها إسرائيل، وكنا نضحك من قلبنا ونعرف أنه لن يستطيع بسبب الحالة التي أوصلنا هو بنفسه إليها، حتى أشفق عليه المرحوم عادل حسين ونصحه في جريدة الشعب بألا يصر على مستحيل [لا تظنوا أني أدافع عن الرجل، فسترون أن رأيي فيه وهو رأي منشور قبل الثورة ، أسوأ من رأيكم جميعًا].

– كل ما أريده أن ننسب النتائج إلى أسبابها الحقيقية، لماذا آل الأمر إلى هذا الحد.؟

– سببان أساسيان وأسباب أخرى أقل أهمية، أما الأساسيان فأولهما الفشل، وثانيهما حال النخبة المصرية.

لقد وُصِفَ مبارك بصفات كثيرة، شاركت فيها أنا شعرا ونثرا، لكن أجمل ما وصف به قول المرحوم كامل زهيري نقيب الصحفيين الأسبق، أنه لا يمكن أن يحرز أهدافا، قد يصلح حارس مرمى يصد بعض الكرات لكنه أبدا لا يحرز أهدافا. لقد وَصَفَ الرجل نفسه بأنه لا يحلم، والذي لا يحلم لا يبدع ولا يحل المشكلات وتلك هي المشكلة.

إن أفضل وظيفة سياسية كان الرجل مؤهلا لها هي وظيفة وكيل وزارة،[ليكن جنرالا عظيما لا أستطيع تقويم ذلك] لكنني أتحدث عن الوظائف السياسية، نعم ربما كان الرجل أفضل وكيل وزارة ممكن، أفضل منفذ يعهد إليه بإجراءات دقيقة وليس بخطة مجملة.(سوف يحتاس في الخطة إذا كانت مجملة)، وإنما يعهد لمثله بإجراءات تفصيلية دقيقة، سيكون أفضل منفذ لها. في دأب وإصرار. أما أن يكون رئيسا ومخططا فلا.

كان الفشل حتميا، لم يكن مبارك أبدا مؤهلا لحكم مصر، هذه طبيعة القادة العسكريين،[إن أمثال، تحتمس الثالث، وعمرو بن العاص، وأيزنهاور، وشارل ديجول] استثناءات تاريخية، نجحوا لأنهم كانوا يمتلكون صفات أخرى، فقد كانوا حكماء دهاة، لكنهم استثناءات.

اعتمد مبارك على أشباهه من التكنوقراط. عقد المؤتمر الاقتصادي الكبير في بداية حكمه، قالوا له الاستثمارات الخارجية الهائلة ستأتي على أجنحة الحمام واليمام ، فقط نبني يا (رَيِّسُ) البنية الأساسية العظيمة، [معادلات يجيدها أساتذة الجامعات، وتأتي

بالخراب إذا طبقت على المجتمعات] قالوا: لا يهم أن يكون ذلك بالدين، فنتائج الاستثمارات ستكون أكبر، والعوائد ستعوض كل شيء، لم يكن الرجل صاحب أيِّ اتجاه فكري [كما افتخر الدكتور مصطفي الفقي به ذات مرة] ليدرك أن الاستثمارات لن تأتي، فلها حسابات أخرى، ولم يكن ذا خيال ليدرك أن الواقعة ستكون سوداء إذا حَطَّ الحمام واليمام على أعشاش أخرى [أوربا الشرقية مثلا] أو تم تنفيره عن الهبوط في مصر، حيث لا مصلحة لكثيرين في ذلك الهبوط... أو خاف كما هو معروف عن رأس المال من التقلبات السياسية والفساد. تم إنفاق مئات المليارات من الجنيهات، قالوا إنها ثلاثمائة مليار في آخر الثمانينات، وفتحت خزائن البنوك الدولية الممتلئة بالفوائض ساعتها[بعد البخس بأسعار النفط في أول الثمانينات] لاقتراض عشرات المليارات. يتم تركيعه بها بعد ذلك، ثم لم تأت الاستثمارات التي ما كان ينبغي لها أن تأت لأسباب يعرفها أي (عيل) له في السياسة والاستثمار، كما يعرف أنه كان على مصر أن تخوض تجربة تنموية أخرى.

قد يكون الساسة أشرارا وغير منضبطين، لكن الأشرار لا يقعون في الفخاخ.

– أقر مبارك في حواره مع [المذيع المشهور] الذي ليس مذيعا وإنما محاور بنتيجة ما فعل، قال وهو يبرر الموقف المصري من حرب العراق الأولى، قال:إن الخزانة كانت خاوية، وإنه اتصل بالملك فهد رحمه الله ليمول صفقة قمح ضرورية بمائة مليون دولار.[لاحظوا من فضلكم: دولة مصر لا تملك مائة مليون دولار] فكيف يقف في هذه الظروف في وجه أمريكا ويصر على حل عربي؟ هكذا بدأ تركيع الرجل الذي نسي أنه هو الذي كان يحكم منذ عشر سنوات، وأنه هو الذي جعل الخزانة خاوية ، وهكذا دائما ما كان يدين نفسه بإجاباته . دائما ما كان يصنع ذلك.حتى إن وزارة الخارجية اضطرت بعد مؤتمر صحفي له مع نتنياهو في رئاسته الأولى للوزراء إلى إصدار بيان يخفف من نتائج (العك) الذي قاله عن قضية القدس... لم يكن مبارك مؤهلا أبدا لحكم مصر.

أوصل مبارك نفسه والبلاد إلى وضع المضطر، فكانت كل قراراته عن ضرورة، لكنها ضرورة يحاسب عليها شرعا وقانونا، لأنه هو صانعها، ولأنه هو من أوصل نفسه إليها ..

– حتى في علاقاته مع إسرائيل، لم يكن من البداية كنزا استراتيجيا. بل كان أحيانا يريد

أن يقف في وجه عربدتها، لكنهم وضعوه في الزاوية. أوصله الفشل إلى اللاشرعية، ثم أوصلته اللاشرعية إلى الاعتماد على الأمن والإيغال في الدماء، مما جعله يخاف من شعبه، ويعتمد على الخارج، وضعف وضعف، حتى تغولت أدوات السلطة في الداخل والخارج إلى أن أصبحت هي السلطة نفسها. ومن الغريب أنهم ضغطوا عليه بسبب الوضع الداخلي فكان التركيع مزدوجا. نعم حينما نادوا بالديمقراطية وتظاهروا بدعمها في الداخل لم يكونوا صادقين، بل كانوا واثقين أن الثورة عليه لا يمكن أن تتم، وأنه مستقر تماما، فنحن في رأيهم شعب لا يثور أبدا، وإنما كان الهدف أن يضعف الرجل أكثر، فلا يتوقف فقط عن أي ممانعة ، بل يكون شريكا.

في كل الحالات على مدار التاريخ كما أوضح أستاذنا الدكتور المرحوم حسين مؤنس تتحول أدوات القمع التي تدافع عن السلطة بعد فترة إلى سلطة، سواء الأدوات الخارجية أو الداخلية، فهي لا تعطي خدماتها الظالمة من أجل عيون الحاكم المحروس، وفي تلك الظروف، يحدث الخضوع لمن يحمي استمرار السلطة في الداخل والخارج على السواء، ويكشر الفساد عن أنيابه بالنسبة لأدوات الداخل، فيعم النهب وينتشر الظلم، ويضعف الأمل، فيتوقف العمران، فإن الاعتمار كما قال ابن خلدون ناتج عن الأمل، وما يحدثه من نشاط. يحدث هذا وفق قوانين اجتماعية لا تتخلف، شرحتها ونشرتها قبل الثورة تحت عنوان القوانين الاجتماعية للدكتاتورية ضمن كتابي عن الشورى والتنمية وأنا أحلل حالة مصر، لأجيب عن السؤال: كيف وصلت مصر إلى ما وصلت إليه؟

إنه الفشل أيها السادة الناتج عن عدم الكفاءة والمتسبب فيما بعد في حالة اللاشرعية ، ثم إنه الاستبداد بالأمر الذي تسند بسببه الأمور إلى غير أهلها، إذ لا يتحلق حول المستبد أبدا من فيه ذرة من خير، لو كان فيه ذرة من خير لكان خيره لأهله لا للمستبد، فإن الساكت عن الحق شيطان أخرس، فما بالكم بالمشارك فيه.

أيها الجنرالات العظام، ليس في حضراتكم من هو أكثر كفاءة من الرجل عندما تولى حكم مصر . إن قضية الناس الآن مع الحكم العسكري ليست في شخوصكم مطلقا، فأنتم فوق العين والرأس، لكنها في تاريخنا كله.

– يعرف هذا الآن ويقسم عليه عدة ملايين من أبناء هذا الوطن، ويعرفون أن الكارثة كانت في الاستبداد بالأمر، وإخراج الناس من المعادلة، وهم لن يسمحوا بتكرار التجربة، وبخروج الناس من المعادلة مرة أخرى. ولذلك صدرت كلمتي بأن إدخال الجيش في المعادلة السياسية ليس خطأ فحسب، وإنما مستحيل الآن، وأنا شخصيا أثق أن الجيش لن يستمر في المحاولة إن كانت موجودة، إنما أردت أن أتحدث إلى القطاع الذي يريد جره لتكرار التجربة ؛ لأن هذا القطاع ربما يفكر بالأماني، ويعميه الهوى عن رؤية الاستحالة. وربما يوجه هذا الكلام أيضا لبعض المغامرين أو الذين لا يعلمون ذلك، فالمشكلة كما يقول(إدوارد دو بونو) وهو واحد من أهم فلاسفة التفكير،الذين يدرسون كيف يعمل العقل البشري:" أن العقل أحيانا لا يقدر على رؤية ما ليس فيه " وأفضل شيء بالنسبة له أن يصدق أن هناك من يرى.

نعم إن الأمر مستحيل. ولذلك فعلى الذين يتشنجون خوفا الهدوء وإحسان التفكير، وليكن التصرف المقاوم هو الاتفاق على موعد الثورة القادمة إذا انتهى موعد تسلم السلطة دون تسلمها، ليس هناك ضغط أعلى من ذلك، لكنه ضغط بدون أعراض جانبية. ثم إن من مصلحة الجميع أن يكون الحل معروضا على الطاولة، وموافقا عليه، حتى نشجع على الأخذ به.

لن يسكت المصريون بعد الآن أبدا: بعدما سكتوا من قبل فإذا النتيجة الخراب والهزيمة، وإذا الخسارة تقع أساسا على رؤوسهم، قبل رؤوس القادة الذين أبعدوهم عن شئون البلد كأنهم عبيد: حتى يتأكد الجنرالات أن الأمر لا يخصهم فلنقرأ معا قول أمل دنقل رحمه الله :

لا تَسْكُتِي . . فقد سكتُّ سنةً فسنة. .
لكيْ أنالَ فَضْلَةَ الأمانْ
قِيل لىَ(اخرَسْ)
فخرِسْتُ . . وعَمِيتُ . . وائتمَمْتُ بالخِصْيانْ!
ظَلِلْتُ فى عبيدِ عبسٍ أحرُس القُطْعَان

أجتزُّ صوفَها . .
أردُّ نُوقَها
أنامُ فى حظائرِ النسيانْ
طعاميَ : الكِسْرةُ . . والماءُ . . وبعضُ التمرَاتِ اليابسةْ
وهَا أَنا فى سَاعةِ الطّعانْ
ساعةَ أنْ تَخَاذَلَ الكُماةُ . . والرّماةُ . . والفُرْسَانْ
دُعِيتُ للْميدانْ!
أنا الذي ما ذقت لحم الضان
أنا الذي لا حول لي أو شان
أدعى إلى الموت ولم أدع إلى المجالسة.

-نعم لقد جربنا حتى فاض بنا الكيل، كنا أسبق من كوريا وماليزيا والبرازيل التي أصبحت الآن سادس اقتصاد في العالم.فإذا بنا في ذيل الأمم.

قلت لمحدثي إن في الشهور التسعة السابقة خير ، قال إي نعم وأي خير : فما ضَرَّكَ أَيُّ شَيْءٍ عَلَّمَكَ، وما كان لهذا الدرس الرائع أن يكون مجانيا.

- ما الذي يكون من حق المجلس العسكري ليترك السلطة لمن يختاره الشعب، ويتركها وهو مقتنع بأنه قد أدى الأمانة دون أن يكون خائفا على مصر، وبذلك لا يكون لديه حق في التلكؤ. ولا يكون مقاوموه قد تركوا له عذرا؟

يحق له بل يحق لنا عليه، دور سياسي محدود آمن بدون أعراض جانبية، بدون عسكرة الدولة، أو استبدال ولاية الفقيه بولاية الجنرال، وبدون وجود مركب برئيسين يكون غرقها حتميًّا.، وبدون وجود دولة داخل الدولة .

ثم يحق له أيضا أن يطمئن على الأمن القومي ويعرف أن هذا الأمن القومي لن يضره رئيس غير عسكري، ولن يرميه متحمس إيديولوجي في معارك غير ضرورية. سأشرح كيف يمكن تحقيق ذلك إجرائيا

قال المرشح (س) يتضمن برنامجي العمل من الآن على النص دستوريا على ما يلي:

- مصر دولة ديمقراطية السلطة فيها لشعبها يمارسها من خلال انتخابات حرة نزيهة

لرئيسه وممثليه في البرلمان، ولا يجوز الاعتداء على هذا الحق، وتقليل قدرة الشعب على تغيير السلطة عبر الانتخابات ، ولرئيس الجمهورية وللمحكمة الدستورية العليا الحق في الاستعانة بالقوات المسلحة لمنع خرق ذلك الحق، ولكن مهما كان الذي استدعى القوات المسلحة فإنها تكون تحت إمرة المحكمة الدستورية في هذه الحالة[٩].وتكون ملتزمة أمام القضاء بتنفيذ بالبرتوكول الذي يصوغ بدقة وظائفها في هذه الحالة.

– يعاد صياغة قانون إنشاء المحكمة الدستورية العليا وتوسيع هيئة مستشاريها وتحديد بعضهم بحيث يتجاوب ذلك مع وظيفتين جديدتين ستسندان لها، هذه إحداهما، والأخرى سأذكرها عندما أتحدث عن كيفية تطبيق مبدأ دستورية الشريعة الإسلامية.

– تمنح الدولة أولية لدعم قواتها المسلحة،ويحدد المجلس الأعلى احتياجاتها في ميزانية يعدها، وتناقش هذه الميزانية وتعتمد في اجتماع مشترك لمجلس الأمن القومي، ولجنة الأمن القومي بمجلس الشعب. وتكون الميزانية مراقبة أيضا من الجهاز المركزي للمحاسبات.

– يتكون مجلس الأمن القومي من الرئيس ونائبه، ورئيس الوزراء ورئيس الأركان والقائد العام للقوات المسلحة. ويتولى تحديد الأهداف العامة للقوات المسلحة.

– تعتبر وظيفة القوات المسلحة هي حماية البلاد من أي اعتداء خارجي، وتحقيق وضع استراتيجي لا يجعلها تحت ضغط خارجي، ويجب تمكينها من أداء وظيفتها. ولا تتدخل في الأوضاع الداخلية إلا في حالتين: الأولى وجود تهديد لمؤسسات الدولة لا تستطيع قوات الأمن دفعه، أو وجود منع للشعب من ممارسة سلطته من خلال انتخابات حرة نزيهة، وتكون في هذه الحالة تحت قيادة المحكمة الدستورية العليا، وإن جاز ابتداء لرئيس الدولة استدعاؤها. لكنها تخضع بعد ذلك للمحكمة العليا.

– رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة،وهو يختار من بين أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة قائد الأركان والقائد العام للقوات المسلحة. [ولا يجوز أبدا التفريط

---

[٩] – من باب أن من بركة العلم نسبته إلى أهله فهذه صياغة لفكرة الدكتور معتز عبد الفتاح. وكنت أيضا قد اقترحت في كتابي عن الشورى والتنمية (٢٠٠٥) توسعة لمهام المحكمة الدستورية حلا لمشكلات كثيرة.

في هذا الحق الأخير لرئيس الدولة، لأن في التفريط فيه خطر على الجيش نفسه.]

إن قضية ميزانية القوات المسلحة فيها جانبان من الحق يجب الحفاظ عليهما معا في إطار توازن دقيق دون إشراك أي عناصر من الباطل بحجة هذا الحق. الأول أنه لا يجوز أن تكون هناك دولة داخل الدولة، ولا مؤسسة بعيدة عن الحساب والشفافية، والمناقشة والحصول على الاعتماد من الحكومة ورئيس الدولة. والثانية أن هناك خصوصية نسبية لميزانية القوات المسلحة، تتمثل في حاجتها إلى ميزانية كبيرة فيها جانب غير معروف للطوارئ، وحاجتها إلى حرية حركة كبيرة، كما أن الوضع الاقتصادي السابق قد أجبر الجميع على البحث عن مصادر تمويل خاصة، ويبدو أنه في هذا الإطار أصبحت القوات المسلحة ذات اهتمامات اقتصادية لتكون قادرة على سداد الاحتياجات الضرورية التي تعجز الدولة عنها ، ولا مانع من هذه الفكرة، ما دامت لا تضر بالتنمية ، وتتم في نزاهة وشفافية، وتستخدم للصالح العام فيما هو ضروري. بل إن الإفادة من قدرات القوات المسلحة في عملية التنمية أمر مهم، ما دام لا يضر بكفاءتها القتالية.

وسوف نكتشف قريبا إذا كنا جادين في قفزة كبرى إلى الأمام أن للقوات المسلحة دورا مهما في التنمية، ولذلك فإن ضمان الخروج المشرف للجيش من هذه الوظيفة الثقيلة مصلحة للجميع.نعم من المصلحة أن يخرجوا وهم سعداء مستبشرين، وأن يخرجوا بسرعة. حتى يؤدوا النوافل التي ستطلب منهم وليس الفروض فقط.

وسوف تكتشف القوات المسلحة قريبا، أن نجاح التنمية سيضاعف من ميزانيتها، لأننا في حاجة لأن تتفرغ لإزالة العوار الاستراتيجي الحالي، وهم أدرى الناس به.

– وفي كل الحالات فلا خوف على القوات المسلحة من شعبها بعد أن تتبدد المخاوف والشكوك بتسليم السلطة، ولا خوف أبدا على قيادتها ممثلة في المجلس العسكري، حتى من الناحية المعنوية، فسوف يكون المقام محفوظا إلى أبعد حد، إذا تبدد الشك، لكنه إذا لم يتبدد فلا ألقاب. إذا تبدد الشك، وفقط إذا تبدد الشك، فإن شعبنا يحب الشكر، والشكر من الإيمان، ولن ينسى الشعب المصري لجيشه ما فعله أبدا، وهل هناك الآن أغلى عند العرب جميعا من بين من مارس الحكم من سوار الذهب. نعم إن ديننا يحب الشكر،

لقد قال النبي "آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ"[١٠] لأن الأنصار لم يكن لهم ما يحبهم الناس عليه إلا دورهم في خدمة هذا الدين، بعكس كل الطوائف غيرهم التي تولت المناصب أو كان منها زعامات تشيع الناس لها، إلا الأنصار. لم يكن لهم سوى ما قدموه لهذا الدين الذي نصروه حتى وصل إلينا، فحبهم لا سبب له إلا حب الدين الذي نصروه، فكان حبهم علامة على الإيمان.لأن حب الإيمان يعني حب من نصروه.

إن من يحب الحرية التي حرم منها المصريون على مدى تاريخهم سيحب الجيش لدوره في هذه الثورة، كما سيحب الثوار، وسيحب طليعة الكتاب والساسيين الذين مهدوا للثورة، بصرف النظر عن الاتفاق والخلاف معهم. وعن حصولهم على مناصب أو عدم حصولهم، فلا خوف أبدا من شعب يحب الشكر. لقد استخدمت هذه الفكرة من قبل للدفاع عن الدكتور محمد البرادعي في مواجهة الحملات شديدة القسوة التي تعرض لها، ورأيت أن الإحساس بأهمية الثورة لا يجتمع مع كره الرجل والقسوة عليه، والأمر كذلك مع الجيش وهو كذلك مع الثوار. إن آية حب الثورة حب من أسهم فيها،ثم لنختلف مع الجميع كما نشاء، لكن ليس على خلفية الكره والإنكار.

وسوف أقترح إجراءات أخرى ستخفف الضغوط عن الجميع، في أجزاء البرنامج التالية

= في هذا الإطار يكون الجيش قد أدى أمانته، ويخرج منها مشكورا مكرما، ويتفرغ لإنجاز وظيفته الأساسية ، وتحقيق توازن استراتيجي مفقود نعد بأن نمكنه منه خير قيام، دون مغامرة أو مقامرة، وبأن يكون عند شعبه كعادته في القلب.

في الحقيقة لم يجرب أحد إعادة السلطة للشعب ويندم.

---

[١٠] – متفق عليه من حديث أنس رضي الله عنه، رواه البخاري في المناقب، رقم: ٣٥٢٥، ومسلم في الإيمان، رقم:١١٢.

الفصل الخامس: العودة من جديد إلى الأمل:

رؤية جديدة في تفسير الثورة المصرية

بنيت هذه الرسالة على طريقة تمكنها من أن تكون رسالة لبث الأمل، لقد بدأتُ بالإصلاح الاقتصادي واقترحتُ برنامجا موازيا أزعم أن تطبيقه ممكن من ناحية، ومنتج من ناحية ثانية، لكنه مشروط بإصلاحات ثقافية وداخلية، وعلاقات خارجية معينة، على مستوى العالم العربي والخارجي، قدمت بعضها على نحو يظهر إمكانيتها إذا حسنت النوايا أو اكتشفت الأمة طريقا لتجاوز أصحاب النوايا السيئة، ليس الأمر صعبا أبدا، لقد فعلتها ماليزيا في عشرين عاما، عندما تحققت القيادة المناسبة، وفعلتها تركيا في عشر سنوات، عندما تحققت القيادة المناسبة، ويمكن لمصر أن تفعلها في خمس سنوات فقط.إذا وجدت هذه القيادة.

وسوف أعود في هذه الخاتمة من جديد لفكرة الأمل، لأقدم ملاحظات تثبت وجوده على خلاف ما يظن كثيرون، وذلك لأن الاعتمار إنما هو عن جدة الأمل وما يحدثه من النشاط كما نقلت آنفا عن ابن خلدون.

عندما نتأمل الثورة المصرية محاولين استشراف مآلها استشرافا استبصاريا حدسيا وليس تحليليا، أو لنقل :قلبيا وليس عقليا، سنكتشف أننا [غالبا] أمام خير عميم، إن شاء الله. لقد كنت في الصفحات السابقة أهتم بتوضيح الفرص والمعوقات من خلال تحليل الواقع. والآن سأحاول معكم طريقة أخرى للتوقع، أرجأتها حتى لا يقال درويش يتكلم.

إن للحدس تدخل غير منكر في العلم ذاته، كما أن له دائرة في الحياة لا يمكن إقصاؤه منها، وللفراسة نتائجها التي لا يمكن إغفالها. والحق أن الاستبصار والفراسة ليسا بعيدين عن العلم، كل ما هنالك أن قدرتنا على وصف العمليات التي يعتمدان عليها محدودة، فهما من باب [ما يدركه الحس المؤهل ولا تحيط به الصفة] أي من باب ما يعرفه الإنسان، ولا يستطيع أن يصف كيف عرف.

قبل بداية الثورة كنت أثق أن أمرا جللا سوف يحدث في مصر، لا أقول أتوقع بل أثق، صدق أو لا تصدق، أنت حر، لكنني لست أحمق ليكذب دون داع، وقد أخبرنا النبي أن

تعود الكذب والإيمان لا يجتمعان، بل لقد شرعت قبل الثورة بعدة شهور أصلي عقب صلاة الجمعة في المركز الثقافي الإسلامي بأوساكا حيث أقيم في اليابان ركعتي قضاء حاجة أدعو الله فيهما أن يكون ما في القادم من شر متوقع على من صنعوه لا على مصر، على حكامها الظالمين لا على شعبها الذي تحتاجه الأمة، وإن كان الشعب مستحقا،كنت أتذكر دائما دعاء النبي يوم بدر، اللهم إن تهلك هذه العصابة [= الجماعة]فلن تعبد في الأرض، كنت أقول: اللهم مَنْ للأمة إذا هلكت مصر؟

اندهش الصديق الدكتور مصطفى عطية المدرس بكلية الطب جامعة القاهرة عندما حدثته بهذه الثقة، ونحن في مسجد أوساكا، غير أني قلت له إنه من المعروف أن هناك ذنوبا لا يرجئ العقاب عليها إلى الآخرة، كقطيعة الرحم، وإن هناك سننا لله في العقاب في الأرض لا تتخلف [ألم يقل النبي على سبيل المثال : " لَمْ تَظْهَرِ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ ، حَتَّى يُعْلِنُوا، بِهَا إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الطَّاعُونُ وَالْأَوْجَاعُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مَضَتْ فِي أَسْلَافِهِمُ الَّذِينَ مَضَوْا، وَلَمْ يَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ، إِلَّا أُخِذُوا بِالسِّنِينَ، وَشِدَّةِ الْمَئُونَةِ ، وَجَوْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ..."[1]] إن هذه صياغة لقوانين لا تتخلف، نعم: اعتبار الفاحشة أمرا عاديا لا يُسْتَخْفَى مِنْهُ وَيُفْتَخَرُ به يأتي بأمراض جديدة لم تكن معروفة من قبل، هذا قانون ونراه رأي العين، وهكذا..

إن العقوبات ليست مرجأة كلها إلى الآخرة، لكن هناك سننا لها، وهناك أوقاتا تتدخل فيها السماء لا يتأخر التدخل عنها ، صحيح أننا لا نستطيع الوصول إلي هذه الأوقات قطعا، لكننا يمكن أن نستشعرها، صحيح أنها لن تمثل علما، لكنها تمثل إشراقا، قد يكون قويا لدرجة أن يكون ملزما لصاحبه فقط، وعندئذ بدأت عادة الصلاة التي حدثتكم عنها.

كنت قد رأيت أن الدماء التي استبيحت وجأرت إلى السماء قد آن أوان نصرها، [لماذا آن الآن وليس أمس، وليس غدا ؟ لا أعرف، لكن هذا ما تفرسته]، كنت أرى أنه قد

---

[1] – رواه ابن ماجة من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كتاب الفتن، ٤٠١٧. وأخرجه الحاكم في المستدرك وصححه، ٨٧٤٤، وحسنه الألباني:في السلسلة الصحيحة:١٠٦، وفي صحيح ابن ماجة:٣٢٤٦.

اقترب الحين الذي سينصر الله فيه دعوات المظلومين التي أقسم لينصرنها ولو بعد حين[٢]، وأن الأمة قد بلغت وضعا يخشى فيه على مجرد بقائها، وقد وعدنا الله أن تبقى ويبقى الخير فيها إلى يوم القيامة.

إنها سوف تبقى، ويبقى الخير فيها، ولا يمكن أن تبقى ويبقى الخير فيها وهي على هذا الحال ، وإذن فلن يستمر ذلك الوضع،... وإذن فقد أظلنا حدث جَلَلْ.

ما الذي سيحدث؟.. الله أعلم.

لكنني كنت أخاف أن يحدث تطهير لنا جميعا عن طريق عقوبة عامة، كنت أخافها وأراها عدلا، فقد سكتنا على ما لا يسكت عليه، فكم من صاحب حق لم نكن معه، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: " هَلَّا مَعَ صَاحِبِ الْحَقِّ كُنْتُمْ ... إِنَّهُ لَا قُدِّسَتْ أُمَّةٌ لَا يَأْخُذُ الضَّعِيفُ فِيهَا حَقَّهُ غَيْرَ مُتَعْتَعٍ"[٣] أي وهو غير خائف ولا متردد من المطالبة بحقه. وقد أصبح الضعيف فينا يُسْتَذَلُّ فلا يصرخ، وَيُقْتَلُ فلا يستنصر، ثقة في أنه لا نصير. ونبينا يقول:" وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ ، أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ"[٤]

وإذن فقد جاء وقت العقاب.

لكن كان لدي أمل كبير في أن يقبل الله منا إنكارا في قلوب كثيرة ، وعلى ألسنة طيبة بدأت الإنكار والبراءة من الظالمين، ويحفظ هذه البلدة بالصادقين من هؤلاء.

غير أن لطف الله كان أكبر، لقد قيض لهذه الأمة من أبنائها من خرج بصدره عاريا ليقول لا، فاستحق أن ينصر، وقد نصره بكرمه بمجرد أن خرج.

---

[٢] – الإحالة على الحديث:" وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ يَرْفَعُهَا اللَّهُ فَوْقَ الْغَمَامِ ، وَيَفْتَحُ لَهَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ ، وَيَقُولُ الرَّبُّ : وَعِزَّتِي لَأَنْصُرَنَّكِ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ" رواه الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب الدعوات: رقم: ٣٥٥٣. وصححه الألباني: جامع الترمذي: رقم ٢٥٢٤، بترتيبه.

[٣] – رواه ابن ماجة من حديث أبي سعيد رضي الله عنه،كتاب الصدقات: رقم: ٢٤١٩، وصححه الألباني: صحيح ابن ماجة/١٩٦٩، وصحيح الترغيب والترهيب:١٨١٨.

[٤] – رواه الترمذي وحسنه من حديث حذيفة رضي الله عنه، كتاب الفتن، ٢٠٩٦، ، وحسنه الألباني أيضا : في جامع الترمذي، رقم: بترتيبه. ٢١٦٨.

نعم، بأقل سعي نصره، أعانه وساعده.

نعم، نعم. يغلب الآن على ظني (ولا أقطع) أن العقاب لم يكن عاما بل خاصا، وأن الله قد باركنا بمن قال لا، وأن الثورة تمت وفق قانون البركة .

إن ما يقضيه الله يحدث، أحيانا بلا سبب، وذلك في إطار المعجزة،وفق قانون:﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ وأحيانا بسبب يقدره، في إطار قانون:﴿ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ ﴾ الذي ذكره يوسف عليه السلام في تعليق ختامي على قصته التي تعد كلها تجسيدا لهذا القانون، فكلما حدث أمر يبدو أنه يصعب القضاء كان سببا لتحقيقه، وضعوه في الجب، ليذهب إلى مصر، ووضعوه في السجن ليصبح عزيزها.

وأحيانا يحدث ما يقدره الله وفق قانون البركة،أو قانون: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ نعم لقد رمى النبي بقبضة من تراب وقال: شاهت الوجوه، فشاهت ووصل التراب لها جميعا، فهل هو الذي أوصل التراب؟ نعم هو الذى رمى، لكنه لم يوصل ما رماه... وفق قانون البركة يحقق السبب اليسير الخير الكثير.

وأحسب أن الثورة كانت وفق قانون البركة، فما أخذنا به من سبب لا يؤدي أبدا إلى تلك النتيجة. بل كانت بجنود ربك التي لا يعلمها إلا هو.

من كان يستبعد ذلك فسأحدثه عن جنديين من جنود ربك في هذه الثورة، هما التحميق والطبع. أما التحميق فقد حَمَّقَ الله مشورة البعداء فلم تفلح، وأما الطبع فقد طبع على قلوبهم فلم تفهم.

في أشد صراع على السلطة واجهه داود عليه السلام علم أن أحد كبار القادة قد انضم إلى المناوئين له، فلم يزد أن دعا على ذلك القائد وكان اسمه أَخِيتُوفَلَ بأن يحمق الله مشورته،:" «حَمِّقْ يَا رَبُّ مَشُورَةَ أَخِيتُوفَلَ»[٥]. وقد كان أن حَمَّقَ الله مشورته، فكانت هزيمة المناوئين رغم أنه لم يبق مع داود عليه السلام سوى عدد قليل.

---

[٥] – صموئيل الثاني: ٣١/١٥.

ألا تثقون أن الله قد حمق مشورة القوم، فلم يستجيبوا لحازم، واتبعوا كل أحمق سفيه، هل كانت الثورة لتتم دون الأخطاء التي ارتكبت، هل كانت لتتم دون معركة البغل،ألم تكن هذه المعركة نتيجة حماقة عقل عند مدبرها، حَمَّقَتْ بمعنى أفسدت مشورة كاتب الخطاب العاطفي الذي أجمع الثوار على أنه كاد ينهي الزخم الثوري ، فحمق الله [بمعنى أضعف] عقل من دبر للمعركة، وَحَمَّقَ [بمعنى أفسد عن طريق هذه الحماقة] مشورة صاحب الخطاب العاطفي.

ثم بعيدا عن قضية التحميق ستجدون أن قضية الخدمات غير المقصودة التي قدمت لهذه الثورة كثيرة جدا، وقديمة أيضا، لقد أُيِّدَتْ الثورة بالبر والفاجر، إن نظيف الذي بدأ بوزارة الاتصالات وضع في السجن بشبكة المعلومات، وإن الولايات المتحدة وإسرائيل قد أسهمتا ولو يسيرا في خسارة كنزهما الاستراتيجي عندما قررتا إخضاعه أكثر بالضغط عليه داخليا، لم يكن الحديث عن الديمقراطية جادا، كما كتبت في:٢٠٠٥، وإنما كان لابتزاز النظام أكثر، حيث كانوا واثقين بأنه راسخ رسوخ الجبال الشامخات، لكن مكر ربك شديد، يسمونه مكر التاريخ، وهو تدبير خالق التاريخ.

أما الطبع على القلب فمفهوم مهم في فهم تصرفات كثير من الظالمين، ومعناه أن الإنسان يفقد في لحظة معينة قدرته على التفكير السديد، وعلى التراجع، ويصبح متصلبا لا يدخل شيء إلى عقله من الخارج، ولا يخرج من عقله شيء مما بداخله كما يقول فضيلة الشيخ الشعراوي رحمه الله، ولا يكون ذلك ابتداءً أبدا، فالإنسان يكون في البداية قابلا لكل شيء، سهل التراجع، قريب التوبة، لكن الاستمرار في التكبر والتعالي لا سيما إذا اتضح الأمر وعرف الحق وعانده كل ذلك يؤدي إلى أن يصبح مستحقا للعقاب، وفي هذه اللحظة يحدث الطبع على القلب، أو الختم عليه، فلا يبصر أعقل العقلاء ما يبصره أغبى الأغبياء.

والمثال الأشهر لهذه الحالة هو مثال فرعون أمام اليم، فقد كان قائدا عسكريا، يعلم متى يكر ومتى يفر، لم يكن غبيا حتى يقتحم البحر، وقد كان الطبيعي عندما رأى انشقاق اليم أن يفر، فالذي فلق البحر لا يهزم، لكنه تقدم ولم يحجم، قد ختم الله على قلبه بعد كل ما

جناه، وبعد عرض المعجزات والآيات عليه، وعندما نفهم أعمال الحكام العرب الذي ثارت الشعوب عليهم فلن تجدوا مفسرا سوى مفهوم الطبع لحالة القذافي، ثم هو المفسر [غالبا]حتى الآن لحالة الإنكار التي كان عليها مبارك وحاشيته، وسوف يصبح هو المفهوم الوحيد المفسر إذا مات الرجل ولم يستسمح الشعب ويعيد إليه حقوقه ويندم على ما فعل، لكن من يدري فربما فيه بعض الخير يجعله يفعل ذلك، وبما أبقاه الله لذلك.

وكذلك الحال مع جنود لله أخرى كثيرة، مثل التثبيت الذي منحه الله للشباب في معركة البغل.. ثم تأملوا أحداث الثورة كلها، فستجدون جهدا لا يراه الثوار منتجا لكنه ينتج، وأمرا لا يرونه متوقعا لكنه يحدث، وهكذا فستجدون نموذجا فريدا لمفهوم البركة وكيف تعمل.

أفيحدث هذا لتكون نتيجته سيئة؟

إن (شاء الله) كلا، كلا. .

هناك ملاحظة طريفة للدكتور طه حسين قالها عن زواج عبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم بآمنة بنت وهب، ذلك الزواج الذي لم يدم شيئا يذكر، فما إن تزوجها حتى رحل للتجارة ولم يعد، فلاحظ الكاتب الكبير أن الأمر يوحي حقا بأن وراء هذا الزواج أمرا جَلَلًا.

إن احتمال هذا الاستدلال مع الثورة المصرية أكبر، فلسنا إزاء حدث عادي بسيط، إنما حدث نادر مركب بل معقد، جاء في أصعب فترة يخشى فيها على الأمة، لم يكن بيننا وبين الهاوية سوى مسافة صغيرة، والسيارة تجري بسرعة كبيرة،،، ثم تحدث الثورة.

لا أتكلم عن مصر فقط، بل عن هذه الأمة العربية كلها، لم توجد فترة كان العوار الاستراتيجي فيها أصعب مما هو الآن. أمة ما أغناها فيطمع الجميع فيها، وما أضعفها عن ردع أعدائها فلا يهابها أحد. لم يجتمع لدى أمة في التاريخ ما اجتمع لدى العرب الآن من الغنى والأهمية والعجز، هم وردة ولا شوك فيها، أليست تقطف؟

كان الغنى في التاريخ كله يتحول إلى قوة، فأصبح عندنا ضعفا، حتى القوة المعنوية، قوة الروح والاستشهاد التي كنا نكافح بها بدأت تفقد قدرتها الرادعة بعد سياسة الضرب من

بعيد، والطائرة بدون طيار...وحتى الفكرة التي نسب إليها بعض الفلاسفة تقليل الحروب، وهي اعتماد الأسرة الغربية على إنجاب طفل واحد لا تكون مستعدة لفقده أبدا تحت أي ظرف، بدأت تفقد قدرتها الرادعة بعد التقدم التكنولوجي المعاصر من ناحية، وبعد سياسة الحرب بالوكالة من ناحية ثانية، ودخول قوى أخرى ربما تطمع فينا وتكون أقدر على التضحيات البشرية من ناحية ثالثة.

لم يكن القضية الفلسطينة مهددة بأن يصفيها أبناؤها مثلما هي الآن، ولم يكن الوضع الداخلي في مصر هشا مثلما هو الآن، ولم يكن الخليج مهددا مثلما هو الآن، لقد تغير العالم، وأوشكت كل الأسس التي انبنى عليها أمن الخليج على الانهيار. فبعد قليل جدا لن يصبح الخليج هو الماسة العظمى التي يستحيل على أمريكا أن تفرط فيها، سيصبح فقط قطعة ذهبية غالية يمكن المقايضة بها، في أي اتفاق وديٍّ للتقسيم، ونحن دائما موضوع الوفاق الودي. لقد تم اكتشاف النفط بكميات هائلة في الصخور الصلبة، وقد اعترفت شركة أرامكو السعودية أن معنى هذا كبير جدا بالنسبة لوضع السعودية، ثم اكْتُشِفَ النفط بكميات أكبر في البرازيل، ثم إن بحوث الطاقة المتجددة تحرز نجاحات هائلة، نعم هائلة لكن يُعَمَّى عليها لتسويق المحطات النووية بنظام تسليم المفتاح، أو خضوعا لشركات الطاقة التقليدية، أو لأسباب أخرى، ثم إن أمريكا تتجه فعلا إلى الشرق الأقصى، في تحول استراتيجي كبير، ثم إنها قد ضعفت فعلا ولا يستحيل خروجها من المعادلة، وإن كان ذلك غير منتظر قريبا، نحن إذن لقمة ما أشهاها، ولا شوك بها. ثم إن هناك قوى أخرى ظهرت على الساحة لا تهمها مسألة الخسائر البشرية مثل الغرب، الذي عرفنا كيف نتعامل معه، لم يكن الخليج مهددا مثلما هو الآن، ولا قيمة لنا بدونه، بقدر ما لا ظهر له سوانا.

نعم نعم،حدثت الثورات في فترة نقول فيها ويل للعرب من شر قد اقترب. فهل هذه مصادفة؟

بل إن الأمر أعقد،

فقد حدثت الثورة في فترة هي الأنسب على الإطلاق في العصر الحديث لقفزة كبرى إلى الأمام، لا تتعجبوا فنحن أمة تقفز من الوضع ميتا لا جالسا ولا منبطحا. بل من الوضع ميتا، في ومضة كالبرق الخاطف سرعة وتألقا

ولم تقفز مصر مثل هذه القفزة من قبل إلا واستبان بعدها أن هناك جزءا من دورها التاريخي قد آن أوانه، وما دورها التاريخي سوى أن تكون سيفا لأمتها، يدرأ الله به عن الأمة ما يشاء من المحن. والمحن والمخاوف المرتقبة ليست قليلة.

جاء في قصة يوسف في سفر التكوين أن إخوته لما اعتذروا له، قال لهم:" [٧]فَقَدْ أَرْسَلَنِي اللهُ قُدَّامَكُمْ لِيَجْعَلَ لَكُمْ بَقِيَّةً فِي الأَرْضِ وَلِيَسْتَبْقِيَ لَكُمْ نَجَاةً عَظِيمَةً. [٨]فَالآنَ لَيْسَ أَنْتُمْ أَرْسَلْتُمُونِي إِلَى هُنَا بَلِ اللهُ".[٤٥/٧-٨]

ومن العجيب رغم كل هذه المخاوف أن الظروف متواتية جدا لقفزة كبرى إلى الأمام، ليست هناك فرصة لنقل التكنولوجيا أفضل من الآن، ولا لانشغال رافضي نهضتنا بأنفسهم عنا أفضل من الآن، ولم تكن لدينا قوة بشرية شبابية من قبلُ أفضل من الآن، ولا أموال لا نعرف ما نصنع بها أكثر من الآن، وربما تتحول قريبا إلى ورق لا قيمة له إذا لم تستغل، ولم يكن لدينا شوق إلى التغيير أكبر مما هو عليه الآن، ولم يكن تحقيق سلاح رادع آمن دون حاجة إلى سلاح نووي أسهل من الآن، نعم إنني أعني ما أقول ، إن الفرص والله أكبر من أن تحصى، فهل هذه مصادفة؟

إن مسألة الفرص مسألة مهمة، ففي تجارب القفز المعاصرة كلها كانت هناك فرص، في التجربة الصينية شغلت عنها أمريكا بحرب العراق، واحتاجت لها في حرب أفغانستان فقدمت لها مساعدات حقيقية، وقبلت انضمامها لمنظمة التجارة رشوة هنيئة سائغة للشاربين، وفي تجربة تركيا كان سقوط الاتحاد السوفيتي والحاجة إلى تركيا لتملأ فراغا خوفا من أن تملؤه إيران، وفي تجربة ماليزيا كانت تنميتها مصلحة لليابان، وكانت الشركات اليابانية قد قررت الانتقال إلى الخارج، والآن تبحث الشركات اليابانية عن شريك، إن ارتفاع سعر الين ينذر بكارثة على الاقتصاد الياباني، وتريد الشركات اليابانية أن تنتج ملايين السيارات في الخارج، وكذلك قررت الشركات كلها بعد الأزمة العالمية أن تغير

فلسفة الإنتاج، فتعود من جديد للإنتاج لمتوسطي القدرة الشرائية في الدول الآسيوية والأفريقية، وهي تنفذ هذه السياسة الجديدة في الخارج حيث العمالة رخيصة. والشركات الزراعية التي طورت تكنولوجيات ممتازة لا تستطيع أصلا تطبيقها في اليابان، لأن القانون يمنع الشركات من شراء الأرض الزراعية، فهل من شريك؟

ولدى الرافضين لنهضتنا مشكلات شغلتهم بأنفسهم، مما سيمنحنا حرية مناورة لسنوات على الأقل، إذا سيطرنا على الصراع الداخلي بيننا، فنكون في هذه السنوات قد قفزنا (واحتكم الأمر). وحاجة تركيا وماليزيا وإندونسيا لنا أكبر من حاجتنا، لقد استعجلت تركيا بعض الشيء وهي الآن في مشكلة، وإذا تعاونا فالخير آت، ومكانتنا في قلوب هذه الدول الأخيرة هائلة، آه لو تعرفون مكانتنا في قلوبهم، إذن والله لعلمتم أن مددا هائلا سوف يأتي، لاسيما في أطار تجربة إسلامية متزنة.

والاقتصادات الصاعدة في الهند والبرازيل والأرجنتين وجنوب أفريقيا لم يكن لها وجود منذ سبع سنوات. وهؤلاء جميعا يتطلعون إلينا، لمصالحنا المشتركة، دون فيتو على نهضتنا، لقد تغير العالم، فلم يعد كما كان.

وعندئذ تحدث الثورة...فهل هذه مصادفة؟!!

الإجابة: كلا، غالبا. كلا إن شاء الله.

وستصبح الإجابة . كلا يقينا لو أوقفتم الشقاق يا قوم، وهرعتم إلى الفرصة السانحة، إن الفرصة لها شعر في مقدمة رأسها، أما في مؤخرة رأسها فصلعاء، لايمكن الإمساك بها بعد أن تدبر، اطرقوا على الحديد وهو ساخن ولا تنشغلوا بشيء حتى يبرد.

أوقفوا الشقاق يرحمكم الله، فالشقاق هو المظهر الوحيد الذي يشير إلى بقاء احتمال آخر غير احتمال البركة فيما حدث، وهو احتمال أن نكون مستدرجين للعقاب. ذلك أن الشقاق هو العدو اللدود للبركة.

إن بركة الله ليست طائرا يطير فيصطدم عشوائيا ببعض الناس، إنما للبركة قواعد، لها أمور تجلبها، وأمور تمحقها،[يعرفها جيدا من يعرفون شيئا من حكمة أحمد، صلى الله عليه وسلم] فقد كان يكثر من ذكر مستجلباتها، وممحقاتها، وإن من أكبر ما يمحق البركة

الشقاق والخلاف والعراك. أوقفوا الشقاق يخلص الأمر لاحتمال واحد هو البركة والأمل، والغد الذي يسع الجميع، فلأن يكون أحدنا شخصا عاديا في دولة عظيمة خير والله من أن يكون حاكما في دولة ذليلة مستعبدة.

وإلا فلا يزال هناك احتمال لأن نكون أهلا للعقاب .

إن الشقاق لا حل له، إن فساد ذات البين هي الحالقة: كذا قال النبي صلى الله عليه وسلم :

– " دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ قَبْلَكُمُ الْحَسَدُ ، وَالْبَغْضَاءُ هِيَ الْحَالِقَةُ، لَا أَقُولُ تَحْلِقُ الشَّعَرَ وَلَكِنْ تَحْلِقُ الدِّينَ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا ، أَفَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِمَا يُثَبِّتُ ذَاكُمْ لَكُمْ ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ" [٦]

–:" أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلَ مِنْ دَرَجَةِ الصِّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ ؟" قَالُوا: بَلَى، قَالَ :صَلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ فَإِنَّ فَسَادَ ذَاتِ الْبَيْنِ هِيَ الْحَالِقَةُ , " قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَيُرْوَى...: " هِيَ الْحَالِقَةُ لَا أَقُولُ تَحْلِقُ الشَّعَرَ وَلَكِنْ تَحْلِقُ الدِّينَ [٧]. "

إن المشكلة أن الشخص الواقع تحت سيطرة الشحناء الحالقة لا يدري أنه منقاد ، يظن نفسه مختارا يملك نفسه وهو لا يعرف أنه غير مختار، إن من لا يخاف الحالقة على نفسه منقاد لا محالة، واقع فيها دون شك.

إن المغالبة تقود إلى الاستعانة بمن لا نملك التحكم فيه، ولا نحب أن نستعين به، يستعين البعض بالخارج، وهو لا يقدر أن يتحكم في الخارج، وقد كان المستعين وطنيا أمس، ويمكن أن يعود وطنيا غدا، ويستعين الذي يزعم نفسه ثوريا تنويريا بمنشدي الصوفية ليحشد أتباعا، هل رأيتم أعجب من ذلك، لقد وقع في هذا العجب في بر مصر، وقع ممن كنا لا نظنه يقع منه أبدا، ثم يستعين (التنويريون) الذين لا يرون الشعب أهلا للاختيار على

---

[٦] – رواه الترمذي من حديث الزبير رضي الله عنه،كتاب الجمعة:٢٤٤٨ وحسنه الألباني، جامع الترمذي: 2508، بترتيبه.

[٧] – رواه الترمذي من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه،كتاب الجمعة:٢٤٤٧، وصححه الألباني، جامع الترمذي: 2507 بترتيبه.

الحشد بتحريض المهمشين، واستغلالهم لفرض قراراتهم من خلالهم، وتلك لعبة كارثية العواقب، فمن لا تستطيع أن تتحكم فيه لا يمكن أن يكون أداة، لأنه في النهاية سيفعل ما يراه لا ما تريد.

ثم يطالب أصحاب الانتخابات أولا باحترام الإعلان الدستوري، وإذا قيل لهم فلننتخب الرئيس كما في الإعلان الدستوري قالوا كيف ننتخب رئيسا بلا صلاحيات: الدستور أولا. لا أقيم الآراء، فقد يكون ذلك صحيحا، وإنما ألفت إلى التناقض.

في الحالقة يحدث العجب العجاب، ولا ينتبه أصحابه لأنه عجيب أصلا، يرفض الليبراليون الانتخابات، ويطلب الثوار تأجيلها والفرصة سانحة لهم، لماذا؟ ليستعدوا!!!! لقد بلغ بي الغيظ ساعتها مبلغا عظيما، وقد كنت أريد لهم مكانا يليق بهم، ولأني كنت خارج الحالقة [فيما أظن] فقد كنت أرى الوقت مناسبا لهم، وتذكرت حينها نكتة رواها العقاد رحمه الله عن طفلين، قال أحدهما لصاحبه كم عمرك قال خمس سنوات، قال أما أنا فعمري أربع سنوات، وسوف أكون مثلك في العام القادم.

هم سيستعدون أما الآخرون فلا، لن يستعدوا سيقفون في انتظارهم.

الدستور لا يضعه البرلمان، وإنما جمعية تأسيسية، وما الفرق، إذا كان كلاهما سيختاره الشعب نفسه، فالنتيجة واحدة، بل لعل البرلمان أسهل وأقرب للتوافق، أيستحق الأمر كل ما ضاع؟ إلا إذا كان المقصود هو جمعية غير منتخبة، وهل تؤمن جمعية معينة، وهل يليق بالذين قالوا ثورة كاملة لا تستحق دستورا مرقعا، أن يظنوا أن ثورة كاملة تضع دستورها جمعية معينة؟ وإذا كانت منتخبة فالذين سينجحون في انتخابات البرلمان هم الذين سينجحون في انتخابات الجمعية التأسيسية. لم تكن هذه قضية الأمة.

ثم حدث من سوء الحسابات كثير جدا، لقد عرف الذين ضغطوا على الجيش للبقاء أن ذلك لم يكن أفضل، ثم عادوا يهاجمونه لأنه بقي.

وغير ذلك كثير من الحسابات التي ثبت فشلها كثير... والمشكلة ليست في خطة العمل، لكنها في الحالقة.

والعجيب أنه في الحالقة لا ينتبه من لا يحسن الحساب إلى النتيجة الطبيعية وهي أن عليه أن يتهم رأيه....لكنه أبدا لا يفعل... أبدا لا يتهم رأيه، ويكرر نفس الأخطاء من جديد؟

في الحالقة يصبح الشك سيد الموقف، ويثبت خطأ الشك مرات ومرات، ولا تتوقف عجلة الشك عن الإنتاج، الجيش سمم الثوار، عرفنا من سممهم، فهل ينتهي الشك، كلا، الجيش لن يجري الانتخاب، لقد أجراها، فهل ينتهي الشك، كلا، وهكذا ....

إن الجيش من المستحيل أن يبقى، نعم من المستحيل، لا تريدون التصديق، حسنا فقط تشككوا في رأيكم، بأمارة كل حساباتكم الصحيحة قبل ذلك تشككوا في رأيكم .

سأطرح فكرة بسيطة تؤكد أنها الحالقة، وعدم اتهام الرأي، ولا شيء آخر، وليس اختلاف خطة الطريق، وإنما فكرة أن كل الآراء صفر سوى ما أراه، الجميع متخاذلون، ووحدي الوطني الأمين، من ليس معي يبيع دم الشهداء.

ما يضر الذين يخافون من أن المجلس العسكري لن يسلم أبدا إلا تحت الضغط اليومي أن يكون الضغط بلا أعراض جانبية، بدل هذا الضغط الذي يفقد الدولة تركيزها ويضعفها، ويشتت جهود الأمن الضعيفة أصلا حتى تنمو وتستفحل الجريمة المنظمة، وتسقط تماما هيبة الدولة، وتنتشر ظواهر لا يمكن رصد آثارها الآن، بدل ذلك فلنعلن من الآن موعد الثورة القادمة ولنحشد لها في منتصف يوليو إذا لم يسلم المجلس العسكري الحكم تسليما صحيحا في ذلك الوقت، ألن يجمع ذلك الجميع مرة أخرى حتى داخل الجيش نفسه، هل يمكن صناعة ضغط أكبر من ذلك، ألم نصنع ثورة محددة الموعد من قبل عندما اتفقنا؟ إن هذا هو أقوى ضغط ممكن، لأنه الضغط الذي سيسحق من يقاومه، ولن يجعل هناك من يبكي عليه. وهو ضغط آمن.

لا يخفى أن هذا هو الضغط الحقيقي، لا إفقاد الاعتصامات والمظاهرات أثرها ومعناها، لا يخفى ذلك أثر هذا الضغط وأمانه، لكنها الحالقة. يصبح فيها كل واحد حكما وحاكما وحكيما ومفتيا ومنفذا للحكم، وفيها تسمى المكايدات أفكارا للخروج من الأزمة، نعم في الحالقة يعاد تسمية الأشياء، ويطلق كل على نفسه الأسماء كما يريد، ويسمي مخالفه كذلك كما يشاء.

سلموا للشعب بحقه يرحمكم الله.

عندما نختلف لا بد من حكم ليرفع الخلاف، ونحن مختلفون، ولو قَلَّبْتُمُ الأرض ظهرا لبطن فلن تجدوا حكما أحق وآمن من أصحاب المصلحة الذين سيتحملون النتيجة.

أوقفوا الحالقة. ومحاولة التفشيل، ونظريتي: (أقودك أو أبيدك) و (فيها لاخفيها)، والله لن يكون فيها إن شاء الله من حاول أن يخفيها. لكنها الحسابات الخاطئة التي لا يكتشف أصحابها أنها خاطئة.

أوقفوا الحالقة يخلص الأمر لاحتمال البركة. وإلا فالنقمة قادمة، فالجميع مستحق.

﴿ فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ ۚ وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾

[غافر:٤٤].

الفصل السادس:

حدود علاقة الدين بالسياسة: الجماعات الإسلامية والحكم.

تمهيد:

ما الذي يمكننا عمله لوقف الحالقة؟ إن هناك مجموعة من القضايا الأساسية التي يحسن الوصول إلى كيفية لا تجعلها تضر بالهدف. لقد كَتَبْتُ الصفحات السابقة على نحو يوضح أن هناك في آخر النفق شيئا عظيما يجب السعي للحصول عليه، وأنه في متناول اليد إذا أسرعنا الخطا، فإذا كان ذلك صحيحا فإن كل ما يجب لتحقيق ذلك الهدف يصبح واجبا، من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ولا شك عندي في أن النجاح في مشروع التنمية يتطلب دولة ذات قاعدة شعبية عريضة تكون قادرة على تحمل آمال التنمية، ومن ثم فإن الخيار الديمقراطي واجب الاحترام، إذ لا يمكن دعوة الناس إلى التحمل إلا من خلال من اختاروهم، وبدون محاولات للتفشيل واستغلال آلام النمو.

لقد كان هناك اتفاق ضمني بين الناس والدولة الذي يقضي بأن يترك الناس شئون الحكم، والدولة توفر الحاجات الأساسية، لقد كانت الدولة قادرة على الوفاء بهذا الاتفاق في زمن الثقافة الريعية، حيث تكفي مدخلات الدولة السيادية من البترول والقناة والجمارك... لسد الحد الأدنى من حاجات الناس، لكن ذلك أصبح مستحيلا الآن، ثم جدت حاجات أخرى لا بد فيها من التنمية، مثل الحاجات الدفاعية التي تعقدت فلم تعد الشجاعة كافية فيها. وقد تعايش الشعب فترة مع حالة مزرية من الفشل، ومع اضطرار الدولة لبيع أصولها المادية والمعنوية، وبيع كرامتها وربما مستقبلها لتحقيق هذه المعادلة، لكن الشعب لم يعد قادرا على التحمل، ومن ثم يجب عليه تحمل آلام النمو، للخروج نهائيا من حالة الفشل.

وتحمل آلام النمو يحتاج حكومة ذات قاعدة شعبية، كما يحتاج أن تمنح هذه الحكومة فرصة حقيقية بأقل قدر من المنغصات. ويحتاج في الوقت ذاته إلى استمرار الخيار الديمقراطي في أداء وظيفته الأساسية، وهي التخلص الآمن من الفاشلين. وأحسب أن هذا

يتطلب سرعة تسليم السلطة لإدارة منتخبة، كما يتطلب رؤية واضحة في علاج عدد من القضايا، منها قضية علاقة الدين بالسياسة، وقضية التعامل مع جرائم النظام القديم، لأن هاتين القضيتين في زعمي تعيقان عملية تسليم السلطة من ناحية، كما تضران بفكرة منح الإدارة المنتظرة فرصة مناسبة، فيتم تفشيلها والوقت ليس في صالحنا.

إنَّهُ لا بُدَّ مما ليس منه بد. وغياب هذه الفكرة البسيطة يجعل الجميع الآن مشاركا في تعطيل المسيرة دون أن يدري، حتى شباب الثورة أنفسهم الذين قد لا يصدقون أن الخوف من ردود فعلهم التالية التي لم يعد توقعها ممكنا يجعل الآخرين في حالة خوف من أن يكونوا في مواجهة معهم غدا، ومن ثم نجد ترددا في تسليم السلطة وتسلمها يفسرونه هم على أنه رفض لهذا التسليم أو التسلم ، ولا يقبلون أي احتمال آخر.

وفي زعمي أن هذا الاحتمال الآخر موجود، وهو أن التأخير ناتج عن إنكار أنه لا بد مما ليس منه بد في قضيتين، الأولى قضية حق الأغلبية في الحكم مع رؤية ممكنة لعلاج قضية علاقة الدين بالدولة التي تُشْعِرُ قطاعا من أبناء الوطن بأن مشاركتهم السياسية الحقيقية مستحيلة في ضوء حكم الأغلبية، فيرفض وإن بشكل غير مباشر فكرة حكم الأغلبية، وهذا ليس صحيحا، فثمة رؤية آمنة تمكننا من إقامة تحالف قوي ينجح في وقف استغلال الدين في الوصول إلى الحكم.

بل إنني أزعم أن النجاح في وضع إطار مؤسسي واضح وآمن لتحقيق مبدأ دستورية الشريعة كما سأشرح سيمكننا حتما من فصل حقيقي بين الخطاب الديني والخطاب السياسي، على نحو يتيح فرصا حقيقية للجميع، كما أزعم أن المشكلة ليست في استحالة فصل الخطابين، وإنما في أن الحل العملي لهذه القضية لم يقدم أصلا، فإذا ما قدم ذلك الحل العملي فسوف ينجح حتى وإن رفض ذلك عدد من الإسلاميين، فإن الغالبية ستقبله، وستدافع عنه، قد يكون ذلك غريبا، لكنني أثق في صحته، وبما أنه لم يقم دليل حتى الآن على ما يوجب تجاهل ما أقول فقد أصبح وضعه على الطاولة لازما.

والقضية الثانية هي قضية معالجة أخطاء الفترة السابقة وجرائمها، وهي القضية التي يصر الشباب على الوصول فيها إلى العدل الكامل، ولا يناقشون احتمالا آخر هو أن الوصول

إلى العدل الكامل في هذه الدائرة ربما يكون غير ممكن حتى لو تسلموا هم الحكم غدا، فالقضية ليست في وجود الإرادة السياسية، وإنما هي في القدرة على تنفيذ هذه الإرادة، إذ لا بد من أن تكون أدوات للتنفيذ أقوى من موانعه. والأمر ليس كذلك. إن من السهل أن تطلب، لكن الأمور تتعقد عندما يكون عليك أن تنفذ، لكن يبدو أن هناك تجاهلا الآن للسؤالين: كيف؟ و: وماذا بعد؟

وفي تصوري أن دور شباب الثورة في القضية الأولى ضعيف، فهي ليست قضية معظمهم الأساسية، وقد أكدت شواهد كثيرة على ذلك كانت بالنسبة لي علامة فرحة واستبشار. وكل المطلوب منهم أن يكونوا على وعي بأنها قضية وجودية بالنسبة للبعض فلا يسمحوا باستغلال الموقف في هذه الدائرة.

أما القضية الثانية فإن دورهم فيها كبير جدا، ومن ثم فإنني آمل أن يتأملوا مليا ما سيأتي في الصفحات التالية ليكون فقط جزءا من المعطيات التي يتصرفون على أساسها.

أما لماذا هذه التوجه بالخطاب إليهم دون غيرهم ، فلسببين، الأول أنهم في ظني الذين لا ننتظر منهم أن يكون لهم دور في أي تعطيل للمسيرة، والثاني أن أحدا لن يكون قادرا بدونهم على تعطيل شيء. وبالتالي فموقفهم هنا أو هناك هو الآن رمانة الميزان.

ولا أقصد بالشباب الآن المجموعات المنظمة التي أتمنى ألا تكون صلاتها بالنخبة قد عقدت الأمور، وإنما أقصد أساسا جمهور شباب مصر الحالم بثورته ومستقبل أمته، والذي يجب علينا وضع الصورة كاملة أمامه حول هاتين القضيتين، حتى يصعب استغلالهما لتفخيخ الأمور، وحتى يعلم أن هناك من يستحيل إرضاؤه أبدا، لأنه لا يأخذ موقفا سياسيا بل دينيا، ومع ذلك فهو لن يعترف بذلك ويبحث عن خلفية أخرى للصراع.

- في قضية علاقة الدين بالحكم.

قال المرشح (س) يعتمد برنامجي في هذه الجزئية المهمة على ثلاثة أفكار أساسية تتفرع عنها أفكار فرعية أخرى.

ونظرا لأن وضع حل للمشكلة التي تمثلها هذه القضية حتمي لنجاح مشروع التنمية حتى لا يؤدي غياب الحل لضياع الجهود فيما لا طائل من ورائه، وتأخير البداية إلى مرحلة لن تأتي أصلا فإنني سأصر إصرارا شديدا على تنفيذ عناصر البرنامج المرتبطة بهذه الجزئية.

غير أنه يجب أن يكون واضحا أن وضع حل لهذه المشكلة لا يعني حسم الخلاف حولها، بل وضع حل يمكننا من الحركة دون حسمها، أي تقديم كيفية لتجاوزها على الأقل في هذه المرحلة. وسبب ذلك أنها لن تحسم في الحقيقة في المنظور القريب، كما لن يتحقق نجاح كبير فيها دون نجاح مشروع التنمية.

إن المشكلة التي تعرقل التقدم ليست الخلاف حول هذه القضية، وإنما افتراض أن حسمها ضروري للانطلاق، ورفض الفرقاء الحركة قبل الاتفاق عليها، وكأن المشكلات المحيطة بنا ستتوقف حتى نحل مشاكلنا، وكأننا وحدنا على الطريق، والحق أننا لسنا وحدنا على الطريق، بل إننا في نفق مفخخ من داخله، ومستهدف في الوقت ذاته من خارجه، والإسراع بالخروج منه هو الحل الوحيد.

إن تصور أن حل هذه القضية هو مقدمة الانطلاق ليس صحيحا، وإنما الصحيح أن حل المشكلة هو نتيجة النجاح في مشروع التنمية، فنجاح مشروع التنمية هو الذي سيمكننا من التغلب على هذه المشكلة، ويساعدنا على تقليل الفوارق بين الفرقاء حولها. إن النجاح في هذه القضية ليس بذرة للتنمية، بل ثمرة نهائية لها، نعم ليس مقدمة بل نتيجة. والسبب في ذلك أن جزءا كبيرا من استفحال هذه المشكلة إنما يعود إلى حالة القلة والذلة التي عليها الأمة منذ فترة طويلة، حيث إن حالة القلة والذلة هذه قد أنتجت أثرين مباشرين:

الأول: حالة كبيرة من الخوف على هوية الأمة وكينونتها الحضارية جعلت قطاعا من أبنائها يتشرنق، ويتحلق حول ذاته رافضا أي نوع من النقد الذاتي له أو للتراث، ورافضا الإضافة أو التغيير الضروريين، خوفًا من أن يتسبب ذلك في ضياع الهوية التي يعلم أنها مستهدفة، ويفسر ذلك الرغبة العارمة في جعل الكثير مما هو أرضي بشري نسبي جعله سماويا مطلقا، حفاظا على ما هو قائم خوفا بل رعبا عليه، رغم ما في هذا من خروج على

الموقف الصحيح لسلف الأمة الذين اتفقوا على أننا لا نتحزب لرأي بشر كائنا من كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم، إذ إنه الوحيد الذي صدر في تشريعاته وأحكامه عن الوحي، ويخطئ من يظن أن هذه الحالة يمكن تجاوزها بالإقناع، وإنما فقط بتغيير حالة القلة والذلة التي عليها الأمة، وقد حكوا أن امرأة ادعت النبوة على عهد هارون الرشيد، فأحضروها له فسألها ألا تعلمين أن محمدا صلى الله عليه وسلم قد قال: لا نبي بعدي، فأجابته" بلى، فهل قال لا نبية ؟! فضحك وتركها، إذ ما الذي سيضير أمة يقول أميرها للسحابة أمطري حيث شئت فسوف يأتيني خراجك، ما الذي سيضير أمة هذا شأنها من مثل المرأة؟ ولذلك ضحك الرشيد وصرفها.

وأما الأثر الثاني الذي تركته حالة الذلة والأقلة على أبناء الأمة فهو أن قطاعا من أبنائها بل من أذكى أبنائها قد أصبح عدوا لحضارتها، حيث إنه نسب قوة المنتصر الذي غلبنا وتقدم علينا إلى عَلْمَانِيَّتِهِ، والمغلوب كما نقلت آنفا عن ابن خلدون مولع بتقليد الغالب في شعاره ونحلته وسائر أحواله، لأن النفس تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه.

وهذه الحالة أيضا لا يصلح معها غالبا الحجاج والجدال، وإنما النجاح في إنجاز مشروع يقنع عن طريق النموذج لا الجدال، بأن هناك طريقا آخر للتنمية لا تشترط فيه العلمانية بمفهومها الغربي، ويقنع بأن التخلص من كل المخاوف المشروعة ممكن ونحن داخل دائرة الشريعة نفسها، وأن غيرنا قد كان مضطرا لكننا لسنا مضطرين. إن هذه النتيجة لن تثبتها عند كثيرين إلا التجربة، إذ ستقدم التجربة الدليل على أن ما يظنه إخواننا لن ينفع أبدا قد تم تجريبه ونفع فعلا.

وإذن فنجاح مشروع تنموي علاج لهذين الأثرين معا، صحيح أنه ستبقى دائما طائفة لا علاج لها، لكن الصحيح أيضا أن عددها سيقل بشكل كبير جدا، كما أن قدرة المجتمع على تحملها ستزداد، فلا يسعى لإقصائها، وفوق ذلك فإنها ستتوقف نهائيا عن محاولة فرض رأيها، لسبب بسيط هو يأسها الكامل من محاولة نجاح فرض رأيها، وبدون هذا اليأس فلن تتوقف هذه المجموعات عن محاولة فرض رأيها ما دام الفرض ممكنا، فتلك هي طبيعتها الذهنية.

ولذلك فإن أفضل الحلول مطلقا هو وضع الإطار الذي يجعلنا قادرين على الحركة إلى الأمام بصرف النظر عن حل هذه المشكلة أو عدم حلها، وأزعم أن العناصر الثلاثة التالية، وهي ليست جديدة، قادرة على تقديم هذا الإطار:

١- وضع القواعد، والمؤسسات التي تؤدي إلى تطبيق مبدأ دستورية الشريعة الذي يستحيل التفريط فيه على نحو لا يضر بأحد، ولا يخيف أحدا.

٢- فصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي، حتى يمكن أن ينجح مشروع التنمية، وهناك فرق شاسع بين فصل الدين عن السياسة فذلك مستحيل في الإسلام كما سأشرح، وبين فصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي وهو واجب ديني كما سأشرح.

٣- وقف أي محاولة لتفشيل الإدارة المنتخبة ووضع العراقيل في طريقها، وهذا المبدأ في الحقيقة موجود في المبدأ السابق، لأن فصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي يشمل أيضا فصل الخطاب الإيدولوجي العلماني عن السياسي، فمن تبنى إيدولوجية بعينها لا يحق له فرضها بشكل مباشر، كما لا يحق له فرضها بشكل غير مباشر عن طريق استغلال آلام النمو الطبيعية بعد الثورة في التحريض على الخيار الديمقراطي أو الوقوف في طريقه، أو تعطيل الحركة إلى الأمام، وتفشيل الآخرين، على طريقة (فيها يا اخفيها) اقتداء برأس النظام السابق:(إما ما أريد أو الفوضى). وقد ثبت أن النظام السابق هو في الحقيقة حالة ذهنية عند كثيرين، وليس عند رأس النظام السابق وحاشيته فقط.

إن أية محاولة للتفشيل، وتفرغ بعض الفرقاء للمكايدة ولهدم الآخرين، ستكون ذات آثار بالغة الخطورة على حلم القفز إلى الأمام، لسبب بسيط، هو أنها ستجعل الفريق المكلف بإدارة البلاد يلجأ إلى التحريض المقابل من ناحية، فيحتدم الصراع، كما أنها ستجعله يلجأ إلى الحل الأسهل، وهو مجرد تعويم مصر ومنع غرقها، بإصلاحات سريعة ترضي الجماهير لكنها لا تحقق الهدف المطلوب، وذلك حتى يلتف على المحرض، بينما محاولة النمو الجادة تحتاج إلى معاناة وعزيمة وتعاون، فإن لم يوجد التعاون فليس أقل من وقف التصيد ومحاولات التحريض والتفشيل، فمصر الآن لا يمكن لأحد أن يحقق مطلوبات الناس فيها بسرعة، لا لقصور به وإنما لاستعصاء ذلك على الجميع، فإذا تركنا الأمر لمحاولات

التفشيل، ولم تتمكن الإدارة المنخبة من الحركة الفاعلة، وطلب منها المستحيل، ووضعت في دائرة رد الفعل دائما فلن يكون النجاح ممكنا.

ولذلك فلا بد من وضع أطر واضحة جدا تضمن الحركة إلى الأمام . وتثبت تحقيق الخيار الديمقراطي، الذي يعني ضمن ما يعنيه الإقرار بحق الإدارة لمن كلفته الغالبية بذلك، إن الإصرار على عدم الإضرار بالأقلية واجب وحق، لكنه لا ينفي حق الأغلبية في الإدارة، دون الفهم الغريب الذي لا وجود له إلا مصر الآن لما يسمى التوافق، إن اشتراط توسيع دائرة التوافق أكبر معيق للحركة. نعم لا يمكن اشتراط توسيع دائرة التوافق لتشمل الأشخاص والسياسات، إنها لا تتعدى الدستور والمبادئ العامة، والإفادة من كل رأي حكيم، أما غير ذلك فطرطشة عاطفية لا معنى لها، وهي قنبلة موقوتة تُفْقِدُ الخيار الديمقراطي كل قيمة له، وتعيق الحركة، وتعطي كل شخص حق تعطيل المسيرة لمجرد أنه لم يعط ما يريد. ورحم الله الدكتور محمود الطناحي، فقد كان يكرر في أذني كثيرا في مناسبات كان فيها محقا قوله تعالى:﴿ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾ [التوبة:٥٨] والمشكلة أن الذي يسخط دائما يسخط على خلفية مشكلة حقيقية، والمشكلات ستكون موجودة لفترة دون شك مهما كانت الحكومة ذات قدرة وكفاءة.

نعم إذا سمح لكل من لم يرض بتعطيل الحركة فلا أمل على الإطلاق، لأنه من المستحيل وجود شيء يرضي الجميع. ولم يوجد بَعْدُ ذلك النظام الذي يعطي مكانا لكل من يرى نفسه كفؤا، حتى لو كانت لديه الكفاءة فعلا، إن هذا النظام مستحيل، وإنما جعلت الانتخابات أصلا للفصل بين الأكفاء، ومن كان صادقا فليطلب أن يؤخذ برأيه وليقدم نصيحته، دون يشترط أن يكون موجودا بنفسه ما دام الهدف هو المصلحة العامة.

لكن ما نراه هو عكس ذلك، بل إننا نرى من يضن برأيه إلا أن يكون في الصورة، ويخاف أن ينجح غيره، وكأن نجاح أي طرف ليس مصلحة لمصر، وبالتالي سيعود عليه أيضا كما يعود على الجميع .وفي مثل هذه الأجواء يكون اشتراط وجود الجميع بأشخاصهم كارثيا، وما جعلت الانتخابات إلا لإفراز مجموعة يعهد بالأمر إليها، وإلا كيف سنحل الخلاف بين الأكفاء ما دامت المناصب محدودة.

بل حتى مع افتراض صدق النية الشديد، وأن المسألة هي من باب الشوق الذي يملأ الجميع الآن لخدمة مصر، فهذا الوضع غير ممكن أصلا. ثم إن ميدان العمل الأهلي ومجالات العمل العام المتنوعة فيها ما يسع الجميع، ثم ما الذي سيضرني لو تم تنفيذ أفكاري دون أن أكون أنا المنفذ، بل إن ذلك في الآخرة أعظم أجرا، لأن الدال على الخير كفاعله في الأجر، لكن فاعله في ميدان السياسة ربما يأخذ بعض حقه في الدنيا صيتا وشهرة، فيقلل ذلك من أجره في الآخرة، أما الدال عليه فقد أخذ أجره كاملا.

وبطبيعة الحال فإن هذا الكلام الأخلاقي لا يُعْمَلُ به كثيرا في ميدان السياسة، والقضية مصيرية، فلنضع الإطار الذي يقرر مبدأ: دعه يحكم، كما نطلب: دعه يفكر، دعه يعبر، دعه يمر... فهذا من مصلحة الجميع على المدى البعيد، فناجح اليوم راسب غدا، هكذا السياسة، ومن حظي بتأييد الشعب يجب أن تتاح له الفرصة كاملة غير منقوصة، وأي محاولة لتفشيله سوف تؤدي إلى تشريع الاستبداد، أولا لأنه لن يصمت إزاءها وسيرد على الاستبداد بمثله، ثانيا لأن الشعب لن يعرف سبب عدم النجاح لا سمح الله لو حدث، بل إن الغالب أنه سينسب عدم النجاح إلى محاولة التفشيل لا إلى فشل السياسات، ونحن شعب لا يعترف بسهولة، ويرى دائما في مباريات الكرة أن الحكم هو سبب الهزيمة، وثالثا لأن محاولة التفشيل ستكون دليلا حقيقيا على أن مصر هانت على المصريين، وإذا وصل هذا المعنى فلن يُبْقِيَ الناس على أحد ممن تنسب إليه هذه الصفة.

قال المرشح (س) ولذلك يجب تنظيم حق التظاهر، وحق الإضراب، وحق التعبير، على نحو لا يقيد الحرية، لكنه في الوقت نفسه لا يفقد الخيار الديمقراطي قيمته، ولا يؤجل محاولات التنمية، ولا يسمح لأحد بطلب المستحيل، واستخدام طلب المستحيل بوصفه قميص عثمان الذي يخفي وراءه ما يريد، كما يجب أن يكون الإعلام حُرًّا حقا، لكنه ليس وسيلة للتحريض .

لا يعني هذا أبدا التقليل من شأن التوافق والتواصل والتقارب، والحوار البناء ومحاولة الاتفاق وتحقيق الاجماع قدر المستطاع، فهذا هو الخير كله، وهومصدر البركة المأمولة، وهو منتهي أملي لو حدث، لكنني أتكلم عن اشتراطه إذا لم يحدث، عندئذ يجب أن نطالب

بضرورة وقف الطرطشة العاطفية، وضرورة التدرب على السياسة الحقيقية بعد فترة موت السياسة التي عاشتها مصر، والسياسة الحقيقية لا تكون بالرفض والشتم والتفشيل، وإنما ببناء نماذج وسياسات بديلة، ولا تكون في الصالونات وعلى صفحات الجرائد، وبرامج التوك شو، وإنما بين الناس، ثم لا تكون بالبكاء والشم وإنما بالعمل، وبالصبر على نتائج العمل، وعدم استعجال ثماره، شريطة التحلي بأخلاق الفروسية وعدم استغلال صعوبة الأوضاع في التشويش والتفشيل، فمصر لا تحتمل، ومن يلجأ لهذه اللعبة الآن فلا مكان له، إذ إنها لعبة رغم خطورتها فحلها سهل جدا، وسيجعلها وبالا على صاحبها، لكن الحديث عن هذا الحل ليس لائقا الآن، فلا يزال الأمل كبيرا في أن ننضج بسرعة.

وقد يتبادر إلى ذهن القارئ الكريم الآن أن توارد الخواطر قد أخذني بعيدا عن موضوع هذه السطور، وليس الأمر كذلك، لأن القضية التي نتحدث عنها تعد أساسا تحتيا للكثير من المظاهر السلوكية، وهي ذات تجليات كثيرة جدا، بل إنها تستخدم لتبرير التصرفات غير السياسية وغير الأخلاقية في الوقت نفسه، إذ عن طريقها يعتبر البعض هذه التصرفات ضرورة، ما دام مستقبل مصر في نظره مرهونا بإقصاء الفكر الآخر، فيهون عنده كل شيء في سبيل هذا الإقصاء، وكنت قد شرحت هذه الفكرة قبل الثورة في كتابي عن الشورى والديمقراطية معتبرا أن حال النخبة في مصر عائق أساسي في طريق نجاح أي تجربة ديمقراطية.

وربما يكون من المفيد قبل البدء في شرح العناصر التي تمكننا من تجاوز هذا الخلاف، والانطلاق إلى الأمام رغم أن كل واحد على موقفه، هو أن أشير إلى أننا لسنا فريقين فقط حول هذا الموضوع وإنما نحن فرق متعددة، فليس صحيحا أننا عبارة عن إسلاميين يريدون تطبيق الشريعة، وليبراليين ويساريون يريدون إهمالها، إن هذا تبسيط مخل جدا، حيث إن تاريخ الليبرالية المصرية لا يعرف فكرة تجاوز الشريعة إلا عند قلة محدودة جدا من الذين يعتنقون العلمانية بالمفهوم الغربي، كذلك ليس الإسلاميون كتلة واحدة في رفض المنجز السياسي والإداري العالمي، أو في فهمهم لكيفية تطبيق الشريعة، بل إنني أزعم أن الإيمان الحقيقي بالحرية وبحقوق المواطنة موجود الآن عند طائفة من الإسلاميين. وإذن فالحق أن

هناك في المنتصف قطاع كبير جدا يمكنه أن يتلاقى حول هذه القضية، لكن تلاقي هذا القطاع لا يرضي من يريد استغلال هذا الخلاف سياسيا ، فيتجاهل التمايزات الداخلية بين الفريقين عند عمد، بل يحاول إخفاءها، إضافة إلى وجود من لا يعرف هذه التمايزات حيث إن تاريخ الأفكار ليس من مجالات الاهتمام في بلدنا. ولذلك فسوف أضيف هدفا آخر للصفحات التالية، علاوة على شرح عناصر الحل الذي يمكننا من العمل رغم الخلاف، والدفاع عنها، هذا الهدف الجديد هو تقديم بعض التفصيلات التي تساعد في حصر الخلاف داخل فئة أقل عددا، حيث سيكتشف كثير من القراء أنهم أصلا خارج هذا الخلاف.

ولعل من المفيد ابتداء التصريح بأنني أستخدم كلمة إسلامي بمعنى: الناشط سياسيا أو اجتماعيا أو فكريا لإعادة المجتمع إلى حالة لا تتعارض فيها المفردات الثقافية والاجتماعية لحياة المسلمين مع أساسيات الدين. إنه لا يؤمن بذلك فقط، وإنما يسعى لتحقيقه، وينشط له. وهذا المعني يضم شبكة واسعة ليست كلها داخل الحركات الإسلامية السياسية المعروفة، وبينها تمايزات كثيرة، رغم وجود قواسم مشتركة. ومعنى ذلك أنه لا يوجد تطابق على الإطلاق بين كلمة إسلامي وكلمة مسلم، فكل من آمن أنه لا إله إلا الله محمد رسول الله موقنا بها قلبه وغير مصر على ما يعارضها تعارضا جذريا هو مسلم صالح الإسلام، وعلى ذلك فالإسلاميون جزء صغير من المسلمين .

وهم بطبيعة الحال ليسوا شيئا واحدا، وليس المطلوب أن يكونوا كذلك، فعباءة الإسلام واسعة جدا، لا يجوز لأحد أن يضيقها أو يجعلها على مقاسه، لكن المفروض أن هناك حدودا قصوى، وخطوطا حمراء المفترض في الجميع عدم تخطيها. وما دمنا داخل هذه الحدود فليس لأحد أن يتحدث باسم الله، أو ينزل الناس على حكم الله، فالمصحف لا يتكلم وإنما يتكلم الرجال كما روي عن على رضي الله عنه[1]. وقد نهى النبي قائده بريدة رضي الله عنه أن ينزل الناس على حكم الله، لأنه لا يدري أيصيب حكم الله أم يخطؤه،وأمره أن ينزلهم على حكمه هو وحكم أصحابه. قال:" وَإِنْ حَاصَرْتَ حِصْنًا

---

[1] – الطبري: تاريخ الرسل والملوك: ١٦٦/٥.

فَأَرَادُوكَ أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حُكْمِ اللَّهِ ، فَلَا تُنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لا"[٢]

وسأبدأ الآن في شرح المبادئ الثلاثة السابقة، وبيان كيف تساعد على تجاوز ضرر هذا الخلاف دون حاجة إلى الاتفاق حوله، أي بالسماح بأن يظل كل على موقفه، دون خطورة عليه تجعله مضطرا إلى القتال، الذي قد يقضي على التجربة الديمقراطية الوليدة.

ما معنى دستورية الشريعة وكيف يمكن تحقيقها مؤسسيا بطريقة آمنة؟

– يعني مبدأ دستورية الشريعة وفق الصياغة الدقيقة التي صاغها السنهوري باشا رحمه الله في رسالته للدكتوراه [والسنهوري كما سبق هو أبو القانون العام والفقه الدستوري في العالم العربي كله، ولذلك استشهدت به دون غيره، ودون أيٍّ من المفكرين الإسلاميين]– يعني أن واضع القانون المسلم يمارس دوره في تقنين القوانين المنظمة للحياة في ضوء الوعي بعدم جواز تعارض ما ينتج من قوانين مع الشريعة الإسلامية التي لا تعني الفقه كما سنرى، وإنما تعني ما هو قطعي الدلالة من نصوص القرآن، وما هو قطعي الدلالة والثبوت من نصوص السنة.

وقد أوضح السنهوري أن ممارسة الديمقراطية لا تعني في أي مجتمع من المجتمعات أن لممثلي الشعب حرية مطلقة في وضع ما يشاءون من قوانين، بل إن المستقر بعد طول التجارب أن هناك ثلاثة مصادر لا يجوز لأي مجلس نيابي أن يعارضها في أي دولة ديمقراطية الآن[٣]:

١– المبادئ الدستورية، فليس للمجالس النيابية أن تصدر قانونًا يتعارض مع الدستور. ولذلك فإننا نجد فى كل الأنظمة السياسية محاكم أو هيئات تراقب قرارات المجالس النيابية من حيث تعارضها مع الدستور .

٢– قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الدولة .

---

[٢] – رواه أبو داود ،:٢٢٤٩ وابن ماجة٢٣٠٧، بترتيب الألباني والدارمي،رقم: ٢٣٦٧، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة. وفي مشكاة المصابيح: رقم: ٣٩٢٩.

[٣] – عبد الرزاق السنهوري : فقه الخلافة وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٩٣ .

٣- مبادئ حقوق الإنسان، حيث أدرك الفكر السياسي المعاصر أن مشكلات كبرى تنتج عن الحرية المطلقة للجماعات فى اتخاذ القرارات، ذلك أنه فى بعض الفترات يكون الشعور الجماعي مندفعًا فى اتجاه قرارات وسلوكيات ضارة وغير عادلة، ومتجاوزة للأسس الأخلاقية العامة.ومن هنا أصبحت مبادئ حقوق الإنسان جزءًا لا يتجزأ من الديمقراطيات الغربية،[على الأقل من الناحية النظرية].

وعلى أساس هذا المبدأ اعْتُبِرَ [رادوفان كراديذيتش] رئيس ما يسمى بجمهورية صرب البوسنة مجرم حرب، وإلا فإن قرار الإبادة الجماعية للمسلمين كان قرارا يحظى بتأييد غالبية الصرب في ذلك الوقت .

لقد تجاوز الفكر السياسي المعاصر مسألة كون الديمقراطية تعنى حكم الشعب بالشعب بشكل مطلق ولا نقول غير هذا . لقد كان من الممكن أن تحظى رغبة الخديوي عباس حاكم مصر بنقل المسيحيين المصريين إلى السودان فى ظروف خاصة بأغلبية ما .هنا تقول الشريعة: لا ، كما قال له المفتي ساعتها حتى إذا حظيت هذه الرغبة لا سمح الله تحت التضليل طبعا بقبول جماهيري.

نعم لا نريد بالنسبة للشريعة غير أن تكون لها هذه الصفة الدستورية، دون أن يعني هذا أبدا أن يضع القوانين رجال الدين، بل رجال البرلمان الممثل للأمة ملتزمين بدستورية الشريعة كائنا من كانوا إسلاميين أو غير إسلاميين.

ولأن النص على دستورية الشريعة [كما سأثبت تماما] هو المعادل الطبيعي لإيمان الأمة فقد كان فقد كان هذا النص موجودا بشكل أو بآخر في كل الدساتير التي حكمت مصر منذ بدء التفكير في وضع دستور للبلاد، ولقد أساء الذين جادلوا في هذا النص إلى الوضع السياسي أيَّمَا إساءة، وأشاعوا قدرا كبيرا من الفزع والشك، وصنعوا استقطابا أدى إلى تراجع لغة الاعتدال، وخفوت صوت الوسطية في قضية محسومة من المستحيل تجاوزها، فدل الأمر على عدم نضج سياسي؛ حيث لا يمكن للشعب قبول من يشوش على مبدأ دستورية الشريعة. وبالتالي يمكننا اعتبار هذا الموقف مثالا على تغليب الإيديولوجيا على

السياسة، لأنه طلب للمستحيل، وطلب المستحيل ليس من السياسة، وإنما من الإيديولوجيا.

ورغم أن الذين تحدثوا عن تجاوز هذا المبدأ قلة قليلة، فإن حديثهم قد نسب إلى قطاعات عريضة لا تعارض أصلا مبدأ دستورية الشريعة، مما قلل فرص تيار حقيقي موجود في الشارع المصري في الحصول على ثقة الشعب. ولا أدري هل كان ذلك عن قصد أم عن عدم معرفة.

وفي كل بلاد العالم أيضا كما يوضح السنهوري، وتوضح كتب الفقه الدستوري، توجد رقابة دستورية على القوانين، بعضها تكون قَبْلِيَّة، كما هو الحال في فرنسا حيث تُرَاقَبُ دستورية القانون قبل إصداره، وبعضها تكون بَعْدِيَّة؛ حيث تُرَاقَبُ دستورية القانون بعد إصداره، وقد اختار الفقه الدستوري المصري الرقابة البعدية، وأوكلها للمحكمة الدستورية العليا، وهذا كاف تماما، لا سيما أن التجربة قد أقرت إضافة جيدة أخرى بمرور الوقت حيث أصبح مطلوبا تقديم القانون أيضا قبل إصداره إلى مجلس الدولة، وإلى مجلس الشورى بهدف ضمان عدم تعارضه مع الدستور الذي ينص على عدم تعارضه مع الشريعة حتى لا تكثر القوانين التي تحكم المحكمة الدستورية العليا ببطلانها لما يترتب على البطلان من مشكلات.

كذلك فإن الواقع التطبيقي قد أنتج ضرورة البدء بمناقشة القوانين في اللجنة التشريعية في البرلمان قبل مناقشته العامة ومن الطبيعي نظرا لطبيعة الرجال الذين يختارون الانضمام لهذه اللجنة أن يكونوا قادرين على الكشف عن كثير من التعارضات والتحذير منها.إن هذا الإطار كاف تماما، وقد شرحت ذلك بشكل أوسع في دراسة سابقة نشرت قبل الثورة بعدة سنوات.عن العلاقة بين الشورى والديمقراطية.

ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بتشكيل المحكمة الدستورية وإلحاق هيئة استشارية بها حتى تكون أقدر على تطبيق هذا النص الدستوري، مع زيادة الهيئات التي يحق لها رفع الدعاوى القضائية أمام المحكمة الدستورية.

وليس في هذا الإطار أي شيء يؤدي إلى فكرة ولاية الفقيه، لأن الولاية هنا ستكون للنصوص الثابتة وليس للأشخاص، وتفسير النصوص سيكون معهودا به إلى المحكمة العليا وكبار رجالات القضاء. [وهذا هو السر الذي جعل كليات الحقوق جميعا في التجربة المصرية تركز على تدريس الشريعة كما تركز ولو من الناحية النظرية على تدريس العربية، وأصول الفقه، بوصفهما مفتاحا لفهم النصوص. ويجب تطبيق هذه الفلسفة التي أكدها الرواد، حلا لهذه المشكلة، والتي لم تعد تطبق بشكل جيد، لكن المبرزين من رجالات القضاء الذين ينضمون إلى المحكمة الدرستورية قادرون دون شك على وظيفتهم، ودارسون أيضا لعلم الأصول الذي يمثل في الثقافة الإسلامية أداة فهم النصوص، ومنهج التعامل معها. إن علم الأصول ليس علما بما هو أساسي من مسائل الفقه كما اكتشفت أن بعض كبار مثقفينا يظن ، وإنما هو علم فلسفة المعنى عند المسلمين.

– والحق أن فكرة ولاية الفقيه لا يمكن أن تنشأ أصلا في إطار الفكر السني، فهي فكرة مرتبطة بالمذهب الشيعي ، وسبب ذلك يتصل بالخلاف حول فكرة حجة الله على خلقه، ومصدر معرفة الناس لمراد الله من كلامه، وكيفية تجنبهم للزلل والخطأ. فهذه فحجة الله على خلقه عند أهل السنة هي القرآن الكريم وليست الإمام المعصوم، وتجنب الزلل مرتبط بالاعتصام بهما، وفهمهما وظيفة القادرين على الفهم من أبناء الأمة، أما في فكر إخواننا الشيعة فذلك مرتبط بطاعة الإمام المؤيد القادر على الفهم الصحيح.

لقد رأى الفكر الشيعي أنه لا بد من استمرار إمام معصوم ليكون رأيه قاطعا للخلاف، بينما المعصوم عند أهل السنة هم مجموع الأمة كلها، والإمام عند الشيعة هو الحجة، وهو الآية والعلامة، وهو وحده القادر على التفسير. ومن هنا نشأت ألقاب آية الله فلان، وحجة الله العظمى فلان. فلما لم يعد الإمام موجودا أمكن تصور أن تنتقل وظائفه إلى الفقيه، ولو عن طريق تأويل مفرط، إلى أن يظهر الإمام. ومن هنا تطورت فكرة ولاية الفقيه ، فكانت هيئة دينية مستقلة في دستور ١٩٠٦ الإيراني، أي قبل الثورة الأخيرة بزمن طويل جدا، ثم جسدها الخوميني في فكرة الإمام الفقيه، يقول محمد إقبال:محذرا من أن تؤول فكرة دستورية الشريعة إلى هذا النموذج :" وهناك سؤال آخر قد يُوَجَّهُ عن النشاط

التشريعي لهيئة مسلمة عصرية لا بد أن تتألف فى الوقت الحاضر على الأقل من رجال ليست لهم دراية بدقائق التشريع الإسلامي . ومثل هذه الهيئة قد تخطئ فى تفسير الشريعة خطأ فاحشا، فكيف نستطيع أن نتجنب إمكان الخطأ فى التأويل ، أو أن نحد منه على الأقل ؟ لقد نص الدستور الإيرانى الصادر فى سنة ١٩٠٦ م على تأليف لجنة دينية مستقلة من علماء (خبراء بأمور الدين). ومنح هذه اللجنة سلطة الرقابة على ما يسنه المجلس من تشريعات. وهذا التدبير الذي أراه خطرا . ربما كان ضروريا بالنسبة للنظرية الإيرانية ، وهى على ما أعتقد تذهب إلى أن الْمَلِكَ إنما هو وصى على الْمُلْك لا غير، إذ الْمَلِكُ الحقيقي هو الإمام الغائب، والعلماء بصفتهم ممثلين للإمام، يعتبرون أنفسهم أصحاب الحق فى رقابة كل ما يخص حياة الجماعة، وإن كنت لا أفهم كيف يؤيدون دعواهم بأنهم يمثلون الإمام مع انقطاع سلسلة الإمامة . ولكن كيفما كانت النظرية الدستورية الإيرانية ، فإن هذا الإجراء ليس بريئا من الخطر، ولا تجوز تجربته إن جازت تجربته فى البلاد السنية إلا على أنه إجراء مؤقت، ويجب أن يكون العلماء جزءا أساسيا فى الجمعية التشريعية الإسلامية ، ليكونوا عونا وهديا فى حرية المناقشة فى أمور التشريع . والعلاج الوحيد الناجع فى إمكان الوقوع فى أخطاء التأويل إنما هو إصلاح نظام التعليم القانوني فى الأقطار الإسلامية، وتوسيع مداه وربطه بالدراسة الرشيدة للفقه القانوني الحديث"[٤] .

وعلى هذا فليس المطلوب أن يقوم علماء الدين، أو حتى أشخاص من الإسلاميين بوضع القوانين، فتطبيق مبدأ دستورية الشريعة لا يشترط أن يصل الإسلاميون إلى البرلمان، بل يجب تطبيقه وصلوا أو لم يصلوا، ويجب تطبيقه إذا رسبوا في الانتخابات القادمة، لا سيما أن الأمور التي يعرض لها المجلس النيابي عادة هي أمور تتصل بالمصالح السياسية والاقتصادية والإدارية، وهي أمور تَرَكَت الشريعة أغلب ما يتعلق بها لتقديرات الجماعة لمصالحها، فهي تحتاج إلى الخبراء وأهل السياسة أكثر من حاجتها إلى علماء الدين.

---

[٤] – محمد إقبال: تجديد الفكر الديني في الإسلام ترجمة عباس محمود العقاد، ص:٢٠٢. ٢٠٣.

يضع البرلمان القوانين المطلوبة، ويتوخى ألا تتعارض مع الدستور وبالتالي مع الشريعة، ويكون من حق عدد معين من أعضاء البرلمان، أو من حق بعض المؤسسات التي يحددها القانون رفع قضية أمام المحكمة الدستورية كما يحدث الآن إذا رأى أن القانون يعارض الدستور أو يعارض الشريعة، والمحكمة الدستورية هي التي تقرر.

لقد اختار الفكر الدستوري المصري أن يناط أمر دراسة توافق القوانين مع الشريعة بالمحكمة الدستورية العليا، على أن يختار أعضاؤها من بين رجالات القضاء المؤهلين[وهم كذلك بالفعل، فكليات الحقوق في الجامعات المصرية تدرس الشريعة وعلم الأصول فعلا] ويكون لهم الحق في استشارة من يريدون، وهذا كاف تماما.

فإن قال قائل لا نخاف من النظام بهذا المعنى، إنما نخاف من أن يقيد البرلمان نفسه بنفسه عن طريق نوعية من فيه، قلت تلك نقطة أخرى سنبحث عن حلها بعد أن نكمل حل المشكلة العامة المتصلة بتدخل الدين في السياسة بشكل مطلق، ثم نعود لقضية الإسلاميين ونوعهم، وأي فهم للإسلام يريدون تطبيقه، والحق أننا إذا اتفقنا على الأساس فسوف يكون من بين الإسلاميين أنفسهم معارضين أقوياء جدا لخلط الخطاب الديني بالخطاب السياسي لخطورته التي سأوضحها على الدين نفسه؟.

من المهم أن نسأل: ما هي الشريعة التي ستحظى بمبدأ الدستورية؟

يظن كثير من الناس أن الشريعة هي الفقه، وليس ذلك صحيحا، وإلا لكان القرار الأول لمجلس النواب أن يحل نفسه، فلدينا فقه مكتمل، وعلماء الدين يعرفونه، فلنسألهم إذن. فما الداعي للبرلمان أصلا؟

لا، ليست الشريعة هي الفقه، فالفقه اجتهاد بشري أنجزه الفقهاء في ضوء عصرهم بوصفه عبارة عن إجاباتهم هم، عن أسئلة عصرهم هم، في ضوء ما فهموه هم من النصوص، وما فهموه من الواقع، وفي ضوء محاولة تنزيل النصوص على الواقع، والوصول إلى التطبيق الأمثل. ومعروف أن الفقه ظني، يقبل الدليل الظني، ولا يملك أبدا حق التأبيد. ولذلك استقر في التراث الفقهي نفسه أن الفتوى: تتغير بتغير الزمان، والمكان، بل وباختلاف طبيعة الأشخاص.

لقد حدث تغير دلالي على ألسنة الناس،استخدموا على أساسه كلمة الشريعة بمعنى الفقه، والكلمات تتغير دلالاتها أحيانا بتغير المكان والزمان، كانت كلمة القاطرة تستخدم بمعنى الناقة الأولى في القافلة ، ونستخدمها للدلالة على عربة القطار، وكانت كلمة (الحاجب) تستخدم في الأندلس بمعنى رئيس الوزراء ونستخدمها الآن بمعنى ساعي المحكمة. وكانت كلمة (الشنب) تستخدم بمعنى بريق الأسنان، ولذلك يتغزل القدماء في شنب محبوباتهم، ونستخدمها الآن بمعنى الشارب، ولو قال أحدنا الآن لفتاة إن شنبها جميل فسوف نقرأ نعيه غدا. ونحن نقرأ في القرآن الكريم:﴿ وَجَآءَتۡ سَيَّارَةٞ ﴾ فلا نفهم أن السيارات كانت موجودة لأن الكلمة قد أضيف لها معنى جديد، ؛ ولذا قد قرر علماء الأصول أن العبرة بالمعاني لا بالأسامي، وأن النص يفهم بالدلالة التي كانت المفردات تستخدم بها في زمنه.

تعني كلمة الشريعة في العربية الطريق إلى الماء، وهي مستخدمة بهذا المعنى في الشعر الجاهلي قبل الإسلام. ولأن الماء هو الحياة استخدمت للدلالة على الدين وعلى منهجه في الحياة، لأنه الطريق إلى الحياة الأبدية. إن الشريعة في القرآن والسنة تعنى الدين نفسه:﴿ **شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا** ﴾ [الشورى:٤٢]، إنها تعنى منهج الإسلام في الحياة، والوصول إلى النجاة، تعني الصراط الذي يجب أن يسير المسلم عليه، وهو متمثل في القرآن الكريم والثابت الصحيح فقط من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم. وعلى ذلك فما ينبغي أن نلتزم به ليس آراء الفقهاء، وإنما: ما هو قطعي الدلالة من آيات القرآن. وما هو قطعي الثبوت والدلالة من أحاديث النبي. ويكتسب الفقه قيمته من حيث إنه يطلعنا على محاولات تطبيقية وتفسيرات تفيدنا في الفهم، لنا أن نأخذ بها أو نعيد النظر فيها.

ولذلك كان العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله يكره إطلاق لفظ المجلس التشريعي على المجلس النيابي، وكلمة المشرع على العضو فيه، فيسميه المتشرع، لأن التشريع بهذا المعنى ليس من وظائف البشر، فالناس لا يضعون دينا ولا صراطا، لكن استخدام الصفة نتج فقط عن هذا التغير الدلالي الذي جعل التشريع بمعنى وضع القانون، أي بمعنى الفقه، لا

بمعنى الدين. ووفق المصطلح القديم فإن أعضاء المجلس النيابي هم الفقهاء في أمور المصالح، كما نقول فلان الفقيه الدستوري، فإن أصل معنى الفقه هو الفهم والحكمة.

إذن فمبدأ دستورية الشريعة لا يعني دستورية الفقه، ومن يظن أن اختصاصات المجلس النيابي مسحوبة منه، أو أن فعاليته في وضع القوانين محدودة مسلوبة غير مصيب، لأن دائرة النصوص قطعية الدلالة والثبوت محدودة، وهي ترتبط أصلا بأساسيات الإسلام. وباب الاجتهاد مفتوح على مصراعيه وواسع جدا. والعبارة الشهيرة :"لا اجتهاد مع نص" تفهم أيضا بشكل غير صحيح، فكلمة نص في الاستخدام التراثي الأصولي لا تعني مجرد آية أو مجرد حديث، وإنما تعني أن تكون الآية نصًّا، أي أن تكون قطعية الدلالة لا احتمال فيها، موصلة لمعنى واحد، وكذلك الحديث إنما يكون نصًّا إذا كان قطعي الدلالة والثبوت، فالنص عندهم هو:" "ما دل على معنى سيق الكلام لأجله دلالة لا تحتمل التأويل أو التخصيص أو النسخ"[٥]ويعرف المختصون أن هذه النصوص قطعية الدلالة والثبوت بضاعة نادرة. وهي لا تتصل عادة بالأمور التي تدخل في اختصاصات البرلمان. ذلك أن الشريعة قد تركت للاجتهاد البشري معظم الأمور المتصلة بالسياسة والإدارة والاقتصاد.

حتى نفهم القضية جيدا، ونعرف أن البرلمان لن يتحول إلى ساحة للجدال الفقهي يجب أن نجيب عن السؤال التالي:

كيف تدخل الإسلام في الأمور السياسية والاقتصادية والإدارية؟

تنقسم الأمور المرتبطة بالإنسان إلى ما هو ثابت من حيث هو جزء من طبيعته التي يولد بها وتلازمه، مثل الغرائز التي ولد بها، والكوابح التي يملكها لمقاومة هذه الغرائز، وما هو متغير لا يستقر على حال، مثل الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية.

بالنسبة للأمر الأول تعالجه النصوص بشكل أكثر تفصيلا لأنه ثابت، أما بالنسبة للأمر الثاني فقد حددت النصوص ما يلي:١-. مبادئ كلية عامة .٢- ثم أحكام قليلة جدا لا

---

٥. دلالة الألفاظ عند الأصوليين، ٣٦٧، وهو ينقل عن التلويح على التوضيح، ٢٣٨/١.

يمكن تحقيق المبادئ العامة بدونها.ثم تُرِكَ للإنسان أن يجتهد ليكشف النموذج المناسب لتحقيق هذه المبادئ، مع الالتزام بالأحكام القليلة التي ذُكِرَتْ لأنها أساسية. .

في الاقتصاد مثلا: يجب -ألا يكون المال دولة بين الأغنياء- يجب صيانة حرية التملك وعدم الاعتداء عليها- يجب رعاية حقوق الطبقات الضعيفة وحفظ كرامتها فقد كرم الله بني آدم ولا يجوز إهانتهم- يحرم الاحتكار- يحرم الغش والخداع في البيع والشراء- تجب الزكاة فإن لم تكف جاز فرض غيرها على الأغنياء حتى تكفى الضروريات كلها- لا يترك المال للسفهاء فيوصون به لكلب أو ينفقون الملايين على راقصة- هناك قواعد وحدود لوراثة المال لا يجوز تجاوزها.....

- كيف نحقق هذه الأصول؟ تقول الشريعة على المجتهدين أن يكشفوا عن القوانين المناسبة.

وفي السياسة:- يجب أن يكون الأمر شورى والمستبد باغ متجاوز لحقه، فأمر المسلمين شورى بينهم، بين أهل الحل والعقد الذين يقر الناس لهم بالطاعة دون إحساس بالقهر أو الظلم- الناس سواسية لا فضل لأحمر على أبيض ولا لعربي على عجمي- من وَلَّى على المسلمين محاباة فهو خائن.- الدين النصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم، ولذلك فإبداء الرأي في الأمور عندما يطلب واجب.

أما كيف تتحقق هذه الأصول؟ كيف نصل مثلا إلى أهل الحل والعقد؟

فليجتهد الحكماء ولا يخافوا، ثم فليغيروا اجتهادهم ولا يخافوا ما داموا في دائرة الأصول. نعم عليهم ألا يخافوا فليسوا ملزمين بالوصول إلى الحق، وإنما ببذل الجهد للوصول إلى أفضل ما يستطيعون الوصول إليه.

مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوص بنظام سياسي، بل فكر في ذلك في مرض وفاته فطلب من الصحابة قرطاسا ليكتب لهم، فاختلفوا إشفاقا عليه في مرضه؛ حيث لم يكن يخطر ببال معظمهم أنه سيموت؛ لا سيما عمر الذي أمسك سيفه يوم موته وهدد من زعم أنه مات، فلما اختلفوا من حوله رأى النبي ذلك علامة على أن الأفضل هو ألا يوصيهم في هذا الأمر، وتركهم لاجتهادهم.

لدينا قواعد عامة فلنحققها من خلال اكتشاف أفضل منهج يوصل إليها. لم يوص النبي بطريقة للاختيار ولا بنظام للحكم، ثم اجتهد أبو بكر، فاستشار الصحابة أن يرشح لهم فقبلوا،[حدث هذا فعلا، فهو لم يرشح إلا بعد أن استأذن، لكن أغلب الروايات تغفل هذه الجزئية] فلما قبلوا أن يرشح لهم رشح عمر فبايعوه، ولو لم يبايعوه ما أصبح خليفة.

ثم غير عمر رضي الله عنه الاجتهاد واختار ستة ظن أن الأمر لا يمكن أن يعدوهم، وطلب منهم أن يختاروا فيما بينهم بالأغلبية فإن اتفق أربعة على واحد لزم الاثنين الموافقة وإن تساووا ثلاثة وثلاثة رجحت الكفة التي فيها عبد الرحمن ابن عوف.فلما اجتمعوا اجتهدوا وغيروا النظام الذي اختاره الفاروق بين يوم وليلة، فخلع ابن عوف نفسه من الأمر على أن يوكلوه في أن يسأل المسلمين جميعا ويقرر فوافقوا، فاشتشار حتى النساء في خدورها، وحتى الوفود القادمة إلى المدينة، واختار لهم فقبلوا اختياره رضوان الله عليهم.

كان الأمر يسير في طريق الاجتهاد وصولا إلى الأفضل والأنسب، حتى وقف السيف في وجه التطور الطبيعي، وقد عاد الأمر إلينا بعد ألف وأربعمائة عام، فماذا نحن فاعلون؟ لا يحرم شيء إلا ما يناقض الأصول، أو ما يؤدي إلى وضع يوجد ما يحقق العدالة والشورى والكفاءة والخير للأمة أفضل منه. فما الذي يقيده الإسلام من الخير حتى نفر منه؟

كيف يدار الحوار حول القضايا تحت مبدأ دستورية الشريعة:

يستهدف البرلمان أن يكتشف أفضل القواعد التي تنظم حياة الناس وتحقق مصالحهم، وما يصل إليه سيكون قوانين واجبة الطاعة بالمفهوم الديني الذي يوجب طاعة أولي الأمر الذين هم أهل الحل والعقد في الأمة، والانتخاب الآن هو الإجراء الأمثل الذي يوصل إلى أهل الحل والعقد، مع ملاحظة أن هؤلاء مدعوون أيضا إلى الاستعانة بالخبراء في كل المجالات.﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنفال:٤٣].

ويتوخى أعضاء البرلمان الوصول إلى أفضل ما يحقق مصالح المسلمين من القواعد، فهذا هو أمر الشرع، "وحيثما وجدت مصالح العباد فثم شرع الله ودينه ورضاه"

ومن الطبيعي أن كثيرا من أعضاء البرلمان على معرفة بنصوص الشريعة، وسوف ينبه هؤلاء الأعضاء إلى أي تعارض بين الشريعة وبين ما يفكر فيه أعضاء البرلمان، وفي كل

الحالات فإن القوانين تدرس أولا في اللجنة التشريعية، وإذا قدمت من الحكومة فإنها تدرس في مجلس الدولة، وهؤلاء دارسون للشريعة ولعلم الأصول، مع ملاحظة أن النصوص أصلا فيما يتصل بأكثر جوانب عمل البرلمان قليلة، وقد كان يشيع في زمن ابن القيم أن النصوص لا تعالج إلا عشر معشار النوازل، أي واحد في المائة من الأمور المستجدة، فما بالك الآن؟ ربما لا تتصل إلا بواحد في الألف من الأمور.

كما يجب أن يكون واضحا أن فهم النصوص أيضا محل اجتهاد، فأغلب النصوص محتملة الدلالة. كذلك فإن المبادئ العامة للتشريع يجب أن تكون حاضرة في المناقشات. وهي قواعد لا يُخْتَلَفُ عليها أصلا، وتساعد في عدم الخطأ في المصالح.

من هذه المبادئ مبدآن عظيمان مترابطان، الأول أنه لا تكليف بما لا يطاق، قال تعالى:﴿ **لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا** ﴾. ويتفرع عن هذا المبدأ مبدأ: الضرورات تبيح المحظورات :﴿ **فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ [البقرة:١٧٣].وما يتصل به من رفع الإصر ونفي الحرج عن الشريعة، وهو أصل مستقر، فالشريعة الإسلامية هي الحنفية السمحاء التي لا تضيق على الناس أبدا، وعندما نقول إن الشريعة هي الحنفية السمحاء، فهذا ليس خبرا بمعنى الخبر أو المعلومة المقدمة، وإنما هو خبر بمعنى الأمر، أي اجعلوها كذلك ما استطعتم. وإذا خيرتم بين أمرين فاختاروا الأسهل على الناس ما لم يكن حراما كما كانت سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

وفي ضوء المصالح والنصوص والقواعد العامة يتوصل أعضاء البرلمان إلى القانون، الذي يصبح واجب الطاعة من الناحية الدينية، وهذا من أكبر الفوائد التي تعود من مسألة إعلان دستورية الشريعة واحترام تطبيق ذلك المبدأ، حيث سيأخذ القانون حجية دينية.

مثال للكيفية المتوقعة لإدارة حوار في البرلمان تحت مبدأ دستورية الشريعة حول قضية مهمة:

حتى يقل الخوف دعونا نناقش ماذا يمكن أن يحدث في بعض القضايا الشائكة مثل قضية النظام البنكي الربوي في برلمان يقنن للاقتصاد في إطار دستورية الشريعة أي في إطار

دستورية النصوص الأساسية الصحيحة الصريحة فقط، وسنرى أن هذا البرلمان لن يستطيع أبدا إصدار قانون بتحريم البنوك بنظامها المعاصر، سيتم النقاش على النحو التالي:

بعض الناس سيذهب إلى أن هذا النظام تطور اقتصادي مهم رافضا دعوى حرمته، ومستعينا بوجود فتاوى لعلماء تخرج أكثر تعاملات النظام البنكي المعاصر من دائرة الربا المحرم، يجب هنا أن تكون لدينا دقة في التعبير، ولا نظلم الناس، فلم يقل ولن يقول أحد من العلماء إن الربا حلال، لكن بعضهم أخرج بعض صور التعامل البنكي من دائرة الربا المحرم، وتم هذا على أساسين:

الأول وفق القاعدة الأصولية المستقرة: يدور الحكم مع علته وجودا وعدما، حيث رأى بعض العلماء أن علة تحريم الربا هي الاستغلال، ورفض المغرم، وقد رأى أن فكرة الاستغلال غير واردة في دائرة وضع شخص لأمواله في البنك، فأخرج النظام البنكي من دائرة الربا المحرم.

وقد رفض أكثر العلماء هذا التفسير، حيث لا يوجد دليل على أن فكرة الاستغلال، وحدها سبب تحريم وجود فائدة على الأموال، وقد كَتَبْتُ تعقيبا على هذه الفتوى ما سأذكره رغم طوله حتى يتبين الناس أن النقاش التفسيري للنصوص غير خارج عن دائرة الاقتصاد، وعن توخي المصلحة، وهو مفيد بشكل عام لواضع القانون. قلت:

"إن رأس الحربة فى قوانين التشجيع على الاستثمار فى الإسلام هو تحريم الربا بل التشدد فى تحريمه، وذلك أن تحريم الربا يضيف بعدا مهما هو بعد الشجاعة فى الاستثمار، حيث إن هناك مجالات كثيرة جدا يستحيل الاستثمار فيها فى ظل سعر فائدة ثابت ومرتفع، وهذه المجالات هى المجالات الصناعية الأساسية التي تمثل جوهر التنمية ، وترتبط بالتشغيل المكثف، ووضع الأموال كلها في البنوك يحرم منها هذه المشروعات، ويعطيها لأصحاب الأموال ومالكي البنوك بلا جهد حقيقي. .

فى ظل سعر الفائدة المرتفع تهرب الاستثمارات إلى مشروعات عديمة القيمة من الناحية العملية والاستراتيجية، وكلما زادت الفائدة زاد اللجوء إلى المشروعات الخدمية أو إنتاج لعب الأطفال، أو مأكولاتهم غير الصحية ، أو مستحضرات التجميل وما شابه ذلك .أما

الاستثمارات الضخمة طويلة الأجل، ذات البنية الأساسية المكلفة فيصعب أن تتم فى ضوء فائدة ثابتة مرتفعة ، ويصعب أن تبدأ فى ظل النظام الربوى ؛ولذلك نلاحظ أن الاقتصاديات الكبرى تلجأ إلى تخفيض الفائدة حتى تصل إلى أن تكون صفرا كلما واجه الاقتصاد أزمة كبيرة .

لقد ظن بعض الشيوخ أن تحريم الربا مرتبط بعلة الاستغلال ، فأبعد المعاملات البنكية عن أن تكون من قبيل الربا المحرم ، دون أن يلتفت إلى أن تحريم الربا مرتبط بحزمة المقاصد الإسلامية المالية كلها ، وعلى رأسها ما يؤدى إليه من خراب اقتصادي؛ حيث تتوقف الجرأة على الاستثمار فى ميادين الإنتاج الأساسية بالنسبة للمجتمع ، إضافة إلى عواره النفسي والاجتماعي متعدد المظاهر ، فهو يفرز طبقه تكون مهنتها : (صاحب أموال) . وتلك طبقه غالبا ما تكون ذات خصائص اجتماعية مرزولة ، إضافة إلى أنه طريق إلى أن يكون المال دولة بين الأغنياء، حيث تذهب حصيلة كد الفقراء ومخاطرتهم إلى جيوب الأغنياء، وموظفي البنوك، فالربا يتعارض مع المقاصد الإسلامية فى المال كلها .

قد يقول قائل فما بالنا نرى الاقتصاديات الربوية أكبر الاقتصادات وقد نشأت فيها أكبر الصناعات، والإجابة أنها ليست كذلك لأنها ربوية، وإنما نشأت الصناعات الثقيلة فى هذه الاقتصادات فى فترة فاض فيها المال إلى حدود كبيرة بسبب امتصاصها لثروات الشعوب واحتكارها عوائد التجارة العالمية لفترة طويلة دون أدنى منافسة، وحينئذ كثر المال على نحو هائل ، فزادات الجرأة على استثماره، وبدأت العجلة تدور. هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإن البورصات هى التي تقود عمليات ضخ الأموال فى الاستثمارات الكبرى وليس البنوك. وعند من لا يتمتعون بفرصة وجود هذا الفائض المالي يجب أن تكون الفائدة صفرا ، إضافة إلى منع الكنز ، وزيادة الادخار ورفض هروب الأموال إلى الخارج حتى يمكن تصنيع الأمة"[٦].

وعلى هذه الأسس ظل الرفض هو الغالب، لكن هذا لا يمكن أن ينفي وجود رأي أجاز وأثبت وجود الاحتمال، فلم يعد الأمر إجماعا لا يمكن الفكاك منه.ذلك أن من قال الرأي

---

[٦] – حسام قاسم: دراسات في الإصلاح الثقافي: الجزء الثاني: الشورى والتنمية: ص: ٢٧٧.

المرفوض واحد من كبار العلماء.، ثم زاد أمر الاحتمال بأساس أفضل مما سبق لإخراج التعامل البنكي من دائرة الربا المحرم، حيث ذهب أحد كبار العلماء أيضا إلى أن الربا في الأموال مرتبط بالذهب والفضة وأنه [ليس في الفلوس ربا]، وهذه عبارة كانت تتردد بين العلماء كما ذكر قبل اختراع النظام النقدي الورقي [والفلوس كانت عبارة عن أجزاء قليلة من العملة من معدن غير الذهب والفضة لتسهيل التعامل في الأشياء الرخيصة]. ورغم أن هذا التفسير لم تتح له فرصة واسعة من المناقشة فإن الْحَجَرَ الذي ألقاه في الماء لا يمكن أن يمر بلا أثر؛ فالأمر ليس بسيطا كما يظن المتعجلون، فإثبات الفارق بين النقد الورقي وبين الذهب والفضة حقيقي، ومن مبادئ علم الأصول أنه لا يجوز القياس مع الفارق، ففي حالة النقد الورقي يوجد احتمال التضخم، وقلة سعر العملة وعدم ثباتها، فعندما يعيد البنك الجنيه جنيها وعشرة فهو غالبا لا يقدم زيادة، بل ربما يكون الجنيه الذي أخذه في العام الماضي أكبر قيمة إذا كانت معدلات التضخم أعلى، وليس كذلك الذهب والفضة غالبا.

ومن جديد فبالنسبة لي مثلا لا يزال الرفض هو الأقعد، لأسباب تتصل بمقاصد تحريم الربا المتصلة بمصالح العباد، لكنني لست بصدد الاستطراد في النقاش، وكل ما قصدته من المثال هو أن أشير إلى صعوبة الوصول إلى نفي الاحتمال إذ لا يجوز أبدا تبسيط الأمور أو نفي الاحتمال، أو تسفيه كلام العلماء، ومن ثم فحصيلة المناقشات لن تخرج في هذا المستوى غالبا إلى حد التحريم القطعي الإجباري. فكل العلماء بحق يعرفون أن كلمة التحريم أثقل عليهم من حمل جبل المقطم:﴿ **قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ۝ وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ** ﴾ [يونس:٥٩-٦٠] ؛ وقال صلى الله عليه وسلم في إشارة إلى خطورة التضييق على المسلمين وتقليل السعة عنهم: "إِنَّ أَعْظَمَ

الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ "[٧] . ولاحظوا معي أن الجرم هنا متصل بالتسبب في تحريم ما هو حرام فعلا، وليس بتحريم ما ليس بمحرم أصلا، ولذلك فما دام الاحتمال قائما فالتحريم ليس سهلا.

ومع ذلك يجب أن أعترف أنه عند هذا المستوى فتحريم النظام البنكي ليس مستحيلا، فلماذا قلت إنه سيستحيل التحريم الآن؟

الإجابة أن هذه الاستحالة ستتم عند مستوى آخر،حيث سرعان ما سيرفع أحد المناقشين كارت مبدأ الضرورة. ورفع الإصر، ومنع الحرج في الشريعة، ورفض الإضرار بمصالح البلاد والعباد، وهو كارت جوكر يستحيل تجاوزه في الشريعة نفسها لا سيما أن أمره موكل شرعا بأهل الخبرة والاختصاص، الذين تُحَكِّمُهُم الشريعة [أي تجعلهم حكاما] في أمور كثيرة.

عندما تسمع:﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ (يوسف:٦٧) لا تنس أمرين، الأول هو أن أحدا ليس له حق الزعم بأن ما يقوله هو حكم الله، إنما هو فهمه لحكم الله، والثاني هو جملة ابن القيم الفذة، وهي أن من حكم الله في أمور كثيرة أن يكون الحكم للناس. ومن هؤلاء الناس أهل الذكر، أو أهل الاختصاص كما يسمون في اللغة المعاصرة، وأولي الأمر، أي أصحاب الفهم والرأي الذين يسلم لهم الناس بحق القيادة، ولا يستنكفون طاعتهم.

إن المجموعة المفوض لها إدارة شئون المسلمين ليست فقط (أولي الأمر) أو أهل الحل والعقد أو أهل الفضل الذين يقر الناس مختارين بفضلهم وحزمهم ووجود المصلحة في طاعتهم، وهم مجموعة تركت الشريعة للناس البحث في كيفية الوصول إليهم، كما أنها ليست فقط أولي العلم القادرين على فهم النصوص ، ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ [النساء:٨٣]وإنما هناك مجموعة أخرى محكمة في

---

[٧] – متفق عليه من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، ومسلم في كتاب الفضائل.

الشريعة تؤمر هاتان المجموعتان بطاعتها وأخذ مشورتها، وهم أهل الذكر والاختصاص:﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .[النحل:٤٣] .

وقد رُوِينَا سماعا عن الإمام محمد عبده أنه سئل: إذا كان في القرآن إجابة عن كل سؤال، وحل لكل مشكل، فما عدد الأرغفة التي تصنعها كيلة الدقيق؟ فأرسل إلى خباز ثم أجاب السائل، فرد السائل عليه: لكن ذلك ليس في القرآن قال: بل في القرآن أن أسأل الخباز، وقرأ عليه الآية السابقة:﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾.

بهذا المعنى نقول إن الإسلام هو الحل، بمعنى يقدم طريقة الحل ومنهج الإجابة عن الأسئلة، نعم إن الحل هو الإسلام الذي يأمر بالاجتهاد وبسؤال أهل الذكر، وبالشورى بين أهل الكفاءة والفضل، وبأنه "حيثما وجدت مصالح العباد فثم شرع الله ودينه ورضاه. أما غير ذلك فليس الإسلام ، وإنما فهم جاء به أحدهم من كيسه.

قد يقول قائل ولماذا يتدخل الدين والنصوص أصلا في أمور الدنيا من أمور سياسية واقتصادية؟ وهل تدخل حقا في هذه الأمور؟

إن الإجابة عن السؤال الأول لماذا يتدخل الدين في السياسة والاقتصاد هي ببساطة لأن الإسلام يرى أن ممارسة الإنسان لدينه وحفاظه عليه تحتاج إلى دولة تمنع عنه الفتن الكبرى التي تضر بدينه وتؤثر على إيمانه، مثل فتنة سيطرة الأعداء على المسلمين، وفتنة الفقر المدقع، والمغرم الكبير، فإن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف، كما ذكرت من قبل عن النبي في الحديث الصحيح، وهذه هي أخلاق النفاق الذي يضاد الإيمان. كذلك فإن كثيرا من شرائع الإسلام لا يتم بدون مال وقوة ودولة، هل يمكن الحج الآن بدون دولة تحميه وتقوم عليه، وهل تمكن الزكاة بدون دولة؟

إن الزكاة بمفهومها الصحيح الذي يحفظ كرامة الفقراء، ويغنيهم مرة واحدة، وليس على دفعات استجابة لوصية الفاروق:" إِذَا أَعْطَيْتُمْ فَأَغْنُوا"[٨] لا تمكن بدون دولة، إن ما

---

[٨] – أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه موقوفا من رواية عمرو بن دينار، في كتاب الزكاة، الحديث رقم: ١٠١٩٨. وكذلك أخرجه القاسم بن سلام في كتاب الأموال موقوفا الحديث رقم: ١١٧٥. وقد أصبحت هذه العبارة من أدبيات الفكر

يحدث الآن تحويل للزكاة إلى صدقات، وهي ليست كذلك.

– ثم إن الدولة تمنع فتنة الاضطرابات الداخلية وضياع الأمن فيصبح الإنسان آمنا في سربه، وهذا شرط حقيقي لكي يؤدي واجباته الدينية. كما تمنع فتنة الظلم فلا يعتدي القوي على الضعيف، لأن فتنة الظلم في الفكر الإسلامي تشوش على الإيمان نفسه، ولذلك قال عمر رضي الله عنه "لا تَمْنَعُوا النَّاسَ حُقُوقَهُمْ فَتُكَفِّرُوهُمْ"[٩] وقد كانت الوظيفة الأولى التي أعلنها الصديق لرأس الدولة هي أن يَضَعَ قُوَّتَهُ في كفة الضعيف فيعتدل ميزان العدل قال أبو بكر في خطبته الأولى:" الضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله ، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله"[١٠]

نعم لا بد من الدولة حتى يعتدل الميزان، وإلا دُهِسَ الضعافُ الذين جعل الله لهم نصيبا في الأرض، لمجرد أنهم من الأنام الذين وضعت الأرض من أجلهم، قال تعالى: ﴿ **وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ۝٩ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ** ﴾ [الرحمن:٧-١٠] وإذا لم يحدث ذلك فلا يُؤْمَنُ على إيمان الناس فالأمر كما قال عمر رضي الله عنه: "لا تَمْنَعُوا النَّاسَ حُقُوقَهُمْ فَتُكَفِّرُوهُمْ"،

لا يرى الإسلام أن الإيمان جوهر بسيط غير متأثر بالسياق، وإنما مُرَكَّبٌ، من أفكار[عقائد وتصديقات] ومن أعمال ومن أخلاق. وهو يزيد وينقص، ويتكون من شُعَبٍ كثيرة، ويتأثر بالسياق الذي يكون الإنسان فيه.[١١]

إن هذا الفهم هو المسوغ الإسلامي للدولة وليس النصوص الجزئية التي تُوجِبُ على

الاقتصادي في كتب الأموال. وقد ترجم لها مؤلفو هذه الكتب كما عند ابن زنجويه تحت عنوان: بَابٌ فِيمَا يُسْتَحَبُّ مَنْ أَغْنَى مَنْ يُعْطِيهِ.

[٩] – الطبري: تاريخ الرسل والملوك: ٢٠٤/٤

[١٠] – سيرة ابن هشام: باب أمر سقيفة بني ساعدة: ٦٦٢/٢.

[١١] – انظر شرحا موسعا لمفهوم الإيمان، وعناصره المكونة له في دراستي: الإيمان والعمران: دراسة في علاقة الإيمان بالتنمية البشرية. ضمن أعمال الندوة الدولية الثالثة للحديث النبوي الشريف. دبي:٢٠٠٧.

المسلمين تَأْمِيرَ أحدهم، رغم أهمية هذه النصوص، لكن المسوغ الإسلامي الذي صنع الإجماع من الصحابة، وجميع العلماء بعدهم، هو حقيقة أنه "لا بد للناس من أمير" فالقضية من باب: (لا بُدَّ) أو من باب ما لا يتم الواجب إلى به فهو واجب، وحفظ المجتمع واجب لحفظ الدين، ووجود سلطة تطبق الشرائع وتحجز بين الناس ضرورة. ولا يحفظ المجتمع ودينه بدون دولة ذات مواصفات خاصة تقيم العدل وتحمي الذمار وترعى الضعيف.

إذن لا يجوز لأحد من وجهة نظر الإسلام أن يقول ما للدين بالدولة، إذ إن الإسلام يفهم أنه لا حماية للإيمان نفسه بدون دولة تقوم بوظائفها خير قيام، وفق المفهوم الإسلامي للإيمان، الذي يزيد وينقص ويتأثر بالفتن. ولذلك لا يبدأ التاريخ الإسلامي بمولد النبي، ولا بنزول الوحي، وإنما بالهجرة التي تعني تأسيس الدولة.

ولا شك أن الذي يرفض تدخل الدين في الدولة، سيرى أن هذا رد على شيء آخر، وأنه لا يرفض قيام الدولة بهذه الوظائف، لكنه يختلف حول أن تكون الدولة محكومة بالشريعة، وهنا أقول له إن الفرضية الإسلامية هي أن الدولة لن تقيم العدل وتمنع الظلم وتحقق وظائفها إلا إذا كانت الشريعة فيها ذات صفة دستورية، كما أن هذه الدولة من مستلزمات الإيمان نفسه. كما أنها لا تضر أحدا في شيء، نعم لا تضر أحدا ، وسأثبت هذه الفروض كلها.

وهل تدخل الإسلام حقا في السياسة والاقتصاد؟

الإجابة دون شك نعم، عندما يحرم القرآن الربا تحريما كبيرا ويجعله من أكبر الذنوب هل يكون قد تدخل في الاقتصاد أم لا؟ [لا تخافوا لن يعني هذا استصدار قرار من البرلمان القادم بتحريم البنوك كما سبق، لكنه سيدفعنا إلى البدء في صناعة نظام أفضل] وعندما يجعل النبي الاحتكار من الجرائم الكبرى هل يكون قد اهتم بالاقتصاد أم لا، وعندما يصرح القرآن بأن من المقصائد المالية الكبرى التي يجب على الدولة تحقيقها ألا يكون المال دولة بين الأغنياء دون غيرهم، فيبطل بذلك كل نظام من شأنه أن يمنع الفقير القادر المجتهد من أن يحول اجتهاده إلى غنى، هل يكون قد اهتم بالاقتصاد أم لا؟ وعندما يشرع

الإسلام نظاما تفصيليا مدهشا للمواريث، ونظاما تفصيليا للزكاة، ويعطي للمجتمع حق الحجر على السفيه... إلى آخر الأوامر الصريحة الصحيحة المتعلقة بالأمور الاقتصادية في القرآن والسنة الصحيحة هل يكون قد اهتم بالاقتصاد أم لا؟

لا شك أنه اهتم.. وقد اهتم لأنه لا دين إذا ضاعت دنيا المسلمين ، ولا أخلاق إذا كانوا تحت الضرورة. والأخلاق مكون رئيسي من مكونات الإيمان، فالدولة عندما تحمي الناس من أن يكونوا تحت الضرورة فإنما تحمي أخلاقهم، وعندما تحمي أخلاقهم فهي تحمي إيمانهم؛ فالأخلاق قسم رئيس من أقسام الإيمان.

إذن قد تَدَخَّلَ الإسلام في أمور الاقتصاد، والأمر كذلك مع الأمور السياسية. عندما يضع القرآن الكريم طبيعة نظام الحكم بين الصلاة والزكاة هل يكون قد تدخل أم لا؟

نعم لقد جمع الله بين الصلاة والزكاة في مواضع كثيرة جدا، ولم يفرق بينهما أبدًا إلا في آية الشورى، فإنه قد وضع الشورى بين الصلاة والزكاة: قال تعالى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ** ﴾ وضع القرآن فكرة الشورى بين إقامة الصلاة والإنفاق المتضمن للزكاة.

معنى هذا وفق طريقة قرآنية مشهورة في التعبير أن [نظام الحكم] في القلب من هذا الدين. نعم لأهمية الشورى يضعها الله في القرآن بين الصلاة والزكاة. ولم يفرق بينهما في موضع آخر، لأن عدم الشورى والاستبداد بالأمر يُضَيِّعُ دُنْيَا المسلمين ويخضعهم لأعدائهم، ويضعهم في حالة الذلة والقلة التي كان نبيهم يستعيذ منها، فيضيع دينهم.

إن الدولة أمر دنيا، نعم، كذلك ، لكن صلاح أمور الدنيا ضرورة للدين، ولذلك يهتم بها الإسلام.

وعندما يهتم النبي بمسألة إدارية مثل ضرورة تعيين الأكفأ والأصلح، لا صاحب الحسب والنسب، أو المرضي عنه، ويجعل تجاوز هذه القضية الإدارية من أكبر الجرائم إثما فيجعلها خيانة لله ورسوله وللمؤمنين هل يكون قد اهتم بالإدارة والسياسة أم لا؟

نعم لقد اهتم حتى لا تضيع دنيا المسلمين فيضيع دينهم، ويجد شبابهم أنفسهم في حالة قلة وذلة إزاء أعدائهم، والمغلوب مولع بتقليد غالبه في شعاره ونحلته وملته وسائر أحواله

كما صرح قاضي القضاة ابن خلدون، بل كما صرح النبي لعدي بن حاتم عندما أخبره أن الذي منعه من الإيمان إنما هو ضعف المسلمين وفقرهم إزاء غيرهم، ولا يكون ذلك الضعف إلا إذا وسد الأمر إلى غير أهله. وأهله في سنة النبي هم أهل الغناء والكفاية لا أهل الاجتهاد في الطاعة والعبادة كما نقل الطبري عن معاوية[١٢]، وكما أثبت ابن القيم في فصل طويل ممتع[١٣].

اهتم القرآن والحديث إذن بالسياسة والاقتصاد، فكيف اهتما؟ وماذا نفعل بالنصوص التي اهتمت بذلك؟ هنا نأتي لأصل المشكلة وللخلاف الحقيقي؟

– لا تعادي العلمانية بالمفهوم الغربي الدِّينَ [غالبا في غير حالة فرنسا] نعرف ذلك، وإنما تبعده عن ميدان السياسة والاقتصاد والإدارة والتشريع، وتقف منه موقفا محايدا، وهي تعتمد على المبدأ التالي: يستطيع الإنسان أن يعرف مصالحه بعقله فقط بعيدا عن الدين ونصوصه. وهو في غنى عن هذه النصوص، وهو غير مضطر للالتزام بها.فهل يجوز هذا المفهوم بالنسبة للمسلمين؟

في الحقيقة يجب أن يكون واضحا، وبلا مواربة:– أن هذا الكلام يتعارض جوهريا مع مفهوم الإسلام ذاته.. والغريب أن بعض الناس يذهب إلى هذا التعارض، رغم أنه لا حاجة له، وأننا يمكن أن نحقق كل أهدافنا المشروعة بدونه ، وسوف أحاول شرح ذلك.

هل هاتان القضيتان صحيحتان؟ الحقيقة نعم.

١– هذه الفكرة تتعارض مع الدين جوهريا بحيث يستحيل الجمع بينها وبين العقيدة الإسلامية، وسوف أثبت ذلك تماما.

٢– هذه الفكرة لسنا في حاجة إليها داخل الإسلام لتحقيق الأهداف المشروعة التي يريدها المتخوفون من عواقب تدخل الدين في الدولة. فلدينا حل آخر يؤدي كل الأهداف المشروعة دون خطر الخروج على أساسيات الدين. وسأبدأ ببيان عدم وجود حاجة إلى المفهوم الغربي للعلمانية، ثم أعود لإثبات التعارض الجوهري بين العلمانية بالمفهوم الغربي،

---

[١٢] _الطبري: تاريخ الرسل والملوك: ٤/ ٢٣١.

[١٣] _ابن القيم: أعلام الموقعين: ٨٣/١، وما بعدها.

وجوهر العقيدة الإسلامية نفسها.

نعم إنني أزعم أننا في غير حاجة إلى المفهوم الغربي للعلمانية، بمعنى فصل الدين عن الدولة، حتى نحرر العقل القانوني على نحو يصل معه إلى مصلحة البلاد والعباد، فما دليل ذلك؟

لنبدأ الإجابة بتحديد الأهداف والمخاوف التي أقول إنها مشروعة ويجب تحقيقها، ويمكن تحقيها دون السعي إلى إقصاء الإسلام عن الحياة العامة الإدارية والاقتصادية والسياسية، ماهي هذه الأهداف؟

في تقديري أنه مشروع تماما في ضوء مصالح الأمة أن نتخوف من الأمور التالية:

– سيطرة رجال الدين أو الفقه وفتاويهم على السلطة التنفيذية أو التشريعية المتصلة بإدارة شئون الاقتصاد والسياسة والإدارة، وذلك لأسباب كثيرة، أهمها أن الطبيعة الذهنية لرجال الدين غير مؤهلة للإنجاز في هذه المجالات، وإذا كنا نقول إن الطبيعة الذهنية لقادة الجيوش غير مؤهلة في هذه المجالات، وأن من كان منهم صالحا مثل عمرو بن العاص، وأيزنهاور فهو استثناء ناتج من أن له صفات أخرى، فإننا نقول إن الوضع أصعب بالنسبة لرجال الدين، وبالتالي فالخبرة الإنسانية توحي بكارثية ترك هذه الأمور في أيديهم، أو حتى بأن يكون لهم ولاية عليها، كما هو الحال في النموذج الإيراني المعروف بولاية الفقيه الذي تنبأ به وحذر منه العالم المسلم الكبير محمد إقبال منذ حوالي مائة عام، وهو ما لم يحدث أصلا في الغالبية العظمى من تاريخ المسلمين بمختلف اتجاهاتهم.

– الخوف على الحريات العامة وإجبار الناس من الناحية السلوكية على نمط سلوكي بعينه. لأن الإجبار يصنع النفاق، وينمي دافعية نفسية للرفض، فالإنسان بطبعه لا يحب أن يكون مجبرا، وبالتالي ففكرة الإجبار تفقد الدين خير العناصر البشرية .

– الخوف على حرية غير المسلمين، وحتى العلمانيين بالمفهوم الغربي من أن تنتقص حقوق المواطنة بالنسبة لهم، لأن هذا ظلم من ناحية، ولأنه خطر على الأمة من ناحية ثانية؛ إذ سيجعل لها أعداء من بين أهلها. ويجعلها أقل مناعة وقوة. وأكثر قابلية للاختراق، وهذا خطر بشكل عام، وخطر بالنسبة لأمة مستهدفة ضعيفة بشكل خاص.

- الخوف من أن يغلب الإيدولوجي السياسي، فيتم الزج بالأمة في أنظمة فاشلة للظن بأنها إسلامية، أو في صراعات فاشلة لأسباب تتعلق بالفكر الديني لا بالمصالح والممكنات.

- الخوف من الخروج بالجدل السياسي من دائرة الأصلح والأفضل إلى دائرة الحلال والحرام، لأن هذا يعني إقصاء المخالف وتبديعه وتفسيقه وربما تكفيره وتنفير الناس منه، رغم أنه قد يكون الأحكم والأفيد، مما سَيُسَمِّمُ الحياة السياسية، وسيؤدي في النهاية إلى سيطرة رجال الدين التي نقر بخطورتها.

نعم إن تطبيق الآية الكريمة ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ ، وهو معنى صحيح دون شك، دون الوعي بأننا لا يمكننا أن نسأل الله بشكل مباشر، بل لا يمكننا أن نسأله بشكل غير مباشر بعد موت النبي وانقطاع الوحي، ودون تقدير للدور البشري في الفهم، سيعني في النهاية أن يكون الحكم لبعض الناس لكنه منسوب إلى الله. مما يعني خطورة ذلك لا على الواقع فقط، بل على الدين نفسه لأن نسبة حكم إلى الله، وإثبات التجربة بعد ذلك أنه غير صحيح سيضر بصورة الدين نفسه أكبر الضرر. وما ضاعت الأديان أساسا إلا لهذا السبب؛ حيث تحمل الدين عواقب أخطاء رجال الدين، فانصرف الناس عنه.

- الخوف من أن يتحكم الفقه الذي نشأ في ظل واقع مختلف في واقعنا المعاصر والمستقبلي.

كل هذه المخاوف مشروعة حقا، وتجب محاربتها حقا، لأن عدم حربها كارثي حقا، لكننا لسنا في حاجة إلى المفهوم الغربي للعلمانية لمحاربتها، بل يجب محاربتها داخل دائرة الإسلام، والاحتياط لها دون إقصاء فكرة دستورية الشريعة التي هي معنى الإسلام ذاته. كيف ذلك؟

١- لقد أوضحت أن الشريعة لا تعني الفقه، وإنما نصوص الإسلام المؤكدة الصحة فقط..

٢- كما أوضحت أن هذه النصوص تركت معظم ما يتصل بالأمور الإدارية والاقتصادية والسياسية للإجتهاد.

٣- كما ذكرت أن قطعي الدلالة من هذه النصوص نادر، وأن باب الاجتهاد في الفهم واسع.

٤-كما أوضحت أن الاجتهاد يدار تحت قواعد عامة ترفض التكليف بما لا يطاق، وترفع عن الناس المشقة والحرج، وترفض أن يدرأ الاجتهاد بالاجتهاد، أي لا تجيز لمجتهد أن يفرض اجتهاده على الآخرين، فما دام الأمر داخل دائرة الاجتهاد والاحتمال فلا إمكان للإلزام.

هذه أربعة أمور مهمة في طريق تأكيد أننا في غير حاجة للمفهوم الغربي للعلمانية الذي يبعد الدين عن شؤون الدولة. وهناك أمور أخرى تؤكد أنه لا معنى للدخول في صراع مع مبدأ دستورية الشريعة، وهي:

٥- خصوصية نظرية العقاب في الشريعة الإسلامية التي تفصل بين مفهوم الحرام وفكرة العقاب.

٦- الفهم المستقر عند الفقهاء لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يمنع استخدامه في إجبار الناس .

٧- أن فهم الشريعة مرتبط أساسا بمفهومي العقل والمصلحة. وقد استقر في الفكر الاسلامي استحالة تعارض العقل مع النقل، أو مع النصوص.واستحالة تعارض النص مع المصلحة، والناس لا تفهم هذا المبدأ حين تظن أنه خبر، وهو في الحقيقة أمر وليس خبرا، والفرق كبير جدا بين الأمرين كما سأشرح.

٨- محصلة البحث الفقهي على مدار مئات السنين للوصول إلى طريقة تحقق درجة أعلى من الصواب في الوصول إلى الأحكام دون الاعتماد على القياس الجزئي بسبب ما فيه من احتمال للخطأ من ناحية، ومشاكل الاعتماد على النصوص الجزئية من ناحية ثانية.

٩- أن الشريعة قد راعت حق أصحاب الشراع الأخرى في ألا يكونوا مجبرين على مخالفة شرعهم الذي يرونه صوابا، فإذا كان لهم شرع في مسألة فلهم الحق في الاحتكام إليه، أما إذا لم يكن لهم شرع فهم ليسوا تحت الضرورة.

١٠- أن الشريعة تقبل من باب العدل احتكام الإخوة المسيحيين إلى شرائعهم فيما توجد لهم شريعة خاصة به.

١١- أن الشريعة تقدم أقوى إسناد عقدي للحرية، مما يجعلها في الحقيقة داعما للتجربة الديمقراطية لا خصما لها.

وسوف أشرح هذه العناصر التي تضاف إلى العناصر الأربعة السابقة لتؤكد أن المسلم في غير حاجة أبدا إلى إقصاء الشريعة لتحقيق أي هدف مشروع .

٥- بالنسبة لنظرية العقاب نجد أن الشريعة اعتمادا على مفهوم الحساب الأخروي تفصل بين مفهومي التحريم والعقاب، فليس هناك ارتباط ضروري بين الحرام والمعاقب عليه في الدنيا، فالحساب أساسا في الآخرة. إن العقاب في الدنيا ليس على جميع المحرمات، وإنما على أخطاء الإنسان في حق غيره، أو في حق المجتمع، أما أخطاؤه في الواجبات الدينية فالعقاب عليها في الآخرة، وهو بيد الله، ولذلك فإن هذه الأخطاء تسمى أخطاء الإنسان في حق نفسه لأنها قد تقودها إلى عذاب الآخرة. فما علاقتك أنت يا من تريد الاستماع إلى الموسيقى بوجود من يحرم الموسيقى، أو يحرم النحت، هو يقول لمن سيقبل كلامه، وأنت لست منهم، فلماذا تصر على منعه من أن يقول، فليقل، ليس هناك ارتباط ضروري في الإسلام بين فكرتي الحرام والعقاب الدنيوي. فلا يَعْتَقِدَنَّ أحد أن معنى القول أن الحجاب فرض أنه سيصدر قانون يعاقب من لا تلبس الحجاب، لا يوجد مثل هذا الكلام، وإنما معنى كلامه معلومة تقدم لغير المحجبة أن تَحْذَر العقاب يوم القيامة، ومثل هذه الأمور التي لا عقاب فيها لن تكون مما يُعْرَضُ أصلا على مجلس النواب.

٦- وفيما يتصل بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب أن يكون واضحا أن المبدأ لا يجيز لعوام الناس التدخل في حياة بعضهم بعضا، وأن هذا المبدأ يشترط أمورا تجعل الحريات الآن في مأمن من الاعتداء عليها بسببه، منها أن يكون المنكر المنهي عنه غير مختلف فيه، أما ما فيه خلاف فلا يجوز لأحد إنكاره، ويدخل في ذلك الغناء والنحت المعاصر، فقد أجازه قطاع ممن يشار إليهم بالبنان من العلماء، والقاعدة التي تنظم الخلاف

تقول إن الاجتهاد لا يدرأ بالاجتهاد، أي ما دام هناك خلاف فلا يمكن فرض رأي على آخر.

والشرط الثاني في مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو ألا يأتي إنكار المنكر بمنكر أشد، بمعنى أن يذهب أحدهم للإنكار على المغني غناءه فيمسك عصا ويضربه فتكون مشاجرة، وعلى أساس هذا قَسَّمَ المحققون من العلماء إنكار المنكر إلى ثلاثة أقسام، إنكار بالقلب، وهو واجب على كل مسلم ألا يكون راضيا عمن يفعل ما يراه منكرا، والثاني باللسان إذا غلب على ظنك أن من تحدثه سيقبل منك، أو باليد. وقد قصروا ذلك على الحاكم؛ لأن أحدا لا يقبل أن يعاقبه شخص عادي مثله، فيثير ذلك فتنة بين الناس. وقد يقبل الناس ذلك من الحاكم. وإذا كانت أدبيات الفكر الإسلامي ينتشر فيها أن النصيحة على الملأ فضيحة، فهل يجوز لأحد أن يعتقد أن من حقه تغيير المنكر باليد على غيره، فيملأ صدره حقدا وغيظا، ولا يغير سلوكه أبدا، بل يبغض الدين إلى قلوب الناس، فبدل أن يكونوا عصاة ننتظر توبتهم، يصبحون كارهين تستحيل عودتهم. إن هذا هو الفهم الذي لن يستقر غيره في مصر.

وضابط المسألة الذي لا يدركه كثيرون هو ما يسمى بالسلطة المعنوية، فكلما كان للإنسان سلطة معنوية جاز له استخدامها للمصلحة، فللأب بالنسبة لابنه سلطة معنوية، ولذلك يجوز له تأديبه، ولشيخ العائلة بالنسبة لأفراد عائلته سلطة معنوية، ولذلك يجوز له استخدامها لمنع الخطأ والخطر، وللدولة بالنسبة للمحكومين سلطة معنوية ولذلك يجوز لها استخدام القوة في العقاب، لأن وجود السلطة المعنوية يمنع من الرد على التأديب بالهجوم، فيؤدي إنكار المنكر إلى منكر أشد.

والحق هو أن مفهوم السلطة المعنوية نفسه متغير، فثمة أمور كان يُقْبَلُ التدخل فيها قديما ولم يعد الأمر كذلك الآن، أو يقبل التدخل فيها في مكان ولا يقبل في آخر، فلا يخافن أحد من تطبيق نموذج آخر، ولذلك فإننا ننصح حتى الأب وشيخ القبيلة والدولة بتفهم حدود السلطة المعنوية المتاحة لهم في زمنهم وعدم تعديها. وبما أن الدساتير المعاصرة والأعراف الحالية تحترم الحريات الشخصية، فلا يمكن وجود سلطة معنوية للاعتداء عليها.

إن السلطة المعنوية لا توجد إلا عندما يقر الناس بها. وبما أنك لا تقر بالسلطة المعنوية هذه فإن من العبث الخوف من فكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن أحدا لا يستطيع تطبيقها عليك ما دمت لا تقر بسلطته .

غير أن ما يسبب المشكلات أحيانا هو الوقوع في فخ اختلاف المصطلح، فمصطلح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عام في التراث، وهو يتناول حالات لا تزال صحيحة كحالة الذي يسمع صراخ امرأة تتعرض للاغتصاب، هل يجوز له استخدام القوة في هذه اللحظة للدفاع عنها ومنع الجريمة أم لا، الإجابة نعم يجوز، ولا علاقة لذلك بفكرة التحكم في الناس خارج القانون. بل إنه إذا تركها وهو قادر على حمايتها دون خسارة يدخل فيما يسمى بالجريمة السلبية، ويعاقب على خذلانها وهي تستصرخه.

قد يقال لكننا نسمع غير ذلك، والإجابة لنثق في أنفسنا شيئا ما، في مصر لن يستقر سوى هذا الفهم، قد يوجد من يبحث عمن يقولون غير ذلك، ويضخم من حضورهم، لحاجة في نفسه لن يقضيها إن شاء الله، وقد يوجد فزع وهلع ممن يريد ما يسمى بالأمان المطلق. ولا يريد خوض تجربة أبدا، والأمان المطلق غير موجود في الحقيقة . وقد يكون هناك من يريد الإثارة ويبحث عن الشاذ والغريب. وقد تكون هناك أسباب أخرى للتضخيم من أصوات زاعقة يوجد في كل المجتمعات مثلها ولا تثير كل هذا الفزع والاهتمام، ولا تحتل هذه المساحة من وسائل الإعلام.

لكن الحقيقة أنه في مصر لا مكان لمن يتعدى على الناس تحت فكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لم يحدث هذا أصلا من قبل، لأن الفكر الديني في مصر قد أصبح منذ فترة طويلة متمرسا بمسألة دراسة نتائج الأعمال، ولديه خبرات تربوية ونفسية كبيرة منذ أصر الإمام محمد عبده على أن هناك عِلْما قَصَّرَ المسلمون فيه، هو علم سُنَنِ الله في النفس الإنسانية وفي المجتمعات العمرانية، وفي التاريخ البشري، والانتباه إلى بعض مبادئ هذا العلم يجعلنا نعرف أن هذه الفكرة وبال على الدين نفسه، من حيث إن الإنسان بطبعه يكره ما يشعر أنه مجبر عليه، ولا نريد أن نفسد علاقة الناس بدينهم، أو نبغضه إليهم. ونتائج إهمال هذا المبدأ النفسي كارثية حقا.

إن هذا هو الفكر الذي سينتشر في مصر بعد فترة قصيرة جدا نتعايش فيها مع بعض الأفكار التي كان فضيلة الشيخ: محمد الغزالي رحمه الله، يقول عن أصحابها إنه سيموت منهم بحسرته، وما مكنهم سوى منع صوته، لكنهم قريبا سينضمون إلى طريقة التفكير الخاصة بهذا البلد، والتي تناسبه، حيث لا يقر الناس بأي سلطة معنوية لبعضهم على بعض، حتى وإن كان هناك إقرار بهذه السلطة المعنوية في مجتمعات ذات طبيعة مختلفة، سوف يفهمون ذلك قطعا، لا سيما إذا توقف الناس عن حربهم والتصيد لهم. وترك حرب هذه الأفكار للإسلاميين أنفسهم، ولم يُجْعَل الشذوذ مصدرا للنجومية، ولم يستخدم لحرب المعتدلين، أو لحرب الإسلام نفسه، فتلك لعبة غير مأمونة العواقب.

٧- وأما خصوصية العلاقة بين فهم الشريعة وأداة الفهم فتوضح أن العقل والمصلحة داخلان أساسا في عملية الفهم، وتوجيه الاستنباط وصياغة الحكم وأن هناك استحالة لتعارض النصوص مع العقل أو المصلحة .

نعم، لقد استقر عند علماء الإسلام استحالة تعارض النقل [النص] مع العقل، لأن الذي خلق العقل هو الذي أنزل النص، كما اعتبر العلماء العقل هو أساس النقل، لأنه هو الذي يحكم بصحة النقل وثبوته من الأساس، ثم إنه هو الذي يفهمه، فالأصل هو عدم التعارض، فإذا ما حدث تعارض فإنه يكون تعارضا موهوما إما لأن النص غير صحيح إذا كان حديثا نبويا غير ثابت، أو لأن فهمه غير صحيح، أو لأن ما نظنه حكما للعقل ليس حكما له، وإنما ظن غير صحيح. أما أن يتعارض نص مقطوع بمعناه ولا احتمال فيه، ومقطوع بصحته ولا احتمال فيه، مع حكم عقلي نهائي فمستحيل .

لقد قدم الغزالي مثالا طريفا (أظهر العلم الحديث وجه الحق فيه) وسوف أستخدم هذا المثال رغم أنه خارج عن دائرة وضع القوانين لأنه يظهر أين تكمن المشكلة حقا؟ ثم أستخدم أمثلة متصلة بموضوع وضع القوانين، لقد ذهب النص الصحيح القطعي إلى القول بفناء العالم: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ، ومن ثم فناء الشمس وغيرها، لكن قطاعا من الفلاسفة أوصله عقله إلى أن العالم باق، ورأى أن الشمس باقية دائما، وكانت حجته التي قدمها هي أن الشمس لو كانت تفنى للحقها

نقص أو ذُبُولٌ طوال هذه الفترة التي عاشتها، وبما أنه لم يلحقها ذبول كما تُظْهِرُ الأرصاد فقد دل ذلك على أنها ليست تفنى.

واعترض الغزالي بأن هذا ليس حكم العقل، لأن العقل لم يكلمنا، وإنما هو حكم عقل جالينوس ومن قال بقوله من أهل جلدتنا لظنه أن ما قال جالينوس هو حكم العقل، ونقض الغزالي هذا القول بأن انتهاء المخلوقات يمكن أن يكون فجأة بلا ذُبُول ، فالفساد التدريجي ليس الشكل الوحيد للنهاية، كما يمكن أن يكون الفناء بذبول لا نلاحظه، فقد يكون هناك نقص في الشمس لكننا لا نرصده، لأنه قليل، أو لعدم كفاءة أجهزة الرصد. وهذا ما ثبت الآن فعلا، فنحن نعرف أن الشمس تفقد من كتلتها في كل ثانية ثلاثة آلاف وستمائة طن.[١٤] فالتعارض لم يكن بين النص والعقل، وإنما مع ما ظن البعض أنه العقل .

لقد اخترت هذا المثال لأن بعض مادحي العقل الغربي، ممن يسيطرون على الفضاء الثقافي في عالمنا الآن، قال معلقا على الخلاف السابق بين الغزالي وجالينوس ومنتصرا لرأي من تابع جالينوس من بني جلدتنا ما يلي" العالم من المنظور الفلسفي اليوناني كل مترابط كله ترتيب ونظام، وكل تغيير يطرأ على جزء منه لا بد أن ينعكس على الكل...أما افتراضات الغزالي فهي افتراضات ذهنية تقوم على التجويز وهو المبدأ الأشعري المعروف" .

هنا تكمن المشكلة، ليس في تعارض العقل مع النقل، لأن القطعي منهما سيغلب الظني فورا كما هو مقرر في علم الأصول، وإنما في أقوام يزعمون أن ما يأتي عن الآخر الغربي هو العقل. ويتخذونه أيديولوجيا يدينون بها. من الذي يدخل الدين في السياسة بل في العلم الآن؟

والمشكلة أنه لا يمكن التوسط ما دام هؤلاء يسودون الثقافة العربية غصبا ، ويتمكنون جبرا من الفضاء الإعلامي والثقافي في بلادنا، ولو تَزَيَّلَ هؤلاء قليلا، فسيختفي رد الفعل المتشدد الذي ظهر بسببهم بين الإسلاميين، فإن لكل فعل رد فعل، مساو له في المقدار

---

[١٤] – انظر عرضا للخلاف في مقدمة تهافت الفلاسفة للدكتور سليمان دنيا، وعرضا لدلالة قراءة المعاصرين للخلاف للدكتور محمد باسل الطائي: الشمس بين جالينوس والغزالي، وعنه نقلت النص التالي عن الدكتور محمد عابد الجابري.

ومضاد له في الاتجاه، بل لو وقفت هذه المعركة الباطلة لأمكن اتحاد قطاع كبير من الإسلاميين مع غيرهم من الوطنيين في إطار فكر سياسي أرشد وأكثر أمانا.

وما قلته عن النقل والعقل يقال مثله تماما عن النقل والمصلحة. فالمصلحة إحدى أدلة الشرع، بل لقد ذهب الطوفي إلا أنها أقوى الأدلة، قال:" رعاية المصلحة أقوى من الإجماع، ويلزم من ذلك أنها أقوى أدلة الشرع ؛ لأن الأقوى من الأقوى أقوى "[١٥]

– وقال ابن القيم: " الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد فى المعاش والمعاد ، وهى عدل كلها ، ومصالح كلها ، وحكمة كلها ، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور ، وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث ، فليست من الشريعة "[١٦]

وقال الشاطبي "وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد فى العاجل والآجل معًا"[١٧]

وقال الطاهر ابن عاشور:" حِكَمُ وعلل الشريعة راجعة للصلاح للمجتمع والأفراد .. والمقصد العام من التشريع حفظ نظام العالم واستدامة صلاحه بصلاح الإنسان "[١٨]

وبطبيعة الحال فهناك ضوابط تحكم هذه القاعدة الكلية التي ترعى المصلحة. لكن ما يهمنا الآن هو أن هذه القواعد ليست أخبارا، ليست معلومات فنقول إننا نؤمن بها، ونعرف أن الشرع جاء للمصلحة، وينتهي الأمر، وإنما معناها الأمر، أي: لِيَكُنِ الأمرُ كَذِلِكَ، أى اعلموا أن الشريعة كذلك واجعلوها كذلك. تماما كما نفهم من قوله تعالى:﴿ **وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ** ﴾ أي اجعلوا الأمر كذلك، بأن يختار الطاهرون الطاهرات دون بائعات الهوى، فهذا هو حكم الشرع، وليس هذا خبرا، وكذا قوله تعالى عن المسجد الحرام:﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾[آل عمران:٩٧] أي اجعلوا من دخله آمنا، أو اعلموا أن حكم الشرع هو أن تؤمنوا من دخله، وليس هذا خبرا عن الواقع، حيث يمكن

---

[١٥] – الطوفي: رسالة في رعاية المصلحة، وانظر مناقشة أوسع في: حسام قاسم، الشورى والتنمية: ص:١١٠، وما بعدها.

[١٦] – بدائع الفوائد ٢ /٨٨، ٣ /١٤

[١٧] – الشاطبى : الموافقات٢ /٣٠٠

[١٨] – ابن عاشور: مقاصد الشريعة /٦٣ .

أن يدخل بعض الناس ولا يأمن، وإنما هو أمر أو خبر عن حكم الشرع، ومن المعروف في العربية أن الخبر قد يقصد به الأمر، وقد يقصد به الاستفهام، وأن الأمر قد يراد به التهديد فيكون معناه النهي وليس الأمر.

هذه قضية مهمة جدا، لأن البعض عندما يسمع أن الشريعة موضوعة لمصالح العباد، يقول أنا أعرف، ثم يصر على رأيه بأن الأفضل لتحقيق مصالح العباد تجاوز الشريعة، إنه يظن أن هذه المعلومة خبر، لكنها ليست كذلك، إنما هى أمر فصفات الشريعة من حيث سماحتها، ومراعاتها المصلحة وتوافقها مع العقل ليست مجرد صفات،وإنما هي محددات للفهم، وطرق للوصول إلى الحكم، ومن ثم لا يتصور أصلا خروج حكم يتعارض مع المصلحة أو العقل أو السماحة.

عندما سمع الصحابة قوله تعالى:﴿ **إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ** ﴾ [الأنفال:٦٥] فهموا أن هذا أمر وليس خبرا، وأن المعنى أنه لا يجوز أن يفر الواحد من عشرة، فشق ذلك عليهم جدا، ولو كانت الآية معلومة لفرحوا فرحا شديدا، لأن المعنى في هذه الحالة أنهم سينصرون، لكنهم عرفوا أنهم أمام قاعدة شرعية فشق عليهم، فخفف الله عنهم بعد ذلك عندما دخل في المسلمين نوعيات أقل من النوعية الأولى: ﴿ **ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ** ﴾ ولو كانت الآية خبرا لما كانت هناك مشقة ولا تخفيف، لكن هذه طريقة من طرائق العربية في التعبير عن الأوامر المؤكدة.

إن الأمر كذلك عندما نقول للذين يتصدون لوضع القوانين إن الشريعة مبنية على المصالح فالمعني انتبهوا لذلك، واجعلوه مضطردا في كل حكم لكم، واحذروا فهمكم للنص أن يخالف المصلحة المؤكدة، فواضع القانون مأمور بمراعاة المصلحة وهو يفهم النص إذا كان في المسألة نص، وهو مأمور بالاعتماد على المصالح أساسا إذا لم يكن هناك نص، وبالتالي فعملية فهم النص في حالة وجوده تتطور بتطور إدراك الفاهم للمصلحة، ما دام ينطلق من قاعدة استحالة تعارض النص مع المصلحة.أما في حالة عدم وجود النص وهي

حالات كثيرة جدا، فالمصلحة تصبح هي نفسها أقوى الأدلة ،كما ذكر الطوفي، أي أقوى وسائل الوصول إلى القانون.

ومعنى ذلك كما استقر في علم الأصول أن اليقيني من النص والمصلحة سيغلب الظني، وسيسترشد الباحث عن القانون في الكشف عن حكم الشرع نفسه بالمصلحة، وفق الضابط الذي وضعه ابن القيم والذي نقلته آنفا، وهو :" كل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور ، وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة "

وبهذه الكيفية لا تكون دستورية النصوص القليلة في باب الإدارة والسياسة والاقتصاد لا تكون قيدا، وإنما تكون ضابطا للتأكد من صحة الرؤية ، فإن الشرع لا يمكن أن يتعارض مع العقل أو مع المصلحة الحقيقية، فإذا حدث ما يوهم التعارض فهو حالة من الحالات التالية :

أ- قد يكون التعارض غير صحيح، وبالتالي سنأخذ بالمصلحة بعد أن نطمئن لعدم مخالفتنا للشريعة.

ب- قد يكون النص غير ثابت، وبالتالي فلا يقلقنا تجاوزه.

ج . قد يكون النص قابلا لتفسير جديد فى ضوء الوعي الجديد بالمصلحة، فنصحح فهمه، ونكون مطمئنين.

د- قد تكون المصلحة متوهمة، فلا تكون مصلحة حقيقية، كما حدث مع قوانين التأميم التي كان يُظَنُّ أنها تحقق العدل الاجتماعي، ثم ظهر أنها توزع الفقر . وبهذا يقي الشرع من سوء قراءة الواقع أو عدم فهمه ، حيث لا يجيز الشرع أخذ أموال اكتسبت من الحلال أبدا (لا ينطبق هذا على أراضي الإصلاح الزراعي، فقد كانت من باب منح من لا يملك من لا يستحق) ولقد عارض الأزهر قوانين التأميم ولم يؤبه له. فهربت الأموال من مصر، وكان عدد من أكبر مستثمري أوربا موجودين في الإسكندرية فرارا من أوضاع الحرب في أوربا.

سأضرب مثالا قديما آخر له علاقة بالتشريع هذه المرة. وهو مثال قضية التسعير. هل نسعر بعض السلع أو لا؟ لقد طرح وزير التضامن الحالي الفكرة فاتهم بالشيوعية، فهل تمنع الشريعة من مثل هذا الإجراء؟

لقد غلت الأسعار أيام النبي صلى الله عليه وسلم، فطلبوا منه أن يُسَعِّرَ لهم، فأبى قائلا:" وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَا يَطْلُبُنِي أَحَدٌ بِمَظْلَمَةٍ ظَلَمْتُهَا إِيَّاهُ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ"[١٩]. ومع ذلك فقد سَعَّرَ عُمَرُ رضي الله عنه، وعندما عرض ابن العربي المالكي شيخ المالكية في زمنه للقضية قال:" والحقُّ التسعيرُ ، وضبطُ الأمر على قانون لا تكون فيه مظلمة على أحد .. وما قاله النبي صلى الله عليه وسلم حق ، وما فعله حكم ، ولكن على قوم صَحَّ ثَبَاتُهُمْ ، واستسلموا إلى ربهم، وأما قوم قصدوا أكل الناس والتضييق عليهم فباب الله أوسع وحكمته أمضى." [٢٠] .

لا يهمنا الآن القضية الجزئية الخاصة بالتسعير،[والحق فيها عدم التسعير، أو التسعير غير المباشر عن طريق دعم الإنتاج، وزيادة المعروض، وتدخل الدولة في التوزيع، فيكون تسعيرا بلا ظلم، وقد يسمح بالتسعير وقتيا للضرورة] لكن ما يهمنا هو أن كون المصلحة ومنع الظلم هما العلة قد جعل المجتهد حرًّا في تنزيل المصلحة على الواقع،وتقديرها، لأنه يعلم أن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما، والمطلوب عدم الظلم، فبحث عن الطريقة التي تحقق عدم الظلم فوجدها الآن هي التسعير ، وكما قال ابن العربي معلقا:" فباب الله أوسع وحكمته أمضى"

وشبيه بما سبق الخلاف حول مبدأ تضمين الصانع، أي تغريم الصانع إذا أفسد المادة الخام التي منحت له ليصنعها ففسدت منه أو أفسدها. إن فكرة التغريم للصانع تتعارض مع أصل تشريعي مهم هو تفسير الاحتمال لصالح المتهم الذي يوجد احتمال لأنه لم يهمل ولم يقصد، فلماذا يَضْمَنُ، ولماذا يغرم ؟ ولكن العلماء رأوا أن أمور الناس لا تصلح

---

[١٩] – رواه أحمد من حديث أنس رضي الله عنه، رقم: ١٢٣٥٢، وصححه الألباني، في الجامع الصغير رقم: ٢٧٢٧، وصحيح ابن ماجة، رقم: ١٧٨٧.

[٢٠] – عارضة الأحوذى ٦ /٥٤ ،وانظر الشاطبى، الموافقات: ١ /٣٢١

إلا بالتغريم لمن أفسد المادة الخام التي كان عليه أن يصنعها، وإلا لانتشر الإهمال وأكلت أموال الناس بالباطل، أو لتوقفت الصناعات، فاستقر حكم التغريم، اعتمادا على عبارة الإمام عَلِيٍّ رضي الله عنه: لا تصلح أمور الناس إلا بهذا.

وشبيه بما سبق الحديث عن نظام الضرائب وهو عصب مشروع التنمية، فسوف يدار الحديث كله حول قضية المصلحة، إذ كانت مدار الحديث أيضا في الفقه القديم، وتقدير المصالح متروك للجماعة، وتحتمل الشريعة هنا دائرة واسعة جدا من الاتجاهات، فهذا الوضع هو مقصد من مقاصد الشريعة، وهي لا تمنع إلا التطرف الذي لا يمكن أن يكون مصلحة، وحتى ندرك ذلك فلنحلل رأي القاضي الأندلسى أبي عمر بن منظور في فرض الضرائب، وسنجد أنه يحيل الأمر كله على قضية المصلحة، قال: " إن الأصل ألا يطالب المسلمون بمغارم غير واجبة بالشرع ، وإنما يطالبون بالزكاة وما أوجبه القرآن والسنة كالفيء والركاز وإرث من يرثه بيت المال . وهذا ما أمكن به حمل الوطن وما يحتاج له من جند ومصالح المسلمين ، فإن عجز بيت المال فيوزع على الناس ما يحتاج إليه من ذلك ، لكن لا يجوز هذا إلا بشروط :

- [الأول] أن تتعين الحاجة ، فلو كان فى بيت المال ما يقوم به لم يجز أن يفرض عليهم شيء ، لقوله صلى الله عليه وسلم : [ليس على المسلمين جزية] ، وقال :[لا يدخل الجنة صاحب مكس]، وهذا يرجع إلى إغرام المال ظلما.

- الثانى أن يتصرف فيه بالعدل ، ولا يجوز أن يستأثر به دون المسلمين ، ولا أن ينفقه فى سرف ، ولا أن يعطى من لا يستحق ، ولا يعطى أحدا أكثر مما يستحق .

- الثالث أن يتصرف فيه مصرفه بحسب الحاجة لا بحسب الغرض .

- الرابع : أن يكون الغرم على من كان قادرا من غير ضرر ، أو إجحاف، ومن لا شيء له أو له شيء قليل فلا يغرم شيئا .

– الخامس : أن يتفقد هذا فى كل وقت ، فربما جاء وقت لا يفتقر فيه لزيادة على ما فى بيت المال"[٢١] .

وكل الشروط التي يذكرها متروكة أساسا لتقدير الهيئتين اللتين أعطاهم القرآن حق أن ينظروا في أمور المسلمين، وهما هيئة أولي الأمر، أو أهل الحل والعقد وقد ارتضينا أن تكون البرلمان، وهيئة أهل الذكر وهم الخبراء الذين يجب أن تعتد الهيئة الأولى بهم. ولا يغرنكم افتراض القاضي أن دخل الدولة يمكن أن يقوم بالأمور دون الضرائب فقد كان ذلك ممكنا فعلا، لكنه لم يعد الآن ممكنا.

بل إن الأمر كذلك مع الكثير من عناصر فقه الزكاة نفسها، فالزكاة تختلف عن غيرها من العبادات من حيث إنها مرتبطة بالواقع، وبالتالي فإن فيها مساحة واسعة جدا للتقدير، والحق أن فهم الزكاة يغيب بشكل هائل عن جمهور المثقفين، فالزكاة غير الصدقة تماما، وهو حق وواجب من أسس الدين، وتجمعها الدولة جبرا، والهدف منها المصالح العامة، وإغناء الفقراء مرة واحدة وليس سد الحاجات اليومية، وتحقيق حد الكفاية لهم، وبصورة لائقة، وليس حد الكفاية هو حد الكفاف، بل الحد اللائق بكرامة الإنسان وحاجاته كلها، ولذلك قال الفقهاء " إن من تمام الكفاية ما يأخذه الفقير ليتزوج إذا لم تكن له زوجة، وأجازوا له أن يأخذ من الزكاة لشراء كتب يحتاجها من كتب العلم ، لابد منها لمصلحة دينه ودنياه [٢٢]. ومن الواجب أن تصل الزكاة إلى مستحقها بشكل لائق ، وتصله دفعة واحدة ، أو على دفعات متباعدة المسافة ، مراعاة للأبعاد النفسية له، حتى يمكن القضاء على الآثار النفسية والاجتماعية للفقر ؛ ولذلك قال بعض العلماء إنه يجب أن يحصل مرة واحدة على ما يكفيه طول حياته .فالقادر على الكسب يُعطَى مالا يدير به صناعة أو حرفة تدر عليه ما يكفيه ، أما غير القادر فإنه يعطى أيضا ما يكفيه أبدا ، قال النووى: " قال أصحابنا : فإن لم يكن محترفا ولا يحسن صنعه أصلا ولا تجارة ولا شيئا

---

[٢١] – أحمد الريسونى:نظرية المقاصد عند الشاطبي ٣٠٨ ، وهو ينقل عن الونشريسى : المعيار المعرب جـ ١١ ص ١٢٧

[٢٢] – الدكتور يوسف القرضاوي: مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، ص:٩٠، وما بعدها.

من أنواع المكاسب أعطى كفاية العمر الغالب لأمثاله فى بلاده، ولا يتقدر بكفاية سنة"[٢٣] ..." ومثلوا لذلك بأن يعطى ما يشترى به عقارا يكريه ، ويستغل منه كفايته ، هذا ما ذهب إليه الإمام الشافعى وأصحابه ومن ذهب مذهبه ... وقد روى عن الإمام أحمد أيضا أنه أجاز أن يأخذ الفقير تمام كفايته دائما بمتجر أو آلة صنعة أو نحو ذلك ، واختار هذه الرواية بعض من علماء مذهبه"[٢٤].

وواضح أن كيفية إنفاق الزكاة متروكة أيضا للمصلحة والتقدير، بل إن فهم الواقع والمصلحة يتدخلان أيضا في بعض الأحيان في تحديد مقدار الزكاة، ومجالاتها.

إن فهم الزكاة غائب تماما عن أذهان كثيرين، بسبب تشويش الواقع الرديء، وبسبب الاعتماد الكامل في دراسة الاقتصاد على ما يأتي من الغرب، وبالتالي لا يلاحظ أحد الثورة التي يمكن أن تحدثها الزكاة في المجتمعات الإسلامية، بل في الفكر الاقتصادي الإنساني بشكل عام، فالزكاة فيها اختلافات كثيرة ولها مقاصد فذة، فهي كما سبق تطال أموالا لا تصل إليها الضرائب، لأنها تؤخذ على رأس المال وليس على الأرباح فقط، ليس من حق أحد أن يكون ملياردير ولا يدفع لأنه لم يربح المزيد هذا العام، ولأنها تجبر على تشغيل المال من حيث إنها تقل كلما كان الجهد الإنساني أعلى فهي في الكنوز وما يخرج من باطن الأرض الخمس، وفي الزروع العشر، فإذا كانت بمجهود فنصف العشر، وهي في التجارة ربع العشر، ولذلك فستكون في الصناعة فعلا على الأرباح، أما في العقارات التي يخزنها صاحبها حتى يرتفع ثمنها فهي تدفع عن قيمة الأرض أو العقار كل عام حتى يتأدب ولا يحبس أموال المسلمين عن مصالح المسلمين، ولذلك طلبت التمهيد أولا بفترة يكون الأداء فيها اختياريا، لأن في الزكاة شدة لصالح الفقراء والمجتمع ربما لا يستطيع الناس تحملها بسرعة، وهي كما سبق لا تمنع الضراب. كما أن فيها جوانب كثيرة متروكة للتقدير والمصلحة، أما الضرائب فكلها متروك للتقدير والمصلحة في إطار منع الظلم وتحقيق التوازن في الحقوق.

---

[٢٣] – مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام ،ص ٩٣ ،٩٤ وهو ينقل عن المجموع ١٩٣/٦.

[٢٤] – السابق: ص:٩٤.

بل إن الأمر يمتد لتجليات وتطبيقات مفهوم الملكية نفسه فالقرآن لا يتحدث عن أن المال مال صاحبه فقط، إنه كذلك دون شك، له فيه كل حقوق الملكية، ولذلك يعبر القرآن عن طلب التصدق بتعبير مجازي بديع هو تعبير إقراض الله عز وجل﴿ **مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً** ﴾. ولصاحب المال كل حقوق الملكية: البيع والشراء والهبة والتوريث والاستثمار والتصرف فيه حيث يريد...ولا يجوز الاعتداء على حقه أبدا، لكن هذه الحقوق تحفظ من دام هو يحفظ الحقوق الأخرى في المال، فإن المال المال ينسب أيضا إلى آخرين، منهم المجتمع، فالمال مال المجتمع أيضا، قال تعالى:﴿ **وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا** ﴾ إنها أموالهم، لكن السفه سلبها منهم وجعلها أموالنا، فلا يجوز في الإسلام أن تنفق الملايين على كلب مثلا، وقد حقق التطبيق التوازن هنا بطريق بديعة بأن أعطى القريب الأولى حق إدارة المال، دون أن يسلب الملكية، ويتم هذا بأمر من القاضي لا من أحد سواه حتى لا يستغل للمكايدة. نعم إن المال مال المجتمع، إنه هو مال الإنسان من حيث إنه اكتسبه، لكنه مال المجتمع من حيث إنه اكتسب منه، ومن حيث تعلق مصالحه به، ولم يرتب الفقه على هذه الجزئية أحكاما كثيرة، إلا حكم الحجر على السفيه، وفرض إعاشة أولي الأرحام المحتاجين على الغني البخيل، وهو أمر لا يُفَعَّلُ في القانون المعاصر جيدا، وإباحة الضرائب بقدر حاجة المجتمع، والمصادرة للمنفعة العامة، لكن الفقه تشدد في نزع الملكية تشددا كبيرا فاشترط الضرورة التامة والتعويض العادل. لكن بالإمكان إضافة تطبيقات أخرى كثيرة جدا بشرط تحقيق التوازن والعدل والمصلحة، مثل تقييد خروج المال عن الأمة، ومثل التحكم في احتكار المال وحبسه عن المجتمع..وتطبيقات أخرى. ومن هنا قلت إن فكرة الملكية في الشريعة نفسها تعتد بمفهوم المصلحة في تحديد حدود هذه الملكية، وتتسع لدائرة واسعة من الاجتهادات، ومن هنا فإن بالإمكان أن نجد تنويعات كثيرة في الانحيازات الاقتصادية وكلها داخل عباءة الشريعة التي لا تمنع نصوصها منعا باتا إلا التطرف الذي يضيع العدل، وهو في النهاية يضيع المصلحة على المدى البعيد.

ثم هناك ملكية ثالثة، وهي أن المال مال الله من حيث إنه هو الذي رزق به، ولا يستخدم هذا الحق إلا في إيجاب أحكام الله في المال، وأهمها الزكاة، فالزكاة ليست كالصدقة، وإنما هي حق في المال ليست ملكا لصاحبها أصلا، ولذلك لا يجوز له أن يخرجها على هواه، وإنما يسلمها للدولة، لأنها ملك لأصحابها الذين حددهم الله، وكذلك يجب احترام الحقوق الثابتة لأصحابها بالتوريث والوصية، لا يجوز لصاحب المال هنا أن يتدخل، ما دام صاحب المال الحقيقي قد حدده الله، ولا نستطيع إضافة تغييرات في هذه الحقوق لأنها تدخل في باب الفرائض الدينية كالصوم والصلاة. ويجب أن يكون واضحا أن الملكية الأولى لا تكون محفوظة إلا إذا حفظ صاحبها حقوق الملكيات الأخرى.

وهكذا نجد المصلحة حاكمة محكمة في الوصول إلى الحكم، وفي فهم النص. وأكرر أن قولنا إن الشريعة لا تتعارض مع المصلحة ليس خبرا، حتى يقال نعرف ذلك وينتهي الأمر، وإنما هو أمر بتحكيم المصلحة عندما نفهم النصوص، وهو أمر بمراجعة فهمنا من خلال النظر في المصالح حتى لا نسيء فهم النص ونجعل فهمنا يتعارض مع المصلحة، وبدون ذلك لا يكون الفهم سليما

إن أوصاف الشريعة من أنها الحنفية السمحاء، فلا تكلف بما لا يطاق، أو من أنها لا تتعارض مع العقل، أو من أنها لا تتعارض مع المصلحة... ليست مجرد صفات، وإنما هي أدوات للفهم وآليات لتقييم الفهم ومراجعته، ثم هي عندما لا توجد نصوص وسائل الكشف عن الأحكام.

أما عندما يكون النص يقينيا، ويكون فهمه صحيحا مؤكدا، فنحن نعرف أن فيه مصلحة وإن لم نرها. مَنْ مِنَّا لم يشعر بالفخر عندما أعلنت منظمة الصحة العالمية عن مشروعها لدعم ختان الذكور في أفريقيا، حيث تبين يقينا أن الختان يقي من احتمال الإصابة بالإيدز بنسبة ثمانين بالمائة. هل كان هذا الأمر يخطر على بال أحد؟! إن النص هنا صحيح، فلا يمكن أن تكون المصلحة بضده، حتى رغم ما فيه من ألم، أما ختان الإناث فأمره ظني، إذ ليس ما يقطع بوجوبه نصا، ولذا فسرعان ما تنازل عدد كبير من

العلماء عنه عندما زعم بعض الأطباء أنه مضاد للمصلحة. لأن النصوص المحتملة لا تقف في وجه المصالح . وفي الحقيقة فالغالبية الغالبة هي دائما في باب الاحتمال.

لا يمكن أن يقف الشرع في وجه مصلحة حقيقية أبدا، فحيثما وجدت مصالح العباد فثم شرع الله ودينه ورضاه،كل ما هنالك أنه في حالات نادرة عندما يكون التعارض يقينيا سيجنبنا النص الوقوع في الخطأ، وسنكتشف ولو بعد حين أن ما كنا نظنه مصلحة ليس مصلحة.

إن حالات الدلالة اليقينية للنصوص في المسائل الحياتية نادرة جدا، لأن اللغة أساسًا مبنية على الاحتمال، والنصوص تحتمل تفسيرات كثيرة، وإدراك المصلحة يدخل بوصفه محددا من محددات التفسير. وإنما نستفيد اليقين في الواجبات الأساسية في الدين من خلال قرائن كثيرة جدا،حول هذه الواجبات، وليس من مجرد اللغة، وهذا غير موجود غالبا في المسائل السياسية والإدارية والاقتصادية.

نعم إن اليقين لا يستفاد من مجرد وجود نص، وإنما من قرائن نجدها عادة مع الواجبات كثيرة التكرار، أما الغالب فهو أن النصوص لا تكون من حيث الصياغة قاطعة الدلالة، وإنما يغلب عليها الاحتمال، قال الرازي: "واعلم أن الإنصاف أنه لا سبيل إلى استفادة اليقين من هذه الدلائل اللفظية، إلا إذا اقترنت بها قرائن تفيد اليقين سواء كانت تلك القرائن مشاهدة أو كانت منقولة إلينا بالتواتر"[٢٥] وهذا ما يؤكده الشاطبي ، فعنده أن إفادة القطع اعتمادًا على الدلائل اللفظية بمفردها " معدوم أو فى غاية الندور...وقد اعتصم من قال بوجودها بأنها ظنية فى أنفسها، لكن إذا اقترنت بها قرائن مشاهدة أو منقولة فقد تفيد اليقين"[٢٦].

وعلة ذلك كما يصرح الرازي أن القطع اعتمادًا على القرائن اللفظية يتطلب أمورًا كثيرة منها التأكد من عدم "نقل اللغات، وآراء النحو، وعدم الاشتراك، وعدم المجاز، والنقل الشرعي أو العادي، والإضمار، والتخصيص للعموم، والتقييد للمطلق، وعدم الناسخ،

---

[٢٥] الرازي: المحصول، ٣٨٨/٢.

[٢٦] – الموافقات: ١٤/١.

والتقديم والتأخير، والمعارض العقلي..." [٢٧]" وأرجو تأمل عبارته الأخيرة التي تشير بوضوح إلى أن وجود معارض عقلي للمعنى ينفي أصلا أنه معنى النص، ويجعلنا نبحث عن تفسير أدق.

أما الأمور واجبات الدين فتدل على وجوبها قرائن كثيرة جدا، توجد في النص وخارج النص، فعلى سبيل المثال يشرح ابن حجر طريقة الاستدلال على وجوب تحريم الخمر على النحو التالي: "يستفاد تحريم الخمر في هذه الآية من:

١- تسميتها رجسًا، وقد سمي به ما أجمع على تحريمه، وهو لحم الخنزير.

٢-ومن قوله (من عمل الشيطان) لأنه مهما كان من عمل الشيطان حرم تناوله.

٣-ومن الأمر بالاجتناب وهو للوجوب، وما وجب اجتنابه حرم تناوله.

٤-ومن الفلاح المرتب على الاجتناب.

٥-ومن كون الشرب سببًا للعداوة والبغضاء بين المؤمنين، وتعاطى ما يوقع ذلك حرام.

٧-ومن كونها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة.

٨- ومن ختام الآية بقوله تعالى فهل أنتم منتهون فإنه استفهام معناه الردع والزجر، ولهذا قال عمر لما سمعها: انتهينا انتهينا"[٢٨].

ويضاف إلى ذلك كله من خارج الآية:

٩- فهم المخاطبين الذين امتنعوا عن شربها امتناعًا تاما، وأراقوا ما لديهم منها في الشوارع، واعتبروا هذه الآية الأخيرة فيها بيانًا شافيًا، وهم أهل الفقه والفهم.

١٠- إضافة إلى عقاب شاربها، ولا يعاقب إلا مرتكب المحرم.

١١- وَلَعْنِ كل من له سبب بها، ولا لَعْنَ إلا مع المحرمات .

١٢- وعدها من الكبائر.

١٣- ومع كل ذلك ما نتج عما سبق من إجماع الأمة على تحريمها.

---

[٢٧] المحصول: ١٧٢/١.

[٢٨] . فتح الباري، ٣٤/١٠، وهو ينقل عن الرازي في أحكام القرآن.

وهذا النوع من تجمع الأدلة غير موجود إلا في حالات نادرة جدا، وهي غالبا أمور من أساسيات الدين التي لا علاقة للبرلمان أصلا بها، فالبرلمان لا يبحث في الصلاة ولا في الحج ولا في قواعد الإيمان حيث نجد القطعيات، إنما يقنن في المسائل الاقتصادية أو الإدارية أو الاقتصادية، وهي مجالات لا نصوص فيها، أو فيها نصوص محتملة التفسير.

لكن في الحالات النادرة جدا الذي يحدث فيها التعارض اليقيني بين النص وبين ما نظنه مصلحة فإننا ندرك أن المصلحة هي التفويض إلى علم الله لأن علم الله كلي بينما علمنا جزئي قاصر، ومعلوماتنا قد تتغير.ويمكن شرح هذه المسألة من خلال مثال قرآني دال، هو قوله تعالى:﴿ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ [المائدة ١]، نلاحظ هنا أن البنية اللغوية للحكم قطعية لا فكاك فيها، فهي ليست أمرا، أي ليست: توقفوا عن الصيد، ولو كانت أمرا لقلنا يوجد احتمال أن يكون المعنى ليس للوجوب للندب مثلا، فإن للأمر دلالات كثيرة. ثم إن الآية تستخدم تعبيرا متجاوزا للزمن، يؤكد تأبيد الحكم، الآن وفي المستقبل:﴿ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ أي قضي الأمر وثبت واستقر، مع ملاحظة إسناد الحكم للخالق المشار إلى عظمته في الآية باستخدام ضمير المتكلم المعظم نفسه، ثم بقوله تعالى في آخر الآية:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾.

والحق أن هذا الحكم بالنسبة للمعلومات التي كان عند المخاطبين الأول بالنص قد يكون حكما غريبا، لأن النص قد أباح لِلْمُحْرِمِ أن يصيد من البحر، وأباح أن يَصْطَادَ له غيره من البحر، لكنه حرم عليه صيد البر ، كما حرم عليه أن يأكل صيد البر إذا صيد من أجله ، ولا فرق وفق معلومات المخاطبين الأولين بين الأمرين، ومع ذلك قبلوا الحكم من باب أن الله أعلم، لكننا الآن نعرف الفرق، لقد كان عدد الحجيج بضعة آلاف، ولم يكن هناك عقل يمكنه أن يتخيل أنهم سيكونون بضعة ملايين، لكن العليم بكل شيء كان يعلم، ولو أبيح صيد البر لانتهت الحياة البرية تماما من شبه الجزيرة كلها، فإن صيد البحر متجدد وصيد البر لا يتجدد، ثم لو أبيح صيد البر لمات وجرح في موسم الحج أعداد كبيرة نتيجة طبيعة أدوات صيد البر (السهام.. والرصاص..)وكثرة عدد الحجيج. وليس الأمر كذلك مع أدوات صيد البحر، ونظرا لأن هذا لم يكن من الممكن معرفته فقد استند آخر الآية إلى

عهد الإيمان وفكرة الإسلام التي تعني تفويض الأمر لله ﴿ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِى وَاثَقَكُم بِهِۦٓ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ [المائدة٧] ولذلك ختمت الآية بحق الله نتيجة هذا العهد في أن يحكم ما يريد بوصفه الأعلم والأحكم والأحق بالطاعة.

لكن حالات الدلالة القاطعة نادرة جدا، والأصل هو الاحتمال، وعند الاحتمال يكون تدخل المصلحة يكون كبيرا جدا، فهي تتدخل في أصل عملية الفهم، فتوجه ذلك الفهم، كما أن غالب المسائل لا سيما في مجالات اختصاص المجالس التشريعية لا نصوص فيها أساسا، فقد نصت الشريعة على ضرورة الاجتهاد في هذه المسائل من حيث إنها متغيرة ، وحينئذ تكون المصلحة حاكمة محكمة، إذ تكون أقوى أدلة الشرع كما ذكر الطوفي.

ما الذي يخيف من الشريعة، إذا كان مجلس الأمة سيقدر مصالح الأمة في ضوء حكمة الشريعة التي تنير طريقه، وتساعده على عدم الوقوع في المطبات الكبرى بسبب نقص علمه، ثم سيصدر قراره على أساس تقديره لمصالح الأمة.

وإذا حدث العكس وكان المجلس النيابي ممن يُغَلِّبُ النص ولا يراعي المصلحة جيدا وأصدر قرارا ظن البعض أنه يخالف المصلحة فإن الشريعة أيضا تمكنه من الطعن بعدم دستوريته لأنها تنص على أنه:

لا ضرر ولا ضرار. ومن ثم لا يجوز إغفال مصلحة مؤكدة.

فمن هذا الباب فالقانون الذي يؤدي إلى الضرر ليس صحيحا، والحكم أيضا سيكون للمحكمة العليا. التي بين أيديها النصوص ومعها أفضل الخبراء والمساعدين. وبالتالي فالشريعة تعطي حقا غير موجود في غيرها، وهو محاولة إبطال القانون نفسه من باب لا ضرر ولا ضرار.، وهذا مبدأ عام له حاكمية على القوانين كلها.

نعم تتيح الشريعة استخدام هذا الإجراء، لكن يجب الحذر من أن يؤدي إلى نوع من ولاية القاضي، ونحن لانريد ولاية مطلقة لأحد؛ لا للقاضي ولا الجنرال، ولا الفقيه، ولا لمجلس النواب نفسه، فكل سلطة يجب أن يوجد مَنْ يُحْتَكَمُ إليه ضدها. بشرط ألا يفقد المجلس النيابي سلطته، فالأصل أنه هو الذي يقدر المصلحة، ويوازن بين الأضرار والمصالح، ولذا يجب ألا نتوسع في منح حق الاعتراض استنادا إلى المبدأ الشرعي: لا ضرر ولا ضرار،

وبمكن قصره على رئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء. ومنح حق الاعتراض على بعض القوانين لرئيس الجمهورية أمر مقرر في دساتير ديمقراطية كثيرة.

أين هو الحكم الذي سيكون لرجال الدين في هذا التصور، وأين هو التضييق الذي ستصنعه الشريعة هداكم الله. لماذا يصر بعضنا على أن يمنع المسلمين من ممارسة إسلامهم؟ لماذا يصر على أمر لا حاجة له أبدا؟ لماذا يصر على أن العقل والمصلحة هما ما يأتي من الغرب.؟

٨- السبب الثامن الذي لا يجعل المسلم أبدا في حاجة إلى استبعاد الشريعة ليمارس أقصى درجات الحرية الآمنة في تنظيم حياته، دون أن يفقد فعاليته ومشاركته في وضع القواعد والقوانين، هو أن تحقيق فعالية الإنسان في إطار الشريعة له مصادر كثيرة، فنحن ابتداء لسنا أمام شريعة تقيد، بل تأمر بالاجتهاد وتثيب عليه، حتى من أخطأ، ولا تكلف الوصول إلى الحق، وإنما تكلف بذل أقصى الجهد، ثم تشجع على ذلك غاية التشجيع، لدرجة أن النووي يفسر رفض النبي صلى الله عليه وسلم إجابة الفاروق بشكل مباشر عندما سأله عن معنى الكلالة فلم يجبه وإنما ضرب في صدره وقال له: تكفيك آية الصيف، يفسر ذلك بأنه للتشجيع على الاجتهاد، يقول: "ولعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما أغلظ له لخوفه من اتكاله واتِّكالِ غَيْرِهِ عَلَى ما نص عليه صريحًا وَتَرْكِهِمْ الاستنباط من النصوص، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ فالاعتناء بالاستنباط من آكد الواجبات المطلوبة؛ لأن النصوص الصريحة لا تفي إلا بيسير من المسائل الحادثة، فإذا أهمل الاستنباط فات القضاء في معظم الأحكام النازلة أو في بعضها والله أعلم." [1]

وأهم من التشجيع على الاجتهاد في باب تحقيق فعالية الإنسان هو أن تَرَاكُمَ الإنجازات في علم الأصول قد جعلنا نخطو خطوات واسعة في طريق الكشف عن سبيل آمن جدا يوصل إلى الأحكام مع تجنب مشكلات القياس الجزئي على النصوص، فالذي

---

[1] ــ شرح النووي على صحيح مسلم،٥/ ١٤٠.

يظن أن الاجتهاد في الوصول إلى القوانين التي تنظم حركة الجماعة مقصور على علماء الشريعة من حيث إنه سيكون في حاجة دائمة إلى دراسة النصوص ومعرفتها ليستنبط منها أو يقيس عليها، مخطئ في تصوره، وذلك لأن الطريقة المثلى في التعامل مع المستجدات ليست القياس الجزئي، وإنما التعامل مع المستجدات من خلال معرفة المقاصد، أي مقاصد الشريعة، والمقاصد تتصل بتحقيق كل خير، وعدل ورحمة، وقد تتبعها العلماء وأثبتوها، وهي غالبا ما يتوصل إليه الحكماء أيضا ويؤكدوه.

وربما نحتاج لمثال يوضح الفرق بين طريقتي القياس والمقاصد. مر عمر رضي الله عنه على امرأة تصرخ، فسأل عن ذلك فعلم أن امها تباع، ولم يكن بيع الإماء محرما ولو أنجبن، فهاله ما حدث، وجمع الصحابة وسألهم، هل تعلمون قطيعة الرحم في دين محمد؟ فأجابوا بالنفي، لا نعلم قطيعة الرحم في دين محمد صلى الله عليه وسلم. فقال فأي قطيعة أكبر من أن يبيع إنسان أم ولده؟ فقالوا: فاصنع ما بدا لك، فكتب إلى الآفاق من ساعتها بمنع بيع أمهات الأولاد، واستمر ذلك المنع، مما قضى عمليا على ربع الرق على الأقل.

إن الطريقة التي وصل بها إلى الحكم ليست طريقة القياس على النصوص، وإنما المبدأ العام الذي جرده من معرفته بمقاصد الدين وجوهره، ومقاصد الدين وجوهره معروفة، ويمكن لأي من الحكماء أن يكشف عن أفضل ما يحققها في كل أمر من الأمور المستجدة.

وقد كان يمكن التوصل إلى هذا الحكم من خلال القياس أيضا، فقد منع النبي صراحة التفرقة بين الأخوين الرقيقين، عن طريق البيع، وطبيعي أن تكون التفرقة بين أم وابنها من باب أولى، ومع ذلك فطريقة القياس لا تصنع الثبات الذي تعطيه طريقة المقاصد، ولذلك فقد فكر راوي حديث النهي عن بيع الأخوين نفسه في الأمر من جديد، لكن الإجماع كان قد حدث.

وعن طريقة المقاصد صدرت أهم الفتاوى والأحكام بدأ من هذه الفتوى العظيمة، وصولا إلى فتوى الشيخ المراغي رحمه الله بالوصية الواجبة التي صدر بها قانون عبقري من البرلمان المصري قبل ثورة يوليو.

إن القضايا المعروضة على البرلمان هي أساسا من القضايا التي يحكم فيها الحكماء وأهل التجربة والخبرة والاختصاص، وليس أهل النصوص. وأنا أسميها قضايا مشيخة قريش، وليست قضايا المهاجرين والأنصار. في إشارة إلى حادثة سفر عمر رضي الله عنه بالناس إلى الشام، حيث عرف قبل أن يدخلوها أن الطاعون قد ظهر بها، فاستشار الصحابة فجمع المهاجرين الأولين فاختلفوا حيث خاف بعضهم على المسلمين من المرض، وخاف بعضهم أن يكون عدم الدخول فرارا من القدر، فلما اختلفوا جمع الأنصار فاختلفوا، ثم جمع مشيخة قريش وهم الأحدث إسلاما فلم يختلف منهم أحد أنه لا يجوز أن يقدم بالناس على الوباء، فأخذ برأيهم. فلما جاء عبد الرحمن بن عوف وكان غائبا حدثهم أن هذا الذي أجمعت عليه مشيخة قريش هو حكم النبي نفسه في المسألة[٣٠]

من الذي توصل لحكم الشرع؟ إنهم مشيخة قريش من مسلمي الفتح وليسوا السابقين الأولين.

إن الأمور التي تعرض على البرلمانات إنما هي غالبا من هذا الباب الذي يحتاج إلى الخبرة والحكمة للكشف عن الحكم الذي يمثل أفضل تطبيق لمقاصد الشريعة في هذا الواقع بعينه، ولا يشترط أبدا أن يكون هؤلاء من متتبعي النصوص، كل ما هناك أن مبدأ دستورية الشريعة الذي يعني عدم جواز مخالفة النصوص القطعية سيحمي مشيخة الأمة من الوقوع في الأخطاء الجسيمة، بسبب نقص العلم الإنساني. فهو لن يكون تقييدا للحرية، وإنما سيجعلها حرية آمنة من أن تقع في مهالك بسبب نقص المعرفة.

٩- السبب التاسع الذي لن يجعلنا في حاجة إلى رفض مبدأ دستورية الشريعة هو أنها لا تتجاوز حق غيرها في الاعتقاد، ولا في تطبيق ما يؤمن بصحته على نفسه، إذ ما دام الإيمان بكلام الله يعني ضرورة طاعته، فليس من العدل الإجبار على مخالفة نص واجب الطاعة عند صاحبه. ولذلك لا يُعْطَى هذا الحق لمن اخترع لنفسه قانونا، وإنما للقانون المستند إلى شريعة معترف بها. وأذكر أنني قرأت لفضيلة البابا شنودة تصريحا مهما جدا في

---

٣٠ - متفق عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما البخاري في كتاب الطب، رقم:٥٢٨٨،ومسلم في كتاب السلام، رقم: ٤١٤٤. ،

المسألة في حوار صحفي معه منذ فترة طويلة، أكد فيه أن المسيحيين لا مانع لديهم فيما ليس في المسيحية شرع فيه، أي فيما هو خارج دائرة الأحوال الشخصية من الاحتكام إلى الشريعة، وقال في كلام مهم جدا [وأنا أروي بالمعنى لا باللفظ لكن ذاكرتي بفضل الله جيدة] قال ما معناه: إننا نحتكم إلى فقه فرنسي، ومن الأولى أن نحتكم إلى فقه مصري. وأذكر من حواره أنه قال ما معناه أيضا أن تطبيق الشريعة سيكون مرحبا به لو طبقها مثل عمر.

وهذا ما لا نطلب سواه. صحيح أننا نعترف بأن مثل عمر غير متاح، لكن إيجاد حل أفضل من مثل عمر ممكن، فحتى لو وجد مثل عمر فسوف يتغير الأمر بعد موته، لكن الحل الأمثل هو تحويل عمر إلى نصوص تبقى. وإيجاد طريقة لا تتيح خرق هذه النصوص وهذه أساسا هي فكرة الدستور، فما دمن نصصنا على حماية الجميع في نصوص لا يجوز خلافها فلا داعي للخوف.

بل إننا قادرون فيما لا يخص نطاق عمل البرلمان من المسائل الثقافية والاجتماعية من تحويل عمر إلى أفكار، وبشكل تفصيلي وليس مجملا، وهذا ليس أمرا صعبا، فنحن لن نخترع العجلة من جديد، وقد قدم العلماء على مدار مئات السنين أفكارا رائعة، لا سيما في المائتي عام الأخيرة، وبما أني أعمل في هذا الاتجاه منذ عشرين عاما فأنا أزعم أن ذلك سهل جدا، فليتكاتف الجميع للاتفاق على هذا الحل، وبشكل تفصيلي.

ولو فرغنا من مسألة قبول هذا الحل على نطاق واسع فستتكون جبهة كبرى لتحقيقه تشمل جميع من يقبل به، وفيها من الإسلاميين من يسعون إليه بكل جهدهم ومالهم، فهو مصلحة أساسية للإسلام والمسلمين، أما الزعم بأن الحل هو تجاوز الشريعة نفسها، فهو ضد حرية العقيدة، لأن تطبيق الشريعة هو جوهر عقيدة الإسلام كما سأثبت، فكيف يجبر المسلمون على مخالفة عقيدتهم، أليس هذا مما يضاد حقوق الإنسان، إن محاولة الإجبار هذه هي السبب في كل ما نحن فيه، بل إنها كانت سببا أساسيًّا من أسباب استمرار اللانظام القديم لكل هذا الوقت، لا داعي للالتفاف على مبدأ دستورية الشريعة، فإذا تم تأسيس ذلك، ووضع نظام تطبيقه الآمن، وليس مجرد الإقرار به فسوف يضمن قطاع من

الإسلاميين أنفسهم ألا يتحول الدين إلى وسيلة للوصول إلى السلطة، وسوف ترون بلاءهم من أجل ذلك.

١٠- السبب العاشر الذي يجعلنا في غير حاجة أبدا إلى محاولة إقصاء الشريعة عن أمور السياسة والاقتصاد والإدارة هو أن الإسلام يقدم أقوى تصور عقدي يدعم الحرية في التاريخ البشري، حيث يجعلها مقصدا للشريعة من أهم مقاصدها، وتفسير ذلك كما سبق أن غاية خلق الإنسان نفسه هي أن يعبد الله اختيارا، وقد قَبِلَ الإنسان واعيا تحمل هذه الأمانة ، ثم حقق له الله كما ذكرت من قبل كل الشروط التي تجعله مختارا، فخلق الشر حتى يكون الاختيار ممكنا، ومنحه الإرادة ليحقق اختياره، وجعل مداركه محدودة حتى تكون التجربة ممكنة، إذ لو رأى النار لما كان هناك اختيار، وجعل الرزق بالأسباب إذ لو اكتشف الناس أن الرزق بالإيمان لكان ذلك إجبارا على الإيمان، وجعل للمؤمنين نصيبهم من المصائب للسبب نفسه، ولم يرسل للإنسان آية ملزمة كأن تأتيه الملائكة للسبب نفسه، كذلك لم يجبر الله الإنسان على عدم الإيمان، بأن يعطي الكافرين في الدنيا بدون حساب، رحمة للناس من ضعفهم واستعجالهم. إلى آخر هذه العناصر التي رصدتها ودللت عليها في بعض كتبي[٣١]، فهل يمكن تخيل أن يكون مسموحا في إطار هذا الدين بالإجبار. هل يجوز لأحد أن يعمل ضد المشيئة، إن كل ما يشير إلى ذلك غير صحيح، وسوف أوضح ذلك إن شاء الله تفصيليا في ملحقات هذه الخطة، إن الإسلام يجعل النفاق في الدرك الأسفل من النار، ولا يجعل للعمل أجرا إلا أن يكون لوجه الله، فكيف يكون الإجبار واردا؟

لقد جعل شيخ جامع الزيتونة، وتلميذ الشاطبي الأنجب محمد الطاهر بن عاشور، جعل الحرية ضرورة من الضروريات في الإسلام شأنها شأن حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعرض. فأين هو الدعم الذي يمكن أن نجده للحرية أعلى من ذلك؟

١١- السبب الحادي عشر الذي يجعلنا أحرص على الشريعة هو أننا في حاجة من أجل الإصلاح سواء السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي إلى ثورة ثقافية وأخلاقية، إننا في

---

٣١ - أبجديات الإسلام: مدخل إلى علم الإيمان، الفصل الخاص بالأسس العقلية للإيمان، والكتاب تحت الطبع.

حاجة إلى إعادة بناء الإنسان من جديد... ووحدها عقيدته هي التي يمكن أن تفعل ذلك بسرعة هائلة، إننا في حاجة إلى أن تكون القوانين محترمة وبسرعة، فهل هناك أقوى من إسنادها دينيا. إن التفريط في الإسلام خطأ تنموي في حق مصر، ويستحيل الإفادة من الإسلام ونحن نقاوم دون داع المبدأ الجوهري فيه.

وعندما نتأمل الأسباب السابقة سيبدو واضحا جدا أنه لا حاجة لمقاومة مبدأ دستورية الشريعة. الذي سأفرد مبحثا مستقلا لإثبات أن عدم الإقرار به يتعارض مع جوهر الإسلام، ثم مبحثا آخر لإثبات استحالة عدم إقراره في مصر، وبذلك يبدو جليا أن المعركة حوله معركة إيدولوجية لا سياسية، وأنها معركة هوية، وأن الذين أثاروا هذا الموضوع هم في الحقيقة سبب الاستقطاب الحالي في مصر، وسبب غلبة خطاب التشدد، بل هم الذين جرأوا الإسلاميين على التحزب بدعوى الضرورة خلافا للتراث الديني حتى عند مؤسس جماعة الإخوان، وخلافا للفكر السلفي الذي لا يزال يقاوم هذه المسألة.

وإذا تقرر مبدأ دستورية الشريعة فسوف يكون سهلا أن يستقر المبدأ التالي الذي يمثل الوعد الثاني الذي أعد أنا المرشح(س) بالسعي لتحقيقه، وهو:

- **ضرورة فصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي** وهو مبدأ سيتم تفعيله من خلال عدد كبير من الإجراءات والشروط اللازمة للسماح بالعمل السياسي، وللسماح بممارسة الخطاب الوعظي بين الناس على السواء.، وسيأتي على رأس هذه الإجراءات ما يلي:

- السعي إلى تفضيل النظام الرئاسي على النظام البرلماني.[أعرف أن هذا تغريد خارج السرب، لكنه مصلحة]، مع منح البرلمان صلاحيات واسعة لموازنة سلطة الرئيس. **أو على الأقل**، إذا ظل الخوف من الفرعنة هو المسيطر فلنذهب إلى النظام الرئاسي البرلماني لكن الحد من صلاحيات الرئيس ودوره، إضافة إلى ما سبق من توسيع سلطة المحكمة الدستورية ليكون لها حق الفصل في مدى اتفاق القانون مع الشريعة، وليكون لها أيضا حق إجبار من يرفض الاحتكام للشعب على نحو ما شرحت من قبل.

– يضاف إلى ذلك التشدد النسبي في شروط الترشيح لمنصب الرئيس ليضاف إليها تقديم تعهد مسبق باحترام الدستور يتضمن إقرارا بأن مخالفة الدستور جريمة لا تسقط بالتقادم، إضافة إلى منح عدد كبير نسبيا من أعضاء البرلمان الحق في الاعتراض على ترشيح شخص بعينه زاعمين أن ترشيحه سيمثل خطورة على الدستور. أمام المحكمة العليا التي يحق لها الفصل في صدق الاعتراض أو تعسفيته. ويجب ألا يسمح بالاعتراض لأقل من ثلث أعضاء البرلمان. كما يجب ألا يسمح بهذا الإجراء من أجل المكايدة، فيمنع أن يكون المعترضون من فئة واحدة.

– تنظيم العمل الدعوي في دور العبادة بحيث لا تستغل سياسيا. مع مراعاة التوازن حتى لا يضرب ذلك حرية الفكر والاجتهاد. لكن لدينا في الشريعة ما ينظم العمل. فرأي الإمام يرفع الخلاف، والحوار بين العلماء يجب إبعاد العامة عنه. .

– يتم توسعة عضوية هيئة كبار العلماء لتكون ممثلة لاتجاهات الفكر الإسلامي. ويختار شيخ الأزهر من بين هيئة كبار العلماء لفترة طويلة مدتها عشر سنوات ثم لا يتم التجديد له أيضا بعدها، ولا يجوز عزله بعد تعيينه، إلا بموافقة ثلثي أعضاء الهيئة التي سيترك لها تحديد أعضائها. فلا يكون موقفه ضعيفا إزاء أحد بعد التعيين، فهو آمن من العزل، ويائس من التجديد. ويشترط موافقة الرئيس على الاختيار، لا يضر هذا بالاستقلال لكنه يجعل الاختيار آمنا، ولا داعي أن تكون كل أعمالنا ردود فعل على الوضع البائس السابق، مع منح الرئيس حق إضافة نسبة محدودة من الأعضاء، لضمان التمثيل العام. ثم يناط بهيئة كبار العلماء ضبط فوضى الخطاب الديني المعاصر.

– أما شروط السماح بالعمل السياسي في قانون تنظيم الأحزاب فيجب أن تكون واضحة في جزئيات مقننة تصوغ النقاط التي يوجد خوف من تجاوزها صياغة واضحة، بحيث يجبر من يلبس عباءة السياسي أن يوقع عليها ، ثم يحاسب على مخالفتها.

– أما الدستور نفسه فلا خوف عليه الآن، فالتاريخ الدستوري المصري سيأبى أن يكون دستورا سيئا، لكن الشك قد زاد عن حدوده في هذه الفترة بشكل غريب جدا. إن معظم محاولات وضع دستور في مصر كانت جيدة، ولن تكون هذه المرة بعد الثورة أقل، ولا أحد

يستطيع أن يتحمل التكلفة السياسية لتسببه في ذلك. لكن المشكلة دائما في التطبيق، والحق أن الخوف على الحريات سيحتدم مستقبلا إذا لم ننجح في أمرين:

- الأول تنمية بشرية شاملة تركز على التعليم .

والثاني إعلام تثقيفي مستقل مهني بعيد عن رأس المال السياسي، وعن الدعاية للدولة. إن سيطرة الدولة أو رأس المال على الإعلام أخطر الآن ومستقبلا من تزاوج الدولة ورأس المال سابقا. فنحن في عصر الجماهير، واعتماد سياسة السيطرة على العقول أو سياسة التحريض أمر مدمر. ولفترة قادمة ستكون هناك ملفات يسهل إثارتها، فإصلاح التركة القديمة يحتاج إلى وقت، وبناء العقل الحر الناقد لن يكون في أيام أو شهور.

أسباب أهمية فصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي

- لقد تحدثت عن كارثية الحديث عن فصل الدين عن السياسة، في إطار الإسلام. وأقول الآن إنه لا بد من فصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي، حيث سيعمل الجميع تحت مبدأ دستورية الشريعة، فلا يكون لأحد الحق في أن يحتكر الدين أو أن يصل إلى السلطة لأسباب دينية، بل لأنه الأقدر على مصالح المصريين..

- نعم يجب فصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي، [وقد صرحت بذلك قبل الثورة وَنَظَّرْتُ له لإحساسي بأن الحاجة إليه ستكون قادمة لا محالة].

نعم يجب ألا يكون الدين حصانا للوصول إلى السلطة، وألا يستخدم ليساعد من ليسوا أكفاء في الوصول إلى مقعد ليس لهم، أو يساعدهم في البقاء عليه بعد أن يثبت فشلهم. فتخرب بذلك دنيا المسلمين، وفي خراب دنيا المسلمين خراب لدينهم كما شرحت من قبل، ويشوه ذلك صورة الإسلام، ومن ثم يكون عدم فصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي ضررا على الدين نفسه.

نعم إن وصول رجال الدين للحكم ضرر كبير، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بل إن ذلك تجربة لم تحدث أصلا في الغالبية العظمى من فترات التاريخ الإسلامي، وهي تجربة محفوفة بالمخاطر. بل إن وصول شخص عادي إلى السلطة على أساس الدين خطر كبير حتى إذا لم يكن رجل دين.

سأختصر شرح هذه الفكرة لأهميتها، ولأوضح لماذا سيدخل فريق من الإسلاميين معركة من أجل هذا الهدف بدافع ديني، لكن في مرحلة لاحقة بعد أن يكف الصراخ الذي سمعناه وأخافنا على الشريعة، وعندما يقول مثلي صراخا على الشريعة فلا يجوز أن نفترض أنني تأثرت بدعاية مغرضة، فإنما أعلم طلابي ألا يقعوا في ذلك، بل لقد حدث ذلك فعلا، ولم يكن له داع مطلقا.

نعم سيدخل قطاع من الإسلاميين معركة من أجل الإسلام لفصل الخطاب الديني على الخطاب السياسي لأسباب كثيرة منها:

١- أن السياسي هو السياسي، كما أن الملك هو الملك. إن التنافس على الحكم فتنة لا شك أن البعض سيقع فيها، ولم يقل أحد إن إسلامية شخص تعني عصمته سواء كانت إسلاميته صدقا أو ادعاء، فالإنسان قد يتغير، فإذا ما وقع في فتنة الألاعيب السياسية، واستحل الوسيلة الباطلة ناسيا الشرط الإسلامي التقليدي الذي يعطي الوسائل حكم الغايات، ولا يجيز وسيلة باطلة مهما كانت الغاية، وهو الشرط الذي بدا واضحا عدم الالتزام به أسرع مما كنا نعتقد فلمن سَتُنْسَبُ، هذه الألاعيب؟

للأسف الشديد سَتُنْسَبُ للإسلام، فرغم عدم دقة الربط بين السلوك العملي للشخص والمنهج الذي ينتسب إليه فالذي يحدث دائما عند الناس هو ذلك الربط. إن "مَنْ أَتَى أَبْوَابَ السُّلْطَانِ افْتُتِن"[٣٢] كما قال النبي صلى الله عليه وسلم، فما بالك بمن كان السلطان نفسه، أو بمن طلب أن يكون السلطان، لقد كان التصريح الشائع بين الصحابة أنهم ابتلوا بالمصائب فصبروا فلما ابتلوا بالدنيا وحصلوا عليها لم يصبروا، فما بالك بنا.

مَنْ سوى الإسلام سيدفع فاتورة أن يتبدل شخص وصل إلى السلطة التنفيذية لابسا ثياب الدين؟. إن هذا الاحتمال وارد لا يمكن نفيه، إن الصديق لم ينفه عن الفاروق، قال بعد أن استخلفه:" فَإِنْ عَدَلَ فَذَلِكَ ظَنِّي بِهِ وَعِلْمِي فِيهِ ، وَإِنْ بَدَّلَ فَلِكُلِّ امْرِئٍ ما اكْتَسَبَ

---

٣٢ - رواه الترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقال:حسن صحيح، كتاب الفتن.٢١٨٨ ، وصححه الألباني في جامع الترمذي، رقم: ٢٢٥٥. بترتيبه.

، وَالْخَيْرُ أَرَدْتُ، وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ "[٣٣].فإذا كان الصديق لم ينف الاحتمال عن الفاروق رضوان الله عليهما فعمن سننفيه بعد ذلك؟

يجب أن نعرف أن فكرة أن الملك هو الملك ومن باب أولى:فالسياسي[غالبا] هو السياسي، ليست فكرة سعد الله ونوس صاحب المسرحية الجميلة، صحيح أن له فضل تشكيل المسرحية، لكن الفكرة، بل وصياغة الجملة نفسها: (الملك هو الملك) من أدبيات الفكر الإسلامي الأصيل لا الساذج المتأخر. والعبارة مصرح بها بشحمها ولحمها في دوواوين الحديث الشريف.، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه قال:" سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَقُولُ :" هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدِ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ "، قَالَ مَرْوَانُ : وَهُوَ مَعَنَا فِي الْحَلْقَةِ قَبْلَ أَنْ يَلِيَ شَيْئًا، فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ غِلْمَةً، قَالَ : وَأَمَا وَاللَّهِ لَوْ أَشَاءُ أَقُولُ : بَنُو فُلَانٍ وَبَنُو فُلَانٍ ، لَفَعَلْتُ ، قَالَ : فَقُمْتُ أَخْرُجُ أَنَا مَعَ أَبِي وَجَدِّي إِلَى مَرْوَانَ بَعْدَمَا مُلِّكُوا، فَإِذَا هُمْ يُبَايِعُونَ الصِّبْيَانَ مِنْهُمْ، وَمَنْ يُبَايِعُ لَهُ وَهُوَ فِي خِرْقَةٍ، قَالَ لَنَا : هَلْ عَسَى أَصْحَابُكُمْ هَؤُلَاءِ أَنْ يَكُونُوا الَّذِينَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرُ أَنَّ هَذِهِ الْمُلُوكَ يُشْبِهُ بَعْضُهَا بَعْضًا ؟" [٣٤] ومعنى هذه العبارة "إن هَذِهِ الْمُلُوكَ يُشْبِهُ بَعْضُهَا بَعْضًا أن طريقة الملوك في الحياة متشابهة من حيث هم ملوك، وهذا المعنى كان وراء النفور الواضح بين الصحابة من لفظ الملك.

وقد كان المعيار الشائع المستخدم بينهم للتمييز بين الملك والخليفة في الأداء هو المعيار الذي صاغه سلمان رضي الله عنه وقد سأله عمر عن نفسه أملك أنا أم خليفة " فقال له سلمان : إن أنت جبيت من أرض المسلمين درهما أو أقل أو أكثر ثم وضعته فى غير حقه فأنت ملك غير خليفة ، فاستعبر عمر " [٣٥] وقد استعبر عمر إدراكا منه لصعوبة هذا

---

[٣٣] – سير أعلام النبلاء ٢٨/ص:١٨.

[٣٤] – رواه أحمد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في باقي مسند المكثرين، رقم: ٨١٠٤ وقال العلامة الشيخ أحمد شاكر صحيح الإسناد، وبنحوه رواه الحاكم في المستدرك،" وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، وقد شهد بصحته حذيفة ابن اليمان رضي الله عنه"، وهذا الحديث رواه البخاري مرتين في صحيحه، وإنما احْتَجَجْتُ برواية أحمد حيث فيها الجملة المستشهد بها . [قال حسام]: وهي صحيحة أيضا، فإن إسناد أحمد هو عينه إسناد البخاري..

[٣٥] – الطبري: تاريخ الرسل والملوك: ٤/٢١١.

الشرط المتصل بالعمل بعد تولي المنصب، ذلك أنه يعرف أنه قد حقق الشرط الأول وهو الوصول إلى المنصب بطريقة شرعية، أي برضا حقيقي من الناس، وليس غصبا، حيث أفتى مالك أنه لا بيعة لمكره، أو بالخداع والكذب، فالخداع يبطل البيع، فما بالك المبايعة، وهذا الشرط الأول هو المعبر عنه في وصف النبي صلى الله عليه وسلم للإمارة بأنها "يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ ، إِلَّا مَنْ[١] أَخَذَهَا بِحَقِّهَا [٢] وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا" [٣٦] فأخذها لابد أن يكون بحقها ثم ينفذ بعد ذلك شرط الأداء الذي صاغه سلمان رضي الله عنه.

إن استعبار عمر يعني معرفته أن الأمر على هذا النحو ليس سهلا. نعم ليس سهلا عدم أخذ قرش واحد إلا بالعدل، وعدم إنفاق قرش واحد إلا بالحق، فإذا لم يكن ذلك سهلا على عمر فعلى من سيكون سهلا؟! وإذا بَدَّلَ أحدهم فلماذا يتحمل الإسلام نفسه الخطأ؟

نعم يجب فصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي حتى لا يتحمل الإسلام أخطاء أحد.

إن فكرة رفض أن يتحمل الإسلام أخطاء أحد هي السر في الرفض الهائل من الصحابة لإطلاق لفظ الخليفة على الملوك الذين جاءوا بعد الأربعة الخلفاء، حتى لا يتحمل الإسلام نتيجة أعمال أحد، بل حِدَّتهم أحيانا في الرفض، فقد قيل لسفينة خادم النبي صلى الله عليه وسلم ومولى أم سلمة:" إِنَّ بَنِي أُمَيَّةَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْخِلَافَةَ فِيهِمْ ، قَالَ : كَذَبُوا بَنُو الزَّرْقَاءِ بَلْ هُمْ مُلُوكٌ مِنْ شَرِّ الْمُلُوكِ"[٣٧] ولذا قال ابن كثير " السنة أن يقال لمعاوية ملك ولا يقال له خليفة لحديث سفينة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" الْخِلَافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ مُلْكٌ بَعْدَ ذَلِكَ"[٣٨] وقد قرأت عن الإمام أحمد دون عزو أنه سئل

---

[٣٦] – رواه مسلم في كتاب الإمارة، رقم: ٣٤١٠. من حديث أبي ذر رضي الله عنه، قال: "قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي ، قَالَ : فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي ثُمَّ ، قَالَ يَا أَبَا ذَرٍّ : إِنَّكَ ضَعِيفٌ ، وَإِنَّهَا أَمَانَةُ وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا. "

[٣٧] – رواه الترمذي من حديث سفينة رضي الله عنه، وقال حديث حسن، وصححه الألباني في صحيح جامع الترمذي، رقم: ٢٢٢٥.

[٣٨] – ابن كثير: البداية والنهاية: ٤٣٩/١١.

"أكان معاوية خليفة قال:" لا، إنما كان ملكا من ملوك المسلمين". وسبب هذا الإصرار لم يكن التقليل من شأن أحد فكثير من هؤلاء الملوك يحظى بالاحترام والتقدير، وإنما كان المقصد حماية الإسلام. وهذا هو سر المصطلح العبقري عن عمر بن عبد العزيز أنه خامس الخلفاء الراشدين. وهذا ما لم يفطن إليه كثيرون، فوصفوا كثيرين بوصف الخلافة على خلاف لغة النبي نفسه صلى الله عليه وسلم.

بل إن الحق بطبيعة الحال أبعد من ذلك فليس هناك أحد حجة على الإسلام إلا القرآن وما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا هو صحيح الموقف السلفي، وهو من أهم ما لدى السلفية من خير يجب التمسك به والبناء عليه.

ولذلك يجب أن نعمل قطعا على فصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي بمجرد أن تتوقف السيطرة الجبرية على ثقافة الأمة وتشريعاتها من قلة أصبحت تأكل وتحصد الجوائز والوظائف والمنح والمعونات بمعاداة الإسلام نفسه.

نعم، يجب أن نرفض الأكل بالإسلام والأكل بمعاداته على السواء.

٢- السبب الثاني الذي يوجب فصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي هو ضرورة إبعاد الإسلام عن خصومات الناس مع الإسلاميين. هناك دون شك عداءات قائمة بين جماعات الإسلاميين، وأطراف من الأمة، وعداءات ستقوم، فهذه طبيعة التافس السياسي، فإذا جعلنا العداءات هذه مع الإسلام نفسه فنحن نفتن الناس عن دينهم، وقد أُمِرْنَا أن نحببهم فيه، وألا نكون عونا للشيطان على إخواننا

٣- السبب الثالث أن أساس الاختيار الحقيقي في العمل السياسي إنما هو النجاح في التنمية وتحسين حياة الناس، هذا ما يريده الناس في كل زمان ومكان من السلطة، فإذا لم ينجح الإسلاميون وانصرف الناس عنهم، أفنقبل أن يقال إن الناس قد انصرفوا عن الإسلام؟ بل حتى إذا نجح الإسلاميون فسينصرف الناس عنهم لا محالة يوما، لرغبتهم في نجاح أكبر يظنونه عند غيرهم، أو لنسيانهم الواقع قبل نجاح الإسلاميين، أو لرغبتهم في التغيير والتبديل وهي رغبة إنسانية أصيلة، سوف يحدث هذا لا محالة، فهل نسمح أن يقول البعض أو يفهم أو يظن أو يروج أن الناس قد انصرفوا عن دينهم؟

إن مصلحة الإسلام الحقيقية هي أن يعمل الجميع تحت رايته وفق أوسع التفسيرات رحابة وسعة. بحيث تشمل عباءة الدين كل ما يمكن أن تشمله. وعباءة الإسلام أوسع كثيرا مما يظن الذين يهاجمونه، أو الذين يرغبون في احتكاره على السواء.

وسيكون العلماء حينئذ مستشارين للجميع، وَحَكَمًا بين الجميع، لا ينافسون أحدا على دنيا فيجلهم جميع من داخل عباءة الدين وهم الغالبية العظمى إن شاء الله، وتلك لعمري هي المكانة الحقيقية لا تسول الأصوات.

٤- السبب الرابع .في أهمية فصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي بعد تأكيد دستورية الشريعة وتقنين هذه الدستورية هو أنه لم توجد نظرية أو ثورة تؤدي إلى سلطة إلا وتمسح فيها المدعون والمنافقون. هذه حكمة التاريخ.

يمكننا أن نقبل الآن [غالبا] أن من كان معارضا للسلطة من الإسلامين قبل الثورة هو شخص مخلص،، وأقول غالبا وليس دائما لأن في الإنتساب إلى الدين مكانة اجتماعية كبيرة تمثل مصدرا دائما للإغراء، ومع ذلك فسنقبل أن من أنفق قبل الفتح وقاتل كان مخلصا، ولكن من أدرانا بمن كان مهادنا للسلطة من الإسلاميين قبل الفتح ، ثم بعد أن يصبح الدين وسيلة للسلطة كيف نفرز المخلصين من المدعين؟

إن المشكلة الحقيقية هنا أن المدعين دائما أفضل مظهرا وأجود كلاما وأكثر تشددا وربما أمهر في كسب ود العامة. لقد وصف الله المنافقين بقوله:﴿ **وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُواْ تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ** ﴾[المنافقون:٤] .وقد " مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا ؟ قَالُوا : حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ، قَالَ: ثُمَّ سَكَتَ، فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟ قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْتَمَعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" هَذَاخَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا" [٣٩].

---

[٣٩] – رواه البخاري من حديث سهل بن سعد رضي الله عنهما،كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم: ٤٧٢٨ .

عندما يتمسح غير الثوريين في ثورة تراهم الأكثر ثورية، وعندما يتسلق غير المخلصين على دين تراهم أدين الناس، وأقدرهم على الرطانة والكلام، تجدهم يحرقون أنفسهم في الكلام حرقا، ونضرب والله كفا بكف حين نسمعهم ونحن نعرف حقيقتهم. فمن لنا بأن من يحرق نفسه في الكلام ليس ثعلبا يعرف من أين تؤكل الكتف؟

هل تعرفون أخوف شيء تخوفه نبينا صلى الله عليه وسلم على أمته؟ قوم يطلبون الدين للدنيا، أو قوم يتأكلون بالقرآن كما كان يشيع في لغة الصحابة. جاء في مسند أحمد أن عمر قال لكعب رضي الله عنهما:" إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ أَمْرٍ فَلَا تَكْتُمْنِي، قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكْتُمُكَ شَيْئًا أَعْلَمُهُ، قَالَ: مَا أَخْوَفُ شَيْءٍ تَخَوَّفُهُ عَلَى أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : أَئِمَّةً مُضِلِّينَ ، قَالَ عُمَرُ: صَدَقْتَ، قَدْ أَسَرَّ ذَلِكَ إِلَيَّ وَأَعْلَمَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[٤٠]. وروى الترمذي وصححه عن ثوبان رضي الله عنه، ووافقه الألباني :"إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ." [٤١]، وصحح الألباني أيضا:" " إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي ، كُلُّ مُنَافِقٍ عَلِيمِ اللِّسَانِ "[٤٢]، لأنه يقول ما نحب ونعرف، ويعمل ما يضر ونكره. وَصَحَّ عن النبي أيضا قوله:" غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ عَلَى أُمَّتِي مِنَ الدَّجَّالِ، فَلَمَّا خَشِيتُ أَنْ يَدْخُلَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ شَيْءٍ أَخْوَفُ عَلَى أُمَّتِكَ مِنَ الدَّجَّالِ ؟ قَالَ: " الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ "[٤٣]وصح أيضا:" إِنَّ مَا أَتَخَوَّفُ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ قَرَأَ الْقُرْآنَ حَتَّى رُئِيَتْ بَهْجَتُهُ عَلَيْهِ، وَكَانَ رِدْئًا لِلإِسْلامِ... فَانْسَلَخَ مِنْهُ وَنَبَذَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ، وَسَعَى عَلَى جَارِهِ بِالسَّيْفِ، وَرَمَاهُ بِالشِّرْكِ " ، قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أَيُّهُمَا أَوْلَى بِالشِّرْكِ ، الْمَرْمِيُّ أَمِ

---

[٤٠] – رواه أحمد في مسند العشرة المبشرين، رقم: ٢٨٥.–، قال الشيخ العلامة أحمد شاكر رحمه الله: إسناده حسن.

[٤١] – رواه الترمذي، من حديث ثوبان رضي الله عنه كتاب الجمعة، رقم: ٢١٦٠، وصححه الألباني:

[٤٢] – واره أحمد من حديث عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، مسند العشرة المبشرين، رقم: ١٤٠، وأخرجه الطبراني من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، وصححه الألباني، السلسة الصحيحة، ١٠١٣. وصحيح الجامع: ٢٣٩، وصحيح الترغيب والترهيب، رقم: ١٣٢.

[٤٣] – رواه أحمد من حديث أبي ذر رضي الله عنه رقم: ٢٠٧٨١، وصححه الألباني، السلسة الصحيحة : ٦٢٤/٤، رقم: ١٩٨٩.

الرَّامِي؟ قَالَ: " بَلِ الرَّامِي "[٤٤] وأخطر من ذلك الحديث: "يَا نَعَايَا الْعَرَبِ ، يَا نَعَايَا الْعَرَبِ ، ثَلاثًا ، إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الرِّيَاءُ، وَالشَّهْوَةُ الْخَفِيَّةُ."[٤٥] أي يا باكيات العرب النادبات لهم احضرن واستعددن، فقد جاء وقت النواح والعويل على العرب، وأي رياء أكبر من استعراضات الوصول إلى السلطة، وأي شهوة أشهى وأخفى من شهوة السلطان. وتكرارا لفكرة الهلاك التي تستدعي النعايا لنعي الهالكين قال صلى الله عليه وسلم:" هَلَاكُ أُمَّتِي فِي الْكِتَابِ وَاللَّبَنِ " ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْكِتَابُ وَاللَّبَنُ ؟ قَالَ : " يَتَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ فَيَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَيُحِبُّونَ اللَّبَنَ فَيَدَعُونَ الْجَمَاعَاتِ وَالْجُمَعَ" "[٤٦]

إن المضلين موجودون في كل مكان ووقت، لكن المشكلة تحدث عندما يكونون أئمة مسلطين، أما إذا كانوا غير مسلطين فأثر ضلالهم يسهل التعامل معه. ومن أجل ذلك قاوم الإسلام فكرة رجال الدين، ورفض أن يكون للمسلمين رَجُلَ دِينٍ واجب الطاعة في الدين لا يجوز خلافه. رغم الأعراض الجانبية لعدم وجود رجل واحد مطاع الكلمة. لكن الفوائد الكبيرة التي يمكن أن تحدث بوجود هذا المطاع لا تساوي الضرر المهول الذي يمكن أن يحدثه واحد فقط من عينة هؤلاء المضلين إذا كان ذا سلطان مطاع. ومن ثم لا يجوز أن يمتلك أحد سلطة الدين والدنيا معا، فتعينه سلطة الدين على الاستبداد، وتعينه سلطة الدنيا على فرض رأيه وأحادية الاتجاه، وعدم إمكانية تصحيح الخطأ.

٥- السبب الخامس لوجوب الفصل بين الخطاب الديني والخطاب السياسي هو الابتعاد عن الصراع الداخلي بين علماء الدين، إن هؤلاء قوم لا يملكون في صراعهم غير القرآن

---

[٤٤] -رواه ابن حبان في صحيحه من حديث حذيفة رضي الله عنه، كتاب العلم: رقم: ٨١، وحسنه الألباني في الصحيحة رقم: ٣٢٠١.

[٤٥] - أخرجه البيهقي في شعب الإيمان من حديث عبد الله بن زيد الأنصاري البدري رضي الله عنه، الباب الخامس والثلاثون من شعب الإيمان، الحديث رقم: ٦٣٢١، وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، رقم: ٢٣٠٩، وانظر:السلسلة الصحيحة رقم: ٨٠٥. .

[٤٦] - رواه أحمد من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه في غير موضع، منها الحديث رقم: ١٧٠٨٥، في مسند الشاميين، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ١٠٧/٨:"فيه ابن لهيعة وبقية رجاله ثقات" وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، رقم: ٢٧٧٨.

والحديث، وهؤلاء لهم أتباع لا يرون سواهم، ويغارون عليهم من مجرد الخلاف معهم، وسيؤول الأمر إلى سوء كبير لا داعي للتمثيل له، فكل منصف من هؤلاء يعرفه. وقد عايشنا بعضه بأنفسنا. وسوف يصنع إدخال الدين وسيلة للوصول إلى السلطة التنفيذية إنقساما لم يحدث في تاريخ الأمة من قبل.

يَجِبُ أن يبعد الإسلام عن كل ذلك. لقد أوقف الفاروق حقوق الصحابة أنفسهم في الانتقال، وحبسهم بجواره حتى لا يتشيع لهم الناس وتجد كل مدينة فرصة لتعلي شأن نفسها وتبارز غيرها بالصحابي الذي عندها، لم يقل إنهم أحرار. لم يقل إنهم قادرون على منع الفتن، لا أحد يقدر على منعها إذا كانت البضاعة أن نضرب القرآن بعضه ببعض، ولما خولفت سياسة الفاروق كان ما كان.

لا داعي للسذاجة ونسيان تجارب التاريخ، لم نعان مثلما عانينا من نسيان تجارب التاريخ، وإهمال توقع مآلات المستقبل.

عندما يطلب بعض طلابي أن أساعده في رسالة علمية سواء كنت مشرفا أو لم أكن فأنا أطلب منه شروطا كثيرة، منها أن ينوي أن يكون أفضل مني لأن هذا هو الطبيعي حيث يجب أن يسير خطوات بعدي فالطالب يساوي الأستاذ إضافة إلى الزمن فإذا لم يكن كذلك فقد قصر، وقصر أستاذه في حق مجتمعه الذي علمه، إذ واجبه أن يرد حق المجتمع في تلامذته فإذا سمح بأن تتوقف حركة العلم فقد قصر، أليس هذا هو العدل والدين والخلق؟ فماذا حدث على مدار تاريخنا؟

يعرف طلاب الحديث الشريف بالذات أن هذا لم يحدث. إنني أطلب من طالبي هذا أيضا إذا كان نابغا أن يقرأ ترجمة البخاري حتى يكون مستعدًّا لما سيلاقيه من عنت وتعجيز حتى لا يندهش وتضر به المفاجأة. ألم يحدث للبخاري من ذلك الكثير، وعلى يدي علماء عصره. ونعرف جميعا أن الأمر لم يختف أبدا بعد ذلك أو قبله، فالعلم لا يقترن ضرورة بالأخلاق. ولا داعي لأن نخدع أنفسنا ونؤذي ديننا بأيدينا، وسوف يظهر لكم قريبا أمثلة مؤكدة فانتبهوا لها ولا تدفنوا رؤوسكم في الرمال، وتبحثوا عن التبريرات التي نجيدها دائما.

– وليعلم من يحاول ذلك أن قطاعا كبيرا من الإسلاميين لن يتركوه ليضر الإسلام نفسه، بعد أن يتم أداء الضرورة التي يمكن أن نقبل وجودها الآن :

نعم **قد يجوز** قبول دخول الإسلاميين حلبة الصراع السياسي الحالي بوصف ذلك ضرورة والضرورة تقدر بقدرها فقط. فلا يعجبهم الأمر. لماذا يمكن اعتبار ذلك ضرورة؟

أ– ضرورة لأن العهد البائد لم يخلف جماعة مدنية منظمة تمتلك مهارات وخبرات وكفاءات في مجالات كثيرة، ولها تغلغلها الحقيقي بين الناس، سوى جماعة إسلامية هي جماعة الإخوان. ولا يمكن قبول استمرار الحكم العسكري، كما لا يمكن تسليم البلاد لجماعات جديدة متصارعة، بدون خبرة، أو لجماعات كانت جزءا من النظام القديم، وشريكا فاعلا في خطاياه. لنكن واضحين صادقين مع أنفسنا، من يمكنه أن يقصي أعضاء النظام القديم سوى الإسلاميين؟ ومن يمتلك قطاعا منظما من الأعضاء المستعدين للعمل والاستجابة لقيادة واحدة في المجالات كلها سوى جماعة الإخوان ؟ لقد كَسَّرَ النظام كل أعمدة مصر، فلم يبق غير الجيش، ولم يبق من الجماعات المدنية سوى الإخوان. فمن يطاوعه قلبه أن تُحْكَمَ مصر بدون نواة صلبة تتمثل في جماعة منظمة منضبطة واسعة الانتشار، حتى إذا كان على خلاف معها، وإن كانت لديها جوانب نقص، فلنقاوم هذه الجوانب حتى نعالجها، لأن النجاح الآن حاجة لمصر، والهدوء واجب حتى يتم تثبيت التجربة، وإذا ثبت أنهم ليسوا أهلا، فلنسحب منهم حق التحدث باسم الإسلام أولا عن طريق تفعيل مبدأ دستورية الشريعة، ثم لنثبت للناس خطؤهم، لكن دون محاولة لتفشيلهم من البداية، حيث ستؤدي تلك المحاولة إلى كارثة. ولن تؤدي إلى نتيجة، فالناس لن تلعن سوى من حاول التفشيل، أي نسعى لاستبدالها بهدوء وفق الشرط الديمقراطي.

ب– وضرورة لأن قطاعا من الناس قد أظهر صفحة عنقه، واجترأ على الشريعة نفسها، سواء عن قصد، أو عن عدم معرفة بجوهر الإسلام، وأصر على الاعتداء على جوهر الدين، فلم نعد نأمن على ذلك الجوهر. بعد أن كنا نظن أن التراث الليبرالي المصري على ما كان عليه أيام سعد زغلول، وبقية الجناح المدني من تلامذة الإمام، وعلى ما أكده حزب الوفد الجديد مع أول انتخابات برلمانية بعد إعادة تأسيسه في الثمانينات حيث صرح

في برنامجه باستهداف تطبيق الشريعة، لكن هذه الأصوات التي ظنت أنها أمام فرصة مواتية، أفزعت الجميع.

ج- وربما ضرورة لأن النعيق خارج بلادنا على الإسلام قد علا صوته، حتى أصبح قضية من قضايا الانتخابات في الدول الأجنبية، وأصبح الحل الأمثل هو تطبيق نموذج مدهش لا يُمَكِّنُهُمْ من ذلك الطعن في ديننا. وبدت هذه المغامرة مغرية جدا، فلماذا لا يطبق الإسلاميون نموذجا يسكت الغربان عن ديننا؟ ويقدم للإنسانية حلا هي في أشد فتراتها حاجة له. إنها مغامرة تُطِيرُ النوم من أعين العقلاء. لأن الفشل سيكون كارثيا، وربما يضر ضررا فادحا بقضية الدين نفسه لا قضية الإسلام فقط. ورحم الله الشيخ الغزالي حيث يقول:"إن نصف أوزار انتشار الكفر في العالم يحملها متدينون بغضوا الله إلى خلقه بسوء صنيعهم، وسوء كلامهم".

فإذا قبلنا أن يكون تدخل الإسلاميين ضرورة فيجب أن يكون واضحا أن أهم قواعد فقه الضرورة هي قاعدة أن الضرورة تقدر بقدرها. فلا يدخلوا في صراع مع أحد، ولا يخوفوا الناس بالدين، وليختاروا عاجلا، إما أن يخلعوا عمامة الشيوخ، أو عباءة السياسي. لكن الإمساك بالعصا من المنتصف ضرر كبير سيضطر جناح كبير من الإسلاميين قريبا لمقاومته إذا استمر.

وبطبيعة الحال فليس من المنتظر أن يدخل أحد حلبة السياسة ويتركها، ولذلك فالمطلوب الآن هو التوقف عن التحدث باسم الإسلام، وتحديد المؤسسات التي تملك هذا الحق، ثم ليعمل الجميع تحت رايات واضحة، ذات معايير واضحة، فالحزبي يكون حزبيا فقط، والديني يكون دينيا فقط، والمشتغل بالعمل الأهلي يكون مشتغلا به فحسب، وبذلك نبعد الدين نفسه عن الصراعات السياسية، بعد أن تتم مأسسة دستورية الشريعة.

٦- السبب السادس من هذه الأسباب هو وجود معضلات مهمة عند الإسلاميين أنفسهم، منها أن الذي سيتقدم للعمل ليس دائما أفضلهم، بل إن الكثيرين من الأفاضل أصلا لن يتقدموا، لأن المجازفة بالتصدر خطيرة جدا، وهناك فتور مستقر في القلوب عن التحزب، وما يؤدي إليه من صراع محتمل، وهين أن يكون الصراع دنيويا، لكنه ليس هينا

أن يكون دينيا، وهناك نهي نبوي عن طلب السلطان، لأن من يطلب السلطة يترك لنفسه ولا يعان عليها. ثم إنها خزي وندامة يوم القيامة إلا بشروطها الصعبة التي ذكرتها آنفا، فلماذا المجازفة؟ لقد جازف الإنسان وقبل الأمانة العظمى، وقد كان ينوي عندما قَبِلَهَا أن يفي لكنه لم يستطع، صحيح أن الفقه قد أجاز استشراف الإمامة للمصلحة المحققة، لكن الصحيح الذي نراه رأي العين أيضا أن الكثير من الأخيار يرفضون فعلا، فإذا ما زاحمهم أحد فسرعان ما يتركون الحلبة له، وتلك حسبة لا يمكن تجاهلها فالحمل أثقل من أن يطمع فيه عاقل، ولم نكتشف بعد آلية تحل هذه المعضلة: كيف ندخل خيارنا لا الراغبين؟

ومن هذه المعضلات أن الحركات الإسلامية بوضعها الحالي ليست حركات جامعة للإسلاميين بالمفهوم العام، حيث إنها مبنية على فكرة التراتبية في القيادة، وطاعة الأوامر، وهي فكرة طاردة لأكثر القادرين على الإبداع، ومن ثم تقع مراكز الثقل التنظيري بين الإسلاميين خارج هذه الحركات .

والحق أن هذه القضية جعلتني مشغولا منذ فترة طويلة جدا، بمحاولة ابتكار وسائل تدعم القدرة على الابداع وإنتاج البدائل والإقتناع بتعدد الاحتمالات لمقاومة أحادية الاتجاه، وعدم المرونة، وتكون في الوقت نفسه محببة لخطورة هذه الصفة حيث تعتمد الأفكار على الاستناد إلى النصوص الدينية ، وقد نتج عن هذه المحاولات نظرية في تنمية ملكات التفكير والإبداع، ربما تأخذ قريبا مكانا مهما بين طرق تنمية القدرات الإبداعية.

– أما أهم معضلات الإسلاميين فهي أن هناك كثيرا من القضايا كان يجب حلها بعيدا عن احتمال المزايدات، أو الخوف من أن نكون تحت الضرورة، وقبل الدخول في حلبة السياسة، حتى لا تكثر الاتهامات، وحتى تقل المخاوف، مثل: قضية وضع شروط تطبيق الحدود، حتى يتأكد الخائفون أن الأمر لا خوف منه، وهو كذلك فعلا، ومثل قضية الدولة الوطنية القطرية، وقضايا أخرى كان يحسن حلها قبل ذلك..

وكنت منذ عدة سنوات قد عزمت على كتابة بحث حول هذه القضايا التي يجب حلها قبل أن تحين فرصة لوصول الإسلاميين إلى الحكم، وقد كنت نويت خوفا من نفسي وعليها أن أكتب هذا البحث في الروضة المشرفة استلهاما لقوله تعالى عن الشهود حتى

يأتوا بالشهادة على وجهها﴿ تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [المائدة:١٦]، فقلت لعل الحبس في الروضة أشق على النفس أن تتبع الهوى، غير أنني لم أتمكن من الكتابة هناك، فقد كانت الروضة تغلق ليلا عندما زرتها. ثم لم يكن النشر ملحا بعد ذلك فلم أعجل به، ونشرت كتابي: الشورى والديمقراطية الذي يحدد معوقات الديمقراطية، وطرق التغلب عليها دون هذا البحث الذي رأيت أنه سيكون مطلوبا بعد النجاح في تحقيق التجربة الديمقراطية لا قبله، وإذا ما حانت للإسلاميين فرصة للحكم. غير أنه لم تعد هناك فسحة قائمة، ولم يعد لدينا الآن حق في عدم الوضوح الكامل، ولذلك فسوف اضطر للنشر قريبا، في ملحق خاص بهذا البرنامج، وأفوض أمري إلى الله.

٧- السبب السابع، وسأكتفي به رغم أن الأسباب كثيرة إلا إذا اضطررت للعودة للموضوع وأتوقع أن العلماء سيكفونني ذلك إن شاء الله [لا سيما علماء السلفية على عكس ما يُظَنُّ فقد تنبه بعضهم للخطر فعلا، وبدأ يحذر منه]، هذا السبب السابع هو الخطر على الدين نفسه من أن يكون تحت الضرورة. - نعم عندما يضطر سياسي ويكون مجبرا على شيء فسوف نُفَسِّقُهُ [ببساطة] ونحن هادئون، فإذا ما هادنه بعض العلماء ووافقوه فما أيسر أن نرميهم بما لذ وطاب من الصفات، لكن الأمر ليس هكذا إذا اضطر عالم أو اتجاه محسوب على الإسلام للتراجع تحت الضرورة، من المحتمل أن يحاول أن يؤول الدين نفسه على غير تأويله، ثم يصعب التراجع بعد ذلك.

لقد كانت خشية الناس كما علمنا القرآن من أهم أسباب ما أحدثه بعض رجال الأديان السابقة من تغييرات، كما كان اشتراء الدنيا من هذه الأسباب. لا تضعوا الإسلام تحت الضرورة، فيجد نفسه مضطرا للتراجع عما لا يحب التراجع عنه، أو تعريض المسلمين للعنت وتنفيرهم. لنأخذ قراراتنا مختارين،.إن الإسلاميين إذا تولوا السلطة التنفيذية فسيضطرون للتراجع ، وسوف يفقد ساسة بلادنا ورقة ضغط حقيقية.

حاشيتان في إثبات الفروض السابقة:

لقد اعتمدت في الصفحات السابقة على فكرتين من حق القارئ أن يكونا مؤكدتين حتى يطمئن إلى ما خَلُصْتُ إليه، هما فكرة أن إنكار دستورية الشريعة يعارض جوهر

الإسلام، وفكرة استحالة تمرير الدستور المصري دون أن يتضمن الإقرار بدستورية الشريعة. ومن ثم يصبح الحل المتاح هو التأسيس الأفضل لتطبيق هذا المبدأ لأن بديل ذلك هو استمرار الصراع أو التأسيس الضار لهذا المبدأ.

ولم تتوقف الصفحات السابقة لإثبات الفكرتين حتى لا يضيع الخيط بسبب الاستطراد، لكن إثباتهما يعد ضروريا حتى تكون النتيجة التي خَلُصْتُ إليها صحيحة، وهي أن الطريق الأفضل هو: مأسسة مبدأ دستورية الشريعة، بحيث يتم تطبيقه حقا، والتعاون الواسع بعد ذلك لتحقيق فصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي، دون محاولة إعاقة التجربة الديمقراطية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فعلى هذه الخلفية سيبذل قطاع كبير من الإسلاميين جهودهم في إطار تحالف عام لتحقيق ذلك الحل، وأزعم أن كل المؤشرات وأهمها طبيعة الشعب المصري، وطبيعة ظروف المرحلة وطبيعة التراث الفكري الإسلامي أيضا تجعل هذه المحاولة مؤكدة النجاح.

ومن ثم سأخصص الحاشيتين التاليتين لإثبات الفرضين السابقين، ويمكن للقارئ الكريم عدم التوقف عند الحاشيتين، لكنني أظن أن التوقف عندهما مهم حتى يكون الفهم أعمق لطبيعة الخلاف في مصر الآن، ولكيفية التخلص من الموقف أيضا، وهي الكيفية التي سأكررها في نهاية الحاشية الثانية

حاشية في أن عدم إقرار مبدأ دستورية الشريعة يناقض عقيدة الإسلام.

ليس المقصود بهذه الحاشية أبدأ مهاجمة أحد أو إخافته، وإنما إثبات مقدمة مهمة اعتمدت عليها من ناحية، وتقليل الخلاف من ناحية ثانية بمساعدة كثيرين على الخروج من هذا الخلاف بشرح إبعاده، فلا يكون طرفا فيه إلا من اختار واعيا، وبمساعدة من لم يخرج من هذا الخلاف، وظل على فهمه للعلمانية بمفهوم الاستغناء عن النصوص عند وضع القوانين، على أن يجد عذرا للطرف الثاني في التمسك بموقفه، فالأمر ليس سهلا، وليس اختياريا، لأن دستورية الشريعة جوهر الإسلام، ومن يفهم ذلك فسوف يلتمس

للآخرين العذر.

ويفيد هذا أيضا في توسعة دائرة الفريق الثالث المهتم بتطبيق الشريعة تطبيقا آمنا وليس مجرد تزيين الدستور بها، وفي الوقت نفسه بفصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي حماية للدين نفسه من أن يكره أو يلعب به.

إن علة ضرورة تفعيل مبدأ دستورية الشريعة هي أن معنى الإسلام هو التسليم لأمر الله. إن كلمة الإسلام تعني في اللغة العربيّةِ التسليمَ والانقياد والطاعة، وهي بهذا المعنى أيضًا تستخدم مصطلحًا يطلق على آخر الأديان السماويّة، حيثُ يتمثّل جوهر الدين الإسلاميّ في تسليم الإنسان المسلم أمرَه لله خالقِ هذا الكون. فإذا أمر الله ورفض الإنسان فإن ذلك يناقض أصل فكرة التسليم ، فلا يكون رفض طاعة أمر لله صفة لمسلم. إن وصف إنسان بأنه مسلم رافض لطاعة الله متناقض مثل وصفه بأنه طويل قصير.

لا نتحدث بالطبع عن اختلاف التأويلات، أو عن حالة عدم التيقن من أن هذا هو مراد الله، وإنما نتحدث عن المقطوع به الذي لا يوجد احتمال حقيقي أن الله لم يرده فعلا، ولا نتحدث بالطبع عن المعصية لعدم القدرة على التحكم في النفس، فهذه المعصية طبيعية جدا، فالإنسان ليس ملاكا، ولا مشكلة هنا، فالله هو الغفور الرحيم، ولا نتحدث عن عدم الطاعة للضروة الحقيقية أو حتى الضرورة المظنونة، فالضرورات تبيح المحظورات، ولكننا نتحدث عن رفض فكرة الطاعة نفسها، وادعاء أن الإنسان ليس ملزما بطاعة ما أمر الله به. وأنه قادر على السير بنفسه في غير حاجة إلى وحي الله، في هذه الحالة يكون الرافض للطاعة رافضا لمعنى الإسلام نفسه خارجا عنه . إن هذا المعنى واضح جدا في القرآن الكريم، وفي آيات كثيرة سأذكر فقط بعضها، بعيدا عن آيات الحاكمية التي أساء البعض فهمها ، وقال عن تصوراته هو إن الحكم إلا لله، فشوش بذلك على الفكرة الأساسية:قال تعالى:

- ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب:٣٦]

- ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾

- ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾

- ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [النور:٤٧-٥١].

– إذن لا يمكن الإسلام بدون التسليم لله وبدون طاعته، وسوف يتضح هذا المعنى بالكشف عن الفلسفة التي تشرح التعارض بين ادعاء الإيمان بالله ورفض طاعته فيما ثبت أنه أمر به حقا

تفترض هذه الفلسفة أن التسليمٌ لله نابع مباشرة من الإيمان به، فما دام الإنسان قدْ آمن بأنّ هناك خالقًا قديرًا حكيمًا خلَقَ الكون بكلّ ما فيه –فإنّ هذا الإيمان يعني ما يلي:

أ– تعني فكرة أن الله وحدَه الخالق لكلّ شيء أنّه مستحقّ للطاعة من باب العدْل والشكْر؛ لأنّه الخالق المنعِم الذي لا تُعَدّ نعمُه، ورفْض طاعته فيما أمر به نكْرانٌ للنِّعم التى أعطاها، وهو أيضًا ظُلْم من الإنسان؛ لأن الظلم هو النقص، ورفض طاعة الله نقْص في حقوقه التي يستحقّها، ونقْص أيضًا من مكانته التي تليق به، ولذلك يسمّي الله في القرآن الكافرين بالجاحدين عكْس الشاكرين، ويسمّيهم بالظالمين، ويسمّي الشِّرك بالظلم العظيم.

ب – تعني فكرة أنّ الله وحدَه الخالق أنّه مستحقّ للطاعة من باب الجدارة والاستحقاق، لأنّه المتفرّد بصفات العظَمة، فهو الواحد الأحد العليّ الكبير القدّوس العظيم العزيز القدير ذو الجلال والإكرام، له كل صفات الخير والجمال والكمال، فالمسْلم يعبُده ويطيعه إعجابًا

وحبًّا وتقديسًا وتمجيدًا. وبهذا المعنى فإن الإنسان الذي يطيعه إذا أمر يضَع نفْسَه في موضعها الحقيقيّ بالنسبة إلى الخالق العظيم، وبذلك يكون رفْض طاعته والتسليم له تكبّرًا وتعاليًا ورَفْعًا من الإنسان لنفسه عن مكانتها الحقيقيّة إزاء خالقه، ولذلك يسمّي الله في القرآن الكريمِ غيرَ المؤمنين بالمتكبّرين.

ج – تعني فكرة أن الله وحدَه الخالق أن طاعته واجبة من باب الحكمة ورعاية المصلحة، إنّ في التسليم لله مصلحةَ الإنسان، وذلك لسببين:

– الأوّل أن الخالق هو العليم بكلّ شيء، فهو أعلم بما يصلُح للإنسان؛ لأنّه خالقه، ولا شكّ أن الصانع –إذا كان حكيمًا– أدرى بطبيعة صنعته وبما يصْلحها، يقول الله في القرآن الكريم: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الملك: ١٤]، ويقول عن شريعته: ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ﴾ [البقرة:١٣٨].ومِن ثَمّ ففي طاعتِه الخيرُ والصلاح، وعن طريق طاعته يتخلّص الإنسان من عواقب نقْص علْمه وحكْمته. وقد سُئل أعرابيٌّ كانت قبيلته تتّخذ دائمًا مواقفَ حكيمة لا تسبّب لها ضررًا، فقيل له: أنتم ألفُ رجلٍ فهل كلّكم حزماء؟ فأجابه: "لا"، ولكنْ فينا حازم واحد نطيعه، فكأننا ألفُ حازمٍ، فهل هناك أعلم من الله؟! الإجابة دون شكّ عند المسلمين هي "لا". وبذلك تكون طاعة الله مصلحةً للإنسان في هذه الحياة. والذين يرفضون ذلك عليهم الإجابة عن السؤال القرآني:﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة:١٤٠]

إنّ هذه الحياة طريق طويل مخوف مجهول، فهل يترك الإنسان أن يستدلّ بالله خالق الكون ويستدلّ بغيره ممن لا يعلَم مثْل علْم الله، أو يعتمد على نفسه وهو يعلَم قصور معرفتها، فيضل الطريق، ولذلك يسمّي القرآن الكريمُ الكافرين بالضالّين، ويسمّيهم بالجاهلين، ويسمّيهم بالعُمي الذين لهم أَعْيُن لا يبصرون بها، وبالصُمّ الذين لهم آذانٌ لا يسمعون بها.

– والأمر الثاني الذي يجعل من طاعة الله مصلحة للإنسان هو أن طاعة الله هي طريق النجاة من عِقاب الخالق القدير الذي سيحاسب الإنسان على ما فعَل. إن العقل يصل

وحده إلى أنّ الحساب حتميّ، ذلك أن خالق الكون قدير حكيم، وتقتضي حكمته ألا يستوي الطائع الصالح الذي يفعَل الخير من الناس، بالعاصي الطالح، قال الله –تعالى–: ﴿ **أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ** ﴾ [القلم: ٣٥]، إذَن فهناك حسابٌ ومحاكمةٌ وفوْزٌ وخَسارةٌ، ومِن ثَمّ ففي الطاعة والعبادةِ الفوزُ برِضوان الله وهو الكريم الأكرم، الذي يعطي جزاءً عظيمًا هائلاً يناسِب قدرته غيرَ المحدودةِ وكرمَه غيرَ المحدود، إنّه يعطي حياة دائمة بلا موتٍ ولا مرض ولا خوف ولا جوع ولا تعَب ولا حاجة غير مشبعة، إنّه يعطي ما لا عين رأت ولا أذنٌ سمِعت ولا خطَر على قلب بَشر، فهل يضحّي عاقل بذلك؟! وبذلك تكون العبادة من هذه الزاوية تحقيقًا لمصالح الإنسان في الدنيا والآخرة، فيكون التسليم للخالق والتفويض له استجابةً لدواعي العقل والحكمة.

نعم إن المؤمن يعبد الله خوفا وطمعا، كما يعبده شكرا وإقرارا باستحقاقه لذلك، ويعبده تمجيدا وتواضعا لعظمته. ولأن العبادة مصلحة يعتبر رفض التسليم لله وعدم طاعته حماقة وجهلاً وخسارة كبرى، ولذلك يسمّي الله غير المؤمنين في القرآن الكريم بالأخسرين.

ويعني ما سبق أن التسليم لله ليس إقصاءً للعقل كما يظُنّ بعض المتسرّعين الذين تعجبهم عقولُهم فلا يرون خطأها، وإنما هو نمط آخر صحيح من الحساب، أو هو تجارة رابحة مع الله. كل ما هنالك أنّه تجارة من نوع مختلف؛ لأنها تِجارة تضَع حقيقة وجود الله في الحساب، بينما يُخرِج عددٌ كبير من الناسِ اللهَ من حسابهم! والذين يُخرِجون اللهَ من الحساب يخطئون في الحساب، يقول الله تعالى عن هؤلاء: ﴿ **أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ** ﴾ [البقرة: ١٦]. إن التسليم لله هو مصدر السعادة في الدنيا والآخرة، وعدمُه مناقضٌ لها في الدنيا والآخرة، ولذلك فعدم التسليم نقْص في العقل وإضرار من الإنسان لنفسه.

إنه رضا من الإنسان بالموقف الإبليسي، فإبليس لم يكن أبدا جاحدا بوجود الله، لكن رافضا لطاعته، ولنتائج الإقرار بأن الله أعلم:﴿ **قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠**

﴿خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾. فادعى أنه أعلم من الله، متجاهلا تهافت منطقه، فما دام مقرا بأن الله قد خلق، فقد كان عليه أن يعلم أن الخالق أعلم.

– الأمر الرابع الذي يجعل التسليم لله أمرًا طبيعيًّا ناتجًا عن الإيمان بأنه وحدَه الخالق القدير الحكيم هو: أنّ هذا التسليم لله، والخضوع له، والتواضع إزاءه هو الموقف الطبيعيّ الفطريّ للإنسان، إنّه تنفيذ لأمْر تحتاج إليه النفْس الإنسانيّة، حيثُ إن الخضوع لسلْطةٍ أعظمَ واللجوء لها عند الشدائد جزءٌ من طبيعة الناس، فالنفس الإنسانيّة ليست ذات طبيعة إلهيّة مستغنية، وإنما هي نفسُ مخلوقٍ يحتاج قوّةً أقوى منه، كما يظهر جليا في أوقات الحاجة التي تعرف الإنسان قدره.

وبذلك يكون التسليم لله هو الراحة، وعدمُه هو التعب؛ لأنّه مقاومة لحاجة نفسيّة أصيلة، إنّه مقاومة للفطرة، والطبيعة الإنسانيّة، وبذْل لمجهود من أجل الخسارة لا الربح، وهو يؤدّي إلى نتيجة عجيبة جدًّا حيثُ يرفُض الإنسانُ الخضوعَ للخالق العظيم الذي خلَق الكون كلّه، والذي يستحقّ وحده العبادة، ويخضع في الوقت نفسه لما لا يستحقّ أن يخضع له! بل يخضَع في أحيان كثيرة لمن هو أقلّ مكانةً منه. فيكون التسليم لله هو العِزّة حيثُ يخضع الإنسان للقدّوس العظيم المستحقّ لذلك، بينما يكون عدم التسليم لله مذلّة حيثُ تَضطرّ الطبيعة الإنسانيّةُ الإنسانَ إلى أن يخضَع لما لا يستحقّ.

– إن فكرة التسليم لله تمثّل جوهر الإسلام، وتختزن داخلها أهمّ عناصره، وهذا هو السرّ في إطلاق هذا المصطلح على ذلك الدين الخاتَم؛ لتوضيح أن الإسلام لا يختصّ بجماعة معيَّنة من جماعات المؤمنين بالله في مُدّة تاريخيّة معيَّنة، فالإسلام لا يُنسَب إلى شخص أو جنس أو مكان أو زمان، وإنما إلى فكرة التسليم لله، وهي فكرة مرتبطة بالإيمان بالله منذ الأزل، ولذلك وصف الله في القرآن جميع الأنبياء السابقين بأنهم مسلمون، ووصف الصادقين من أتباعهم بأنهم كانوا مسلمين حتى قبل مجيء دين الإسلام.

والسبب في ذلك أن فكرة التسليم لله هي جوهر الإيمان بأن الله هو الأعلم، وهو الأحكم، وهو الذي لا يمكن أن يظلم أبدا، كما أنه الرحيم الذي لا يمكن أن يشق علينا. فمن كان يؤمن بذلك لا يمكن أن يعصى أمر الله أبدا، فلماذا يعصى؟ هل نحن أعلم

أو أحكم من الله؟ وهل يمكن أن يظلمنا الله ؟ وهل يمكن أن يشق علينا؟ إن ذلك لا يمكن أن يكون ، ولذلك فالله واجب الطاعة، وعلى المسلم أن يظل مطيعا لله ويستمر في طاعته حتى يأتيه الموت وهو مطيع لربه، فيكون متبعا لدين إبراهيم الذي أسلم أمره كله لله، ويكون منفذا لوصية نبي الله يعقوب ابن إبراهيم لأبنائه كما يحكيها القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة:١٢٧-١٣٣]

إذن كان كل المؤمنين بالله في كل الشعوب مسلمين، حتى وإن لم يستخدموا كلمة الإسلام لتسمية أنفسهم. لكنهم كانوا مستسلمين لأمر الله. وقد علم الله المسلمين أنهم ينتمون إلى هؤلاء الأجداد في كل الأمم والثقافات. فأمة الإسلام أمة ممتدة عبر التاريخ والجغرافيا والأجناس والثقافات. لأنها تشمل كل من آمن بالله إيمانا صحيحا، واتبع آخر نبي أرسله الله . ولا يتصور الإيمان أصلا بدون الطاعة والتسليم. وقد أدرك جوته الشاعر الألماني الكبير هذا المعنى فصرح بأنه إذا كان الإسلام يعني التسليم لله فكلنا مستسلمين لله. ولأن هذا المعنى عام فقد قال فضيلة البابا شنوده في أزمة قانون الطلاق الأخيرة:" لا يمكن أن نطيع أحدا ونعصى الإنجيل". إن الإيمان والطاعة مقترنان، فلا داعي للعب بالكلمات، ولا لمحاولة حرمان المسلمين من أن يكونوا مسلمين.

وكذلك الإيمان بكل دين يعني طاعة أوامره، إن الادعاء بأن هذا كلام الله لا يمكن تصديقه مع رفض طاعته، ولذلك قال تعالى:﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [المائدة:٦٨]. والكلام لنا أيضا دون شك، فدعوى الإيمان لا تستقيم مع رفض فكرة التسليم نفسها، ولذلك كان الإسلام منصفا مع أهل الديانات السماوية فقبل أن تحتكم لشريعتها فيما لها شريعة فيه، لأنها مضطرة للطاعة، أما إذا لم يكن لها شريعة في أمر من الأمور فلا ضرورة. ولهذا نقول إن أحدا لن يخسر فعلا من تطبيق الشريعة.

إن أكثر من ارتبطت به فكرة التسليم لله في القرآن الكريم هو إبراهيم عليه السلام، لأنه كان عظيم الطاعة شديد التسليم لأمر الله، وقد عرف الله عنه ذلك فأراد أن يجعله قدوة للناس يقدم لهم من خلاله درسا عمليا بحيث يعرف الناس جميعا أن الإنسان قادر على أن يطيع الله في كل شيء، ولذلك أمره الله بأمور صعبة فنفذها إبراهيم جميعا بلا تردد.

وارتباط فكرة التسليم بإبراهيم -عليه السلام- أمْر مهمّ جدًّا؛ لأنّه يوضّح أن نتيجة التسليم هي ارتفاع المكانة، وسموّ الإنسان إلى الدرجات العظمى، فالتسليم لله والعبوديّة له ليس مصدر نقصٍ أو عَيبٍ؛ لأنّه تسليم لمن يستحقّ ذلك، وخضوع للخالق العظيم الكريم الحكيم الرحمان الرحيم الذي يستحقّ الخضوع له، بسبب الرغبة في شكره، وبسبب الإعجاب بعظمته، وبسبب الطمع في كرَمه، والخوف من عقابه. والخضوع لله العظيم المتّصف بهذه الصفات هو مصدر العلوّ والتسامي إلى أقصى الدرجات، إن التسليم بهذا المعنى هو السُّلَّم الحقيقيّ للرُّقيّ. ولذلك أصبح إبراهيم هو خليل الله، وجعله الله إماما لكل المؤمنين:﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ [البقرة:١٢٤].

إن الإسلام يرى أن رغبة الإنسان في التسامي وارتفاع المكانة -وهي رغبة أصيلة في الإنسان- لا يحقّقها سوى وضع نفسه في موضعها الحقيقي من الله، وهو موضع التسليم، فيحصُل الإنسان على أسمى الدرجات كما حدَث مع إبراهيمَ. إن الإسلام يرى أن تحقيق

صورة الإنسان الكامل ممكنة، لكن الطريق الصحيح لتحقيق الدرجة الإنسانيّة من الكمال هو عبادة الله وطاعته والتسليم له.

إن المفهوم الإغريقي عن مناطحة الأبطال للقدر غير موجود في الإسلام، لدينا طريق آخر للبطولة، هو مناطحة الشيطان والنفس للوفاء بالعهد الذي قطعه الإنسان على نفسه بطاعة الله حين قبل الأمانة، ولذلك فالطريق هو طريق إبراهيم ﴿**وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ**﴾..

نعم هناك طريقان لا يجتمعان، وهما بالمناسبة طريق الشرق وطريق الغرب، لتحقيق هدف واحد هو السمو الإنساني، فالسمو الإنساني عند اليونان كان بتأليه الإنسان أو بأنسنة الإله، أما عندنا فبالتواضع له، وليس التواضع هو الذل أبدا، بل هو وضع الإنسان نفسه في موضعها، كما فعل الخليل فصار خليل الله، وهل أعز من ذلك، وكما يقول فضيلة الشيخ الشعراوي رحمه الله:

حَسْبُ نَفْسِي عِزًّا أَنَّنِي عَبْدُ ... يَحْتَفِي بِي بِلا مَوَاعِيدُ رَبُّ

هُوَ فِي قُدْسِهِ الْأَعْلَى وَلَكِنْ ... أَنَا أَلْقَى مَتَى وَحِينَ أُحِبُّ

هو العز من وجهة نظرنا لا المهانة، وقد يظن بعد القراء أن ما سبق استطراد، لكنني أعرف على ماذا أرد، وتأتيني الأسئلة، والنقول التي أرد عليها.

لكنّ هذا لا يعني أن الإسلام يطلب من الإنسان أمورًا صعبة، لأنّ هذا الأمر كان خاصًّا بإبراهيم، حيثُ إنّ الله كما سبق قد علِم أنّه قويّ الإيمان، شديد الإخلاص، وأنه من الموقنين، وأنه قد أتى ربه بقلب سليم، وأنّه سوف ينجَح في هذه الامتحانات، فأراد أن يستخدمه مثالاً على قدرة الإنسان على الطاعة والثقة بالله، حتّى يشاهد الناسُ من خلال أعمال إبراهيمَ خبرةً حقيقيّة تساعدهم ويقتدون بها . أما الناس العاديّون فإن الله لا يأمُرهم بأمور صعبة، فقد كان إبراهيم مثالاً نادرَ التّكرار، وليس مطلوبًا أن يكون الإنسان العادي على هذه الدرجة الإبراهيمية من الطاعة أو حتى يقترب منها.

ومع ذلك فقد جعل الله في الدين الخاتم اختبارا لفكرة التسليم هذه يناسب قدرات الإنسان العادية، وليس قدرات إبراهيم عليه السلام، لكنه من جنس اختبار إبراهيم،

يختلف في الدرجة فقط ذلك هو اختبار الحج. إن الحج في الإسلام [الدين] هو شعيرة الإسلام [الفكرة]، إنه شعيرة:[لبيك اللهم لبيك]، [أي: حاضر حاضر نعم نعم] . يذهب المسلم لينفق مالا كثيرا، وجهدا كبيرا، ويترك أهله وبلده، ليسترجع ذكرى الأيام التي وصل فيها الإنسان إلى قمة الإيمان وإعلان الاستسلام لله، يذهب ليضرب حَجَرًا بِحَجَرٍ، إنه يعرف أن هذا حجر وهذا حجر، لكن الله قد أمر. [قال عمر للحجر الأسعد، والله إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله يقبلك ما قبلتك] يذهب متذكرا اللحظة العظمى في تاريخ البشر، لحظة أن قال كل من إبراهيم وإسماعيل وهاجر للشيطان: لَسْتَ أَحَنَّ عَلَيَّ مِنْ رَبِّي، ولا أَدْرَى بمصلحتي منه. سَمْعًا وَطَاعَةً ما دام قد أمر، يذهب ليستعيد ذكرى هاجر وهي تجري بين الصفا والمروة بعد ما قبلت أن يتركها زوجها في مكان غير ذي زرع. لقد اعترضت على طلبه أول الأمر ظنا منها أنه قراره (والاعتراض على زوجها طبيعي فعلمه قاصر، وقدراته ضعيفة) فلما عرفت أنه قرار ربها ذو العلم المطلق والرحمة الواسعة قالت سمعا وطاعة ما دام قد أمر، [لبيك اللهم لبيك]. ثم بعد الطواف يشرب المسلم من زمزم متذكرا أن الله لم يخلف ظنها عندما أسلمت له أمرها، وسقاها ورزقها، فيشرب من نفس البئر الذي كان رزقا لها. ويذبح كبشا حيث ذبح إبراهيم فداء إسماعيل ليتذكر أن الله لم يخلف ظنهما، وأن إسلام أمرهما لله كان في مصلحتهما﴿ **فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٠٥ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡبَلَٰٓؤُاْ ٱلۡمُبِينُ ١٠٦ وَفَدَيۡنَٰهُ بِذِبۡحٍ عَظِيمٖ ١٠٧ وَتَرَكۡنَا عَلَيۡهِ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ ١٠٨ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ ١٠٩** ﴾ .. لقد أسلما فَسَلِمَا، وافتدى الله الصبي وكرمه، تلك شعيرة الإسلام الكبرى، معناها ببساطة: [حاضر حاضر نعم نعم: لبيك اللهم لبيك]. وأرجو أن نلاحظ آخر الآيات، لقد أبقى الله ذكر إبراهيم في العالمين بعد ذلك، بأن جعله للناس إماما، ألا يختلف أهل الكتب السماوية جميعا الآن على أيهم أولى بإبراهيم. هو المجد إذن. هدف من أهداف الإنسان، لكنه في الإسلام بطاعة الله.

يذهب المسلم ليطوف حول البيت، يطوف تماما مثلما تطوف الالكترونات حول الذرة، والكواكب حول النجوم. ليست هذه مصادفة بل رمز. إن كل ما في الكون خاضع لله ممتثل للنظام الذي وضعه الله، يقول المسلم أنا أيضا مستسلم مثل كل شيء، لكنني مستسلم بإرادتي، ولذلك فهو أهم من كل شيء. يقول حاضر حاضر، نعم نعم، لبيك اللهم لبيك، نقولها جميعا يا ربنا غنينا مثل فقيرنا [هل تستطيع أن تفرق في الحج بينهم]، أبيضنا مثل أسودنا، أصفرنا كأحمرنا، كلنا متساوون . ولسنا متساوين إلا لأننا كلنا نقول لبيك اللهم لبيك. فماذا تكون النتيجة، يربحون كما ربح إبراهيم. نعم يباهي الله بهم الملائكة، لقد حقق عباده الهدف من خلقهم، أسلموا لله طائعين مختارين فربحوا ولم يخسروا، جاء في الحديث القدسي:" إِنَّ اللَّهَ يُبَاهِي بِأَهْلِ عَرَفَاتٍ أَهْلَ السَّمَاءِ فَيَقُولُ لَهُمُ : انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي جَاءُونِي شُعْثًا غُبْرًا" [٤٧] فيعودون أطهارا من ذنوبهم كيوم ولدتهم أمهاتهم، وبأجر لا حدود لعظمته، إذ ليس للحج المبرور ثواب إلا الجنة. كما جاء في حديث الصحيحين.

إذن معنى الإستسلام لله هو لب لباب هذا الدين، إنه جوهر الإسلام، والذين يريدون من المسلمين أن يحيدوا عنه إنما يريدون منهم أن يغيروا دينهم، فهل هذا من حقوق الإنسان؟ أليس حق العقيدة من حقوق الإنسان؟ هل نشترط على أحد أن يغير عقيدته؟ لماذا وحدنا من بين شعوب الأرض الذين يشترط منهم أن يغيروا دينهم؟ ويسلط عليهم بغير رغبتهم من يرفض جوهر دينهم؟ ما أمر الله به في السياسة والاقتصاد والإدارة فلا إجابة عند المسلمين عليه سوى حاضر حاضر نعم نعم. ليس لأنهم لا يحسبون الأمور، ولكن لأن لهم عقلا له حسبة أخرى تدخل الله في الحساب، وتدخل الآخرة في الحساب، والذين يخرجون الله من الحساب يخطئون في الحساب.

---

[٤٧] -رواه أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، رقم: ٧٨٥٠، وأخرجه: الحاكم في المستدرك وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، رقم:١٦٤١. وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب رقم: ١١٥٢.

يجب ألا يفهم من الكلام السابق أن أوامر الله صعبة، فالحج نفسه لا يكلف به إلا من يستطيع أما من لا يستطيع فله أجر الحج كله، كاملا غير منقوص، وهو في بيته ما دام قد تمنى وأحب، لقد أخبرنا الله أن أوامره تتّصف بصفتين:

- الأُولى أنها أوامر تنفيذُها في قدرة الإنسان، وهناك مبدأ من مبادئ الإسلام المهمّة هو مبدأ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ولذلك استقرّ عند علماء الإسلام أنّ كلّ ما يثبُت أنّه ليس في وُسْع الإنسان لا يمكن أن يكون أمرًا مأمورًا به في الشريعة. وليس هذا فحسب بل إن الله يعين مَن يريد تنفيذ أوامره، كما يساعده في الابتعاد عن الأخطاء، ويساعده على ألا يتأثّر إيمانُه بالشكوك والمحن.

على الإنسان فقطْ أن يبدأ طريق الإيمان، ويبذُل جُهده، وسوف يعِينه الله، ويكون معه، لأنّه سيدخل تحت قانون إلهيّ عظيم أخبرنا الله به في القرآن الكريم، هو القانون التالي: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، أيْ إنّ الذين يبذُلون أقصى جُهدهم في طاعة الله -سوف يهديهم الله إلى طريقه، ويكون معهم حتّى ينجحوا في السير في هذه الطريق، ومن كان الله معه -فسوف يصِل حتمًا إلى هدفه، وقد سمّى الله الذين يبذُلون أقصى جُهدهم -محسنين، ودرجة الإحسان هي أعلى الدرجات، لأنّه ليس مطلوبًا من الإنسان إلا أن يبذُل جُهده، ولأنّ من سيفعل ذلك سيصل حتمًا إلى نهاية الطريق بعَون ربّه.

والصفة الثانية من صفات أوامر الله للإنسان أنها في مصلحة الإنسان، فالله القدير العظيم خالق هذا الكون كلّه لا يحتاج إلى شيء من الإنسان، وفائدة تنفيذ أوامر الله تعود كلُّها على الإنسان، في الدنيا والآخرة. وقد شرحت دور المصلحة في الشريعة.

وقد رأينا كذلك أن التسليم لله لا يعني سلبيةَ الإنسان وابتعادَه عن إدارة حياته، أو ابتعاده عن إدارة الأرض، لأن الله قد ذكَر لنا أن إدارة الأرض وتعميرها هي وظيفة الإنسان التي يجب أن يؤديَها، لكن التسليم لله يعني فقطْ أنّ حريّة الإنسان ليست مطْلقة. إنها حريّة كبيرة، بل كبيرة جدًّا، لكنها ليست مطْلقة، إذ إنها محكومة بمبادئ العدل والأخلاق والخير التي يقرّرها قانون السماء، فشريعة الله بالنسبة إلى أفكار الإنسان وقوانينه ذات صفة

دستوريّة، بمعنى أن الإنسان يجتهد في الكشف عما يحقّق مصالحه، ويسعى إلى تطبيقه، لكن بشرط ألا يخالف حدود الدين السامية التي تراعي الحقّ والخير للجميع، وتحقّق الحريّة والسعادة للجميع، إن للإنسان حريّةً هائلة، لكنّ هناك حدودًا يجب أن يقِف عندها، وتجاوُز هذه الحدود ضارّ بالإنسان في هذه الحياة كما أنّه ضارٌّ به في الحياة الآخرة.

هذا هو معنى كلمة الإسلام، التي هي اسم لهذا الدين السماوي الخاتم، وهو معنى يرتبط بشكل طبيعيّ بالإيمان بأنّ الله هو الخالق الحكيم العليم. ومن ينفي ذلك يتهرب من النتائج الطبيعيّة للإيمان بأنه "لا إله إلا الله"

نعم إن النتيجة المنطقية الطبيعية للإيمان بلا إله إلا الله هي طاعة الله، بعد استبعاد أمرين:

- استبعاد الشك في أن يكون الله قد أمر فعلا.
- واستبعاد أن يكون الله يقصد شيئا آخر.

ولا معنى لعدم طاعة الله بعد استبعاد هذين الاحتمالين، هل هناك من هو أعلم من الله؟ هل يوجد خوف من أن يحابي الله أحدا أو يجور على أحد. إذن معنى الإيمان هو لا محالة ضرورة طاعة الله إذا تأكدنا أنه أمر، وأن هذا هو قصده. ولا يمكن أن ندعي أننا أعلم من الله؟ ولهذا يعتبر توحيد العبودية أي وضع الإنسان لنفسه في موضعه الصحيح أمام أوامر الله يعتبر قسما رئيسيا من أقسام التوحيد. ورفض ذلك تكبر على الله، ولا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر. وبما أن الإيمان يؤدي حتما إلى الجنة، فإننا نستطيع أن نقول إن الكبر نقيض حقيقي للإيمان، فما بالنا بالكبر على رب العالمين.

إن الإنسان أمام الله ناقص المعرفة أمام كلي المعرفة . فليضع نفسه في الموضع الصحيح. وليتواضع لله ليربح ويرتفع.

هذه هي الحقيقة التي يتصرف على أساسها المؤمنون جميعا، حتى إذا لم يعوها على المستوى النظري، أو لم يكونوا قادرين على صياغتها والتعبير عنها، وهذا هو السر الحقيقي الذي لن يجعل أبدا للعلمانية بالمفهوم الغربي، الذي يعني تجاهل أوامر الدين فيما يخص الدنيا والسياسة والاقتصاد، مكانا في بلادنا، لأنها بهذا المفهوم تناقض الإيمان نفسه، وهذا

محل إجماع بين علماء المسلمين في العصور كلها. [وَلَمْ وَلَنْ، كما تقول بيانات المجلس العسكري] لم ولن يوجد من يعارض فيه من علماء الإسلام، أما قولي لم يوجد فلأنه كذلك فعلا بدليل الاستقراء، وأما أنه لن يوجد فلأن نصوص القرآن في حرب هذا المعنى شديدة الوضوح، كما أنه استنباط يقيني من الإيمان بأن الله كلي المعرفة.. مَنْ يَعْرِفُ أكثر منه حتى نطيعه ونعصي ربنا؟

لقد استشهدت بالسنهوري من قبل عامدا حتى يكون واضحا أن الأمر عام، وأستشهد الآن بقاسم أمين رحمه الله، حتى يتضح أن الأمر يشمل المسلمين جميعا لا الإسلاميين، يقول قاسم أمين في كتابه عن تحرير المرأة، في بداية حديثه عن الحجاب، وقد كان يقصد بالحجاب تغطية الوجه واحتجاب المرأة في البيت لا تغطية الشعر، يقول:" لو أن في الشريعة نصوصا تقضي بالحجاب [الاحتجاب في البيت والحرملك] على ما هو معروف الآن عند بعض المسلمين لوجب عَلَيَّ اجتناب البحث، ولما كتبت حرفا يخالف تلك النصوص، مهما كانت مضرة في ظاهر الأمر، لأن الأوامر الإلهية يجب الإذعان لها بدون بحث ولا مناقشة، لكننا لا نجد نصا في الشريعة يوجب الحجاب على هذه الطريقة المعهودة، وإنما هي عادة عرضت،.. ولذلك لا نرى مانعا من البحث فيها، بل من الواجب أن نلم بها، ونبين حكم الشريعة في شأنها" [٤٨] وعلى هذا كان سعد زغلول ورواد التراث الديمقراطي في مصر، وقادتهم وهم الذين عرفوا بأنهم بالجناح المدني من تلامذة الأمام محمد عبده. شيخ الجامع الأزهر.

أما داخل دائرة علماء الدين الإسلامي فلا خلاف على الإطلاق في أن العلمانية بالمفهوم الغربي الذي لا يعتد بالنصوص الدينية، ويرى الاعتماد على العقل فقط، وأن قادر وحده على إدراك المصلحة غير ملزم بمتابعة النصوص... لا خلاف بين العلماء في أن هذا القول خارج عن جوهر الإسلام، ولذا وصف فضيلة الشيخ الشعراوي رحمه الله الذي لا يمكن نعته أبدا بالتشدد وصف هذا المفهوم بأنه أبشع من أبشع وصف يمكن تخيله بين المسلمين، وسبب ذلك يعرفه أمثالي ممن يعيشون خارج الوطن، ويتلقون أسئلة من

---

[٤٨] – قاسم أمين، الأعمال الكاملة، تحقيق محمد عمارة، دار الشروق، ص: ٣٥٢.

المسلمين هناك، حيث يبدو جليا أن تغلغل هذا المفهوم هو الأخطر على جوهر الإسلام، فالناس لا تترك دينها صراحة ومرة واحدة.

وإذا فهمنا ذلك سنفهم رد الفعل الكبير على الأصوات التي نادت بإقصاء الشريعة عن الحياة العامة، فالأمر ليس أمر اعتداء على أحد، أو رغبة في النيل من أحد، فالوطن يسع الجميع، وإخوة الوطن والدم والمصالح ليست قليلة، لكنه رغبة في حماية الدين من أن يتم تمييع قضيته الجوهرية.

نعم إن الذي يطلب من المسلمين تطبيق المفهوم الغربي للعلمانية بهذا المعني يطلب منهم ببساطة ألا يكونوا مسلمين، فهل هذا من حقوق الإنسان؟ كيف يطلب من المسلم أن يتنازل عن دينه؟ ليتنازل من يشاء [فقط بعد أن يعلم أن العلمانية بهذا المعنى أصبحت دينا له، ويختار لنفسه وينظر أَيْنَ يَنْسَلِكُ]. لن يقيد أحد حريته، لكن ليكن شريفا كريما شجاعا، ولا داعي للكلام غير المباشر، ومرواوغة المسلمين، لا يوجد مسلم يرفض مبدأ طاعة القرآن، قد يرفض فهم الشيخ تركان أو علان، لكن لا يرفض مبدأ طاعة القرآن. لا يوجد قصير طويل، ولا بعيد قريب، ولا أبيض أسود، ولا مسلم يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة:٨٥] ، ما جاء في الصلاة كما جاء في الاقتصاد.

نعم نعم : لكل إنسان الحق في أن يكون حرا، بعد أن يعرف حقيقة موقفه. لن يقيد أحد حريته، لكن لا يسعى هو لتقييد حرية الناس. لا يجوز لأحد ذلك ولن يُسْمَحَ به. كما لن يسمح لأحد بأن يُعِيدَ تعريف الإسلام ويأتي بدين جديد. الإسلام يعني التسليم لله، إذا أمر فعلا، وإذا تأكدنا أن هذا هو معنى أمره فعلا. وأن الأمر لم يأت من جيب أحد ادعى أنه أمر الله نتيجة فهم يخصه هو.

إذن مسموح إلى أبعد حد مناقشة قضية الفهم، ثم قضية صحة القانون الذي لا يتدخل الفهم فقط في الوصول إليه بل الواقع والمصلحة أيضا، وباب الاجتهاد مفتوح على مصراعيه، أما قضية الطاعة نفسها فلا مجال للمناقشة فيها داخل دائرة الإسلام ، ومن أراد أن يخرج من الدائرة فهو حر، لكن ليس من حقه أن يجبر الناس على ترك دينهم.

وأكرر ليس الهجوم على هذا المفهوم رغبة في الاعتداء على أحد، ولا حصار أحد، فالانفتاح السياسي والإنساني مطلوب ومهم، ومثلي عند من يعرفه لا يبارى في الانفتاح على الجميع، يحب ذلك ويجيده، لكن المقصود هو حماية الدين نفسه، وحماية المسلمين خشية أن يغرر بهم. وقد رأينا فعلا من يتعصب لهذا المفهوم عن عدم معرفة، فلما شُرِحَ له الأمر كان أبعد الناس عنه، ونفر منه نفورا شديدا. من أجل هؤلاء ومن أجل الحفاظ على دينهم نكتب ونهتم، وليس للرغبة في تخويف أحد، بل نطلب من الجميع الشجاعة والمروءة وليس الالتفاف واللف والدوران.

ليس هذا المعنى من الإسلام في شيء، فمن كان يقصد شيئا آخر فليقله، ولا داعي للمصطلحات التي يفهمها كل واحد على هواه.

سألني أحد طلابي مرة عن المرحوم جمال عبد الناصر ، فأجبته ماذا تريد بالضبط؟ إن عبد الناصر كتاب، ليس صفحة، وليس كلمة، فعن أي صفحة في الكتاب تريد الكلام؟

إن المفاهيم المركبة أعقد من الأشخاص، فلا نتكلم عنها جملة واحدة، فإن فيها عناصر كثيرة، قد نقبل بعضها، ونرفض بعضها، والأولى حتى لا نقع فيما كان الأصوليون يسمونه انفكاك الجهة، أي أنت تتكلم عن شيء وأنا أتكلم عن شيء آخر، وهو ما يسميه (بيكون) وَهْمَ السُّوق، حيث تختلط الأصوات في السوق فلا يسمع أحد أحدا- الأولى ليس فقط أن نعرف المفاهيم، فهذا لا يلغي الأزمة إذا حدثت فعلا، وإنما أن نتنازل جملة عن المصطلح، ونحلل المركب إلى عناصره الأولية.

هناك نظرية طريفة في علم الدلالة تسمى النظرية التحليلية، نحلل فيها الكلمات إلى عناصرها الأولية التي تتكون منها، فكلمة أب على سبيل المثال تحتوى على العناصر الدلالية التالية: [ذكر+ جيل سابق + قرابة دم + قرابة مباشرة] . وهى نفس العناصر الدلالية لكلمة أم، التي لا تختلف إلا فى وضع العنصر: (أنثى)، مكان العنصر (ذكر)، بينما تختلف كلمة: ابن فى عنصر الجيل ، فهو من جيل تال ، وليس من جيل سابق .

إن فكرة تحديد العناصر أو المكونات الدلالية تفيد فى أمرين:

الأول هو أنها تساعدنا فى تقديم تعريف دقيق للمفردات، لاسيما للمفاهيم المركبة؛ حيث نستطيع أن نحدد معناها بدقة عن طريق تحديد المكونات أو العناصر أو الملامح أو الشذرات الدلالية التي تميز هذه الكلمة ، " كما نرى فى كلمة كرسي التي تتحدد دلالتها بهذه المكونات: جماد + مصنوع من الخشب + ذو أرجل ، + ذو مسند + مُخَصَّص لجلوس شخص واحد، وإذا حاولنا تغيير الملمح الأخير إلى: مُخَصَّص لجلوس شخصين أو أكثر، فإن المعنى سيتحول من كرسي إلى أريكة "[٤٩]

ويعد هذا التحليل ضروريا عند الحديث عن المفاهيم المركبة مثل الشورى والديمقراطية، حيث يجنبنا التعميمَ وما ينتج عن التعميم من أخطاء إذا أردنا تحديد علاقتنا بهذا المفهوم، ذلك أن رفض المفهوم المركب يعني رفض ما فيه من صواب، وقبوله يعني قبول ما فيه من خطأ، بينما يساعدنا تحليل هذا المفهوم إلى عناصره الدلالية على التفصيل والدقة.

أما الأمر الثاني الذي يفيد فيه تطبيق النظرية التحليلية فهو التمييز بين الكلمات متقاربة الدلالة؛ حيث يتم توضيح العناصر، أو المكونات التي تتفق فيها هذه الكلمات، والعناصر أو المكونات الدلالية التي تميز كل كلمة عن الأخرى.

فلا يتكلمن أحد أثناء الخلاف عن الدولة المدنية، أو الدولة الدينية. قل [هداك الله] ما العناصر التي تقصدها حتى أحكم عليها، وحدد المكونات حتى لا نختلف بعد. وبدون ذلك تكون هذا المصطلحات فخاخ منصوبة، وقنابل موقوتة. ومن واقع تجارب كثيرة نكتشف دائما عندما نحدد العناصر الدلالية الجزئية أن مساحة الاتفاق أكثر من المتوقع.

تُعَرَّفُ العلمانية بأنها التفكير فيما هو نسبي بما هو نسبي، وليس التفكير فيما هو نسبي بما هو مطلق، والاتفاق سهل جدا على الفصل بين ما هو نسبي وما هو مطلق، بشرط وحيد، أننا نعتبر ما أمر الله به، وتأكدنا أن هذا هو معنى أمره مطلق وليس نسبيا، إن نسبة ما أمر الله به في هذه الحالة إلى النسبية يضاد مفهوم الإيمان بأن الله كلي المعرفة.

---

[٤٩] - كريم ذكي حسام الدين: التحليل الدلالي، ص: ٩٥. وانظر حسام قاسم: الشورى والتنمية، حيث طَوَّرْتُ هذه النظرية من خلال نظرية لابن جني، وابن القيم، وذلك لتقديم تحليل علمي دقيق لمصطلح الشورى، وتحديد علاقته بالديمقراطية.

إن مدرسة أهل السنة في الفكر الإسلامي عمادها الأساسي هو الفصل بين ما هو مطلق وما هو نسبي، حيث رفضت أن يدخل الخيال البشري في الحديث عن الله، إذ ليس لدى عقله النسبي القدرة على إدراك المطلق، حيث لا يمكننا التحقق في هذه الدائرة من شيء. لقد رفض فكر أهل السنة تماما أن نكمل أي تفاصيل عن ذات الله وصفاته لما دام لم يذكرها عن نفسه، كما رفض أن نمنع أو نضيف من عند أنفسنا في هذه الدائرة أي شيء، وذلك بسبب الوعي بضرورة الفصل بين ما هو نسبي وما هو مطلق، بينما كانت الفلسفة القديمة تترك لخيالها العنان، فيأتي كل واحد بما يختلف عما يأتي به غيره، إذ لا إمكانية للتحقق من شيء. ثم اكتشفت الفلسفة المعاصرة صحة هذا الموقف، وأن النسبي لا يُدْرِكُ المطلق، وأن على العقل ألا يحاول في هذا المجال، وأن على الفكر البشري أن يلزم هنا حدوده المتواضعة، ولذلك يلاحظ بحق المفكر الألماني المهتدي للإسلام مراد هوفمان، أن هذا الموقف السني بحدته الشديدة يبدو الآن في الفلسفة المعاصرة حداثيا بشكل غير عادي.لأن من العقل ألا ندخل العقل حيث لا يستطيع.

إذن ضرورة الفصل بين النسبي والمطلق إختراع إسلامي، وكما لا نريد أن ندخل النسبي في المطلق، فلا نريد أن ندخل المطلق في النسبي،كيف نحل إذن مشكلة تدخل النسبي وهو الفهم البشري؟

إن المسألة ليست معقدة إلى هذا الحد لو صدقنا النية، حتى في الحالات القليلة التي توجد فيها نصوص. لأنه يسهل في الحقيقة الاتفاق على أن هناك حدودا للفهم والتأويل، إن هناك حدّا أقصى لقراءة النص، يتحول التأويل بعده إلى تبديل وتلوين. وما دمنا داخلين تحت هذا الحد الأقصى فلا مشكلة أبدا.

قد يرد السؤال ومن يحدد الحد الأقصى؟ والإجابة أن هناك فعلا فرقا في النوعية وليس في الدرجة في الكيف وليس في الكم بين القطعي والظني، وأن الحلال بين والحرام بين، وأن اليقيني يختلف عن الظني، ولا عراك في دائرة المشتبهات والمحتملات، الراجح فيها والمرجوح، وهي الدائرة الأوسع.

فما تفسير ما يحدث خلافا لذلك، تفسيره أمور، منها أن الأمر أسند إلى غير أهله، ونحن الآن يمكننا أن ننظم هذه، ومنعا أن بعض الاتجاهات الفكرية قد أعطت الراجح حكم القطعي، وهذا لم يقل به أحد من علماء الأزهر لأنهم جميعا يعرفون أن الفرق بين الراجح والقطعي ليس فرقا في الدرجة، وإنما في النوع، وهما لا يشتبهان أبدا على العلماء، لكن بين الراجح والمرجوح فرق في الدرجة، فقد نختلف، وفي مصر لن يسود أبدا فكر من طلب أن يكون الراجح كالقطعي.

وفوق ذلك خطا علم الأصول خطوات واسعة جدا في ضبط عملية الفهم، وهو علم تضاف إليه تجديدات في كل العصور، ولو استطعنا أن نضبط دائرة واسعة من العلماء الحقيقيين يسند إليها هذا الأمر لما حدثت مشكلة أبدا، إن كل المشكلات قد حدثت في الحقيقة بسبب غياب المؤسسات، فإذا حددنا المؤسسات فلا مشكلة.

إن المشكلات ليست لازمة ولا حتمية إذا ضبطنا المؤسسات. مع ملاحظة أن الخطورة ستكون معدومة إذا كان القرار المتاح هو فقط منع الحديث باسم الإسلام كحد أقصى. فلا خطورة على الاعتقاد، وسيضمن الدستور ذلك.

وما دمنا نعد دستورا، وما دام الجميع سيكون ملزما باحترامه وما دام التحرك الفردي سيكون ممنوعا فلا خوف، وسيكون الأمان أوسع عندما تضبط دائرة الخطاب الديني على نحو لا يجعلها كلأ متاحا، ولا يقيد الحرية ويحجر على الجديد في الوقت نفسه. وكل هذه أمور ممكنة. فلنحاول ولا نعجز.أما قول البعض بأن الأسلم ترك تجاهل النصوص جملة فلن يكون مقبولا أبدا.

حاشية في استحالة تجاوز النص على دستورية الشريعة في مصر:

بقي من فروضي هنا فرضية استحالة منع النص على دستورية الشريعة بالمعنى السابق ذكره في مصر الآن، ومنع البدء في تطبيقه أيضا. وسبب تركيزي على هذه الفكرة هو محاولتي توجيه الجهود إلى ما هو ممكن في هذه الدائرة، وبيان الشرور التي يمكن أن تنتج عن طلب المستحيل فيها، وهذه الحاشية كالحاشية السابقة قد يرى بعض القراء أنه لا حاجة لها الآن، وظني غير ذلك، فهناك فعلا كثيرون يجب أن يخاطبوا بهذا الكلام ضمانا للمستقبل.

ذلك أنني أتمنى أن تقنعهم هذه الحاشية بخطورة محاولة أقصاء الشريعة من جديد، وبالنتائج المدمرة لهذه المحاولة، وقد يقنع ذلك بعضهم بقبول الطريق الآمن، وهو العمل على تحقيق دستورية الشريعة وتطبيقها بأفضل طريقة ممكنة، مما يساعد على تكوين جبهة واسعة تسعى بدورها لتحقيق مطلب مهم آخر هو العمل على فصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي، بعد تجريد من يرفض هذا الفصل من سلاحه الأساسي. وأحسب أن تكوين هذه الجبهة الواسعة هو الطريق الوحيد لتحقيق هدف الفصل بين الخطابين الديني والسياسي، دون أي محاولة لتفشيل الخيار الديمقراطي، لخطورة هذه المحاولة، بل إن ذلك سيساعد الجميع على اسبعاد احتمال سوء تطبيق مبدأ دستورية الشريعة، الذي قد تؤدي إليه محاولة المنع، أو محاولة التفشيل.

إذن تستهدف هذه الحاشية إثبات أن محاولة الالتفاف على مبدأ دستورية الشريعة لن تنجح أبدا، وإنما ستقود إلى مشكلات لا حل لها، وهذه الاستحالة لا يدرك كثيرون أسبابها، نظرا لنجاح ذلك سابقا، ولنجاحه في أماكن أخرى، ولذا تعين شرح الأمر لغير الملمين به.

وسبب هذه الاستحالة هو معرفة المسلمين أن حقيقة الإسلام هي طاعة أمر الله إذا ثبت أنه أمر. صحيح أن بعضهم قد لا يكون واعيابالتنظير السابق لهذه الفكرة، لكن العلاقة بين الإيمان وبين متطلباته المؤكدة علاقة متداخلة، بمعنى أنه إذا وجد الإيمان وجدت معه متطلباته، يقذفها الإيمان في القلوب ولو بشكل غير واعٍ، كما أنه إذا وجدت المتطلبات وجد الإيمان؛ ولذلك فهذه الفكرة موجودة عند عامة الناس، وهم يستجيبون لها بسرعة فائقة.

تَعْصِي الإِلَهَ وَأَنْتَ تَزْعُمُ حُبَّهُ هَذَا لِعَمْرِي فِي الْفِعَالِ بَدِيعُ
لَوْ كُنْتَ حَقًّا صَادِقًا لَأَطَعْتَهُ إِنَّ الْمُحِبَّ لِمَنْ يُحِبُّ مُطِيعُ

كما يروي الناس العاديون عن رابعة العدوية، مع ملاحظة أننا لا نتكلم عن معصية الجهل، ولا عن معصية الجهالة وعدم القدرة على التحكم في النفس، فإن رحمة الله واسعة وهو يغفر الذنوب جميعا، ولا عن معصية الضرورة، فالضرورة الحقيقية تبيح المحظور فلا

معصية أصلا، والضرورة المظنونة شبهة، كما أن عدم الفهم لا مشكلة فيه، وإنما نتكلم عن رفض فكرة وجوب الطاعة من الأساس، يعرف عامة المسلمين أن هذه الفكرة ليست من الإسلام.

قد يتبادر السؤال: وما الذي جد؟ ألم تكن الشريعة غير مطبقة من قبل؟!! والإجابة ذات شقين: الأول أن الوضع السابق لم يكن وضع جحود بالفكرة، فالفكرة كانت مقررة في الدستور، لكنها لم تكن تطبق بشكل كامل، وهذا الوضع يخرجنا من عدم الإيمان إلى دائرة الإيمان مع المعصية، وهي دائرة يمكن التعامل معها.

والثاني هو أن السكوت على تغييب الشريعة بمعنى تجاهل نصوص القرآن والسنة الصريحة الصحيحة [وليس بمعني تحكيم الفقه القديم فهذا لا نقول به ولا نطلبه أبدا] أقول السكوت على هذا التجاهل للقرآن حدث في إطار عملية مَدِّ الفتوى التقليدية بعدم جواز الخروج على الحاكم إذا كان الخروج سيؤدي إلى فتنة أسوأ من الوضع القائم. وهي فتوى لم يعد من الممكن إعادة إنتاجها في حالة الواقع المصري، ولن يستطيع أحد إصدارها الآن، وحتى إذا صدرت فلن تجد من يسمعها. ربما تظل هذه الفتوى صحيحة في أماكن أخرى، أما بالنسبة لمصر فلا. وليس في هذا أي غرابة، فالفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والشخص.

وإذا لم تعد هذه الفتوى صحيحة فليست هناك قوة في الدنيا كلها تقدر أن تمنع المسلمين من أن يكونوا مسلمين كما يعرفون. صحيح أن الناس العاديين ربما لا يكونون فاعلين في هذا السياق، لكن الصحيح أيضا أن الملايين من شباب الإسلاميين لن يسمحوا بذلك أبدا.

يجب أن يكون واضحا أن الاحتلال سواء كان أجنبيًّا أو كان وطنيا لا يمكن أن يستمر إلا في إطار تعايش الناس معه، أما إذا رفض هذا التعايش فلا يمكن استمراره، مهما كانت قوة المحتل، لقد أُجْبِرَتْ أمريكا على الخروج من العراق، وأجبرت فرنسا على الخروج من مصر في ثلاث سنوات عندما لم يهادن المصريون أو يتفاوضوا، رغم فارق القوة الهائل، ثم

أجبرت على الخروج من الجزائر بعد المليون شهيد، وأجبر السوفيت على الخروج من أفغانستان رغم أن القوات السوفيتية. لم تكن هناك محظورات عليها.

– إن تعايش الناس وحده هو الذي يساعد الاحتلال الأجنبي أو الوطني على الاستمرار، فإذا ما رفض الناس التعايش فلا يمكن إجبار الشعوب.

والتعايش مع الحاكم الذي يحكم بمخالفة الشريعة لم يقبله المسلمون إلا في إطار الفتوى التي تمنع الخروج على الحاكم، والتي لم يعد هناك أساس لإعادة إنتاجها في مصر إذا تجوهلت الشريعة.

لقد تحدثت من قبل في دراستي عن الشورى والتنمية عن إرهاصات إعادة النظر في هذه الفتوى في الحالة المصرية، وملخص ذلك أن هناك سببين قد جعلا هذه الفتوى محل نظر في حالة مصر،[ربما كانت ولا تزال صحيحة حتى الآن في حالة الأردن على سبيل المثال وحالات أخرى]: السبب الأول أن هذه الفتوى تعتمد على مبدأ اختيار أخف الضررين، بمعنى أنه إذا كان الحاكم المستبد المخالف للشريعة ضررا، فإن الفتنة الناتجة عن الخروج العنيف عليه ضرر أشد، ومن ثم يجب تحمل الضرر الأقل.

لم يقل أحد أبدا بتوافق وجود حاكم ظالم أو حاكم مستبد مع الشريعة، بل لقد تشدد بعض الفقهاء واعتبروا أن وقوع أدنى ظلم أو استبداد كاف لعزل الحاكم، قال ابن حزم: " من الواجب إن وقع شيء من الجور وإن قل أن يكلم الإمام فى ذلك ويمنع منه ، فإن امتنع وراجع الحق وأذعن فلا سبيل إلى خلعه، فإن امتنع عن إنفاذ أي شيء من الواجبات عليه ولم يرجع وجب خلعه وإقامة غيره. "[٥٠] أما الاستبداد [أي الاستئثار بالسلطة] فقد قرر عدد من الفقهاء فيما يحكى القرطبي " أن الحاكم الذي يستبد برأيه ويعزف عن المشورة يكون واجب العزل، حتى لقد ذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول بأن العزل فى هذه الحالة من الأمور المجمع عليها "[٥١].

---

٥٠ – ابن حزم: الفِصَل:٤/١٢٢.

٥١ – القرطبي فى تفسير قوله تعالى : (وشاورهم فى الأمر) ٤ /٢٤٩ .

ومن اللافت للنظر أننا الآن فى مسألة عزل الحاكم أكثر تحفظًا واحتياطًا من بعض الفقهاء فى عدد من النقاط ، مثل : قضية سقوط الولاية ؛ حيث يذهب بعض الفقهاء إلى أن الحاكم ينعزل تلقائيًّا بمخالفته لهذه الشروط ،[شروط: عدم الظلم وعدم الفسق وعدم الاستبداد] دون أن نكون فى حاجة إلى جهة ما تصدر قرار عزله . يقول السنهوري : " وهذا سؤال لا بد من الإجابة عليه هل يترتب على الفسق سقوط صفة الخلافة تلقائيًّا بحكم القانون ؟ أم أنه يجب خلع الخليفة بقرار من جهة ما ؟ يفتى الشافعى بأن السقوط يقع بحكم القانون تلقائيًّا. ويمكن أن نؤيد هذا الرأي بالقول بأن عقد الخلافة ينفسخ بحكم القانون عندما تتحقق الشروط التي يترتب عليها انفساخ العقد. ولكن هناك اعتبارات عملية تدعو للقول بأن السقوط يكون بقرار من الأمة: (أو ممن يمثلونها)"[٥٢].

ويعقب السنهوري على مباحث الفقهاء والأصوليين المتصلة بعزل الإمام واتفاقهم [من حيث المبدأ] على جوازه على أساس أن الإمامة تثبت عند أهل السنة جميعًا بالاختيار، وأن من له حق الإثبات له حق الإزالة بقوله : " إن هذه النظرية بشأن سقوط صفة الولاية سواء وقع ذلك بحكم القانون، أو على أثر صدور قرار به إنما هى تأكيد واضح للصفة التعاقدية للولاية (للخلافة) ؛ لأن أساسها عقد بين الأمة والخليفة ، فإذا لم يقم الخليفة بواجباته ينفسخ أو يُفْسَخ ، ويتحلل الطرف الآخر :(الأمة) من التزاماته، وقد يبدو هذا أمرًا طبيعيا فى عصرنا ، ولكن للفقه الإسلامي الفضل فى أنه قد وضع المفهوم التعاقدي للسلطة قبل أن يظهر فى الفكر الأوربي ... بل إن الفقه الإسلامي تجاوز ما قاله روسو عن العقد الاجتماعي الذي كان فى نظره عقدًا ضمنيًّا مفترضًا ، أما فى الشريعة الإسلامية فإن الولاية مبنية على عقد حقيقي تسرى عليه أحكام العقود من حيث انعقاده وصحته وانتهائه ، وهو عقد البيعة"[٥٣]

إلى هذا الحد لا توجد مشكلة، وربما لا يوجد خلاف كبير بين الفقهاء والأصوليين، حتى الذي تشدد في شروط العزل، فقد صرح بوجود سبب آخر للتشدد هو الخوف من الفتنة

---

٥٢ – السنهوري: فقه الخلافة،ص: ٢٠١.

٥٣ – السابق / ١٩٧.

مع الإقرار برفض شرعية الاستبداد والاستئثار بالأمر. لكن السؤال الذي أثار الخلاف هو : ماذا لو لم ينعزل الحاكم إذا كان مستحقًا للعزل ؟ أو إذا أفتى أهل الحل والعقد بعزله ؟ إن احتمال هذه الحالة وهى الغالبة هو الذي حدا ببعض الفقهاء إلى أن يتشددوا فى شروط العزل؛ لأنه سينتج عنه فتنة إذا أبى العزل. والرأي الغالب هو ما يسجله الآمدي فى [أبكار الأفكار] من أنه " إذا كان للمسلمين نصب الإمام فلهم خلعه، وأن يتولوا عزله ، إذا وجد منه ما يوجب عزله من اختلال أمور الدين وأحوال المسلمين ، وإن لم يقدروا على خلعه وإقامة غيره لقوة شوكته وعظيم بأسه ، وكان مما يفضى إلى فساد العالم وهلاك النفوس ، وكانت المفسدة فى مقابلته وعزله أعظم من المفسدة فى طاعته. فالأولى التزام أدنى المحذورين "[٥٤]

هذا هو الأساس الذي صدرت عنه الفتوى بمنع الخروج على الحاكم. إنه خوف الحرب الأهلية وتقدير عواقب غياب الأمن، وأثره على أحوال المسلمين في معايشهم ودنياهم. وقد رأينا أن الإضرار بمعايش المسلمين ودنياهم إضرار بدينهم.

ومن المهم أن نلاحظ أن منع المقاومة العنيفة للحاكم ، وهو الحكم الذي استقر عند الفقهاء لم يكن أصلا رأي جمهور الصحابة الذين كان كثير من كبارهم يجيزون إجبار الحاكم على الحق ولو بالسيف، لكن الخبرة التاريخية قد غيرت الأمر حيث ثبت أن السيف لم يأت بخير، وإنما نتجت عنه شرور كثيرة جدا، وبعد كل ذلك أكدت الخبرة التاريخية صحة الموقف الذي أخذه ابن عباس وجماعة من محاولة الحسين عندما قالوا له إنه سيقتل، وإن الأوضاع ستكون بعد قتله أسوأ.[٥٥]

---

٥٤ - أبكار الأفكار ٥/ ١٦٠ .

٥٥ لا يجوز استغلال مثل هذه الأحداث التاريخية المؤلمة للقول بأن الشريعة لم تمنع المشكلات، فالنظريات لا تطبق نفسها، وإنما يطبقها الرجال، ولا ننكر أبدا وجود أخطاء وقصور.وشدة الحاجة إلى معالجتها. وقد أضر بالتطبيق الأول أنه لم يأخذ فرصة ليكتمل، لا سيما أن الشريعة تَرَكَتْ فعلا مسألة النظام السياسي للناس ليجتهدوا فيه وفق ظروفهم، ولم يأخذ التطبيق الأول وقتا كافيا للوصول إلى نظام آمن لحل الخلاف، وما دام بإمكاننا حل الخلاف عن طريق المؤسسات فلا مشكلة. وعدم أخذ التطبيق الأول فرصته كان لأسباب كثيرة، منها على سبيل المثال البراءة السياسية المفرطة ، تلك البراءة التي جعلت من عثمان رضي الله عنه على سبيل المثال يرفض وجود جيش يحميه رغم وجود الثائرين عليه، خوفا من مجرد أن ترتفع الأسعار على المسلمين في المدينة لزيادة الطلب بسبب حاجات الجنود، وأخطاء أخرى،لا ننكرها،

لقد بدأ التراجع عن التغيير بالقوة في الحقيقة مبكرا. لقد صرحت أم المؤمنين عائشة بعد مقتل حجر بن عدي رضي الله عنه أنها مضطرة لعدم محاولة القصاص له بالقوة، قالت:" لَوْلَا أَنَّا لَمْ نُغَيِّرْ شَيْئًا إِلَّا آلَتِ الْأُمُورُ إِلَى أَشَدِّ مِمَّا كُنَّا فِيهِ؛ لَغَيَّرْنَا قَتْلَ حُجْر"[٥٦]! لكن هذا التراجع أصبح عاما بعد ذلك.

لم تكن هذه الفتوى إذن بسبب نصوص تمنع من مقاومة الحاكم الظالم المستبد، فالنصوص التي تؤكد ضرورة مقاومة الظلم والاستبداد أشيع وأهم، لكنها كانت بسبب الخبرة التاريخية، معتمدة على فكرة أخف الضررين.

أما الأساس الثاني لهذه الفتوى فهو أنها هي التي كانت تخدم الشريعة في بقية مجالاتها في ذلك الوقت. نعم لم تستقر هذه الفتوى مجانا، وإنما في ضوء شرط أساسي هو ألا يتدخل الحكام في التشريع،وأن تطبق الشريعة في المجالات كلها بعيدا عن نظام الحكم. لقد ترك ميدان التشريع تماما للعلماء الذين ارتضتهم الأمة وأقرت لهم بالسبق، وهو ما تم تنفيذه بدقة، فلم يحدث على مدار التاريخ الإسلامي أن تدخل حاكم في التشريع، اللهم بعض المجانين من أمثال الحاكم بأمر الله قديما وقد اتهمهم العلماء بالكفر، وهذا هو السر الذي

لكن حلها يسهل إن شاء الله إذا ساعد بعضنا بعضا على مأسسة عادلة لا يتجاوزها أحد لحل الخلافات، لا سيما أننا في محاولة التطبيق هذه أمام فرص لم تتح من قبل، وخبرات سياسية تراكمت، واطلاع واسع على تجارب الأمم عبر التاريخ، ثم إن من إحسان القدر إلينا أن تبدأ محاولة التطبيق هذه في بلاد لا تأخذ العصبية فيها مكانا واسعا. والعصبية قادرة على تدمير كل شيء، وقد رفضها الإسلام وجرمها، ووصفها النبي بأنها منتنة، لكنه صلى الله عليه وسلم تنبأ باستمرارها، وتعامل معها لأنها ستستمر بين العرب الذين اختارهم الله عَلَى عِلْمٍ، فلم يكن أحد قادرا مثلهم على المحافظة على نقاء عقيدة التوحيد، فإن الأمم الزراعية لا تنجح غالبا في ذلك، لكن ليس أحد من البشر كاملا. إذن لسنا ننكر أية أخطاء، ولا عصمة في الإسلام لأحد، وندعو إخواننا جمعيا إلى المشاركة في تحسين التطبيق. أما غير المقبول فهو المطالبة بتجاوز الشريعة جملة لعدم اكتمال التطبيق الأول الذي مثل رغم عدم اكتماله نموذجا فذا رائعا في العدل والرحمة..ولذا فبدل أن يحرم إخواننا أمتهم من نور عيونها ، بحجة أن عاصمة النور عند الآخرين، فليحاولوا معهم على الأرضية التي ترتضيها أمتهم أن نكون جميعا في أمان. وهو أمر ما أسهله وما أجمله، فإن فيه عز الدهر في الدنيا والآخرة، هاتوا ما عندكم فإن الشريعة لا تمنع من خير، وإن الفاروق قد أَمر قائده على الكوفة أن يُكَبِّرَ طليحة وَعَمْرًا ويستعين بهما في حرب فارس لأنهم زادة العرب وَحَدُّهُمْ. [الطبري: ١٢٧/٤]وطليحة هذا هو الأسدي الذي ادعى النبوة ، وعمرا هو ابن معدي كرب الذي ارتد وسَعَّرَ الجزيرة على المدينة، وظن فيه الصِّدِّيقُ أنه لا يُدْعَى إِلَى شَرٍّ إلا أَجَابَ، لكنها العباءة الواسعة التي تشمل الجميع: إخوان الفكر، وإخوان الدين، وإخوان الوطن، وإخوان الحلم الواحد والمستقبل المشترك.

[٥٦] انظر: تاريخ الطبري ٤ /١٩٢ والكامل لابن الأثير ٣ /٢٠٩.

دفع بعض المتستشرقين لوصف الحكومة في الدولة الإسلامية بأنها حكومة العلماء؛ حيث لم يكن الحكام رغم استبدادهم يستطيعون التدخل في التشريع، وإنما كانت سلطتهم كما وصف عمر بن عبد العزيز هي سلطة التنفيذ.

في هذا الإطار لم تكن الدولة مسيطرة على كل نواحي الحياة، ومن ثم لم يؤد فسادها لفساد الأمة، ولم يؤد ضعفها لانهيار شامل، حيث ظهر أقوى مجتمع مدني عرفه التاريخ القديم، إذ دعم الوقف والوصية العمل الأهلي دعما كبيرا، وكان ما يقرب من ثلث الدخل القومي في بعض الفترات يدار في المصالح العامة، وقد رفض العلماء أي تدخل من الدولة في الأوقاف، حاول ذلك السلطان المملوكي برقوق وفشل، وحاول ذلك السلطان العثماني أحمد خان وفشل أيضا.

إذن كانت هذه الفتوى من وجهة نظر العلماء في صالح الشريعة. ومن الطبيعي أن يختلف الأمر عندما تكون الفتوى ضد صالح الشريعة. لا سيما بعد أن توغلت الدولة المعاصرة توغلا شديدا. وأصبح ضعفها كارثة كبرى على المجتمع، وتعجيزا للأمة أمام أعدائها، بحيث نستطيع اعتباره الآن فتنة الفتن.

في هذا السياق بَدَأَتْ إرهاصات مراجعة الفتوى في الحالة المصرية حتى قبل الثورة، وظهر جليا أنه يحسن عدم تعميم هذه الفتوى، بل النظر في كل حالة على حده، فلا تزال الفتوى صالحة في بعض الظروف، لكنها في بعضها مستحقة لهذه المراجعة. وبالنسبة لمصر، في الفترة الأخيرة قبل الثورة بدت لي ظروفها كالآتي:

- لا يوجد احتمال حرب أهلية في مصر، فليس لدينا قبليات تدعم السلطة الجائرة. كما أن الجيش المصري لا يمكن أن يدخل في معركة لصالح فرد أهانه في الحقيقة، وقد كنت أقسم لأصدقائي قبل الثورة أن الجيش لن يطلق طلقة واحدة. وأقسم الآن أن أيا من قادته لن يجد أعوانا من الجنود إذا حاول على خلقية مواجهة الإسلاميين، قد يطيعون على خلفية أخرى، فالجيش المصري متدين بطبعه، وليس مثل الجيش التركي .

- لم تحترم الدولة الاتفاق القديم لصالح الشريعة، وتوغلت في كل شيء حتى أصبح فسادها يعني انهيارا شاملا، يدمر دين المسلمين ودنياهم على السواء، كما أن وتيرة حركة

الأمم الأخرى بسبب النظم الإدارية الحديثة قد أصبحت سريعة جدا، لا يمكن مجاراتها بدون دولة ذات كفاءة، وإلا ستكون أمتنا في حالة قلة وذلة أمام أعدائها، وذلك خطر على الدين نفسه.

– تغيرت الأوضاع الخارجية نسبيا، فلم يعد هناك خوف على استقلال مصر في فترة القلاقل التي تحدث عادة أثناء محاولات تغيير نظام الحكم والتي يمكن أن يستغلها الأعداء، فلا تزال في الجيش المصري بحمد الله بقية باقية نشكر لقادته أنهم حافظوا عليها، ولم يسمحوا بتحوله إلى قوات شرطة لمكافحة الإرهاب، بينما تحول جزء كبير من جيش الدولة التي تعادينا ونخافها إلى شرطة منذ الانتفاضة الأولى، مما يعطينا فسحة من الوقت لترتيب البيت قبل أن تكون هذه الدولة قادرة على ممارسة هوايتها واستباق كل ما نخاف منه بمعركة تمنعه قبل حدوثه. وهو الأمر الذي لم ينتبه إليه أحد إلا المستشارة الألمانية ميركل التي زارت إسرائيل أثناء الثورة المصرية وحذرتها من أي محاولة لاستغلال الوضع في مصر. لأنها تدرك خطورة هذه المحاولة، كما تدرك حقيقة سياسة إسرائيل التي لا تنتظر، وتنتهز الفرص، وتقفز إلى الأمام. لكنها تدرك أيضا كارثية هذه المحاولة. .

– إضافة إلى ما فعلته المقاومة العراقية التي أظهرت أن للقوة حدودا تقف عندها، وأن هذه الأمة لم تمت بعد، وإضافة إلى النجاح الذي حققه حزب الله الذي أدخل العمل الأهلي ليس فقط في ميدان التنمية وإنما في حروب حقيقية. وهي تجربة لا يمكن إغفال نتائجها الاستراتيجية رغم جناية الحزب على نفسه عندما دعم النظام السوري أخيرا، ووقف أمينه العام يدعم المستبد في مناسبة الاحتفال بذكرى الحسين الذي مات رافضا للاستبداد، فقدم لنا خدمة ثانية حين أثبت أن كل شيء جائز على كل الناس حتى الإسلاميين، فلا يجوز الأمان المطلق لأحد، وقد زادت الأوضاع الاقتصادية العالمية الأمور حسنا، حيث أصبح الآخرون مشغولين بأنفسهم. وغير قادرين على تحمل نتائج المغامرة.

ـ وأهم من ذلك كله أن مصر بظروفها الكثيرة كانت تعطي احتمالية كبيرة لنجاح حركة شعبية تتخذ طريق المقاومة السلبية التي تصل إلى العصيان المدني وليس الخروج المسلح الذي رفضه الفقه الإسلامي لخطورته، وفكرة المقاومة السلبية منصوص عليها في الحديث

الشريف. قال صلى الله عليه وسلم في حديث الصحيحين:" يُهْلِكُ النَّاسَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ ، قَالُوا : فَمَا تَأْمُرُنَا ، قَالَ : لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُمْ" فهذا أخطر أحاديث باب الإمارة وأصحها، حيث إنه يشرح أن طريق الصبر ليس التسليم لمن يهلك الناس، وإنما مقاومتهم بالاعتزال . وقد أدرك الإمام أحمد خطورة هذا الحديث وتفرده حتى إنه هم بعدم تدوينه في المسند، لكن أهل الحديث يسجلون ما لهم وما عليهم، حتى نتمكن في كل زمن من إعادة تقييم الأمور.

في إطار كل هذه المعطيات بدا أن مصر جاهزة ليتسلم الناس أمورهم، لأن في الانتظار كارثة على الأمة كلها. ولذلك نَشَرْتُ قبل الثورة أن هذه الفتوى تحتاج للمراجعة في حالة مصر، أي في حالة توغل الدولة في كل شيء، وفي حالة إقصائها للشريعة. والحق أنني لم أكن أفكر في الحل العبقري الذي قدمته الثورة نفسها، وهو حل الخروج السلمي الكثيف استغلالا لعدد سكان مصر ، نظرا للخوف المعروف في الفكر الإسلامي من عدم القدرة على السيطرة على الجماهير التي ظننت أن يكون أكثرها من المقهورين الذين يسعون للانتقام والهدم، لكن الشباب فعلوها وقدموا حلا أسرع ، وإنما كنت أتمنى عصيانا مدنيا ممتدا. لكن مصر لا قانون لها، وقد فعلتها بحمد الله.

وفي هذه الأثناء كان أكثر الشيوخ لا يزالون يتمسكون بالفتوى السابقة، وكنت أعرف أن المعركة الحقيقية لإدخال الإسلاميين في دائرة العصيان المدني ستكون معهم.

لكن هؤلاء الشيوخ لن يستطيعوا بعد النجاح أن يعودوا لتكرار هذه الفتوى التي سقطت في حالة مصر على الأقل سقوطا نهائيا، ولن تعود أبدا، لا سيما أنه لم يعد هناك أصلا حاكما يمنع من الخروج عليه.

وإذا علمنا أن استمرار هذه الفتوى كان السبب الحقيقي في عدم مقاومة سيطرة الحكام المستبدين المستبعدين من الناحية الفعلية للشريعة، وليس قوتهم وليس ضعف الشعوب، فإن بإمكاننا معرفة أن الوضع القديم غير قابل للتكرار.

ولذلك قلت إن أية محاولة لوقف المطالبة بتحكيم الشريعة مستحيلة الآن، وإن أية مغامرة في هذا الاتجاه كارثية، فالناس تعرف أن هذا هو دينها. ولن يقدر أحد من منعها من دينها.

لن تنجح المحاولة، كل ما هناك أن محاولة المنع سَتُغَيِّبُ العقلاء وتضر بالدولة وبالدين نفسه لأنه لا مصلحة لأحد في فشل التجربة، ولو قادها المتشددون فسوف تفشل .

ويبقى السؤال::

إذا كان منع الشريعة ليس ضروريا، وكان الاتفاق ممكنا لو تم تفويت الفرصة على فئة محدودة لديها معركة مع الإسلام نفسه، لأنها لا تعرفه، أو لأنها انخدعت بالانتصار الوقتي لمبغضيه فظنت أن الحقيقة معهم، أو لأنها ظنت أن أخطاء التطبيق أصل في النظرية أو لأي سبب آخر، إذا كان المنع غير ضروري فلماذا محاولة المنع إذن؟. دعوا اختيارات الشعب، وتفاوضوا على احترام الخطوط الحمراء للجميع.

إن هذا وحده هو ما سيؤدي إلى خفوت التشدد، واتساع الأفق، فيربح الجميع.

لماذا الإصرار على الصراع هداكم الله. إن الحل بين واضح، وهو في المنطقة الوسطى، التي ينتظر الشعب من ينادي بها ولا يجده.

غريب جدا ما يحدث في بلادنا، فنحن البلاد الوحيدة التي يوجد بها طلب شديد على سلعة غير موجودة، هذا الوضع هو حالنا في الاقتصاد والثقافة معا. يريد المسلمون العاديون أكفاء قادرون يعملون تحت دستورية الشريعة. فإذا ما أتيح لهم ذلك فلا تصدقوا أنهم يريدون أبعد من ذلك، لا سيما في مصر التي يعشق أهلها حظهم من الدنيا، ولا يحبون التفريط فيه. .

إن الطريقة الحقيقية لتحجيم الإسلاميين هي إفقادهم سلاح الشريعة وصياغة عقد اجتماعي يعطيها حقها، ثم يتنافس الجميع على أساس الكفاءة والبرامج.

ويجب على كل المرشحين للرئاسة أن يكونوا قادرين على صياغة هذا الإطار الفكري وتنفيذه، فإن لم يكونوا قادرين فأولى بهم أن يبتعدوا عن هذا الابتلاء.

– نعم لم يعرض على الناس الحل الثالث حتى الآن، إن ما يعرض عليهم واحد من حلين مرفوضين، إما تجاهل لب الإيمان في دينهم، وهو ضرورة طاعة الله، وإما الخوف على دنياهم ودينهم من عدم كفاءة من يدعونهم إلى الشريعة، ولا شك أن الناس سيختارون الاتجاه الثاني. وسيختاره بعضهم مجبرا.

هذا هو أساس المشكلة، ومن الغريب أننا نسمع ما يغيظ من التفسيرات لنجاح الإسلاميين: التمويل الخارجي للإسلاميين، هذا كلام عجيب جدا فالإسلاميون لا يحتاجون أبدا تمويلا خارجيا، إنهم يجمعون التبرعات فيما بينهم في سهولة ويسر، إن مكانة التبرع بالمال في الإسلام مغرية جدا، حتى بعد استبعاد أموال الزكاة فالإسلاميون لم يُجْرِمُوا بحمد الله حتى الآن فينفقونها في غير مصارفها، وهم لا يستخدمونها في الدعاية الانتخابية، لكنها تستخدم في مصارفها، وقد تأت بفائدة انتخابية بطريقة غير مباشرة. الحقيقة أن في باب التطوع ما يكفي تماما.

لا يحتقرن أحد شعب مصر فيراه يعطي صوته بالزيت والسكر، هل المصريون في الخارج يفعلون ذلك، وهل العرب في تونس والمغرب يفعلون ذلك، ألا تذكرون في ٢٠٠٥، كيف كان الناس يسخرون من المال السياسي المباشر وقالوا سنأخذ المال وننتخب من نريد. وحتى من أخذ قبل الثورة مالا سياسيا فقد كانت له حسبة مختلفة، لم يكن لصوته معنى فكان يلعب به. أما الآن فهو لا يلعب به، ولذلك فالتأثير السياسي للمال محدود حتى الآن، إلا أن يكون عن طريق الإعلام، ويجب أن نعمل على أن يظل محدودا، ويستحيل على عقل منطقي أن يقبل أن للمال تأثيرا عاما وبنسبة مضطرة في كل المحافظات.

لا يقولن أحد إن الناس جاهلون يُخْدَعُونَ بالجنة والنار، هل أساتذة الجامعات جاهلون؟ هل المحامون والأطباء والصيادلة والمهندسون ينتخبون الإسلاميين لأنهم يخدعونهم،.أو لأنهم يمنحونهم صكا لدخول الجنة.

هي الحقيقة ناصعة، لقد أخاف بعضهم أمة أهينت وأهينت حضارتها، وتعالوا عليها وعلى ثقافتها. ولم يبذلوا جهدا في التعرف عليها والتقرب لها، وحتى من توجه للناس منهم أخيرا توجه للتحريض أو التشهير.

إن من لا يحترم إنتماء الأمة ستلفظه، إننا نشعر بشعور الجيش المصري بعد سبعة وستين، لقد أُعْلِنَتْ هزيمته دون أن يخوض حربا، إن أمتنا ونموذجنا الحضاري قد شهر به ونحن نعلم أنه ليس كذلك، لسنا الأقل بل الأفضل، لماذا يصر بعض أبناء جلدتنا على منعنا من محاولة إنتاج نموذجنا، هذه هي المشكلة الحقيقية.

– لا يجوز الخوف من الإسلاميين إذا تركناهم دون أن السعي لإفشالهم. ودون التعالي عليهم، وليس من الحكمة ونحن في معركة البناء أن نخسر الرائعين فيهم، إن فيهم من لا يعرفه الناس، فيهم أناس يضحون بوقتهم ومالهم وصحتهم من أجل هذا الحل، من أجل أن يزيلوا عن صورة الإسلام ما لحق بها ظلما. وهم يستخفون حتى لا يراهم أحد، ، ليس الإسلاميون هم فقط الوعاظ الذين يبارزون نظراءهم من الطرف النقيض، لكنهم أيضا الأخفياء الذين لا يحبون أن يعرفهم أحد أو يسمع بهم أحد، الذين يعرفون أن أسعد الناس في الجنة هم الأخفياء الذين لا يؤبه لهم، ولا يعرف الناس مواضعهم، يبقون حيث يطلب منهم:– كونوا في الحراسة فيكونوا في الحراسة، كونوا في السَّاقَةِ فيكونوا في الساقة. بين الإسلاميين كثير من هؤلاء يحترقون شوقا لأن يقدموا للعالم نموذج الإسلام العادل الرحيم الذي يعرفون أن الدنيا كلها في أشد الحاجة إليه، فكيف نحرم أنفسنا من خير عميم، من جهدهم الذي لن يبذل كله إلا في إطار إقرار دستورية الشريعة.

– وعندما يتوقف الذين يستغلون الفرص لحرب الإسلام نفسه لن يسيطر الوعاظ الذين يخيفون الناس، الذين اكتسبوا معارف سماعية يفهمونها بعقلية شفاهية غير قادرة على الانقسام على ذاتها والتفكير النقدي في مواقفها.

إن المنجز العلمي والثقافي والفلسفي الهائل لهذه الأمة يأبى ذلك تماما، لن يسيطر هؤلاء أبدا، ولن يسيطروا في مصر، لقد كانت الدولة تمكن لبعضهم لتخيف منهم، لكن الحرب على الإسلام إذا توقفت فستقل الحاجة إلى الحناجر، وتبدأ الحاجة إلى العقول، وعندئذ سيختلف الوضع.

– لا تهاجموا الإسلاميين هكذا شَرْوَةً، بدون داع ، وبدون تفصيل.

– لن يتسلط الذين يُخَافُ منهم إلا في جو الصراع، وسينعزل هؤلاء ويختفي صوتهم في جو الاتفاق. نعم يصارع الذين يتطرفون أمثالهم، وتخسر مصر الفرصة التاريخية من جديد. ولن يربح الذين أرادوا أن يبعدوا الإسلام نفسه. سواء كانت رغبة الإبعاد هي الجهل، أو الخوف من أن ينجح وينسب النجاح إليه، أو أي سبب آخر.

قد يسألني القارئ ألا تخاف حقا من الإسلاميين على الساحة؟ والإجابة: إي وربي إنني أخاف الخوف كله. ولو شرحت مظاهر خوفي لَرَثَيْتَ لي، لكن خوفي مرتبط أساسا بأجواء الصراع، إنني أخاف من رد فعلهم إزاء الصراع لأنني أعلمه، أما إذا توقف الصراع فالأمر يختلف. فما بالكم لو نجحنا في الاتفاق.

فإذا لم نتفق معهم فالحل ميسور، لنتجاهلهم دون محاولة تفشيلهم الآن، ولنقدم للناس ما يريدون. لا يريدون المصريون أبدا من يحرمهم بهجة الحياة، إنهم قوم يحبون الحياة والمرح والفرح، لكنهم لا يريدون قبل ذلك من يحرمهم من أبجديات دينهم .

قد يلومني بعض القراء لأنني أتحدث عن وجهة نظر لطائفة غير موجودة أو نادرة، لكنني أعرف معرفة خبير مدى الأثر الذي تركته هذه الأصوات وإن كانت قليلة.

– إن لدينا الآن فرصة رائعة لم تتح للأجيال السابقة.

لن يحصل المسيحيون على حقوقهم كاملة غير منقوصة، ودون مَنٍّ ولا انتظار شكر لأن الحقوق لا يشكر عليها إلا من خلال الإسلام الحقيقي، ولن تكون الحرية في أفضل حالاتها إلا في ظلال الإسلام الحقيقي، فلنقدم للناس هذا الإسلام الحقيقي، لا أن نقول لهم إننا إذا ذهبنا إلى الإسلام فسوف يأتي المتشددون. إن هذا ما لا يرضاه المسلمون.

– إن وظيفة الرئيس الجديد هي أن يسعى لمأسسة الإسلام الحقيقي، فتمنع هذه المأسسة تماما الدمج بين الخطاب الديني والخطاب السياسي، لإنقاذ الدين نفسه، ولإنقاذ البلاد والعباد، من شرور كثيرة.

– ولا يخافن أحد أن يصوغ الإسلاميون الناس وعقولهم على هواهم، ليس المصريون هكذا، لكنهم يريدون حلا آخر لم يقدم لهم.

قال المرشح (س):

إذن عناصر الحل التي يجب السعي لتحقيقها هي:

أ- إنجاز برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي سيجعل المصريين أحرارا حقا. إذ لن يؤدي ضعف الاقتصاد المصري إلى أي خير، ولن تؤدي المناوشات والشتائم في الشارع إلا لخسارة الاعتدال.

- إظهار الفريق الثالث الذي يدعو إلى المرجعية الإسلامية، ويقدم إطارا آمنا لتطبيقها، وفصل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي في الوقت نفسه. إن مثل هذا الفريق سيستقطب جناحا كبيرا من الإسلاميين أنفسهم، يعتبرونه حلا ضروريا لصالح الإسلام، ولدى هؤلاء طاقات تنظيمية ومادية مهمة ، وعندئذ سيلزم هؤلاء غيرهم بالاختيار بين عمامة الشيخ أو عباءة السياسي، والتنازل عن المراوغة في ذلك.

غير أن ظهور هؤلاء مشروط بوقف المطالبة بدولة علمانية، أو وقف تفعيل دستورية الشريعة والاكتفاء بجملة لا مضمون لها. ووقف محاولة التلكيك والتصيد الآن بشكل مباشر أو ضمني، إذ أثناء الصراع لا يمكن أن تظهر الاختلافات الجانبية. لقد فزعنا فزعا لا حدود له بعد الثورة عندما أصبح من يعرف ومن لا يعرف يهرف بالحديث عن أهمية العلمانية. حدث هذا فعلا، وكان له ما لا يمكن وصفه من الأثر، لقد فزع من هم على يسار الإخوان بمراحل بعيدة إلى الإخوان، وفزع الإخوان إلى السلفيين، واستنهض الجميع الشارع، لأن هذا الهدف قد ظهر فعلا. ولقد وجد السلفيون حجة لدخول العمل السياسي رغم أن التراث السلفي يرفض ذلك أساسا، ليس لأن الديمقراطية كفر، فالديمقراطية ليست سوى أداة للوصول إلى أهل الحل والعقد، وما دامت تحت دستورية الشريعة فلا مشكلة أبدا، وإنما لأن حقيقة الموقف السلفي هي رفض التحزب الذي قد يغري بمجاوزة الحق. لكنهم تحت غطاء ضرورة الدفاع عن الشريعة دخلوا الحلبة. وسواء قلنا أن ذلك كان استغلالا منهم لفكرة الضرورة أن كان إحساسا حقيقيا بها، فالصحيح أنه لولا هذه الدعوات لإقصاء الشريعة لصعب عليهم جدا اختراق محظور سلفي أصيل، لم يتم اختراقه إلا تحت غطاء الضرورة، أو بسبب التنافس الداخلي بين الإسلاميين أنفسهم.

والآن فمن المؤكد أن أي محاولة جديدة للإقصاء ستكون آثارها أشد مما يتخيل المحاولون، ولذلك أتمنى مخلصا ألا تحدث هذه المحاولة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب- تطبيق تام، وتدعيم قوي للنصوص التي تمنع استخدام الدين لتحقيق مكاسب سياسية.

ج- وقف مظاهر الحرب الكلامية، ومحاصرة أي محاولة لتفشيل الحكومة القادمة . إن أي قرار بالتفشيل كما حدث من حركة فتح إزاء حركة حماس سيكون كارثيا ليس على الوضع العام فقط، ولكن على من حاوله أيضا، وهو لن يؤتي فائدة أبدا، بل سيقدم مبررات للاستبداد، ويعطي شماعة يتم تعليق كل الأخطاء عليها.

د -السعي لاختيار أشخاص توافقيين، عن طريق نصح كل الأطراف بتقديم أقرب من لديهم إلى غيرهم، ليقود التفاهم مع الآخرين.

هـ - التواصل الإنساني بين جميع الفرقاء، إن التواصل الإنساني يصنع المعجزات. لا أدري لماذا يفعل ذلك، لكنه يصنعها، ربما لأن قطاعا كبيرا من المشكلات يرتد للشك وليس للخلاف الحقيقي، وربما لأننا تعودنا على شخصنة الأمور، وعلى أن الاحتلال على يد سعد، خير من الاستقلال على يد عدلي.

وبالنسبة لي فأنا أثق بعد تجارب كثيرة أن التواصل الإنساني يصنع المعجزات، وكنت عندما أُسأل عن انفتاحي على الجميع [وهو قد يرد إلى طبيعة مكان العمل في قسم اللغة العربية الذي يعد صورة مصغرة لمصر كلها، أو إلى طبيعتي الخاصة] كنت أجيب بأن هدفي من ذلك أن يأمن بعضنا لبعض، ويقلل التواصل من الخوف والشك الذي أثق أنه غير حقيقي، ويساعد الانفتاح على التفهم والتعاون. وكنت أذكر أن قرار الانفتاح هذا قد اكتسب عندي حجية كبيرة بعد أن رأيتنا ونحن نتظاهر ضد حرب العراق في بداية التسعينات متفرقين فلا نصنع شيئا- رأيتنا في أشد الحاجة إلي الاجتماع، فالهدف مشترك، فلماذا لا يمكن العمل المشترك. وأحسب أن علاقاتي التي تمتد عبر أكثر من عشرين عاما مع أصدقاء من كافة الاتجاهات قد شهدت تحالفا قويا كان مثار دهشة لدرجة أن البعض كان ينسى بسببها أنني إسلامي كما كنت أعلن دائما،.بل سلفي بالمعنى الذي يصبح به

الإمام محمد عبده رحمه الله رأس السلفية في مصر في العصر الحديث .وأشهد بعد هذه الخبرة أن الانفتاح الإنساني وسيلة ممتازة للتعاون. (وعلى أي رئيس قادم يريد الخير لمصر، ويحب أن يرتب البيت من الداخل أن يركز عليه) .

آفاق المستقبل في حالة قبول التعايش والعمل المشترك:

لن أتحدث عن نتائج حالة الصراع الشيطاني الذي لا معنى له الآن هروبا من وصف فظاعتها، لكنني سأتحدث عن نتائج قبول التعايش. لقد بدأت بالبرنامج الاقتصادي حتى يكون واضحا أن الأمر ممكن جدا، وقريب من حيث الوقت أيضا، لكنه مشروط بتغييرات في فكر ما يسمى بالنخبة، أو بوسيلة لتجاوز هذه النخبة تجاوزا كاملا، حيث إن أمراضها مستعصية، وذاتيتها متضخمة، ولم ينجح النظام السابق في شيء قدر نجاحه في جعلها سطحية، فاقدة للخيال، وفاقدة للتواصل مع الواقع في الوقت نفسه، بينما نجدها موغلة في شخصنة الأمور، فلم يكن مبارك وحده هو الذي يرى أنه يساوي مصر، بل يبدو أن كل فريق الآن يرى أنه لا حل إلا هو، هذا إذا أحسنا الظن بهم، ولم نقل إنهم يتركون عمدا الصالح العام، كذلك لم يكن مبارك وحده الذي يحتقر الناس، ويراهم غير مؤهلين، بل يبدو أن هذا الاحتقار منهج عام، والمشكلة أن التقدم لن يكون إلا بالناس وبصبرهم، وبجهدهم الكبير، وهذا الجهد لن يبذل إلا من خلال نظام يحترمهم ويعرف حقوقهم وقدراتهم وينطلق من التسليم لهم حتى على غير هواه.

لن أستمر أيضا في الحديث عن أمراض من يسمون بالنخبة فقد فعلت ذلك من قبل إداركا لخطورة هؤلاء الذين كنت أراهم يهرعون إلى الكاميرات هرع العطشان إلى الماء، ويخافون على كل مكسب ضئيل يخصهم خوف المريض من الموت، ويضحون من أجل هذا الفتات الذي يخصهم، ومن أجل استعداء الدولة على غيرهم بكل غال ونفيس، ثم هم يجيدون الكلام ويجدون دائما من يسمع، وهم يحاولون الآن باستماتة أن يجروا الثورة وشبابها ناحية قضاياهم هم لا قضايا الناس، متخذين عناوين أخرى غير العناوين الحقيقية.

"حِين انْطَلَقَ الصُّوتُ الْأَوَّلْ... كَان الدَّاعِي عُودًا أَخْضَرْ... لَكِنَّ جُذُورَ الْعُودِ امْتَدَّتْ... رَاحَتْ تَشْرَبُ مَاءَ الْأَرْضِ.... وَمَاءُ الْأَرْضِ يُكَدِّرْ"

سأتحدث فقط عن الذي يمكن أن يحدث لو قبلنا رأي الناس، وأوقفنا الصراع وبدأنا مشوار التنمية... ستحدث إن شاء الله نجاحات هائلة، ليس على مستوى تغيير الواقع الاقتصادي فحسب، وإنما على مستوى التغييرات الثقافية المنشودة. إن معظم الناس رأوا في دخول السلفية حلبة السياسة شرا، ولم يروا ما فيه من الخير. وإنه لخير كبير، لقد كنا نسمع تكفير الديمقراطية، وتخويف المجتهدين الذين يحاولون أن يزيلوا آثار التقاليد لتعود للإسلام صورته الناصعة التي تهفوا إليها الأفئدة، وكان الفارق الحقيقي ليس الإخلاص للإسلام، وإنما أنهم لم تكن لديهم حاجة للتجديد، لم يكونوا مضطرين إلى أي تغيير، لكن هذه الحاجة قد أصبحت قائمة الآن، وسوف تحدث هذه التجديدات لأنه لا عائق أمامها أبدا من النصوص، وإنما العائق كان عدم وجود الحاجة من ناحية، والصراع الفكري حول مبدأ دستورية الشريعة الذي يصنع التطرف من ناحية ثانية.

سوف تنشأ الحاجة إلى التغيير بالضرورة مع الإجبار على الديمقراطية واشتراط النجاح، فنحن في عصر الجماهير، وسوف تنشأ الحاجة لأنه بمجرد خفوت الصراع فسوف يتحالف المعتدلون من الاتجاهات كلها، ويجد غيرهم نفسه في موقف لا يحسد عليه، فإما أن يراجع نفسه ويتغير، وإما أن يخفت وينزوي، وهم إما صادق أو غير صادق، فأما الصادق فعندما يجد الحاجة إلى مراجعة النفس سيفعل ليكتشف الحقيقية، وأما غير الصادق فسيكون أسرع تراجعا، لأنه لن يستطيع أن يقاوم التيار.

إن المراجعات المطلوبة ليست كثيرة، وإنما هي مبادئ محدودة ستأتي بكل المطلوب بعدها، وهي مبادئ صحيحة في ذاتها، ومن ثم فالخير القادم كثير، لو كان المطلوب هو أن يتغير الناس إلى الأحسن، ولم يكن المطلوب هو التخلص منهم. إن الخير القادم كثير، لكن في حالة واحدة إذا قبلنا اختيار الناس الآن، وانصرفنا للعمل، لا (لِشَنْكَلَةِ) بعضنا. وبدل أن ننفق الجهود ليهدم بعضنا بعضا، أو ليثبت أن بناء غيره سيء، فلينفق جهده لتصميم البناء الذي يراه مناسبا.، وتطبيق ما يمكن تطبيقه منه من خلال العمل الأهلي.

قال المرشح (س) ولذلك فأنا إنني أعد بتمكين الجميع من العمل، الذي اكتسب ثقة الناس على محاولة النضهة، والذي ينتظر اكتساب ثقتهم على فصل الخطاب الديني عن

السياسي حتى يكون التنافس شريفا، ويكون هناك أمل للجميع في أن يمارس ما يراه مصلحة للأمة.

هذه أيضا قضية محورية، حيث يرتبط الانطلاق إلى الأمام بالسرعة الكبيرة بعدة شروط. ومشكلة مصر أن السرعة الكبيرة ضرورية. لا يمكننا أن نسير بسرعة بطيئة ونفترض أننا سنصل بعد مدة، في الحقيقة لن نصل، لأن هناك ملفات مفتوحة تمثل قنابل على الطريق ستنفجر وتدمر الطريق نفسه. نعم لدينا قنابل في الداخل والخارج، إن الزمن والملفات الخارجية والداخلية لن تنتظرنا.

إن هناك ضوءا ومستقبلا رائعا في آخر النفق، لكن النفق مفخخ، فإما أن نعبر بسرعة، أو ينهدم النفق على رؤوسنا. لا يمكن في هذه الحالة أن ننشغل بأي شيء في النفق، حتى بالتقاط بعض الجواهر من الأرض، فما في آخر النفق سيكفي الجميع، ولا بخلافات بيننا على شيء، فانشراح الصدر بنجاح العبور سيعوض الجميع.

في فترات كثيرة لا يجوز أن تتعدد الأهداف، ويتحتم الاختيار، ويجب أن ندفع الثمن.

وإذن يجب تحقيق شروط السرعة الهائلة مهما كانت غير محبوبة لبعضنا، فما هي هذه الشروط:

– الشرط الأول توافق بين الإسلاميين والقابلين للتوافق من الليبراليين واليساريين، نعم نريد مثل (منصف المرزوقي) في مصر، هناك أمثلة حقيقية لراشد الغنوشي عندنا. لكن ظهور خطابهم مشروط بظهور المرزوقي. يسخر المرزوقي وهو يساري كبير من الأوربيين وفزعهم من الإسلاميين ويقول إن لدينا إسلاميين ديمقراطيين، كما يعلن صراحة وهو اليساري الكبير أن الخوف على التجربة الآن هو من غلاة اليساريين، من أين لنا بمثل هذا الرجل؟

– الشرط الثاني كفاءة الإدارة وقدرتها على الإبداع، والحق أن هذا هو الشرط الأول، لأنه لو تحقق فسوف تنجح الإدارة المبدعة في تحقيق الشرط السابق، لكن المشكلة في حالة مصر أن كفاءة الإدارة لن تتحقق إلا في إطار الاتفاق السابق الذي سيخفف الاحتقان، مما سيطلق طاقات الأمة، وسيحد من محاولات أن يفشل بعضنا بعضا، وفي هذا السياق تظهر العقول لا الحناجر. ويتم التركيز على ما هو مفيد لا ما هو شاذ.

– والشرط الثالث هو توافق حقيقي مع المحيط العربي، يصنع ثقة بين الأنظمة والشعوب على السواء، وهو أمر أقسم أنه ممكن جدا لو توقفنا عن الطرطشة العاطفية واستغلال الشعارات. من الطبيعي أن كل نظام حكم يريد أن يحافظ على نفسه، مَنْ مِنَ الحكام في التاريخ لم يكن ذلك الرجل؟ من لم يكن كذلك فليرم غيره بحجر!! لكنَّ هناك حُلُولا وسطا تقينا مشكلات لا داعي لها. وتحافظ على حقوق الشعوب والأمة، وسوف تكون الحلول الوسط مقبولة على نطاق واسع، لأن الجميع مأزوم الآن.

–الشرط الرابع استنهاض الهمم وبعث الأمل، وبث روح التحدي والصبر على عَصْرِ مِصر، العصرة الأخيرة قبل القفزة الكبرى التي لا تعب بعدها إن شاء الله. حيث إن عصر مصر هو كما سبق نقطة البدء في القفز إلى الأمام حيث لن تأتي المساعدات أولا، وحيث إن المساعدات لا تصنع تنمية حقيقية أبدا.

– الشرط الخامس هو المصالحة الداخلية مع المخطئين في النظام السابق، وتخفيف التوترات، وتقليل محاولات (الشنكلة). وهذا الشرط يتقاطع مع كل الشروط السابقة، حيث يساهم بنصيب فيها جميعا، ولذلك فهو مهم جدا، وسوف تكون النتائج باهرة لو حدث عفو مشروط على النحو الذي ستشرحه الصفحات التالية.

– إنني أعرف أنني الآن سأفقد بعضا من أحبابي، حتى السطر السابق لم يكن الذين أفقدهم من أحبابي، لكنني الآن سأفقد بعض الأحباب، وكل ما أرجوه أن ينتظروا حتى يقرؤوا السطور التالية، وأن يتذكروا ما قلته في المقدمة من أن الذي خلق بصماتنا مختلفة خلق عقولنا كذلك، وأن اشتراط التطابق عبث، وأن الذي يبحث عن الخير يهتم بمن يعارضه أكثر ممن يؤيده، حيث إن ضالته المصلحة والوصول إلى الصحيح، فمن يخالفه أهم عنده. إذا كانت المصلحة ضالته، ولم يكن هدفه هو تحقيق الرأي الذي يظنه الصحيح.

ما أدعو إليه الآن، وأزعم أنني سأقنع به لاحقا قطاعا كبيرا ممن يكمل هذه السطور، هو إصدار قانون شامل للعفو والمصالحة مشروط بشروط تضمن قدر المستطاع حقوق الجميع، عن كل جرائم الفترة الماضية، كما تضمن ألا يصدر العفو تحت الضرورة، لأنه لو صدر تحت الضرورة فلن يكون عفوا وإنما خضوعا، يكسر عنفوان الشعب الذي تحتاجه التنمية.

ويصدر مجلس الشعب هذا القانون ليشمل كل من ينفذ شروطه، باستثناء عدد محدود جدا من الأشخاص، وتشكل لجنة قضائية خاصة لتنفيذه في خلال عدة شهور، وشروطه هي ما يلي:

– لا عفو بدون إقرار، هل نسامح على ما لا نعرف، سوف تقدم اللجنة القضائية باسم الأمة عفوا عن كل جريمة سابقة أقر بها صاحبها ، فيكون شاهد ملك، ونعتبره من الذين تابوا قبل أن نقدر عليهم، وبذلك نحصل على الصندوق الأسود الذي يحتوي دون شك على معلومات نحتاجها لكي نسير إلى الأمام، بل لا نستطيع الحركة بدونها.

إن أسرار مصر وذاكرتها مع من يحتاجون إلى العفو الآن، وهي غالية جدا، تستحق العفو. وسيضمن القانون سرية المعلومات المقدمة لمدة أربعين عاما. وعدم جواز المحاسبة على أساسها، وحصر الاطلاع عليها في دائرة قضاة اللجنة ورئيس الدولة. وما هو ضروري لرئيس الوزراء، ووزير الداخلية.

– يجب أن يكون واضحا أن من لم يحصل على العفو في خلال فترة تطبيق القانون فإنه سيقاضى بعد ذلك على ما ارتكب من جرائم سيعترف بها آخرون عليه، أو ستكشف لاحقا بشكل أو بآخر، مقاضاة حقيقية لا شكلية.

– لا مانع من استثناء قائمة صغيرة جدا قدر المستطاع، تعلن مسبقا، ويدرس البرلمان تحديد هذه القائمة إذا كانت ضرورية للتخفيف من الاحتقان[للسماح بعقاب الأكثر إجراما] لكن يجب أن تحدد من البداية بالاسم لا بالصفة، حتى تتوقف حالة الاستبسال في المقاومة التي يصنعها الخوف على الذات. فالخائفون كُثُر، لأن جرائم المرحلة كانت كبيرة، ومن أهم شروط النجاح ألا تجعل خصمك مستبسلا.

وبالنسبة لمن يُخَافُ منه على استتباب الأمن ممن يشملهم العفو، فيمكن السماح للهيئة القضائية بتحديد إقامته فترة ريثما تهدأ الأمور، إلا أن يقدم ما يساعد مساعدة كبيرة في هدوء الأمور. إن هؤلاء قادرون بما يملكون من معلومات وأدوات أن يساعدوا لتعويض ما اقترفوا من الإثم.

– بالنسبة للجرائم المالية لا عفو بدون صلح، وفي الصلح خير. وسوف يسمح القانون للجنة القضائية بتقدير نسبة ما ستتم إعادته من أموال نظير استغلال النفوذ أو استغلال الوسائل غير المشروعة، بما في ذلك الفساد السياسي الذي صيغت بسببه قوانين من أجل أفراد، علما بأن القانون سيشدد العقاب على كل الجرائم التي لم يطلب العفو عنها، وتكتشف بعد انتهاء مدة العفو التي يجب ألا تكون طويلة، وسوف تكون هناك بعد ذلك محاكمات حقيقية تخضع لقانون خاص يصدر عن مجلس النواب.

– بالنسبة لجرائم الجروح والدماء، ففي جرائم ما قبل الثورة ستصدر الدولة العفو وستقدم ديات وتعويضات مناسبة، وليس هذا تقليلا من شأن هذه الجرائم، فهي أكثر خسة من غيرها، ولكن لأسباب عملية، وإلا دخلنا في دائرة المستحيل.

– سيتم في إطار هذا القانون أيضا إنشاء صندوق للتعويضات عن جرائم التعذيب طوال الثلاثين عاما الماضية، وتقديم تعويضات للقتلى في السجون، ويجب أن يلحق بهم كل المشتبه بارتكاب النظام السابق جرائم بحقهم. سواء بتنفيذها مثل جريمة كنيسة القديسين، أو بالسماح بها.

أما في جرائم ما بعد الثورة فستكون المعالجة ثلاثية:

أ:– سيتم دعم صندوق رد الجميل، ولا أقول التعويضات دعما كبيرا، بحيث يقدم راتبا يكفل الحياة الكريمة لأبطالنا وأسرهم، كما يقدم علاجا لائقا بهم، ويقدم أيضا لمن يحتاجون بسبب ظروف العجز إلى موظف أو ممرض دائم راتبا لتوفير هذه الوظيفة. مع دعم وجود هيئة دائمة ترعى مصالحهم. وسوف يدخل الجميع دون تفرقة، فالأبطال هم القوم لا يشقى جليسهم.

ب:– ستحاول الدولة قدر جهدها تكريم الشهداء والمصابين وتكريم أسرهم التي قدمتهم لمصر، وتوثيق جهدهم كحق للأجيال التالية، وليس حقا لهم فقط، بكل الوسائل الممكنة، مثل إصدار كتاب وثائقي كبير توضع نسخ منه في مدارسنا جميعا، يضم تراجم وصور الأبطال الذين جاء الله لمصر بالنور على أيديهم، لا سيما وأن أكثر هؤلاء من بسطاء

الناس، الذين لا يؤبه لهم، والذين لا ينتمون لأي من الحركات السياسية والشبابية على الساحة. ومع ذلك فهم الذين اختارهم الله لتلك الوظيفة.

ج:- بعد أن تَسْتَبْعِدَ الإجراءاتُ السابقة أيَّ احتمال ليكون أبطالنا وأسرهم تحت الضرورة، وأي احتمال للإجبار، سوف نطلب العفو والمصالحة ممن يقبل منهم العفو مختارا، وذلك من خلال :

إنشاء صندوق للديات، لا علاقة له بصندوق رد الجميل ووظائفه السابقة، يقدم هذا الصندوق الأخير ديات مغلظة ، نعم مغلظة في مقابل الدماء وفي مقابل الجروح على السواء. وسوف يتلقى هذا الصندوق نسبة من الأموال المستعادة، كما سيتلقى منحا من الراغبين في صدور قانون العفو من مصر وخارجها على نحو يكفي لدفع دية كبيرة. [زعم المرشح (س)، أنه لن يقبل أن تَقِلَّ قبل التنفيذ عن نصف مليون جنيه لكل شهيد.، ومثلها لكل حالة فقد للبصر، ولكل مصاب إصابة معيقة، وقال إنه سيعمل جاهدا لتزيد عن ذلك، ولا علاقة لها بتكاليف العلاج، ولا بالتعويضات والراتب الشهري، وراتب المساعد إن كان في حاجة إلى موظف لمساعدة دائمة، فصندوق رد الجميل محاولة من الوطن للشكر، وليكون قرارهم بالعفو بعيدا عن الضرورة فيكون صاحبه مأجورا عليه في الدنيا والآخرة]. وليعمل المحامون الماهرون مع موكليهم على ملء أموال هذا الصندوق، حتى يتم التنفيذ بدل العمل على التحايل على القانون للحصول على براءة للمجرمين]، وسوف تدعم الدولة هذا الصندوق حتى يؤدي ما عليه.

قال المرشح(س) وبعد هذه التفاصيل سأحاول جاهدا تحقيق العفو والمصالحة على ألا يكون ذلك من باب لي الذراع بالنسبة للأفراد، وبالنسبة للأمة على السواء، وفي هذا السياق أستطيع الآن أن أفسر بدقة أكبر سبب الاهتمام بكتيبة خدام مصر التي تحدثت عنها من قبل عند الحديث عن البرنامج الاقتصادي، لأن لها علاقة كبيرة بفكرة العفو والمصالحة، فإذا كان صندوق رد الجميل للشهداء والمصابين يهدف إلى إلغاء حالة الإجبار بالنسبة لأهالي الشهداء، فإن كتيبة خدام مصر سوف تساعد على تهيئة أجواء المصالحة

بإلغاء حالة الإحساس بإجبار الأمة على التجاوز عن العدل، وهو ما سأشرحه في السطور التالية.

علاقة إنشاء كتيبة خدام مصر بقانون العفو والمصالحة:

يرتبط إنشاء كتيبة خدام مصر التي تحدثت عنها في البرنامج الاقتصادي بموضوع العفو والمصالحة بعلاقة جدلية، أو لنقل بعلاقة تأثير وتأثر. فمن ناحية يحقق إنشاء هذه الكتيبة الشروط النفسية اللازمة لتنفيذ العفو والمصالحة، ومن ناحية ثانية يعتبر استهداف العفو وشيوع أجواء المصالحة شرطا مهما لنجاح هذه الكتيبة في أداء مهامها. ومن ثم فإننا نستطيع أن نقرر عن هذه الكتيبة الحقائق الأربعة التالية:- أنها ذات أهمية اقتصادية كبيرة، وأنها تمثل ضرورة أمنية، وأن نجاحها يحتاج إلى أجواء المصالحة، وأن إنشاءها ضروري من أجل إتمام العفو والمصالحة. وفيما يلي شرح بسيط للأفكار الأربعة السابقة.

١- أما الأهمية الاقتصادية لإنشاء هذه الكتيبة فنابعة من أنها تتيح بشكل فوري تشغيل مائة ألف شاب من خريجي كليات الحقوق وأقسام الاجتماع وعلم النفس والتاريخ، وهي كليات لا يوجد طلب كبير على خريجيها، وذلك لمدة أربع أو خمس سنوات، من المتوقع أن يكون سوق العمل بعدها قد أصبح جاهزا لاستقبالهم، كما أنه من الممكن استيعاب عدد كبير منهم في مرحلة خاصة من مشروع الزراعة المحمية السابق الإشارة إليه. وأهم من ذلك فإن الأثر الاقتصادي المتوقع للتحسن الأمني والانضباط في الشارع المصري سيكون كبيرا جدا، سواء الأثر المباشر بتوفير الوقت والجهد والأمن، ودعم السياحة، أو غير المباشر مثل التشجيع على الاستثمار والإنفاق وتنشيط السوق، وبث الأمل والتفاؤل.

٢- وأما أن إنشاء هذه الكتيبة حتمي من أجل الأمن، فلأنه يجب الاعتراف باستحالة قيام الشرطة وحدها بوظائفها بشكل فعال في الفترة القريبة القادمة ، حتى لو رغبت في ذلك، وذلك لأسباب كثيرة منها، أن الشرطة قد فقدت كثيرا من تجهيزاتها، ويحتاج تعويضها إلى وقت، ومنها أن الشرطة كان ينقصها من الأساس تجهيزات كثيرة تستخدمها الشرطة في كل مكان في العالم، وتدريبات عميقة على استخدامها، ومنها أنها كانت تعوض ذلك باستخدام مفرط للقوة خارج القانون، كما كانت تعوضه بهيبة مصطنعة

وخوف كبير سقط ولن يعود قريبا، ومنها أن فجوة بين الجماهير وجهاز الشرطة وثأر شخصي موجود بينها وبين قطاعات من المجتمع، حيث خدعها النظام وصدر بها لتعويض فشله السياسي، وعلاج ذلك يحتاج إلى وقت، ومنها أن معنويات أفراد الجهاز تحتاج إلى وقت لترتفع، وكذلك إعادة هيكلته تحتاج إلى وقت، ومنها ضرورة رفع رواتبه لأن الوظيفة بلا مرتب تربى اللصوص، ولن يكون من الممكن اتباع الطريقة القديمة وهي السماح بوضع الأيدي في جيوب الناس، ومنها نتائج هذه الطريقة القديمة التي كانوا يتعاملون بها على نفسياتهم التي تحتاج إلى وقت لتجاوزها، ومنها هذا التنمر الإعلامي على الجهاز الذي يعوقه حتى عن عقاب المخطئين وأسباب أخرى كثيرة.

لكن يجب الاعتراف بأن من أهم هذه الأسباب أن الشعب المصري نفسه الآن صعب جدا بل مستحيل على أي جهاز شرطة، [كان في جرة، وطلع لبرة]، ومن ثم فلا بد من مساعدة كبيرة من هيئة مؤقتة كثيفة العدد، لا يعيقها الماضي عن العمل. إن هناك وظائف أساسية مطلوبة لم تكن الشرطة أصلا تقوم بها، حتى وهي في فترة قوتها، فلم تكن الشرطة تتدخل في الخلافات بين الجيران، ولا في خلافات الشارع المصري في معظمها، فانتشرت ثقافة المغالبة إلى حد بات يهدد فكرة كوننا مجتمعا من الأساس.

بين الجيران لا يعتذر المخطئ، وفي الشارع يفعل كل شخص ما يريد، يضع أحدهم سيارته أمام بيتك، يغلق عليك بابك، فإن عاتبته شتمك، ماذا تفعل؟ تقبل الإهانة أم تدخل في معركة، وهكذا هناك مئات الظواهر في الشارع المصري لا يمكن معها أن نستمر مجتمعا إنسانيا أصلا، ولا تتدخل الشرطة لتوقفها،... إنها لا تتدخل في تفاصيل كثيرة جدا، هي في الحقيقة عمل الشرطة في كل بلاد الدنيا ، ولن تستطيع أن تتدخل فيها الآن أبدا، ولن نستطيع أن نقيم مجتمعا طبيعيا إلا بضبط هذه الأمور، ولا تنمية ولا تقدم إذا لم تحل هذه المشكلة، وإذن فمن الضروري تكوين هذه الهيئة المساعدة المؤقتة التي ستستوطن الشارع المصري وتجهزه لمنطق سيادة القانون . وتؤدي عمل شرطة النجدة وعسكري الدورية، وشيح الحارة أيضا.

إن القيام بهذه الوظائف في الشارع المصري الآن يتطلب شجاعة واستبسالا وتفانيا، وهو ما لا يمكن تصور القيام به من رجال الداخلية الآن بعد ما حدث دون أن يمنحوا فرصة ليتوبوا. لقد سئل الضباط الذين كانوا يحرسون فندق سميراميس عند اغتيال المرحوم رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب الأسبق، سئلوا: ماذا فعلتم عند إطلاق النار؟ وكانت الإجابة أنهم دخلوا تحت الكراسي. إن من عاش الحياة التي كان يعيشها ضابط الشرطة المصري سابقا لا يستبسل أبدا، [الاستثناء وارد ، لكنه لا يغير القاعدة]، إن الذي عاش هذه الحياة يكون خوفه على الحياة شديدا، لا تطلبوا أمورا ليست من طبيعة الأشياء. من طلب المستحيل لن يحصل عليه، لكن يبدو أننا تعودنا على المطالبة فقط. هناك قوانين للنفس البشرية، وقوانين للمجتمع يجب أن تراعى. وإذن لا بد من تشكيل كتيبة خدام مصر، ومنحها وظائف كثيرة في الشارع المصري، بالتنسيق مع الشرطة.

٣- وأما أن نجاح هذه الكتيبة المؤقتة مرهون بالبدء في أجواء العفو والمصالحة فسببه أننا نريد جهازا ترحب به الداخلية وتتعاون معه، لأنه بالفعل يمثل حلا مناسبا لها الآن، لكن هذا الترحيب والتعاون سيكون مستحيلا إن بدا بأية طريقة أننا نبحث عن جهاز بديل، أو نجبرهم على دخول عناصر بينهم تكون محبوبة أكثر. وبالتالي فلابد أن يواكب إنشاء هذه الكتيبة وقف العنف الإعلامي والشعبي على جهاز الشرطة، والبدء في أجواء مصالحة شاملة، وإعلان واضح للوظائف التي ستكون منوطة بجهاز الشرطة والتي ستظل الوظائف الأساسية التي تحتاج إلى مهنية وحرفية من حماية المنشآت وتولي التحقيقات الجنائية إلى غير ذلك، لكنها ستبعد مؤقتا عما يتصل بالاحتكاك المباشر بالجماهير والشارع المصري، كما ستبعد تماما عن فكرة الإجبار على النظام أثناء طوابير الركوب والعبور في الإشارات، والسير على الرصيف، لأن تدخلها لن يقبل الآن، وهي لا تريده رغم أهميته.

ولأن نجاح هذه الكتيبة مرتبط بعدم وجود مقاومة كبيرة لها فإن المنطقي تأكيد أهمية أجواء العفو والمصالحة، بل والبدء في تحسين الأوضاع المالية لجهاز الشرطة أيضا، وحسن التعامل الإعلامي معه.

نعم لن تقبل الشرطة جهازا منافسا يبدو بديلا لها، لكن قطاعا كبيرا من أبنائها سيرحب به إذا كان في إطار مصالحة كبرى، تمهد الشارع لتستطيع هي أن تتعامل معه بعد ذلك. أما الذين يعارضون هذه الكتيبة بدون عدالة فسوف يتم التعامل معهم بأقصى درجات الحزم ضمن خطة إعادة هيكلة وزارة الداخلية كلها.

٤- وأما أن إنشاء هذه الكتيبة حاسم جدا من أجل العفو والمصالحة فسبب ذلك أن هناك شروطا نفسية ضرورية لإتمام العفو والمصالحة، وهذه الشروط النفسية لا يمكن تحققها إلا بوجود كتيبة خدام مصر. إن هذا الأمر فيما أزعم واضح جدا، لكننا يبدو أننا تعودنا فقط على المطالبة والرفض، ولم نتعود على التخطيط والعمل والبناء والتقويم من خلال النتائج، وفي ظل هذا نطلب المستحيل، ونطلب ما لا توجد بعض شروطه، بل نطلب طلبا ونفعل ما يناقضه ويضع العقبات في طريقه، وهذه أمور غريبة جدا .

إن هناك شرطا أساسيا لطلب العفو والمصالحة لكي يكون عفوا حقيقيا. هذا الشرط هو انتفاء الضرورة والإجبار، وإلا فلن يكون عفوا وإنما يكون إرغاما وإذلالا، وفي ظل ثورة شبابية تكون محاولات الإخضاع عبثا وتضييعا للوقت، إذ لن تأتي إلا بنتائج عكسية، إما الهزيمة لمن يحاول الإرغام، وإما استمرار حمامات الدماء. بينما سيعود الشعب إلى نفسه بعد انتفاء حالة الإجبار، ويتذكر قيمه الحضارية، وعندئذ فقط يمكن أن تنجح مبادرة العفو والمصالحة. لكن منطق: إما المصالحة أو الفوضى لا يمكنه النجاح في الظرف الحالي.

إن طلب العفو في ظل الانفلات المتعمد للأمن يعطي إيحاء بلي الذراع، والذي يفكر بطريقة (لي الذراع) شخص خرج من الإحساس بالتاريخ، على نحو محير جدا، لكن هذه الحيرة ربما تزول في ضوء معرفتنا بأن الإنسان الذي تعود على أن يَذِلَّ للقوة، ويخضع لها ربما لا يخطر بباله أن الناس ليسوا كلهم على شاكلته، والحق أن هناك ارتباطا حقيقيا بين الخسة وبين الانسحاق أمام القوة بلا حدود، ورحم الله المتنبي حين قال عن كافور بعد أن أصبح ملكا

مِنْ أَيَّةِ الطُّرْقِ يَأْتِي مِثْلَكَ الْكَرَمُ أَيْنَ الْمَحَاجِمُ يَا كَافُورُ وَالْجَلَمُ

إن من لا يملك إحساس البطولة، وعنفوان الشجاعة لا يمكنه تخيل هذا الإحساس عند غيره، ولذلك قد يظن الإجبار ممكنا، وهو غير ممكن. وقد صَعَّبَ هؤلاء علينا الحديث عن المصالحة، لكن لابد من الوصول للسياق المناسب لها لأهميتها.

وخلاصة القول أن التقدم السريع في الملف الأمني، وانتفاء الإحساس بالضرورة ولي الذراع هو الإطار الوحيد الذي سيؤدي الآن إلى صناعة أجواء المصالحة. وهكذا يجب إنشاء هذه الكتيبة التي ستتولى كثيرا من الوظائف في الشارع المصري ويعود من خلالها عسكري الدورية في ثوب جديد هو سيارة الدورية، ويتم تهيئة الشارع لسيادة القانون.

يجب أن نقر أننا في حالة سئية جدا، نحن الذين نستغل الثورة لنبني على الأرض الزراعية، ونعتبر الخروج على القانون بطولة، واحترامه ضعف، نحن الذين صبرنا على النظام السابق حين كان الصبر سكوتا عن الحق قد يؤدي إلى النار، ونرفض الصبر حين أصبح طريقا إلى الجنة، نحن الذين نقطع الطريق وندمر المنشئات، نحن الذين كان طلابنا قبل تولي مبارك الحكم يركبون الأتوبيسات ليمزقوا الكراسي ويصنعوا من الإسفنج كرات يلعبون بها، ونحن الذين أصبح الإهمال شعارنا، والمراوغة سبيلنا...إلى آخر ما تعرفون ولا أريد تكراره، وعلاج ذلك يتطلب أمورا كثيرة منها بعث الأمل ونجاح التنمية وكسر البطالة والعنوسة عند الشباب والفتيات وحل مشكلة العشوائيات وأطفال الشوارع، وبسط سيادة القانون ...وأمور أخرى كثيرة، ومنها دون شك عندي سرعة إنشاء كتيبة خدام مصر وإقرار قانون التجنيب للتعامل مع البلطجة على النحو الموضح في البرنامج الاقتصادي.

وبعد ، فهيا نغسل القلوب الآن: مرافعة في حتمية العفو والمصالحة:

قال المرشح (س) أرجو ألا يتم تجاوز الشروط والتفاصيل السابقة، وإهمال وجود القائمة القصيرة جدا التي ستحدد بالاسم وتخرج من الدائرة، وإهمال أن الأمر سيتم بالاختيار، وأن من يثبت أنه قصد لي ذراع الأمة من أجل التنازل ولا أقول العفو سيكون خارج نطاق هذا القانون، أرجو ألا يتم نسيان كل ذلك ليتحدث متحدث عن متاجرة بالدماء، وتقديم ديات في مقابل الحقوق، فما دام الأمر سيتم بالاختيار في سياق الدعوة إلى البناء فلا يحق لأحد التشهير، ومع ذلك فأنا لا أخاف من كلمة المتاجرة، هي كذلك فعلا متاجرة، كما

كان عمل الشهداء نفسه متاجرة، لكننا سنحقق السياق الذي يجعلها متاجرة مع الله، ومتاجرة من أجل الوطن، بهدف سلعة غالية هي الجنة، وسلعة غالية أخرى هي مصر، بل الأمة كلها.

نعم إن الجنة سلعة غالية، ينالها الشهداء بالشهادة: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١١١].

وينالها أولياء الدم بالعفو أيضا:﴿ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة :٣٢] والعفو من أهم وسائل إحياء النفس، وقال تعالى نصا على العفو عن الجروح والدماء:﴿ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ﴾[المائدة:٤٥]. وإذن فالعفو أيضا مثل الشهادة تجارة، المهم هو الثمن، فإذا كان الثمن عفو الله، فهو تجارة رابحة: ﴿ وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النور:٢٢]. قال الصديق بعد أن كان قد أقسم على العقاب، بلى أحب أن يغفر الله لي، وبكى، وعاد إلى الإحسان إلى من كان أجرم، لأنه كان من أصحاب العزم: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ .[الشورى:٤٣] ولأنه يحب المسارعة في الخير، استجابة لقوله جل شأنه: ﴿ وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣٤﴾ ﴾ [آل عمران: ١٣٣]..

إن هذه تجارة والله تستحق المسارعة، ولن يكون مظلوما من كان حُرًّا، ولن يكون أحد من أولياء الدم مجبرا. على أنه يجب أن يكون واضحا أن أكثر الجرائم هي أصلا خارج حدود الإعدام في الشرع وفي كل قوانين الأرض على السواء.

قد يكون الرد على ذلك أن العفو إنما يكون عمن يعترف بذنبه ويطلب العفو، والإجابة أمران: الأول أنه لو ظهر احتمال للقبول فإن ذلك سيحدث، خصوصا أن العبث في التحقيقات والمحاكمات سيتوقف مع الحكومة الجديدة، والثاني أن هذا أمر يخص التطبيق لا الفكرة، فلا يجوز أبدا أثناء التطبيق أن يستفيد إلا معترف.

ثم إن ما أطلبه هو فقط أن نعلن التوجه إلى العفو والمصالحة، ويأخذ الأمر حقه من التمهيد الذي يدعم الأمل، ويمنح طريقا آخر، أما التنفيذ فلن يتم قبل صناعة السياق الذي يوقف احتمال أن الأمة قد أُجْبِرَتْ عن طريق التمادي في الإجرام.

والحق أن عَلَيَّ أن أعترف أن هذا البرنامج قد انتهت كتابته منذ ثلاثة شهور تقريبا، في أكتوبر: ٢٠١١، وقد توقفت في نشره بسبب هذه الجزئية مرات كثيرة، وكنت كلما حدثت حادثة تقدم دليلا على الاستمرار في معاداة الثوار أتوقف، وينتابني ما ينتاب الجميع من الغيظ، غير أن ثقتي في حتمية العفو والمصالحة في النهاية من أجل البناء أجبرتني على عدم حذف هذا الجزء.

ولكن لماذا هذه الأهمية للعفو والمصالحة؟ إنني في الحقيقة أطلب العفو أيضا لثمن آخر، غير القيمة الدينية والنفسية التي تعود على المظلومين من العفو والمصالحة ، هو أن العفو على عكس ما يشاع مهم جدا من أجل البناء، بل حاسم جدا من أجل البناء، وإنما يعرف ذلك من يحاول أن يبني بنفسه شيئا، دون أن يكتفي بالرفض، أو مطالبة الآخرين.

بل إن لدي من الجرأة والقدرة على الإقناع [اصبروا علي قليلا] ما يجعلني قادرا على المطالبة بأن يكون العفو شاملا قدر المستطاع عن مجرمي ما قبل الثورة وأثنائها، لكي يكون العفو منتجا ومصدقا، حيث إن شموله للجميع أكبر دليل على صدقه.[قال المرشح: س] لدرجة أنني شخصيا أتمنى أن توافقوا على العفو عن الرئيس السابق نفسه، وسأعمل على ذلك جاهدا إذا استجاب للشروط السابقة، [انظروا كم أنا شجاع ولا أخاف من حضراتكم] حيث إن العفو عنه سيعتبر رمزا لشمول العفو ولقلب الصفحة السابقة، مثلما دل عفو النبي صلى الله عليه وسلم عن الطلقاء بما فيهم وحشي قاتل حمزة، وبما فيهم هند آكلة كبده، على شمولية العفو، من باب أن العفو إذا كان قد شمل الأكثر جرما، فسوف يشمل

الأقل بالضرورة. بل إنني أتمنى أن يكون أحفادنا قادرين على الفخر بعفونا عن الرجل، لدرجة أنني أخاف أن يموت قبل ذلك، وتضيع علينا هذه الفرصة التاريخية، إن العفو قيمة حضارية كبرى، لا يجب أن ننساها في إطار سيطرة الرغبة في الانتقام.

إنني أزعم أن صدور قانون العفو والتمهيد للمصالحة ضروريّ، فاصبر ولا تعجل عَلَيّ.

إنني أتحدث عن العفو أساسا من باب المصلحة الدينية والدنيوية، وليس من باب الاستحقاق، وليس من باب تفهم الجرائم والتقليل من خطورتها، وليس من باب المسامحة إكراما لأعمال سابقة.

إنني أعرف أكثر من غيري أن الرئيس السابق مثلا الذي أتمنى موافقتكم على العفو عنه، ليكون للعفو عنه دلالة رمزية.- أعرف أن هذا الرجل قد أهاننا مثلما لم يفعل أحد، وأضر بمقدراتنا مثلما لم يفعل أحد، كنت أقول إن مشروع التوريث بعد كل ما دفعته مصر لإلغاء الملكية يمثل إِخْصَاءً للمصريين ونزعا لرجولتهم، وكتبت أواجهه بالكتابة قبل الثورة، ونالني يعلم الله شر حقيقي بسبب ما كتبت، وقد امتنعت عن أي نوع من المشاركة في التعامل مع النظام مهما صغرت، وَنَفَرْتُ من إغراءات كثيرة كانت معروضة ، فليست على رأسي بطحة . لكن العفو هنا مصلحة من أجل المستقبل، من أجل الدوافع التالية:

١- نعم هو مصلحة من أجل نفوس أصفى وأخلاق أعلى نحن في أمس الحاجة إليها. وليس كالعفو شيء يطهر القلوب، إنه يطهر القلوب كما يغسل الذنوب، بالثلج والماء والبرد. ويشيع أجواء المصالحة والصفاء.

٢- من أجل الحصول على الصندوق الأسود أو بعض عناصره. لا يمكن استتباب الأمن بدون معلومات هي مع القوم لا معنا. وسوف تسهل التنمية بمعرفة مفاتيح خزائن هم أدرى بها، سوف تكتشفون العجب الذي لا تتخيلونه الآن، بعد أن نحصل على أي شاهد ملك، فما بالكم بأعداد كبيرة من الشهود.

٣- من أجل التفرغ للبناء، حتى يتم بسرعة، إن صاحب البالين كاذب، ﴿ **مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ** ﴾[الأحزاب:٤] ، وإن الذي يهتم بعظائم الأمور لا يلتفت لصغارها.

٤- من أجل تقليص عدد الذين يصرون على [شنكلتنا] ونحن نريد أن نجري بأقصى سرعة ، والجري الآن مهم لأن النفق مفخخ.

٥- من أجل ضم من لا يزال فيه بقية من خير إلى قافلة البناء، وكذلك من سيحمله تدبر حاله بعد توقف الصراع على التوبة. وعدد قليل من هؤلاء سيؤدي خدمات جليلة حقا، هو قادر عليها فعلا، فلماذا نحرم مصر منه؟

لا أدري أي كياسة أو سياسة تلك التي وضعت القوم جميعا من حيث الحالة النفسية في دائرة [وَتَخَلُّدِي لِلشَّامِتِينَ أُرِيهِمُ.....أَنِّي لِرَيْبِ الدَّهْرِ لا أَتَضَعْضَعُ]، وحرمتنا من تائب أو شاهد ملك. ثم أصبح ضعاف المهارة الذين صنعوا هذه الحالة يصدقون التجلد الكاذب ويغتاظون منه. إن التجلد للشامتين دائرة جهنمية تُعْمِي وَتُصِم، وتميت قلوبهم، وليس عددهم قليلا، فجرائم العهد ليس لها عدد. أعطوا فرصة لوقف الدائرة الجهنمية للغضب.

٦- من أجل تقليل الضغوط على كثير من اللاعبين الحاليين. وهي ضغوط كثيرة لا داعي لشرحها، بعضها قد يكون إنسانيا فقط، وبعضها قد يكون تحت اتفاقات أو ضرورة، ولا تقللوا من شأن الضغوط الإنسانية تحت تأثير الحالة المؤقتة التي نحن فيها.

٧- من أجل المساعدة في استرداد أموالنا لأننا سنشترط عودتها قبل تنفيذ العفو.

٨- من أجل تقليل عدد الذين يعتبرون نجاح الثورة دمارا لهم، لأنهم يخافون من الحساب. لقد كانت الأخطاء كثيرة جدا. يكاد لا يوجد مسئول سابق لا سيما المسئولين الأمنيين إلا وله قائمة طويلة من الأخطاء، وقائمة طويلة من المظلومين الذين يخاف منهم، وبعض المظلومين سوف يصبح حاكما، فكيف تتوقعون أن يترك القاتل ابن القتيل ليصبح حاكم المدينة.

إن من أهم وسائل النصر ألا تجعل من يقاومك مستبسلا.

٩- من أجل تطهير مؤسسات الدولة من رافضي التغيير، فإن العفو سيشجع على التطهير، ويعين عليه، بتخفيض مقاومة التطهير، وبتقديم المعلومات التي ستأتي عندئذ من مصادر كثيرة جدا، ما دامت لن تؤدي إلى عقاب كبير، أنا أعرف المصريين جيدا، فلن يبلغ أحد الآن عن معلومة لديه، لكن في إطار العفو قد يبلغ الأب عن ابنه من أجل مصر

ومن أجل أن يحصل له على العفو، والزميل عن زميله الذي كان يريد أن يعترف عليه، لكنه يتردد .

١٠- من أجل علاقات عربية أفضل،[نحتاجها جميعا، نحن وهم] لا تقللوا من ذلك بسبب الغضب والتسرع والمكابرة أو سوء الظن والتقدير. فالمسألة فيها أبعاد نفسية حقًّا، ومرتبطة بتقاليد موجودة فعلا، فعلى من لا يعرف ألا يزايد، أنتم فقط لا تعرفون ، ولذلك توغلون في التفسير والتأويل، والأمر أبسط من ذلك.

سأحكي لكم قصة طريفة[ربما تخرجكم من حالة التنمر عَلَيَّ الآن، فإن لم تفعل فالله حسبي ونعم الوكيل] بعد معركة بدر رأت أم المؤمنين سودة، وهي من السابقات، ومن أهم زوجات النبي صلى الله عليه وسلم، رأت رأس قريش: سهيلا بن عمرو مقيد اليدين إلى عنقه، فهالها أن ترى زعيم قريش كذلك، رغم أنها كانت في جنازة شهيدين من أبطال الأنصار في بدر، فالأصل لمن كان في الجنازة الحنق على القتلة، لكنها لم تكن تحب أن ترى سهيلا مقيدا، ربما تريده ميتا لا مقيدا. فماذا كان رد فعل أم المؤمنين؟.

يقول الواقدي في كتابه المغازي: " وَقُدِمَ بالأسرى حين قُدِمَ بهم، وسودة بنت زمعة عند آل عفراء في مناحتهم على عوف ومعوذ، ... قالت سودة فقيل لنا : هؤلاء الأسرى قد أتي بهم .فخرجت إلى بيتي ورسول الله صلى الله عليه وسلم فيه، وإذا أبو يزيد مجموعة يداه إلى عنقه في ناحية البيت، فوالله إن ملكت حين رأيته مجموعة يداه إلى عنقه أن قلت : أبا يزيد أعطيتم بأيديكم ألا متم كراما ؟ فوالله ما راغني إلا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيت يا سودة أعلى الله وعلى رسوله ؟ [أي: أتحرضين على الله وسوله؟]فقلت : يا نبي الله والذي بعثك بالحق نبيا ما ملكت نفسي حين رأيت أبا يزيد مجموعة يداه إلى عنقه أن قلت ما قلت"[1] .

سأروي لكم قصة أخرى: في معركة الأحزاب حوصرت المدينة بما لا قبل لها به، وخرج المؤمنون عن بكرة أبيهم، واشتد عليهم الأمر، وضاقت عليهم الأرض بما رحبت، وبلغت

---

[1] - المغازي للواقدي: ١-١١٨.

القلوب الحناجر كما وصف الله عز وجل: ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ۝١٠ هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾ [الأحزاب:١٠-١١]. وفي هذه الأثناء نقضت قريظة عهدها وانضمت للعدو، وأصعب شيء في وقت المعركة أن ينضم الحليف للعدو، حتى إن النبي خشي على الحالة المعنوية للمسلمين إذا عرفوا الخبر، فالنساء والأطفال وحدهم، وقد اضطرت صفية عمة النبي لأن تحمل السيف، وقريش تتلمظ لاستباحة المدينة وإذلالها، ثم جاء الله بالنصر، فهرع المسلمون إلى الخونة لتطهير الأمة منهم. فماذا كان من شأن الصحابي الجليل أبي لبابة مع قوم أرادوا أمس أن يستبيحوا نساءه.

تقول كتب السيرة:" ولما اشتد عليهم الحصار أرسلوا إلى النبي أن يبعث لهم أبا لبابة . وهو من حلفائهم الأوس ليستشيروه في أمرهم: " . وقالوا : يا أبا لبابة كيف ترى لنا أن ننزل على حكم محمد؟ فقال : نعم ، وأشار بيده إلى حلقه يقول : إنه الذبح ، ثم علم من فوره أنه قد خان الله ورسوله ، فمضى على وجهه ، ولم يرجع إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حتى أتى المسجد مسجد المدينة ، فربط نفسه بسارية المسجد ، وحلف ألا يحله إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ، وأنه لا يدخل أرض بني قريظة أبدا فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، قال: دعوه حتى يتوب الله عليه، ثم تاب الله عليه ، وحله رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ، ثم إنهم نزلوا على حكم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقامت إليه الأوس ، فقالوا: يا رسول الله! قد فعلت في بني قينقاع ما قد علمت وهم حلفاء إخواننا الخزرج، وهؤلاء موالينا ، فأحسن فيهم" فقال : ألا ترضون أن يحكم فيهم رجل منكم ؟ قالوا : بلى . قال : فذاك إلى سعد بن معاذ، قالوا: قد رضينا"[٢]

انظروا يا قوم، يشفعون فيهم وقد كان يخططون لاستباحتهم أمس، لكن سعدا رضي الله عنه قال بعد أن أصبح هو القاضي، وأمامه جريمة خيانة عظمى وقت الحرب مكتملة الأركان مصحوبة بالاعتراف، وبعد أن استوثق أن حكمه نافذ حتى على النبي نفسه، قال:

---

[٢] –ابن القيم: زاد المعاد:فصل المغازي: ص:١٢١.

قد آن ألا أخشى في الحق لومة لائم وحكم بإعدامهم، إذ كان العدل والمصلحة معا في القرار. ومع ذلك جاء ثابت بن قيس خطيب النبي المبشر بالجنة، البطل الذي تَخَنَّطَ يوم اليمامة وقاتل حتى قتل وفتح الله به، جاء إلى النبي واستوهب الزبير بن باطا وأهله وماله من رسول الله ، فوهبهم له "[٣] نعم يستوهب حليفه بعد كل ما كان، لأنه سبق أن أسدى إليه معروفا.

بيننا اختلافات مهمة لا بد أن نعرفها حتى يعذر بعضنا بعضا. تعودت العرب قبول الجوار. حتى في الدماء، وفي السعودية هيئة يشارك فيها أكبر الأمراء مندوبين عن الملك هذه هي وظيفتها. فإن لم تقبلوا الإجارة فلا تشتطوا في التفسيرات، وتذكروا فقط أننا مختلفون، ولكل والله مكارمه. وفي كل والله خير، ولكل وقته ودوره، لو عرفنا بعضنا حقا، نعم إن لم تقبلوا فارفضوا رفضا جميلا. لا يريد الذي يطلب العفو من الرجل شيئا الآن:

يَقُولُونَ يَبْكِي الرَّاحِلِينَ فَوَيْحَهُمْ.....أَأَمَّلْتُ عِنْدَ الرَّاحِلِينَ الْجَوَازِيَا

قد أصبح الرجل من الماضي، لكننا أكثر الناس رفضا لنسيان الماضي. من المهم أن نفهم أنفسنا... في كل أمة أمر يدور حوله الصراع الداخلي في نفوس أبطال الأدب والثقافة، في اليونان كان الصراع مع القدر، يريد الأبطال أن ينتصروا، وَأَنَّى ؟!! إنما ينتصر القدر والنبوءة. لكن الصراع في مصر كان دائما مع النسيان، نحن أصحاب للذكرى الخالدة، ونحن مخترعو التحنيط، نحن الذين اتخذنا الأهرام مقابر لتبقى، ونحن لا غيرنا الذين يحتفلون بالأعياد في المقابر... شيء من النسيان يا قوم يجعل الحياة أفضل. .

نعم لقد عرفنا الثأر عن العرب، لكن الثأر نوعان، ثأر من أجل كرامة الأحياء خوفا أن يظن بهم الهوان، وهذا تقل الحاجة إليه في السياق الذي يحفظ الكرامة ويؤكد الاختيار. وثأر بسبب رفض النسيان، وأغلب ما عندنا من الثاني، وأغلب ما عند قومنا من الأول ولذلك تقبل عندهم الشفاعة في الدماء. وكل ما أطلبه الآن هو فقط تفهم الأمور، وإدراك الاختلاف حتى في حالة الرفض. وأنا أدعوكم إلى القبول.

---

[٣] – نفسه،ص:١٢٢

ولذلك فعلى إخواننا العرب أيضا أن يفهموا حقيقة موقفنا إذا رفضت إجارتهم، أو أغضبت إخوانهم، فما ذاك لقلة بهم، وإنما لأن نار الذكرى تغلي في الصدور، وَمَنْ أَهْلُ الذكرى غيرنا، لا سيما أن ما فعل بالمصرين في أقسام الشرطة كان منقطع النظير، باستثناء سوريا وليبيا، ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء:٢٢٧]

١١- ثم إن العفو له ميزة أخرى لنا جميعا، إنه من أجل الوصول إلى درجة من الاتساق الداخلي، فالجميع مخطئ بدرجة ما. وعلى المخطئ أن يتحمل ما عليه من العبئ النفسي نتيجة خطئه. لقد وضع العهد الذي سنسميه البائد قريبا إن شاء الله وضع الناس تحت التشويش أو الضرورة، فالعفو يحتاجه كثيرون جدا إذا كنا متسقين مع أنفسنا. لقد كان النظام السابق فتنة تسببنا فيها جميعا، لكنها كانت فتنة قوية. وقليل جدا من لم يفتتن.فإذا عاقبنا الجميع فما نسبة الذين سيفلتون؟

كان الفساد عامًا، شارك الملايين في الرشوة: راش أو مرتش أو رائش يوصل بينهما، وفي تزوير الانتخابات، وفي استباحة المال العام، وفي استغلال النفوذ، أو في السكوت عن الجرائم التي يراها أمامه. شارك كثيرون في ترك متطلبات أعمالهم حتى يجبروا الناس على الرشوة، فأصبح راتبهم نفسه رغم قلته حراما، لأنهم لا يؤدون عملا في مقابله.

لا تصروا على طلب العدل كاملا لأنني أخاف عليكم أن يأتي العدل حقًّا.

من ذا الذي كان بلا خطيئة؟!

- لقد دخل المعارضون مع النظام في لعبة قذرة، كانت قذارتها أوضح من الشمس، ودخل الإعلاميون في لعبة أقذر، [وهم يقودون الآن كل المعارك] ومنظمات حقوق الإنسان كانت تقيم الأرض ولا تقعدها على أمور لا تقارن فظاعتها بالتعذيب في السجون، وأصبح المثقفون داخل الحظيرة. وما أدراك ما الحظيرة. بل أصبحوا قوادين يقودون الناس للحظيرة. هل كان تزوير الانتخابات يخفى؟ وهل كان التوريث من متطلبات الدولة المدنية ؟

– إن المشكلة أن كل واحد من هؤلاء الآن إما أنه يخاف من العقاب إذا استتب الأمر فلا يريده أن يستتب، أو أن على رأسه بطحة يريد أن يداريها برفع الصوت وادعاء ثورية أعلى يخاف أن يذكر تاريخه فإذا هو أكثر الناس ثورية ورفضا للفساد.

والحق أنه إذا أَمِنَ الجميع فسوف نتخلص من كل هذه الأمراض النفسية ونتائجها.إن العفو والمصالحة علاج للجميع.

– بالنسبة لرجال الشرطة فقد كانوا رغم بشاعة أخطائهم أكثر ضحايا النظام، لقد تحول أكثرهم إلى مرضى نفسيين، يتلذذون بالتعذيب والتكبر والتعالي على الناس، يأكلون من حرام ويحصلون على بغض الناس. لقد أفسد عليهم النظام الدنيا والآخرة، رغم أن عملهم في الحقيقة هو طريق للحصول على الدنيا والآخرة، فعملهم مهم يستحق أكبر الرواتب فلم يأخذوا حقهم. وعملهم من شأنه أن يؤدي إلى الجنة فأصبح أسرع طريق إلى النار.

لا تعجل عَلَيَّ أيها القارئ الكريم وتظن أنني جبري أزعم أنهم لم يكونوا مختارين، بل لقد كانوا أثمة ظالمين، واختاروا هذا الطريق، ولكن العفو وحده هو بداية الطريق التي ستجعلهم يندمون، وفي وسط هذا الطريق الذي يبدأ بالعفو سيكون نجاح الثورة الذي سيحسن أوضاعهم، وسنيريهم طريقا آخر يعيد إليهم إنسانيتهم. وحينئذ سيحترقون ندما على ما كانوا يفعلون.

إن الصراع الآن ليس صراع مصالح فقط، إنه صراع عقليات أيضا ونفوس، والشك والتخوين ليس من طرف واحد، بل من الجميع.

لقد كان لفرانكو ديكتاتور أسبانيا السابق مؤيدون، وقد بنى فرانكو كثيرا في أسبانيا حقا، ونجح في إخماد الحرب الأهلية، لكن الإسبان بعد الحرية أصبحوا جميعا يكرهون فرانكو، عرفوا جميعا بعد فترة كم كان سيئا دمويا، وأصبحوا يرددون عندما يقال لهم لقد فعل كذا وكذا مَثَلًا شبيها بالمثل المصري:(يغور اللبن من وش القرد) .

لكن هذا الرأي الجديد حدث فقط بعد مجيء العهد الجديد. سيعرف كل من شارك في هذا النظام كم أثم في حق مصر، لكن هذه المعرفة ستكون في منتصف الطريق الذي يبدأ بالعفو، ويعيد إليهم إنسانيتهم المفقودة.

كان بعض الذين يعذبون الناس لا يعرفون كم هم أثمة ظالمون، سيعرفون ذلك، ويحرقهم الندم عندما يرون المعذبين وهم يبنون مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، لكنهم لن يعرفوا ذلك الآن. لن يعرفوا قبل أن يتغيروا. هذه هي الحقيقة التي يتجاهلها الجميع.

في إطار صراع البقاء الآن حكى لي صديق عن واحد من أفضل رجال البوليس من حيث السيرة الذاتية [مهذب، وحاصل على الدكتوراه، ويشغل منصبا مرموقا، ونشيط في عمله] حكى لي أنه يقول حتى هذه اللحظة التي أكتب فيها: إنه لا يزال لا يعرف مَنْ مِنْ زملائه كان على حق عندما هوجمت أقسام الشرطة: الذي لبس الملابس المدنية وترك مكانه، أو الذي اختبئ ولم يتدخل، أو الذي قاوم من هاجم الأقسام؟.

إن الشك ليس من طرف واحد [عافاكم الله] والقضية ليست بسيطة إلى هذا الحد، وفي القوم من يشك فعلا في صحة موقفه، ومن يظن أنه على حق فعلا، وأنه لم يكن في الإمكان أبدع مما كان. إن التبسيط هو أشد عدو للنجاح.

يجب ألا ننسى أن أقسام الشرطة قد هوجمت. ولا أقول إن الهجوم كان خروجا على سلمية الثورة، لأنه كان ضرورة، لا أدري هل كان عفويا أم لا، لكنه كان ضرورة لنجاح الثورة، ولو لم تخرج الشرطة من ميدان المعركة ما نجحت الثورة، وما أُسْقِطَ في يد النظام. لكن يجب عدم نسيان هذا السياق والتسوية بين ما حدث وبين القتل العمد الذي اختاره الجنود ابتداءً، وكأنهم كانوا يسعون له مع سبق الإصرار والترصد.

إضافة إلى أن الضرورة لم تكن تشمل أبدا مهاجمة كل الأقسام، ربما بعضها وبعض مقرات الحزب الحاكم، أما كل الأقسام فلا.

إن التفكير السائد الآن هو تفكير القبيلة والثأر، وفي أثناء تفكير القبيلة لا يراجع أحد نفسه، إن مراجعة النفس لا تكون إلا بعد الهدوء وزوال مشاعر الخوف والثأر، هذه حقيقة نفسية، ومن يتجاهل الحقائق لا يحقق أهدافه.

إن التجربة التاريخية تقول إن تحقيق التقدم السريع والسعي للانتقام أمران لا يجتمعان. وعلينا أن نختار. لقد اختار النبي هذا الطريق يوم فتح مكة، بل لقد اختاره بشكل عام، وكان الدفع بالتي هي أحسن أهم عناصر الاستراتيجية النبوية كما أوضحت في دراستي عن

التخطيط الاستراتيجي في السنة المشرفة، بحيث نستطيع أن نؤكد أن دور هذا العنصر كان أعلى كثيرا من دور الغزوات نفسها، ومن اللافت للنظر أن أهم تطبيق جاء بعد ذلك كان ما فعله مانديلا في جنوب أفريقيا، وقد كانت الجرائم أكبر، والمرارة أعلى. ثم كانت أفضل تجربة للخطاب النفسي الجيد تجاه العدو هي ما قام به كندي إزاء السوفيت بعد أزمة خليج الخنازير، وقد أدهشت نتائج هذه المحاولة الباحثين في علم نفس العدوان، فقدمت حولها دراسات نفسية بينت كيف يفعل الدفع بالتي أحسن فعل السحر حتى بين الأعداء، ولسنا أعداء إلى هذا الحد، فالمصلحة في النهاية واحدة، وهم إخواننا وإن كانوا قد بغوا علينا.

إن العفو علاج لما في الصدور.

دعونا من طلب المتناقضات، قال محمود دياب في مسرحية له:أظنها باب الفتوح، إن الإنسان لا يدافع عن وطن لا يملك فيه شبرا، وهذا صحيح، وصحيح أيضا أن الجندي لا يعمل لتحقيق نصر قد يطيح برقبته. يندر أن تجد داخل الجهاز الأمني من ليس لديه خوف من ثأر لمظلوم ظلمه في ماله أو عمله أو نفسه. وبدون العفو العام، والمصالحة الشاملة لن يطمئن أحد.

سوف يصبح الذين عُذِبُوا في السجون حكاما وقد كانوا يصرحون عَلَنًا أنهم يوثقون ملفات التعذيب، إن الذي يفترض منا أن القتلة ينامون غير مُصِيب. وهولاء يملكون مفاتيح مصر، ويعرفون وحدهم أسماء المخبرين السريين، ولهم في كل مصلحة وجماعة عميل، لا يستطيع خلافهم لأنهم يعرفون عنه ما يجبره على الولاء، وظروف البلد صعبة، وستظل كذلك لفترة، فيجد كل محرض ما يساعده.

[قال المرشح (س) سأقول لكم سِرًّا، إنني لا أخاف على محاولة العفو العام من أهالي الشهداء، فسوف يكونون في النهاية الأحرص على حلم أبنائهم، بمجرد انتفاء فكرة لي الذراع. ولأنهم من بسطاء الناس الذين ليست لهم أهداف سياسية فغالبا سيشترون الجنة، بعد توفير السياق المناسب الذي يجعلهم خارج الضرورة. لكنني أخاف من غيرهم، حتى

من الإخوان الذين أعرف أنهم كانوا يوثقون جرائم التعذيب. قال المرشح (س) سوف أعرف كيف أتعامل مع هؤلاء].

يجب أن يبذل العفو، وأن يبذل بطريقة تجعل الناس يصدقونه، ولكي يصدق هؤلاء العفو فيحسن أن يكون عاما، ويشمل الجميع قدر المستطاع فيكون دليلا على الصدق. وعلى التوجه نحو البناء، وعلى أن ما كان يقال عن الإسلاميين والثوار كذب وهراء.

علينا الآن أن نقتدي بالأنبياء، يوسف عليه السلام وأحمد الخيرات صلى الله عليه وسلم:[. لا تثريب عليكم اليوم، واذهبوا فأنتم الطلقاء].

ماذا خسر المسلمون من العفو، لقد كان لصفوان بن أمية رأس الشرك دور مهم جدا في معركة حنين بعد الفتح مباشرة لصالح الإسلام، وقد أدى ذلك الدور حتى قبل أن يسلم. أما بعد أن أسلم هؤلاء فقد كان عكرمة بن أبي جهل رضي الله عنه رأسا في معركة اليرموك، أهم معارك الأمة بعد بدر، وكان أهم شهدائها.

اسمحوا للرجل أن يتوب إذا حقق شروط التوبة، واسمحوا لمن أراد أن يفعل ذلك فإن في ذلك خير عميم لنا وله، ماذا يفيدنا أن يلقوا بأنفسهم إلى النار؟

أتعرفون ما السلاح الذي الذي أعاد عكرمة وصفوان من طريق الهجرة؟ كان هو السؤال الذي وجه إليهما وإلى نظرائهما: وماذا ستخسرون من دولة الإسلام؟ إن الكل رابح فيها، فرجعوا، وربح الجميع، ولو خرجوا لانضموا إلى أعداء الدولة، ولتأخر كثيرا إسلام قريش الذي أسلمت بسببه العرب.

يجب أن نجعل الكل رابحا من الغد، ليأتي ذلك الغد أسرع وأزهر.

إن العفو ليس عملا أخلاقيا فحسب، إنه قرار بالبناء، والذين يحتاجونه ليسوا عددا قليلا، ولن يصدقوا إلا إذا كان عاما، ولذا يجب أن يكون أول شيء تبدأ به الحكومة الجديدة. لا تضيعوا الفرصة التي ضاعت بعد الثورة.

" أَلَا إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمَيَّ مَوْضُوعٌ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَأَوَّلُ دَمٍ أَضَعُهُ دِمَاؤُنَا ...دَمُ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ،... وَرِبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ . وَأَوَّلُ رِبًا أَضَعُهُ رِبَانَا: رِبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّه"[1].

أليست هذه خطبة الوداع التي نعلمها لأبنائنا؟

قد يقال:: إذن فأين العدل؟

نعم العدل قيمة أخلاقية، وفريضة دينية، وقيمة سياسية مستقبلية، يتعلم منها القادمون ما حدث للغابرين، أعرف ذلك.

ولست صاحب هوى لا يُبْصِرُ في الرأي المخالف إلا جوانب ضعفه، بل أعرف جوانب قوته. إنما أدعو إلى العفو بالاختيار، فإن لم تختاروا فأنتم أحرار، لكنني سأظل أطالب بأن ننتهي من هذا الملف.

وأين حق الشهداء؟

سأجيبكم، وسأقدم لكم هدية جديدة مهمة في إطار شرح عقيدتنا، فاقبلوا الهدية وردوا عليها، وكل الرد الذي أطلبه أن تكملوا القراءة، لا تتوقفوا في منتصفها، وفكروا فيها، متهمين رأيكم شيئا ما؟

.أين حق الشهداء؟

وهل لم يحصل الشهداء على حقهم؟ أليس أفضل حقهم هو أجرهم عند الله؟ ثم هو تخلص مصر من محنتها؟ لقد كنا نسير إلى الهاوية فأوقفت دماؤهم الطاهرة السيارة قبل أن تقع في حفرة النار، ما الذي كان يريده الشهداء؟ كيف نُهمل ما أرادوا ونطلب ما نريد؟ أليس أفضل ما يعوضهم أن تتقدم مصر؟ ألا يضايقهم أن نظل في المعارك دون حركة إلى الأمام؟

سوف أسأل الرافضين للعفو بالشروط السابقة، بشروطه الجيدة السابقة سؤالين:

---

[1] – رواه أبو داود من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، كتاب المناسك، رقم: ١٦٣١، وصححه الألباني، في سنن أبي داود، رقم: ١٩٠٤، بترتيبه.

الأول إذا كان هذا القرار سيحل مشكلة تسليم السلطة وسيسرع مشروع التنمية، فما هو الاختيار الذي كان الشهداء سيختارونه؟ تخيل أنك في حوار مع الشهداء وأجب.

والثاني هو: إذا كنا قد علمنا أن معركة البغل كانت سبب انهيار النظام، فلنتخيل أن شهداءها أنفسهم خيروا بين أن تقع المعركة فيستشهدوا ويسقط النظام، وألا تقع فلا يسقط النظام، فماذا كانوا سيختارون.. أما بعد الشهادة فنحن نعرف اختيارهم يقينا، فهم يتمنون أن يردوا إلى الدنيا ليستشهدوا من جديد كما أخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم من شدة ما لاقوه من إكرام"" مَا أَحَدٌ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا ، وَلَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا الشَّهِيدُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا ، فَيُقْتَلَ : عَشْرَ مَرَّاتٍ لِمَا يَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ"[٥]

قد أخذوا حقهم، ولا ينقص من أهدافهم سوى أن تسلم السلطة للشعب وتتقدم مصر، ولو قبلنا العفو، وأوقفنا الشقاق، لتسارع تسليم السلطة ولتسارع البناء.

نعم لقد أخذ الشهداء حقهم، والمطلوب هو حق مصر، وحق أسرهم.

في يوم فتح مكة سُئِلَ النبي صلى الله عليه وسلم أين ستنزل يا رسول الله، فقال:" وهل ترك لنا عقيل من منزل"[٦]، لأن عقيلا بن أبي طالب كان قد استولى بعد الهجرة على بيت النبي، فنزل صلى الله عليه وسلم في شعب أبي طالب، ولم يَسْتَعِدْ داره، بل لم يسمح لأحد من المهاجرين بأن يستعيد داره التي كانت قد أخذت بعد الهجرة، قال الخَطَّابِيُّ شارح صحيح البخاري: " إِنَّمَا لَمْ يَنْزِل النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا لِأَنَّهَا دُورٌ هَجَرُوهَا فِي اللَّه تَعَالَى بِالْهِجْرَةِ، فَلَمْ يَرَ أَنْ يَرْجِع فِي شَيْء تَرَكَهُ لِلَّهِ تَعَالَى"[٧]

ورغم أن غير واحد من شراح الحديث قد رفض تعليل الخطابي لعدم استعادة النبي لداره، ورأوا أن السبب هو المصلحة حتى يستتب الأمر، ولا يحدث تنازع بعد أن تصرفوا في

---

[٥] – متفق عليه من حديث أنس رضي الله عنه: البخاري في الجهاد والسير، ومسلم في الإمارة.

[٦] ـ رواه الشيخان من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه، واللفظ للبخاري، في كتاب الجهاد والسير، رقم: ٢٨٣٠، ورواه مسلم في الحج رقم: ٢٤٠٥، وجاء في رواية مسلم أنه قال : يا رسول الله أتنزل في دارك بمكة؟

[٧] ـ نقل ابن حجر هذا الرأي عن الخطابي في فتح الباري مرتين، في شرحه للحديث رقم: ١٤٨٥، والحديث رقم: ٣٩٤٦، وتعقبه.

العقارات بالبيع- رغم هذا الرفض فإن تعليل الخطابي قوي جدا، لأنه في الحقيقة مصرح به في كتب السيرة، فقد ورد أن أبا أحمد بن جحش صهر النبي صلى الله عليه وسلم طلب منه يوم الفتح أن يمكنه من داره بمكة، فأعرض النبي عن إجابته، فكرر طلبه مرات والنبي لا يجيبه، " فقال الناس لأبي أحمد : يا أبا أحمد إن رسول الله يكره أن ترجعوا في شيء من أموالكم أصيب منكم في الله عز وجل"[٨]

ويتصل هذا الموقف بقانون الهجرة حيث إن المهاجر قد حصل على لقب له ما وراءه، لقد باع وقبض اللقب، فهذا اللقب ليس لقبا تشريفيا، وإنما هو لقب له ثمنه، ومن هنا لم يجز للمهاجرين أن يعودوا إلى مكة أصلا، ولم يرخص لهم النبي عند الحج إلا إقامة محدودة، ثم يعودون فورا إلى دار هجرتهم، ولذلك كان من يمرض في مكة يخاف أن يموت فيها، خوفا على اللقب الذي له ما وراءه، وهذا قانون قديم من شرع من قبلنا الذي جاء شرعنا بموافقته، فقد ورد في سفر التكوين أول أسفار التوراة أن إبراهيم عليه السلام لما كبر **استحلف** خادمه أن يتخذ لإسحق زوجة من أهله في العراق، وأن يُبْقِي إسحق خارج الأرض التي هاجر منها أبوه ويأتيه بالمرأة من بلدتها، وأمره ألا يرد إسحق إلى هناك أبدا، وكرر ذلك الأمر تأكيدا على أهميته، ووعده بأن الله سيساعده وسيجعل المرأة التي يختارها تقبل الذهاب معه إلى إسحق خارج الأرض، فإن لم تذهب يكون قد أدى الذي عليه وتحلل من الاتفاق. فقال له خادمه: «رُبَّمَا لاَ تَشَاءُ الْمَرْأَةُ أَنْ تَتْبَعَنِي إِلَى هذِهِ الأَرْضِ. هَلْ أَرْجِعُ بِابْنِكَ إِلَى الأَرْضِ الَّتِي خَرَجْتَ مِنْهَا؟» [٦]فَقَالَ لَهُ إِبْرَاهِيمُ: «احْتَرِزْ مِنْ أَنْ تَرْجِعَ بِابْنِي إِلَى هُنَاكَ. .... [٨]وَإِنْ لَمْ تَشَإِ الْمَرْأَةُ أَنْ تَتْبَعَكَ، تَبَرَّأْتَ مِنْ حَلْفِي هذَا. أَمَّا ابْنِي فَلاَ تَرْجِعْ بِهِ إِلَى هُنَاكَ»[٩].

إنها ألقاب كبرى، الهجرة والشهادة، إنها ليست كلمات، بل حقوق، وبيع وشراء بين أصحابها ورب العالمين إذا كانت شهادة حقيقية.

---

[٨] ـ سيرة ابن هشام: ٢/ ٢٤٠.

[٩] ـ سفر التكوين : ٢٤/ ٦-٩.

بل إن الشهادة ليست لقبا أصلا وإنما هي درجة ومكانة، وهي درجة ليست مؤجلة، بل هم الآن أحياء يرزقون فلا تقولن أحد حق الشهداء، فالحق حقنا نحن أبناء المجتمع، وهو حق أولياء الدم، ولننظر فيه لأنفسنا.

ليست المشكلة في مجرد عبارة حق الشهيد، فيمكننا استخدامها إذا حسنت النوايا، لكن المشكلة في الاعتقاد بأن هناك تفويضا من الشهداء لأحد، يتحدث باسمهم، ويعلم ما يريدون، أو في قصر حقوقهم على الثأر، حتى أولياء الدم، هم أصحاب حق أصيل فليتحدثوا عن حقهم هم الذين هم أدرى به، أما حقوق الشهداء فأنا أزعم أنها كثيرة جدا، وأن أقلها هو الانتقام.

ثم (تعالوا هنا) هل نحن قادرون حقا على إقامة العدل؟ وهل القضايا التي لن تكتمل ملفاتها أبدا، ولن يجد القضاة فيها شيئا يصنع يقينا قضائيا يحكمون من خلاله، حتى لو حكم الثوار أنفسهم، هل هذه القضايا ستحقق المحاكمة العادلة؟ إن القاضي لا يحكم بعلمه ولو رأى بعينيه، لكنه يحكم بالأدلة، هذا صحيح في الشرع وفي القانون معا.

أم نريد قتلا بقتل خارج القانون فتخسر مصر؟ إننا نثق أن هناك مكانا سيتحقق فيه العدل كاملا. هو آت لا محالة، لكن الدنيا ليست مكانه

لقد قمنا بتلفيق عجيب يجمع بين المتناقضات، نريد أن نجمع بين الثلج والنار.

أفي وعاء واحد؟!! تريدون الثلج والنار؟ كان العملي الممكن منذ البداية أحد حلين: إما التخلص من كل رجالات العهد باعتقالهم جميعا، أو قتلهم جميعا على طريقة مذبحة القلعة. وهذا كان ولا يزال غير ممكن، وغير سياسي، بل أقولها ولا أخاف منكم وغير أخلاقي. وإما العفو العام المشروط الذي يساعد على الالتفات إلى المستقبل مع إقصائهم بطبيعة الحال عن كل مناطق صنع القرار.

وكان هذا الإقصاء عن مناطق صنع القرار سهلا وبدون عواقب إذا بُذِلَ العفو العام. أمَّا إقصاؤهم بدون العفو فسيصنع استماتة في الصراع، ولذا لم يكن ممكنا إقصاؤهم بدون العفو. وأما إبقاؤهم بدون العفو فقد كان التلفيق بعينه، والتلفيق لا يأتي بخير.

لقد كان الأمر واضحا لي منذ البداية لدرجة أنني تمنيت أن يعلن المجلس العسكري ذلك بوصفه اتفاقا تم في إطاره التنحي، وكان الناس عندئذ في ذلك الوقت مستعدين لقبوله .

لقد أضاع التأخير جزءا كبيرا من القيمة العلاجية للقرار، لكنه لا يزال العلاج الأنجح، ولولا البرود المعتاد عند الأكاديميين لقلت إنه الحل الوحيد الآن.

إن المسألة كلها مسألة اختيارات، إن من يقرأ القرآن يعرف أن جريمة الحرابة [قطع الطريق والسعي في الأرض بالفساد]هي أسوأ الجرائم، وقد سماها الله حربا لله ورسوله، وكانت عقوبتها هي الأشد، ومع ذلك فالعفو ممكن عمن يتوب قبل القدرة عليه ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ . ....

نعم حتى البلطجية يجب أن يشملهم العفو، بل ونحسن إليهم، ونجد لهم حلولا لمشاكلهم، وحتى الذين كانوا مخبرين سريين بيننا ولا نعرفهم، يحسن أن يشملهم العفو، والذين تعاملوا مع الخارج إذا تابوا وأقروا يشملهم العفو، لقد كان زمان فتنة .

إن العفو مصلحة، وحتى بدون المصلحة، إنه أحسن، نعم العدل حسن جدا، لكن العفو أحسن، ﴿ وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم ﴾ [الزمر:٥٥]، إن العدل حسن، لكن العفو أحسن،: ﴿ وَأۡمُرۡ قَوۡمَكَ يَأۡخُذُواْ بِأَحۡسَنِهَا ﴾ [الأعراف:١٤٥]. ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [الشورى:٤٠] فالعفو إذن هو المصلحة وهو الأحسن، وإنما أدعو إليه بشروطه التي تجعله مصلحة، وتجعله أحسن. وسوف تتحمل الدولة كل غال ونفيس من أجل ذلك.

لا تجعلوا هناك طريقا واحدا. لماذا؟ حتى تستبين سبيل المجرمين، كيف تستبين وتظهر سبيل المجرم الأصيل دائم الإجرام الذي لا أمل فيه من المجرم الوقتي الذي يمكن أن يتوب، بالعفو تستبين، أما المخطئ صاحب النفس اللوامة فإنه يؤوب وينتهز فرصة العفو ويترك زمان الفتنة ويكون للخير نصيرا، فنربحه، أليس من الأفضل أن نجد أنصارا. وأما المجرم فإنه يرفض العفو، فنأخذه حينئذ بذنبه أخذا لا تردد فيه، ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۖ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝ وَكَذَٰلِكَ

﴿نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥]، ليس كل المجرمين في زمان الفتنة لا خير فيهم، في بعضهم والله خير، فلا تكونوا عونا للشيطان عليهم، حتى الرجل الذي يتحمل إثم الجميع، دعوه يموت صالحا إن أراد ذلك ودفع ثمنه، لأن في ثمن العفو إذا دفعه خير كبير، لا يكن الطريق الوحيد أمامه طريق (وَتَجَلُّدِي لِلشَّامِتِينَ) فإنها طريق تُعْمِي وَتُصِمْ. وفي توتبته إذا قبل شروطها خير عميم. وفي عودة كل من يريد أن يعود إلى جماعته خير.

ومن كان يرى أنه غير مذنب إطلاقا في زمان الفتنة البائد فليرفض العفو، ولولا أني أحبه هذا الذي يرفض أيضا لدعوت الله أن يعامله بالعدل في الدنيا والآخره.[أشهد على نفسي أنني أظنها مذنبة، كنت أرفض بقلبي، وبقلمي، ولساني، ولم أشارك في شيء من ظلمهم أبدا، ولم أمدح واحدا منهم أبدا، بل لم أقبل مدحه في وجودي، ولكن من أدراني؟ ربما كان يلزمني في بعض المواقف أن أخرج بسيفي، جلست في مرة أعدد الذين أحب أن استسمحهم قبل الموت، فكان في طليعتهم أيمن نور، كيف لم أنصره؟ وتركته وحده يدفع ثمن أمر كنت أراه واجبا؟ من كان بلا خطيئة فليرفض العفو والمصالحة بشروط جيدة].

إن دماء الشهداء أغلى عندي مما يتخيل الجميع، إنني أعرف جيدا قيمة هذه الثورة المباركة، التي أصفها بأنها أهم حدث شهدته مصر بعد دخول الإسلام إليها، وسأعيش ما حييت مدينا للثوار كلهم وبدون استثناء ، أسعى لرد جميلهم في وطنهم ليكون أحسن، وفي ذكراهم فتكون أبقى، وفي الدعاء لهم. وحفظهم في كل من له صلة بهم. بل إنني أشعر بدين عميق في رقبتي لسلسة طويلة من المشاركين في صناعة هذه اللحظة الفارقة (إن شاء الله) في تاريخ الأمة كلها. من الذين وضعوا أيديهم على الداء مبكرا.

لقد بدأت إرهاصات الثورة منذ وقت طويل، بدأها الذين سلطوا النظر على حقيقة الداء. وقالوا مبكرا إن المشكلة في رأس الدولة، في النظام لا في الذين يُقَدَّمُونَ دروعا واقية تستقبل السباب والشتائم، ثم يقدمون في الوقت المناسب كباش فداء، وهؤلاء دعوا مبكرا إلى استبعاد شماعة الحكومة، ثم تحملوا كثيرا جدا نتيجة اختراق هذا المحظور السياسي في مصر في ذلك الوقت، أذكر دائما كتابات الدكتور محمد عصفور في صحيفة الوفد أيام

المرحوم مصطفى شردي، وكان من أوضح المبكرين في هذه القضية، وكتابات الدكتور محمد عباس في جريدة الشعب، ثم المجموعة التي تحملت البلطجة في صورتها المبكرة نتيجة اختراق هذا المحظور، أذكر منهم الراحل الكبير الدكتور محمد حلمي مراد، ولكم تمنيت مخلصا أن يكون معنا يوم التنحي لأقول له: سقط الذي أهانوك من أجله، ولكم تمنيت أن يرى الدكتور عبد الوهاب المسيري الذي حرموه من العلاج ذلك اليوم. ثم خطا جيل عبد الحليم قنديل وجمال فهمي وأيمن نور وإبراهيم عيسى وتلامذته خطوات واسعة في اتجاه شرح الحقيقة. وأمسكت حركة كفاية بكل أبطالها بالداء وشهرت به، ثم مجموعة الجمعية الوطنية للتغيير: محمد البرادعي وعبد الجليل مصطفى ومحمد غنيم، وغيرهم. حتى جاء جيل شباب الإنترنت فاتخذوا الرجل هزوا..وكانت تقنية ضرورية من أجل الثورة عليه. ثم شباب المظاهرات وشجاعتم غير المستغربة على شباب مصر.

نعم أذكر كل الذين عذبوا في السجون من الإسلاميين وغيرهم، وكل الذين تعرضوا للاعتقال، وكل الدماء الذكية التي سالت، وصعد صراخها إلى السماء فاستنزل النصر.

نحن مدينون حقا لكل هؤلاء.

لكل من شارك من بعيد أو قريب في هذه الثورة.

فما بالك بالدماء الطاهرة التي فقدت الحياة لتكتب الحياة لمصر.

لا نطلب العفو أبدا على خلفية الاستهانة بالدماء، أو بالإصابات، لا سيما الموجع منها... المواجع القريبة والبعيدة على السواء.

[لا تعرف طفلتي لماذا لا أحب أن أشتري لها صلصالا لتلعب به. كلما رأيت من يلعب بالصلصال تذكرت (حَسُّونَة) جاري، وأفضل صانع للأشكال من (الطِّفْلَةِ) ونحن صغار، كان عندهم معتقلا،[مخطئا أو غير مخطئ لا يهم] المهم أنه كان أسيرا عندهم، وجاءوا به قتيلا، ودفنوه بليل ، ولم أعرف بالخبر إلا بعد فترة طويلة، كم آلمني الخبر عندما عرفت، وكم يؤلمني حتى الآن. إنني مثل قومي لا أنسى من قريب. لكنها المصلحة.كم مثل حسونة مات في السجن أو خرج منه مريضا، وضاع شبابه كله.

إن القضية أكبر من مسألة جرائم الثورة، لكن جرائم الثورة ستصبح رمزا، يجعل الجميع يصدقون أننا نتوجه إلى المصالحة.

لا أريد أن أستأثر أبدا بصوت الدين فأنا أعرف أن الانتصاف من البغي صفة للمؤمنين، لكني أزعم أن العفو هو الحسبة الأصح الآن، قد تكون الحسبة الأخرى صحيحة، لكن هذه هي الحسبة الأصح. هي الأصح في الإسلام والمسيحية على السواء. أما أنكم لا تسمعون هذا الكلام حتى من رجال الدين فأسبابه كثيرة لكنني لن أذكرها.

لا نطلب العفو على خلفية وجود شبهة أو عدم كفاية الأدلة، فذلك عبث، قد استمرت معركة البغل[١٠] يوما وشاهدها العالم كله، وكانت قوات الجيش موجودة ومحرجة، ولو أمرت أن تمنع الجريمة لمنعتها، بل لو لم تخف من عاقبة تدخلها لتدخلت، فمن الذي منعها التدخل؟ إن الذي ينكر المسئولية الجنائية هنا ينكر أن الاستدلال مصدر للمعرفة، لنقل للقاضي إننا لم نر الله، لكننا استدللنا على وجوده بظواهر يستحيل وجودها بدون وجود الخالق القدير العليم، إن من ينكر المسئولية كمن يشترط للإيمان رؤية الله، وقد أجمعنا على أن حساب ذلك الرجل عدل، فالمسئولية ثابتة، إن البعرة تدل على البعير، وأثر الأقدام يدل على المسير، وخلق السماوات والأرض يدل على اللطيف الخبير، واستمرار معركة البغل يدل على الرضا بالتدبير.

إن خصوصية معركة البغل أنها حدثت بعد أن اتضح بشكل كامل أننا إزاء ثورة سلمية وأن الشباب لا يمارسون أي عمل عنيف.

إننا أمام نموذج كامل الأركان للجريمة السلبية. وأذكر أنني منذ حوالي عشرين عاما دخلت في نقاش مع صديقي الدكتور: محمود عبد الجواد بقسم الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون حول مدى الاعتداد فقهيا بمفهوم الجريمة السلبية ، في معرض البحث عن موضوع

---

١٠ - [أحب استقرار المصطلح، وأوصي دائما بعدم مخالفة مصطلح إذا استقر، لكن لا تنسوا أن معركة الجمل معركة تاريخية شهيرة، والجمل المقصود بها هو جمل أم المؤمنين عائشة، ولذلك أستخدم مصطلح معركة البغل، فقد كان في المعركة بغال كما كان فيها جمال، كما أن البغل وصف يصلح للمعركة ومدبرها معا، وإن كانت الحيوانات في كل الحالات بريئة مما فعله هؤلاء،]

لرسالته للماجستير، وخلص بنا البحث إلى أن مفهوم الجريمة السلبية مفهوم شرعي كما أنه قانوني. ولقد تذكرت هذا الحوار بعد معركة البغل، إذ إنها أفضل نموذج يمكن التمثيل به للجريمة السلبية. فإذا استصرخ من وقع في بئر شخصا وكان يقدر على إنقاذه فتركه فهو مجرم، أما إذا كان ذلك الشخص هو الحارس المسئول عن البئر فهو فاعل أصيل للجريمة. وهو عين ما حدث في موقعة البغل، كان العالم كله يستصرخ .

أبدا أبدا، لا نطلب العفو تقليلا من الجرم أو تبريرا له، أو تشكيكا فيه، إنما لأننا [أقصد قطاعا من الذين يطلبونه لا نفسي فقط] نراه الأمل الذي سيسرع بمجيء الغد، والغد هو الذي سيجعل لتضحياتهم قيمة. لقد ضحوا من أجل مصر لا من أجل شيء آخر، فإذا حصلنا لمصر على حقها فلن تضيع دماؤهم سدى، وإذا بذل العفو العام فسوف نحصل لمصر على حقها كاملا، وبذلك يكون الثمن عظيما جدا.

في إطار العفو العام فقط يمكن أن نقصي كل أعضاء النظام القديم، من أماكن صنع القرار وبضربة واحدة، وبدون مقاومة كبيرة. وفي إطار العفو العام فقط يمكن أن ننطلق بسرعة وبدون شنكلة. لا تحتمل مصر تضييع الوقت.

في إطار العفو العام يسهل تسلم السلطة في أسرع وقت ممكن، وبدون أعراض جانبية كبيرة، ولا يكون هناك مبرر للتأخير، ونستطيع أن نتوحد ضد المتأخرين فنخيفهم الخوف كله، ولا نجعل لهم عذرا للمقاومة فتكون خسارتهم أسرع إذا حاولوا.

في إطار العفو العام يمكن تشكيل كتيبة خدام مصر التي رأينا أهميتها لمساعدة الشعب والشرطة معا على أن يسود الأمن في خلال أربع سنوات في إطار احترام حقوق الإنسان، أما بدون ذلك فلا يمكن لأن الشرطة ستعتبر تشكيل الكتيبة خصما من رصيدها. وسوف يقوم المخبرون السريون بكل ما من شأنه إعاقتها.

...سَيْفٌ فَلْيُشْهَرْ، المعنى: إذا كان سيفا فليشهر، وإلا فهو قطعة حديد... وثَمَنٌ فَلْيُدْفَعْ.....نعم إذا كان ثَمَنًا... فَلْيُدْفَعْ، وإلا فلن تحصل على ما تريد. والسلعة غالية جدا، وتستحق... إنها آمال أمة.

كان العفو العام هو المطلوب من البداية، لكن أحدا لم يصرح به، ولو منح هذا المطلوب لمنتظريه لتغير كل شيء، ولو منح الآن لربحت الثورة من المعلومات والمساعدات الكثير، ولتغيرت نفوس كثيرة، وتحولت إليها، لتصبح لها بعد أن كانت عليها، لقد فقدت الثورة هذه الفرصة التي نأمل ألا تفقدها أول حكومة منتخبة. يجب أن تؤلفوا القلوب يا قوم....الآن الآن وليس غدا.

إن من يطلب العفو والمصالحة لا ينسى أن العدل قيمة أخلاقية أيضا، بل لا ينسى القيمة السياسية والمستقبلية للعدل، من حيث إنه يعطي العبرة والعظة. لكنه ينظر إلى المستقبل القريب والبعيد، سوف يؤدي العفو في المستقبل القريب إلى أن يأخذ الشهداء حقهم بوصفهم صناعا للتاريخ، بينما إذا ما فشلنا لا قدر الله فستضيع حقوقهم كلها، ويقال هوجة، كما قيل هوجة عرابي.

أما في المستقبل البعيد فنحن نعرف أن العدل الحقيقي عنده تعالى، حيث لا نسبية ولا ضرورة للموازنة، لقد أخذوا حقهم هناك الآن وسيأخذون . فلا تضيعوا حقهم في الدنيا بتحقيق حلمهم.

وفي النهاية لا يمكن أن أن نُخْرِجَ الآخرة من الحساب، لأنها رمانة الميزان، وعندما ندخل رمانة الميزان في الموقف سيقل الغيظ، ولن يسيطر الماضي وسننظر إلى المستقبل.

سألني صديق ذكي يدرس للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الطبية في اليابان، وكنا في حديقة بمدينة كيوتو، بعد أن صلينا العصر، في مكان ظننا أنه لم يُصَلِّ من قبلنا أحد فيه، وأحسسنا أن الأرض فرحة بنا، بل ترقص فرحا بالصلاة عليها.

قال: يتعرض بعض المؤمنين لمصائب كبيرة في حياتهم، بل إن بعض المؤمنين الصالحين قد يموت موتة مؤلمة جدا، فلماذا يحدث له ذلك ؟

قلت لهذا الصديق العزيز إن الإجابة عن سؤالك تحتاج إلى أن نتذكر ثلاثة أفكار :

– الفكرة الأولى هي أن الدنيا في مقابل الآخرة ليست ذات قيمة، إنها كالقطرة في مقابل المحيط، وكحبة الرمل في مقابل الصحراء الكبرى، ولذلك فلا يجوز أن نركز النظر عليها فقط فلا نرى الصورة كاملة، وإنما نرى زاوية ضيقة فحسب، إن هذه الحياة تمثل رقما من

الأرقام في مقابل الحياة الآخرة الأبدية التي تمثل المفهوم الرياضي ما لا نهاية، ونحن نعرف أن النتيجة واحدة إذا طرحنا أي رقم من ما لا نهاية، إذا طرحنا منها ألفا، أو مليارا، أو أكثر، فالنتيجة هي ما لا نهاية.

وإذن فالذي يحصل على ما لا نهاية من النعيم لا يؤثر ما حدث له في الدنيا على المجموع الكلي للنعيم الذي حصل عليه، وهذا معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم:" يُؤْتَى بِأَنْعَمِ أَهْلِ الدُّنْيَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُصْبَغُ فِي النَّارِ صَبْغَةً ثُمَّ يُقَالُ يَا ابْنَ آدَمَ هَلْ رَأَيْتَ خَيْرًا قَطُّ هَلْ مَرَّ بِكَ نَعِيمٌ قَطُّ فَيَقُولُ لَا وَاللَّهِ يَا رَبِّ. وَيُؤْتَى بِأَشَدِّ النَّاسِ بُؤْسًا فِي الدُّنْيَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيُصْبَغُ صَبْغَةً فِي الْجَنَّةِ فَيُقَالُ لَهُ يَا ابْنَ آدَمَ هَلْ رَأَيْتَ بُؤْسًا قَطُّ هَلْ مَرَّ بِكَ شِدَّةٌ قَطُّ فَيَقُولُ لَا وَاللَّهِ يَا رَبِّ مَا مَرَّ بِي بُؤْسٌ قَطُّ وَلَا رَأَيْتُ شِدَّةً قَطُّ"[١١] أليس في هذا عزاء؟!!

– الملاحظة الثانية هي أن الله قد جعل المصائب التي تصيب المؤمن في الدنيا كفارات، تمسح عنه ذنوبه كلها حتى إذا لقي الله فإنه يلقاه طاهرا نقيا، قال رسول الله صلى الله عليه:"مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا حُزْنٍ وَلَا أَذًى وَلَا غَمٍّ حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ "[١٢] .

ولذلك يعتبر ما يصيب الإنسان حلا لمشكل حقيقي، فإذا كان الإنسان سيتعرض للحساب يوم القيامة على كل ما فعل، فإن الموقف يكون عصيبا جدا، فلا أحد يستطيع أن ينجو من التقصير، ولذلك تكون المصائب حلولا، ولذلك يكثر الأذكياء الدعاء بالشهادة، على أساس الحسبة التالية: إذا كان الموت قادما لا محالة، فليكن شهادة تَجُبُّ ما قبلها. والأمر كذلك مع ما يصيب المؤمن من جراحات إنها ليست فواجع بقدر ما هي فرص.للحصول على الآخرة، ومن أهم هذه الفرص ما يصيب المؤمن من فقد غال عزيز إذا صبر عليه.

---

[١١] – رواه مسلم من حديث أنس رضي الله عنه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، الحديث رقم: ٥٠٢٧.

[١٢] ــ رواه البخاري من حديث أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة رضي الله عنهما، كتاب المرضى الحديث رقم: ٥٢٣٩

– أما الملاحظة الثالثة فهي أن الشرط للوصول إلى النتيجة الجيدة لهذه المصائب، وهو الصبر عليها، والرضا بها ليس شرطا صعبا ولا مستحيلا، بل إنه شرط مضمون على الله للمؤمنين إيمانا حقيقيا، فالله هو الذي يُثَبِّتُ المؤمنين على القول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، دون أن تزعزعهم المصائب أو الاختبارات، قال الله تعالى:﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْأَخِرَةِ ﴾[إبراهيم: ٢٧] .والذي يتصبر يصبره الله. نعم إن الذي يتصبر يصبره الله.

نحن إذن أمام فرص تمنح لبعض الناس للتعويض والمغفرة والوصول إلى الدرجات العليا في الجنة بافتراض الإخلاص طبعا، وهي فرص لا تتساوى نتائجها العظيمة مع ما فيها من ألم، فألم الدنيا في النهاية قليل لا بقاء له ، وكلنا جربنا بعض ألم الدنيا كما جربنا بعض لذتها، إنها أحاسيس لا نجد لها أثرا بعد انتهائها، فهي لا تدوم ولا تستمر، أما الذي يدوم فنعيم الجنة في الآخرة، وألم العذاب في الجحيم نعوذ بالله من أن نكون من أهلها. أليس في هذا ما يعزي ويخفف؟

لقد رد العقاد رحمه الله عن السؤال: لماذا خلق الله الكون وفيه ما فيه من نقص يدل عليه الظلم وغياب العدل؟

رد بقوله: وهل كان يمكن أن يخلقه كاملا؟ هل الكمال إلا لواحد هو الله؟ هل كان جائزا أصلا أن يخلق كاملا؟

وهي إجابة رائعة لكنها تحتاج إلى أن تكتمل، وسوف أكملها لكم، وذلك بالكشف عن بعض الوظائف الكبرى التي يؤديها هذا النقص، ثم بتوضيح أن هذا النقص ليس شيئا في الحقيقة؛ إذ ليس له وجود كَمِّيٍّ كما تقول الرياضيات.؟ وأعطيكم هذه الهدية التي وعدتكم بها، وهي هدية ذات قيمة كبيرة، وسوف أرسل إليكم بعد ذلك بعشرات مثلها في دراسة مستقلة عن الأسس العقلية للإيمان إذا قبلتم العفو، وإذا لم تقبلوا أيضا، لكنني أتمنى عليكم أن تقبلوا.

ما قيمة هذا النقص، الذي يُجَنِّنُ كل من هو مثل سعيد مهران؟

– إنه وسيلة للتفريق بين الدنيا والآخرة، ترفع الشوق إلى الآخرة التي يختفي فيها النقص والشر، ألا نشتاق إلى عالم يخلوا من الظلم والموت والألم والجوع والمرض والتعب؟

– إنَّه يعرف الإنسان أن الكمال الذاتي هو لله وحده، لأنه سيكون متذكرا دائما لهذه الحقيقة عندما يحصل نتيجة لكرم الله على النعيم الكامل، فيكون حصوله على النعيم التام بعد خوض تجربة تؤكد له أن ذلك ليس حقا له، وليس صفة ذاتية فيه، وإنما هو هبة من الخالق، صاحب الكمال الذاتي وحده، فلا ينسى أبدا الفرق بين الخالق والمخلوق.

لقد أراد الله مخلوقا يُظْهِرُ فيه كرمه ورحمته، فيرحمه إذا أخطأ، ويعطيه عطاء هائلا، على ألا يستبد به الغرور، فكانت تجربة هذه الحياة بنقصها حتمية. حتى نذكر أن الكمال الذي سنأخذه منحة من الله. ألم يصب الغرور أبانا في الجنة فنسي؟

– إن هذا القدر من النقص أداة مهمة لإظهار حقيقة الموقف الإنساني من الإيمان، فالمؤمن يصبر ويرضى ولا يصل أبدا إلى الدرجة القصوى من السخط التي يغيب معها العقل والأمل.

– إن الصبر على هذا النقص وسيلة لتطهير المؤمنين حتى يكونوا مستحقين لكرم الله الأعظم، فالحق أن أحدا لا يستحق الجنة بما عمل في الدنيا، فالجنة سلعة غالية جدا، وإنما يعطيها الله للإنسان بكرمه ورحمته، وبمغفرته لتقصيره في شكر نعم خالقه، إن عمل الإنسان في حقيقة الأمر لا يجعل الإنسان مستحقا للجزاء أصلا، فهو لا يكفي أن يكون ردا على نعم الله الذي سخر للإنسان كل شيء، قبل أن يعمل الإنسان شيئا، ولذلك فليس للإنسان ثواب عند الله إذا كان الحساب بالعدل، كما جاء في سفر أيوب:[١١مَنْ تَقَدَّمَنِي فَأُوفِيَهُ؟] بمعنى: " من بادرني بعطاء فأكافئه" ولم يبادر أحد الله بعطاء

إذن لا يستطيع الإنسان أن يحصل على الجنة عن طريق العدل، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم، ينصح المسلمين بأن يعملوا قدر ما يستطيعون، وأن يستبشروا برحمة الله، ولا يقلقوا من عدم كفاية العمل فإنه في كل الحالات لن يكون كافيا، قال خاتم الأنبياء

صلى الله عليه وسلم:" قَارِبُوا وَسَدِّدُوا وَاعْلَمُوا ، أَنَّهُ لَنْ يَنْجُوَ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِعَمَلِهِ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَا أَنْتَ ؟ ، قَالَ : " وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ"[١٣]

ولهذا كان الإنسان في حاجة دائمة إلى تحمل المصائب حتى يحصل على المغفرة والرحمة، لأنها كفارات تطهره فيكون أهلا للحصول على فضل ربه، ومن ثم فهي مهمة جدا في هذه المعادلة.

وتجاوز ألم الظلم هو بدوره كفارة عظمى. فلا يَزْهَدَنَّ في هذه الكفارة أحد..﴿ **وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ** ﴾ [المائدة:٤٥]. والداعي إلى الخير كفاعله، فلا يَنْسَيَنَّ ذلك أحد. ولسوف أدعو لمن يدعو إلى الخير، فلا تستهينوا بدعائي فإني أجيد الدعاء.

– لكن أهم وظائف هذه المصائب والشرور التي تصيب المؤمن أن إصابة المؤمنين بها كانت ضرورية لفكرة وجود مخلوق مختار، يؤمن بالله وهو حر غير مضطر.

إن فكرة الاختيار لم تكن ممكنة بدون أن يكون للمؤمنين نصيبهم من مصائب الدنيا، فلو اكتشف الناس أن الإيمان يمنع المصائب لآمن من في الأرض كلهم جميعا اضطرارا إلى الإيمان وخوفا من هذه المصائب، فجعل الله الأمر هكذا حتى تكون فكرة الاختيار قائمة.

أما القسم الثاني من إكمال إجابة العقاد الذي وعدتكم به بعد بيان شيء من وظائف النقص، فهو بيان أنه لا يوجد نقص من الناحية الرياضية أصلا...ذلك أن هذا النقص الذي يؤدي كل هذه الوظائف لا يساوي في الحقيقة شيئا من الناحية الكمية الرياضية، ولا وجود يذكر له.

لأن عمر الإنسان في هذه الدنيا بالنسبة إلى الآخرة رقم صغير بالنسبة إلى ما لا نهاية له– خذ أي رقم واطرحه من ما لا نهاية.

– تقول الرياضيات إن النتيجة هي ما لا نهاية.

---

[١٣] – رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، الحديث رقم:٥٩٤٧.

– وإذن فهو بلا قيمة حقيقية، كمن أخذ حبة رمل من الصحراء الكبرى، هل نقصها؟ أو قطرة ماء من البحر المحيط. هل أثر فيه؟ بل إن الأمر أبعد من ذلك .

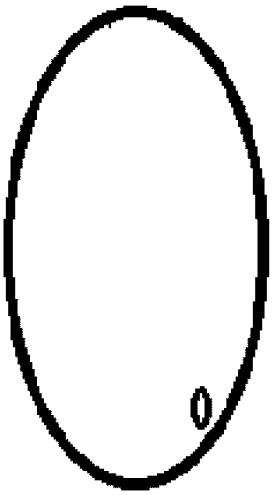

تخيلوا الشكل التوضيحي التالي:المخالف لقواعد مقياس الرسم، لأنها لو طبقت لاختفى الشكل التوضيحي.

– الكون دائرة كبرى ، والأرض التي فيها النقص والفساد دائرة صغرى داخلها، إذا تخيلنا الأبعاد الحقيقية للدائرتين، هل يمكن أن تروا الأرض. والأمر كذلك بالنسبة لزمان وجود الإنسان على الأرض، بالمقارنة بالزمن المطلق، قبل خلقه، والخلود في الجنة بعد انتهاء تجربة الدنيا، هل لهذا الزمن وجود يمكن رؤيته مهما تقدمت أجهزة الرصد.. وإذن لا وجود من الناحية الكمية لهذا النقص المرتبط بهذه الحياة، والذي يصيب البعض بالرفض، والغضب. والذي كان أحد ثلاثة أسباب أزرت عند البعض بقضية الدين. وجعلته يظن أنه مجرد وصايا أخلاقية، وليس طريقة أخرى من المنطق والحساب، هي الطريقة الصحيحة لأن الذين يخرجون الله من الحساب يخطئون في الحساب.

نعم إن العدل ليس هنا، بل هناك. وإن حكمة الله تامة، وإن حكمة الله كاملة. إن العدل المطلق هناك. أما هنا فنسبي،.وفيما ينتظره الصالحون ، والمظلومون ما يهون الأمور.

يمكنني الآن أن أطلب من حضراتكم قراءة وتدبر قوله تعالى: ﴿ **مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴿١٥﴾ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يُرِيدُ ﴿١٦﴾** ﴾ [الحج:١٥-١٦].

هناك أمور معقدة لا يمكن حسمها هنا، هل تعرفون أفضل وقت يمكن أن تفهموا فيه هذه الآية، هو لحظة الانتهاء من قصة حكاء العرب الأنجب: نجيب محفوظ: اللص والكلاب. لو وقف كل الوعاظ على صعيد واحد ليضعونا في الموقف الذي يجعلنا نفهم هذه الآية مثلما تفعل هذه الرواية لما نجحوا، فمن أراد أن يكون مثل سعيد مهران فليفعل، ولقد حاول الدرويش معه فلم ينجح.

أدخلوا الآخرة في الحساب يا قوم فإنها رمانة الميزان. بها يختلف الحكم والتقويم.

أتمنى ألا أقرأ بعد لمتسرع يقول إنني أطلب من الناس ترك الدنيا وانتظار العدل في الآخرة، فقد أصبح اجتزاء الكلام هو الموضة الشائعة في هذه الأيام، مثل انتشار الشك حتى في النفس.فالشروط التي قدمتها للمصالحة والعفو شروط جيدة، ثم إنه لا يوجد حديث عن إجبار، وإنما عن تفضل سيسعى إليه الرئيس الجديد بنفسه. اجعلوا المصالحة مطروحة على الطاولة. امنحوا من يريد أن يعود فرصة ليعود. لا تطرحوه في النار إذا كان من الممكن أن تسهلوا له طريقا إلى الجنة، لأنه لو سلك نصفهم فقط طريق الجنة لربحت مصر ربحا لا حدود له.

إن العدل في الإسلام قيمة عظمى، والحفاظ عليها من أوجب الواجبات لكننا نتحدث عن حالة خاصة جدا، نادرة التكرار، لا إمكانية واقعية فيها لتحقق العدل التام، وهذا أمر محتمل في هذه الحياة... إن نصر الله للمظلوم آت، لكن ليس لأحد أن يشترط على الله الموعد.

هذه حسبة قطاع من الذين يطالبون بالعفو، لا أقول كلهم، وإنما قطاع منهم، وهذا القطاع لا يجبر أحدا، وإنما يطلب السماح له بعرض تحذيراته ومخاوفه، فلا يُطَبِّقَنَ أحد سياسة: (أَقُودُكَ أَوْ أُبِيدُكَ)، إما أن تكون معي في وجهة نظري، وتطلب بالثأر مثلي، أو أقرر أنا التفسير المناسب لتخلفك عن اتباعي، والجراب ملآن بالتفاسير: غلظة القلب، وخيانة الدماء، والمتاجرة بالشهداء، والتفريط في الحقوق.، والدروشة وانتظار الآخرة، وإهمال الدنيا...(أَقُودُكَ أَوْ أُبِيدُكَ)، وقائمة التفسيرات طويلة

ليست القضية قضية غلظ القلب ، لكنه علم الأصول، [علم أصول الفقه وقواعد التفكير والاستدلال السليم]فخر هذه الأمة وفلسفتها. لقد أثبت أستاذنا الدكتور علي سامي النشار رحمه الله أن علم الأصول هو الممثل الحقيقي لحكمة المسلمين، وفلسفة الإسلام، وليس ما أنتجه تلامذة يونان.

فهل نترك تراث علم الأصول من أجل موقف شعري عاطفي؟

كلا، كلا، حتى أصحاب القلوب الرقيقة الذين يهزهم الظلم هزا ليس بمقدورهم الاستمرار في الغضب،. ليس بمقدوهم التنازل عن منجزات علم الأصول. ومنها:

– يجب أن تسد الذرائع، فلا نفعل شيئا مهما كانت أهميته إذا كان يمكن أن يُسْتَخْدَمَ لخطأ: نعم، نعم، لا نسمح للمندس أن يندس، أو نعكر الماء للراغب في الصيد في الماء العكر. فَلْيَكُنِ الماء صافيا حتى لا يصيد هؤلاء. .

– ويجب أن نختار أخف الضررين. وأفضل المصلحتين إذا حدث التعارض مما يعني أننا:

– قد نترك المصلحة من أجل مصلحة أكبر، وقد نتركها ونحن نعلم أنها مصلحة فرارا من ضرر، لأن:

– منع الضرر مقدم على جلب المصلحة.

– وقد نذهب للضرر اختيارا، إذا كان الذهاب إليه يمنع من ضرر أكبر.

لن نفخر بمبدأ سد الذرائع فيقول المالكية إنه لنا، ونقول لهم: (لا، بل للجميع) ثم نفعل ما يكون ذريعة لأكبر الشرور، ولن نعتز بفقه المآلات والنتائج ثم نفر من خطأ إلى خطيئة، ولن نطلب ما نراه مستحيلا، فطالب المستحيل لا يصل.

– ثم إن الأصل أنه لا شبقية لدى المؤمنين في شيء، لا شبقية للشبع في الدنيا،فـ" الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ "[١٤] يعرف أن الطعام الحقيقي غدا، ولا شبقية للعدل في الدنيا، فالعدل ليس هنا، بل هناك ، نحاول ما نستطيع هنا، لكننا نعرف أن الحقيقي هناك.

---

[١٤] متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، رواه البخاري في كتاب تفسير القرآن، الحديث رقم:٥٠٠١. ومسلم في كتاب الأشربة رقم: ٣٨٤٦.

لماذا الشبقية إلى أي شيء ؟ نأخذ ما نستطيع، ونفوض إلى الله ما كان الوصول إليه مغامرة... إلا أن تتحتم المغامرة ، فإذا كانت حتمية فأهل الآخرة هم المغامرون حقا.

لماذا الاستعجال ممن يعلم أن حقه سيصله سيصله لا محالة. لقد رفض يوسف عليه السلام الخروج من السجن مع أول فرصة لأنه كان يعلم من خلال الرؤيا أنه خارج لا محالة، فالذي ينظر الغد لا يصر على النتيجة اليوم بأي ثمن، ليس بأي ثمن.

تلك فلسفة أخرى يرحمكم الله فلا توجعوا الناس أكثر من وجعهم، بكل كلام يزيد الخلاف والشقاق. ويستحضر مساوئ الأخلاق. إن الموقف الآن الآن ليس موقفا شِعْرِيًّا، إنها آمال أمة. ويجب ألا يشوش على هدف الشهداء شيء. يجب ألا يشوش على هدفهم شيء.

إن قضية (لا تصالح حتى يعود كليب حيا) قضية شعرية، ليست قضية واقعية، فكليب لن يعود حيا، وشعار [يا نجيب حقهم. يا نموت زيهم] ليس هو المطلوب أبدًا. ليس المطلوب أن (نموت زيهم) إنما المطلوب أن نعيش كما كانوا يريدون، حتى تكون لتضحياتهم قيمة.

أعرف هذا الموقف الشعري جيدا، وأعيشه، وأعرف كيف يستبد بالعقول، حتى عقل من له حيثيات أخرى، تضاد الموقف الشعري وترفضه.

لقد قلت عندما رأيت صورة الفتاة المظلومة التي يغيظني احتجابها، لأنه يدل على عدم ثقتها بنا، وسوئنا الذي لا تريدون الاعتراف به، والذي يحتاج إلى جهد لتغييره- عندما رأيت صورتها وَوَغْدٌ يطأ صدرها بقدمه بدل أن يهرع إلى تغطيتها قلت: [آذنتنا ببينها أسماء] وهي قصيدة قلتها أيام أزمة البوسنة، وأكملتها أيام مذبحة جنين، آخذ فيها الموقف الشعري نفسه، وأحرض بالطريقة نفسها، طريقة[لا يَسْلَمُ الشَّرَفُ الرَّفِيعُ مِنَ الْأَذَى حَتَّى يُرَاقَ عَلَى جَوَانِبِهِ الدَّمُ] مستغلا وسائل التحريض نفسها، عند شعراء بكر وتغلب، ومستحضرا أجواء حرب البسوس كذلك كما تفعلون، لكنني أخذت موقف الحارث لا موقف مهلهل، فقد كان مهلهل أخو كليب ظالما، وكان كليب متكبرا متعاليا، لكن الحارث أراد أن يصلح فأرسل ابنه بُجَيْرًا فداء، لِيُقْتَلَ بكليب حتى يرضى مهلهل، فذهب

الفتى راضيا بالقتل من أجل المصالحة، فقتله مهلهل بشسع نعل كليب، ورفض الصلح، فاستحضر الحارث ناقته النعامة وكرر بيته الشهير(قَرِّبَا مَرْبَطَ النَّعَامَةِ مِنِّي: ... لِبُجَيْرٍ فِدَاهُ عَمِّي وَخَالِي) ، وأذاق مهلهلا ما لم يذقه من قبل . وأسره وأهانه..

وجدتني ساعة أن رأيت صورة الفتاة المظلومة أستحضر أبياتي أيام أزمة جينين:

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ بَيْنٍ يُخَافُ فِيهِ اللِّقَاءُ
حِينَمَا يَكْسَرُ الْقُلُوبَ وَيُعْضِي كُلَّ جَفْنٍ وَيَحْتَوِيهِ الْحَيَاءُ
حِينَمَا تُبْصِرُ الَّتِي أَسَرُوهَا تَسْتَغِيثُ وَفِي الْيَمِينِ اللِّوَاءُ
ثُمَّ سِيقَتْ وَأَنْتَ تَرْنُو إِلَيْهَا فَتَرَاهَا بِكُلِّ أَرْضٍ تُسَاءُ
بِالْأُورَالِ، وَآخَرُ الْعَهْدِ صَيْدَا فَالْخَلِيلُ فَالْقُبَّةُ الْعَصْمَاءُ
فَسَرَافِي فَمَاذِرٌ فَبُخَارَى فَنَسَا، فَالْجَزِيرَةُ الْخَضْرَاءُ
لا أَرَى مَنْ عَهِدْتُ فِيهَا فَأَبْكِي هَلْ سَيُغْنِي عَنِ الرِّجَالِ الْبُكَاءُ
وَبِعَيْنَيْكَ ثَارَتِ النَّارْ لَمَّا أَشْعَلَتْهَا وَطَارَتِ الْأَنْبَاءُ
حِينَ نَادَوْا وَشَقَّ قَلْبِي النِّدَاءُ فِي جِنِينَ يُعَرْبِدُ الْأَعْدَاءُ

....

يَرْتَجِي الصَّحْبُ أَنْ تَزُودَ عَنِ الْأَهْـ ـلِ وَتَحْمِي ذِمَارَهُمْ رَقْطَاءُ
كَيْفَ يَنْجُو الْقَطِيعُ كَيْفَ إِذَا مَا غُيِّبَ الْأَهْلُ وَالذِّئَابُ الرِّعَاءُ
يَا لِقَوْمِي وَلِلنَّعَامَةِ صَوْ لاتُ إِباءٍ وَلَيْسَ إِلَّا الدِّمَاءُ
قَرِّبَا مَرْبَطَ النَّعَامَةِ مِنِّي لِجِنِينَ لِكُلِّ غَالٍ فِدَاءُ
قَرِّبَا مَرْبَطَ النَّعَامَةِ مِنِّي لَيْسَ تَبْكِي عَلَى الذَّلِيلِ السَّمَاءُ
قَرِّبَا مَرْبَطَ النَّعَامَةِ مِنِّي قَدْ كَفَانَا مَا ضَيَّعَ الْأُمَرَاءُ

....

قَرِّبَاهُ ثُمَّ احْمِلا كُلَّ حُرٍّ وَكَرِيمٍ فَلِلْكِرَامِ إِبَاءُ

....

نعم لقد ضَبَطْتُ نفسي أكرر بيت الثأر [قَرِّبَا مَرْبَطَ النَّعَامَةِ مِنِّي]وأضيف فيه وأغير في كلماته، وأردد، [قَدْ كَفَانَا مَا ضَيَّعَ الْحُلَمَاءُ]وأسخر أيضا من صَبْرِنَا تماما كما تسخرون، وأعيد إنتاج النص وأزيد عليه ، ما لن أحكيه لكم كي لا تشتعل النفوس أكثر:.

لكن هذا [أكرمكم الله] موقف شعري ، يأخذ وقته، ثم يؤوب الإنسان إلى نفسه، وإلى عقله، وإلى دينه، وإلى الغد الآتي عندما يسأل الأسئلة التي لا يسألها أحد الآن: كيف؟ وماذا بعد؟ وبأي ثمن؟

ليس سهلا علي مثلي يعرف جيدا مدى الخسة والاستباحة التي تقف وراء جريمة مثل جريمة كنيسة القديسين أن يطلب العفو، إي وربي ليس سهلا. رغم أن الطلب سيكون رجاءً لا إلزاما، لكنه ليس سهلا.

ليس سهلا طلب العفو عن معركة البغل، وما دلت عليه من استباحة، وما كان فيها من إحساس بالمهانة، ومن إحساس بالعجز والرعب والخوف على الأمل، وهو إحساس جعل أسعد الناس حالا يومها الأبطال الذين كانوا يضربون، لا الذين كانوا يشاهدون ويتمنون أن يكونوا معهم فلا يستطيعون.

ليس سهلا على من يعرف ماذا تفعل النيران في قلوب أمهات شهداء الثورة أن يطلب العفو، ليس سهلا على مثلي أن يطلب من أحمد حرارة أن يعفو ويصفح:

وَيُلُمِّهَا شَلَّاءَ آثِمَةً يَدٌ مُدَّتْ إِلَيْه.

ذَهَبَتْ بِبَاصِرَتَيْ حَبِيبٍ، وَالضِّيَاءُ يَعُمُّ مِصْرَ عَلَى يَدَيْه.

وَيُلُمِّهِ مِنْ آمِرٍ وَغْدٍ، وَمَأْمُورٍ عَدَا سَفَهًا عَلَيْه.

إِيهِ حَرَارَةُ، وَالْحَرَارَةُ . مَا بِقَلْبِي حِينَ أَذْكُرُ مَا جَنَوه.

لَكِنَّ رَبَّكَ مُمْهِلٌ لا مُهْمِلٌ، والنَّصْرُ، حَقًّا مَا لَدَيْه

.....

تَوَّجْتَ قَوْمَكَ بِالْجَمِيلِ فَلَيْسَ نَنْسَى مَا صَنَعْتْ.

تَغْرِيدَةُ الْأَطْفَالِ أَنْتَ ..... إِذَا نَمَا زَرْعٌ زَرَعْتْ.

الْعُمْيُ هُمْ، وَالْعَارُ هُمْ... وَالْمُبْصِرُ الْوَضَّاحُ أَنْتْ.

فَاحْرِصْ عَلَى غَدِ مِصْرَ... لَيْسَ سِوَاهُ يَكْفِي مَا صَنَعْتْ.

[غيرت في النص وحذفت الآن للتخفيف،مما أضر بفنيته، لكنني لا أحب أن أكحلها فأعميها]

واضح موقفي إذن، فالشعر إنما أخذ اسمه من الشعور، وكما قال عبد العزيز المقالح:

وَيَا وَطَنِي مَا كُنْتُ يَوْمًا شَاعِرًا

وَلا أَحْبَبْتُ أَنْ تَأْكُلَ وَجْهَ عُمْرِيَ الْأَوْهَامْ

يَفْضَحُنِي الْكَلامْ

لَكِنَّهَا أَحْزَانُكَ الْكِبَار.

نعم، لكنها مصر ياقوم، هداكم الله، بل هي ليست مصر، إنها آمال أمة، هناك مغامرة في الاستمرار في المطالبة والتهرب، والمكايدة، وأعمال المخبرين السريين الذين لا تعرفونهم، والعملاء المزروعين في كل مكان، وبيننا كثيرون لا يستطيعون أن يقولوا لا لأن عليهم ذلة، يكسرون بها عيونهم، ليس من الحكمة أن تحارب من يعرفك ولا تعرفه.

ثم هناك من لا يزال حقا يرفض منطقنا، هو على خطأ لكن العقول لا تتغير في أجواء الصراع، والشك مشترك ليس من طرف واحد. والظلماء ليلاء، فمن يبصر.. إن أول طريق الإبصار هو العفو...

إن الخلاص من كل ذلك خير لمصر. ومصر تستحق كل الأثمان أن تدفع فيها.

نعم كل الأثمان ، وفي هدف واحد،، لا في أهداف متعددة... هو أن تقوم من جديد.

. ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ﴾ [الأحزاب:٤].

نعم أكررها: كل الأثمان ندفعها. وفي هدف واحد، أن تقوم مصر من جديد.

كم يستحق ذلك الهدف أن نبتلع كل دواء، وإن كان مرا، ولو كان جرعات الغيظ.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" مَا مِنْ جُرْعَةٍ أَعْظَمُ أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ ، مِنْ جُرْعَةِ غَيْظٍ كَظَمَهَا عَبْدٌ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ"[١٥]

---

[١٥] – رواه ابن ماجة من حديث عمر رضي الله عنه، كتاب الزهد، ٤١٨٧، وصححه الألباني، صحيح ابن ماجة، رقم: ٣٣٧٧.

قد تسألني، ولماذا لا يقبلون هم بالعدل والتفرغ للبناء معا، لماذا يتحزبون للظالمين؟ والإجابة بسيطة، لأنهم أهل العيب الآن.

نعم من تحالفوا على مقاومة العدل هم أهل العيب، وإذا جاء العيب من أهل العيب...أليس هذا هو الطبيعي؟ أما الذين ثاروا من أجل مصر فليسوا أهل العيب. أفليسوا هم الأحق بأن نرجوهم.

وسوف يندم أهل العيب، سوف يندم من أجرم، وسوف يندم من حمى المجرم بعد أن تتغير العقول والقلوب، لكن المشكلة أن طريق هذا التغيير يبدأ بالمصالحة، فخففوا شروطها حتى تتم، خففوا شروطها يرحمكم الله حتى تتم.

إن المشكلة في العقول، والقلوب. وتغيير العقول والقلوب يبدأ بالعفو، ويكتمل بنجاح عملية البناء. وخير الناس من يتنازل . والخيرية لن تكون فيهم أبدا، فلا حل سوى أن نتنازل نحن: يفكرون بعقلية القبيلة ﴿ **فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا** ﴾ [الفتح :٢٦] . من أحق بها وأهلها...لقد ألزم الله المظلومين كلمة التقوى، ومنعهم من المطالبة بالعدل...ثم ماذا حدث؟

ثم كان يا ما كان،،،

كان أن تغير الظالمون، ثم كان يا ما كان، كان أن اتحد الجميع بعد السكينة ثم بعد العفو يوم الفتح.

ثم كان يا ما كان، كان أن كونوا جميعا أهم دولة في التاريخ، بعد العفو، لأنهم صَدَّقُوا آخر الآية السابقة... اقرءوا الآية مرة آخرى، آخرها يقول: (**وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا**). وقد ذكر الله لنا علمه عن النفس الإنسانية: ﴿ **وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ** ﴾ . ألا تريدون أن تلقوها ، (هداكم الله) ما يلقاها إلا ذو حظ عظيم؟!

من أهل التقوى، أهل الخوف على مصر فنطلب منهم ؟

بعد معركة حنين أعطى النبي صلى الله عليه وسلم هدايا كثيرة جدا لصناديد قريش يجبر خاطرهم بعد أن فقدوا صولجانهم ، فتعجب شباب من الأنصار، كيف يعطي هولاء وقد كانوا أمس يحاربوننا، هل حَنَّ النبي إلى قومه؟ فجمعهم وقال: "إِنَّ قُرَيْشًا حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ وَمُصِيبَةٍ ، وَإِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَجْبُرَهُمْ وَأَتَأَلَّفَهُمْ ، أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى بُيُوتِكُمْ"[١٦] ؟ وفي رواية أحمد:" فَوَاللَّهِ لَمَا تَنْقَلِبُونَ بِهِ خَيْرٌ مِمَّا يَنْقَلِبُونَ بِهِ ، قَالُوا : أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ رَضِينَا" وبكوا حتى بلوا لحاهم، عندما عرفوا سبب ثقته في رد فعلهم، أنه وكلهم إلى إيمانهم، لأنهم أهل الخير.

من أولى بمصر فنطلب منه من أجل مصر؟

أما ترضون أن نتجرع جرعة غيظ ونرجع بمصر؟ إني أطلب عفوا مشروطا تنجو به مصر. عفوا قانونه (سَلِّمْ تَسْلَمْ)، سلم الآن الآن تسلم، حتى لا يكون هناك أي شبهة لمن يرفض، حتى لا يوجد رافض في قلبه مثقال ذرة من خير، حتى ننقي منهم من يمكن أن يؤوب.

[حاشية:١- عندما تعم البلوى، يكون تغيير المخطئين خير من عقابهم، نعاقب مَنْ؟ أو مَنْ أو مَنْ؟ من لم يتمرغ في الفساد والظلم والمغالبة وغلظة القلب ناله من غباره، يا قومنا تأملوا : من لم يتمرغ في الفساد ناله من غباره.

ثم ما قيمة الحياة إذا فقدنا كل هؤلاء الذين يستحقون العقاب وسنفقدهم في الطريق إلى العدل؟ أليس انضمامهم إلينا أفضل؟؟ إن التغيير يحتاج إلى زلزال نفسي، يبدأ بالعفو، ثم يكتمل بتغيير الواقع نفسه، ثم تتغير النفوس، تلك طبيعة الأمور في مثل هذه المراحل التاريخية النادرة، يحتاج الأمر إلى عمق، وإلى خبرة بالنفوس.

كأنكم لا تعرفون لماذا كان الناس يذهبون إلى كليات الشرطة، ويدفع أحدهم ما يساوي راتبه في عشرين عاما، أليس من أجل السلطة؟ كأنكم لا تعرفون كيف كانوا يعيشون، وما المنتظر ممن كان يعيش بهذه الطريقة؟ أيتغير هذا بين يوم وليلة؟ بدون زلزال نفسي، بدون أن ندهشهم بقدرتنا على العفو والمصالحة ورغبتنا في بناء مصر. يا قومي إن الخلاف الآن

---

[١٦] - رواه البخاري من حديث أنس رضي الله عنه، كتاب المغازي، رقم: ٤٠١٦.

خلاف عقول ونفوس، وهي لا تتغير فجأة، العفو والبناء هو العلاج، في كل التجارب الناجحة حدثت مصالحة تجبر النفوس.]

[والشرطة العسكرية، وما أدراك ما الشرطة العسكرية، هل كنتم تريدون منهم أن يكونوا حلماء؟ بأية أمارة يكونون هم الحلماء؟ من هو الحليم في الشارع الآن حتى يكون هؤلاء حلماء؟ ألسنا نحن الذين تركنا ذوات الناس تتضخم بالباطل؟ كيف تطلبون ما هو خارج طبيعة الأشياء؟ لماذا لا يذهب الخيال الواسع عند الظنون إلى احتمال أنهم لم يؤمروا بشيء.؟..يا قوم لم يؤمروا بما رأيناه في الصور التي آلمتنا، لكنهم تصرفوا وفق طبيعتهم، هل كان يمكن أن يخرجوا عن طبيعتهم؟ ألا نعرف هذه الطبيعة؟ ألسنا مسئولين عنها؟

عندما اسْتُخْرِجَتْ أَضْغَانُهُمْ خَرَجَتْ. عندما استخرجت أضغانهم خرجت. تأملوا قوله تعالى عن الإنسان، وكيف أن الله لم يطلب منه التطوع كثيرا بماله، لأن الله لو طلب ذلك لخرجت أضغانه،﴿ **وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ۝ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا۟ وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ**﴾ .. يا قومي ليست هناك أوامر بالضرورة بكل فعل، إنما خرجت أضغانهم في الموقف ذاته، في اللحظة ذاتها، لم يكن أمرا، وإنما لم يستطيعوا أن يصبروا، ويبدو أنه كان هناك من يستفز. سواء بدافع ثقافة القبيلة. أو بقصد الشر، كان هناك من يستفز فاستفزهم، وهم لذلك أهل، هي أضغان شاركنا في صناعتها تخرج عندما تستخرج، وثقافة المجتمع في معظمها الآن لا تعرف الصبر والحلم. وتتجاهل قيم التحضر. لا تتجاهلوا الواقع الذي أصبحنا فيه، وكأنهم وحدهم المخطئون. لا ترموهم بحجر قبل أن يمر على رؤوسنا التي طالما دفناها في الرمال، ولا نزال. هناك حدود للتوقع ترتبط بالطبيعة النفسية ولا يجوز تجاهلها.

يُصَرِّحُ البعض بأنه يريد أن يوقعهم في الخطأ ليشعل الأمر، هذه حسبته، ولكل حسبة تعجبه ولا يرى سواها، ولا تهم مآلات الأمور ونتاجها، المهم ما خطر في ذهنه، وما ينفس عن غله، أو ما يحقق هواه، ثم يجد من يتضامن معه من فريقه بعدما صرح بنيته في الاستفزاز... من كان في فريقي فهو مني مهما فعل. أليست هذه هي الحالقة.

إن الطريق الآمن الخالي من الأعراض الجانبية للضغط من أجل تسليم السلطة هو الاتفاق على موعد الثورة الجديدة إذا لم تسلم السلطة. لماذا يأخذ فريق وحده القرار، ويحدد بنفسه ساعة المعركة وأرضها، ثم يريد إجبار الجميع على المشاركة، وإلا فهم متخاذلون.

إذا كان الأمر ممكنا بدون معركة فلماذا؟ فلنحاول بدون معركة أولا. لا تتمنوا لقاء العدو، فما بالك بمن ليس عدوا. ومن لم نتيقن الظن به. ما هكذا يرعى حق مصر. نحن غدا في أمس الحاجة إلى دور الجيش في البناء، فليخرجوا راضين إذا كان ذلك ممكنا.، نحتاجهم في نوافل خارج الفروض التي عليهم، فإذا لم يخرجوا فملعون من يتخاذل. لكننا نكون عندئذ أهلا للنصر، لأن الحرب جاءتنا ولم نذهب إليها.

[حاشية٢، في ثقافتنا أمر جعلنا تجارا فاشلين، قارنوا بين تُجَّارِنَا وتجار أهلنا في الشام، لا نحب أن ندفع أولا ما يجب دفعه، ونريد أن نربح وحدنا ولا يربح الآخرون، ونفسد البيعة الرابحة لوجود احتمال لأن نربح أكثر فيضيع كل شيء.

هناك أثمان يجب دفعها أولا، لا تهربوا من هذه الحقيقة.. نتحدث عن ماليزيا، ولو فكرنا بطريقتنا فمحاضر محمد خائن، خائن، مجرم عميل. لقد تنازل نهائيا عن حلم استعادة سنغافورة الموجود عند كثيرين من أبناء الملايو في ماليزيا، سنغافورة التي كانت بريطانيا قد استأجرتها من الملك. لقد تنازل عن جزء أصيل من الدولة في نظر كثيرين من أبناء الشعب، عزله الاحتلال، وكان استرداده مستحيلا، لأن معظم أهله يرفضون، والعالم كله يرفض، وكان الإصرار على الوحدة سيعوق كل شيء، ويستهلك الدولة شيئا فشيئا. لقد قرر أن يدفع الثمن المطلوب أولا. رغم أن المعارضة في سنغافورة نفسها كانت ترفض الاستقلال الذي حدث منذ فترة قريبة لحكم محاضر محمد: ١٩٦٥، وظلت المعارضة في سنغافورة نفسها رافضة للاستقلال حتى بعد حكم محاضر محمد، ولو وصف لكم أحد من أبناء عِرْقِ الملايو الحالة النفسية للشعب لعرفتم أن قرار الرجل بوقف أحلام الاتحاد لم يكن شعبيا.

ولو فكرنا بطريقتنا فالثنائي عبد الله جول ورجب طيب أردوغان يتصفان بالجبن، جبناء جبناء، لقد قبلا في بداية الأمر ألا يكون لزوجة رئيس الجمهورية الحق في زيارته في مبنى حكومي لأنها محجبة...أين العدل هنا؟.

يا قومنا إذا تعين دفع الثمن لا بد أن يدفع، وما الثمن المطلوب دفعه؟ جرعة غيظ نتجرعها، فتكون خير جرعة؟ أو قبول اختيار الناس لمن يحكمونهم حتى نلتقط الأنفاس؟ ليس هذا كثيرا على مستقبل مصر. وسوف يربح منه الجميع.]

وأكرر إذا كان هناك خوف من عدم تسليم السلطة فليس هناك وسيلة ضغط إلا اتحادنا في تحديد موعد الثورة القادمة بعد ساعة واحدة من الموعد المحدد. هذا ضغط لا حدود له، ضغط لا يوجد مثله، لكنه آمن. بدون أعراض جانبيه. هل فقدنا قدرتنا على الخيال إلا في سوء الظن؟ لن يستطيع أحد أن يلعب بالدستور. الخطوط الحمراء لن تخترق، والمهم هو التطبيق، فإذا اخترقت فسيكون الحق معنا، وسنجتمع على المخطئ بعد أن يجرم، ليس من ثقافتنا الحروب الوقائية على الظنون، إنما من ثقافتنا ألا نتمنى الحرب، فإذا ابتلينا بها صبرنا.

[حاشية ٣. – دم الشهداء أغلى من أن يستغل إلا لمصر، إلا لمصر، ويجب أن يبعد تماما عن مكايدات السياسة، لكل طريقته في تحقيق هدف الشهداء، نعم يوجد من يريد تحقيق الهدف بطريقة أخرى.

لا تجعلوه للبعض قميص عثمان. أقسم لقد سمعت تحريضا لا يمكن أن يكون المراد به الخير العام أبدا، مهما أحسنا الظن، ومهما قلبنا الكلام ظهرا لبطن لنجد له محملا حسنا فلا يمكن أن يكون المقصود منه هو الصالح العام ،ولقد تأكد لَدَيَّ أن البعض يذيع أخبارا يرى بعينه أنها كاذبة، لكنه يذيعها لأنها تفيد في التحريض.

أعرف أن الشباب بعيدون عن ذلك، يوجعهم فقط ما حدث لأحبابهم، ويخافون من النكوص عن الطريق، ولا يأمنون بعد علامات حقيقية على التلاعب، كالمادتين التاسعة والعاشرة من الوثيقة المشهورة. لكن الشباب لا يتحكمون في نوايا غيرهم. ألا تلاحظون أن الشهداء وأسرهم تُرِكُوا للشباب وحدهم فترة طويلة دون اهتمام إعلامي بحقوقهم؟

لقد عُلِّقَ قميص عثمان رضي الله عنه المضرج بالدم الذكي طويلا حتى يملأ الغيظ القلوب، وتسعى للانتقام،ثم إن الذين استغلوا دم عثمان للوصول إلى أهدافهم صرحوا فور تحقيق أهدافهم باستحالة الثأر، وتوقفوا عن المطالبة به، لكنهم توقفوا فقط بعد أو وصلوا للحكم، وضاع الأمل في دولة العدل.

لماذا يضع أنصار العدل أنفسهم في الكفة مع آخرين، هناك من يشعلون الأمر على خلفية أخرى غير طلب العدل؟

ولماذا يضع أنصار العدل طالبي العفو كلهم في كفة واحدة، هناك من يطلبون المصالحة على خلفية أخرى غير الاستهانة بالظلم.

لسنا فريقين فقط هداكم الله بل فرق متعددة... لماذا هواية التصنيف في ثنائيات تختزل مشاهد معقدة، وتبسط الأمور فلا نفهمها حق فهمها]

[حاشية ٤:- (اِطْلَعُوا مِنْ دُولْ) دم الشهداء، أو ثأر الأحياء، [أما الشهداء فقد أخذوا حقهم كاملا غير منقوص، هم: ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾] لقد جاءت للمخلصين المستحقين منهم شهادة من حيث لا يحتسبون، هل كان أحد ينتظر شهادة حقيقية عجيبة، شهادة وهو في أرض مصر، آلان شهادة؟ أليس هذا عجيبا، اغبطوهم، فلستم أهلا لأن تكونوا مثلهم.]. ثم إنه لا ثمن لدمهم في الدنيا إلا تسليم السلطة في مصر إلى من يريده الشعب، لبدء حياة حرة كاملة.

[حاشية ٥. هناك حالة تسمى حالة سيطرة المجال، تدخل فيها العقول عندما يستبد بها الغضب أو الهوى، تدخلها وهي لا تدري، يسميها الحديث النبوي الشريف مرحلة الإغلاق، "ولا طلاق ولا عتاق في إغلاق" والحل عند الأصوليين موقف عقلي يسمونه التوقف، لا تقل: نعم، لا تقل لا، توقف، إذا كان التشويش هو سيد الموقف توقف، وإذا لم يسعف العقل فالأخلاق هي الحل. ياقومنا اتهموا رأيكم[هداكم الله] الأخلاق الآن هي الحل، فلم يعد فينا من يشهد، الكل قاتل أو قتيل.أو طالب بالدم].

[حاشية:٦: تتردد في أمريكا الآن العبارة التي استخدمها كلنتون في حمتله الانتخابية، فأسقط به بوش الأب، ثم نسيها بوش الابن ، عندما هاجم العراق، فكاد أن يسقط

أمريكا نفسها، ولا يزال الاحتمال قائما، إنها العبارة التالية: "إنه الاقتصاد يا غبي" كما تتردد عبارة هيلاري وزيرة الخارجية، وقد سئلت عن سبب توقفها عن لوم الصين في ملف حقوق الإنسان: قالت:" لا أحد يتكلم مع صاحب المصرف" إذا فرغ المصرف هداكم الله فليس هناك حر، ليس هناك حر تحت الضرورة، كم صبرت الصين، وماذا تجرعت حتى أصبحت صاحبة المصرف؟].

لقد انجررت إلى الخطابية أعرف ذلك، لكن القضية ليست قضية عقول، إنها قضية نفوس يجب أن تغسل حتى تعمل العقول. نعم يجب أن تغسل النفوس أولا حتى تعمل العقول، ولذلك كنت مضطرا إلى هذه المرافعة لتغسل القلوب.

وحتى أكون وفيا للعلم، ولصفتي الأكاديمية، وللعدل والقانون فيجب الإقرار بأمرين، وإلا كان الكلام السابق خطأ يركز على احتمال واحد، وكان فتنة ربما تضر ببعض الأحبة:

– الأول أن هناك مدخلا لرفض الكلام السابق كله، هو رفض فكرة الاستحالة، أي أن تحقيق العدل لن يضر إذا وجدت الإرادة السياسية، ولكنني أقول لمن يرفض، حتى لو كانت هذه حساباتك، وكنت ترى الأمر ممكنا لا مستحيلا فلماذا المغامرة؟

تدبر تاريخ الدولة المصرية في الفترة الأخيرة وتذكر حجم الظلم والتعذيب في السجون، ومستوى الفساد وعمومه، وسل نفسك عن الموقف المحتمل لمن صنعوا ذلك إذا توقعوا الحساب القريب، وعلى أيدي المظلومين، فسترى أن الأمر مغامرة على الأقل. إنهم يتساندون حتى لا يخترقوا، إن القضية أكبر من قضية الثوار. بل ليس المقصود بكلامي بشكل أصلي قضية الثوار، وإنما بشكل تبعي، إنما أطلب العفو عاما حتى يصدقه الجميع. لقد كانت مرحلة إجرام وظلم لا حدود له، فلماذا المغامرة؟

إنها على الأقل مغامرة. والمغامرة يجب ألا تكون مطروحة إلا في الضروريات، لا يقف التاريخ أبدا في صف الذين تلقوا جيش مؤتة بالتراب واتهموهم بالفرار. لقد وجد خالد بن الوليد جيشه ثلاثة آلاف في مواجهة مائتي ألف، من أشجع في تاريخنا من خالد؟ لكنه انسحب، فتلقاه المغامرون بالتراب يتهمون الجيش بالفرار، لكن النبي قال لا، بل هم الكرار لا الفرار، وكان يا ما كان، كان أن كروا في تبوك ثم في اليرموك.

لماذا المغامرة؟ لا سيما أن المعروض عفو مشروط، مشروط بالتعويض، وبرد الاعتبار كاملا ثم بالدية الهائلة ، ثم باستسماح الرئيس القادم بنفسه لأولياء الدم في بيوتهم، ومشروط بمكاسب كبيرة لمصر. اجعلوا الشروط ممكنة حتى تتحقق الأهداف.

– والثاني هو أنني أكرر أن الحديث عن العفو هو بالنسبة للمظلوم شخصيا لا يخرج من دائرة التطوع إلى دائرة الإلزامات، فالإنسان أضعف من أن يُلْزَمَ ولو بالخير، لأن ذلك قد يفتنه، وإن لصاحب الحق مقالا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم، وفوق ذلك قال تعالى: ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [النساء: ١٤٨]، ولكننا نُحَبِّبُ المظلوم في العفو، ونعطيه ما هو ممكن من العدل، والإكرام، والتعويض، وله علينا العتبى حتى يرضى، وسنرجوه فقط أن يكون من هؤلاء: ﴿ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

نعم بالنسبة للدماء فلا إجبار، كل المطلوب أن نُخَلِّي بين أصحاب الدماء ونفوسهم فترة، بعد ألا يكونوا تحت أي نوع من أنواع الضرورة، وترد لهم الدولة شيئا من فضلهم. لا إجبار، ولا حق لأحد في الإجبار. فقط نتوقف للتأمل في الموقف، ولتكريم الأبطال بما هم أهله، ولتدقيق التحقيقات، ونترك الحكومة القادمة والمظلومين الذين يجب أن يكونوا حبة قلبها.

= قال المرشح (س) لذلك فسوف أعالج بنفسي موضوع العتبى للمظلومين حتى يرضوا دون تركه للجان أو هيئات بل بنفسي وفي بيوتهم إن قبلوا، وسيقبلون إن شاء الله، بعد تنفيذ البرنامج الثلاثي، وفترة هدوء نسبية قصيرة، وفي النهاية لا يمكن الإجبار.

وإذن فأنا حر في أن أطلب ما أريد، وهم في النهاية فوق الرؤوس قبلوا أو لم يقبلوا، لكنهم سيقبلون.

أما الإخوان والإسلاميون الآخرون فهم الضحايا الذين سيكون الأمر معهم أصعب، في قانون العفو العام على عكس ما يظن. لقد تعبوا كثيرا في توثيق الجرائم التي تعرضوا لها. قال المرشح (س) لكن هؤلاء يحفظون أن المسلمين يجير عليهم أدناهم. قال المرشح س، ولسوف أجير عليهم من أجل مصر، أما السلفيون فالأمر معهم أسهل إن شاء الله.

اقبلوا المصالحة والعفو العام يرحمكم الله تربحوا وتربح مصر معكم. أو ارفضوه فإن بينكم وبين ما تريدون الآن وحالا طريقا طويلا. واجعلوها ثأرا بين عائلة الثوار، وعائلة سُمِّيَتْ عائلة الأمن والفلول، [وهي قائمة طويلة لو تعلمون، آه لو كانت قصيرة. لكنها طويلة، ولكنكم لا تعرفون]. وآه لو كنت أرجو مجرد تعويم مصر وإقالة عثرتها. إذن لما عدلت عن طلب العدل كاملا، لَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثّلٍ... إن في آخر النفق حدائق وارفة غناء، والنفق مفخخ من داخله، والصواريخ موجهة إليه، ولا بد من القفز بسرعة، والله حسبنا ونعم الوكيل.

الفصل الثامن:

وما الذي يبقى؟

بعد هذه الرحلة الطويلة التي تمثل الجزء الأول من الأفكار التي وددت مناقشتها معك بوصفها برنامج عمل أقترحه للمرحلة القادمة أجدني عزيزي القارئ، ملزما بالاعتذار لك عما يكون قدر بدر من تقصير، راجيا من الله تعالى ثم منك المغفرة. أما ما قد تكون هذه الرسالة قد سببته لك من استنفار فكري، ومعاندة لما استقر عندك من آراء فأمر أسعد به ولا أعتذر عنه، وأزعم أنني لو نجحت فقط في أن أصل إلى نتيجة واحدة مؤداها أن علينا الآن جميعًا أن نتهم رأينا لَعَدَدْتُ ذلك نجاحا يساوي ما بذلته في الكتابة إليك من جهد؛ لأن هذا في حد ذاته يكفي لأن نتفق على ألا نتعارك بالقول أوبغيره، إننا الآن في أيام مهمة من تاريخ مصر، لم يتح لغيرنا أن يعيشها، وعندما ندرك ثقل هذا الحمل، فقد نكون على الطريق، بل إن هناك احتمالا كبيرا لأن نكون في أيام من أيام الله في مصر، وأيام الله بها كثيره، بمعنى الأيام التي يتجلى الرحمن فيها علينا ببركته، وحينئذ لا يجوز لنا من باب الاستبشار على الأقل أن نرفع السلاح، ولا يعني ذلك بالضرورة أن نتفق، وإنما أن نكون قادرين على أن نتهم رأينا، إذ إن هذا الاتهام سيجعلنا نقر بالحاجة إلى حَكَمٍ.

لقد وقف الصحابي الجليل سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ يوم صفين يطلب من المسلمين شيئا واحدا، هو أن يتهموا رأيهم، قال في حديث الصحيحين: البخاري ومسلم: " اتَّهِمُوا رَأْيَكُمْ. رَأَيْتُنِي، يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَرَدَدْتُهُ" وهو يقصد أن يدلل بخبر أبي جندل على أن الإنسان قد يتعصب لرأيه غاية التعصب، ولا يرى رأيًا سواه، لدرجة أن يتمنى أن يكون قادرا على رد رأي النبي نفسه ثقة في صحة رأيه هو ، ثم يثبت له بعد ذلك خطأ رأيه ثباتا قاطعا، وكذلك كان شأن الناس في قصة أبي جندل يوم الحديبية.

ورغم أنه قد جاءهم بالدليل القاطع الذي عايشوه على إمكانية خطأ الرأي الموثوق به الثقة كلها، فإن أحدا لم يتهم رأيه يوم صفين، وكان يا ما كان أن لجأ المسلمون إلى السيف، وكان يا ما كان أنهم لم يتحدوا بعدها، وكان يا ما كان أن تكرر قول شاعرهم:

نَصَحْتُ قُومِي بِمُنْعَرِجِ اللِّوَى فَلَمْ يَسْتَبِينُوا النُّصْحَ إِلا ضُحَى الْغَدِ

ولكن في ضحى الغد كانت المعركة قد انتهت، والكارثة قد حلت.

ولذلك أعترف لك الآن بأن هدفي كان أساسا هو أن (أشاكسك) حتى أطلب منك فيما بعد أن تتهم رأيك، وفي إطار هذه الهدف حاولت جاهدا ليس أن أقنعك برأيي، وإن كنت لا أنفي حبي لذلك، وإنما على الأقل أقنعك بأن رأيي رَأْيٌ ليس من حقك أن تزيحه من على الطاولة بيدك، ولعل هذا كان سبب تقنيات كثيرة استخدمتها لتعرف أن من يحدثك لا يجوز تجاهل قوله، لم أكن أبدا أقصد أن أضفي بها أهمية على نفسي، فأنا طالب علم، وأول أثر يصنعه العلم في طالبه إن كان صادقا أنه يَكْسَرُه، نعم يكسره؛ إذ يعلمه أن ما بقي من عمره لا يكفي ليتعلم ما يجب عليه أن يتعلمه، ولذلك أعتذر مخلصا عن كل التقنيات الخطابية التي استخدمتها لأمنعك من تزييف رأيي، واستسهال إلقائه من على الطاولة، وأحسب أن هذا حقي عليك بدون هذه التقنيات، فكما أقر مخلصا بأن حقك في هذا الوطن لا يقل قيد أنملة عن حقي فيه، فإن لي عليك مثل ذلك، وكما أقر صادقا بأن عقلي ليس أولى بالفهم من عقلك فإن لي عليك مثل ذلك، ولهذا حَرَصْتُ على عرض شبكة واسعة من الأفكار أعرف أنه لا يوجد فريق في مصر الآن إلا ويرفض بعضها، حتى أكون قد (شاكست) الجميع. وحسبنا بعد ذلك أن نتهم رأينا.

نعم لم يكن خافيا علي أن نشر هذه الرسالة بدون الفصلين الأخيرين كان سيجعلها ذات حظوة عند الجميع، فهي تقدم ما يحتاجه الناس الآن ولا يُقَدَّمُ لهم، لكن الدين النصيحة، ولا يجوز تأخير النصيحة عن وقتها خوف رفض بعض الناس لها.

إن الأثر الأهم لاتهام الرأي هو أن نقتنع جميعًا بحاجتنا إلى الاتفاق أو التحكيم، أما الاتفاق فما أروعه إن حدث، وما أكثر بركته لو تم، إنه يستنزل البركات فتنزل غيثا شاملا. وما أجمل أن يتنازل كل منا قليلا لكي يحدث ذلك، لكن هذا ليس متاحا في كل وقت، وليس متاحا حول كل موضوع، ومن ثم فالتحكيم هو الحل، والقانون هو الفيصل، ولو قَلَّبْنَا الأرض ظهرا لبطن، فلن نجد أحق بأن يكون حكما في أمور السياسة من الناس الذين سيدفعون الثمن، وإذن فليس أمامنا عند الاختلاف إلا التحكيم والقانون، أقول

ذلك وأنا أعرف أن رأيي على سبيل المثال في الفصل السابع بحتمية العفو العام قد لا يلقى قبولا، وأنا واثق الآن بأنه ضروري، ومع ذلك فليس أمامي إلا التحكيم والقانون، وقبول حكم الناس، بعد آن آخذ فرصتي في خطابهم. ليس لي أن أشتم الرافض لثقتي في أن رفضه شديد الضرر، لأني لو فعلت فسوف يشتمني، ولا أن أرفع يدي عليه لأني لو فعلك فأنا أعطيه الحق في رفع يده، نعم يجب أن نتذكر ذلك جيدا، من شتم سيشتم ومن خون سيخون وإن صُبِرَ عليه بعض الوقت .

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمْحَهُ إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاح

ومع ذلك فهناك أمور قليلة أتمنى عليك أيها القارئ الكريم أن تعطيها اهتماما أكبر من اعتبارها مجرد رأي عابر، أولها أن الأمل كبير جدا في أن تقفز هذه الأمة قفزة كبرى إلى الأمام، لقد طرحت الفصول الأولى برنامجا اقتصاديا سهلا من ناحية، وتنفيذه مؤكد النتائج من ناحية أخرى، وأهم من ذلك أنها عرضت تفسيرا محتملا لهذه الثورة يشير إلى أنها قد تكون بركة. وبركة الله إذا جاءت لا تتوقف، وبأيدينا نحن أن نجعل هذا الاحتمال مؤكدا لو أوقفنا الشقاق.

أما ثاني هذه الأمور فهو أن تفاصيل البرنامج الاقتصادي المقدم ليست هي الأساس، فقد يكون لديك ما هو أهم منه، لكن هذا لا ينطبق على أفكار اقتصادية بعينها في زعمي أنها يجب أن تبقى، منها عدم تركيز الجهد كله على إصلاح القديم، إيانا ثم إيانا والترقيع فقط، بل يجب أن يكون هناك الجديد الذي يؤسس من أول يوم على ما هو صحيح، ومنها أن استغلال الأصول لا يجوز أن يكون في الطعام والشراب، فعلينا أن نتحمل قليلا، بل في بناء أصول جديدة، ومنه أن عصر مصر هو أساس التنمية في البداية لا انتظار التمويل الخارجي، ومنها أن الحالة النفسية للأمة شرط للنجاح، وكذلك الإصلاح الثقافي بما يشمله من تصورات وأخلاق. ومنها أن الأمر يحتاج إلى وقت. وأن التشغيل المكثف هو الأساس، وأن استغلال الطلب على الخدمات من أهم وسائل التشغيل، وأن صناعة الطلب الإجباري لصالح الفقراء حق وواجب الآن، حيث إن قدرتها على التشغيل هائلة. وأن تنمية الادخار أساس التقدم، وأنه لا يجوز إضاعة المال، بأي شكل من

الأشكال كما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم. وأن استيراد الحلول الجاهزة لا أمل فيه، لا بد من تفصيل الثوب على مقاس مصر، قد نستورد بعض الخيوط، نستورد خيوطا منفصلة من هنا أو هناك، لكن تصميم الثوب وتنفيذه يجب أن يكون هنا لا هناك. هنا في الزمان، في العام الذي نحن فيه، وهنا في المكان في مصر لا في الشرق أو الغرب؛ ولذلك قلت إن علينا أن نبحث عن المبدعين الآن كما يبحث الظمآن في قيظ الصحراء عن قطرة الماء.

من هذه الأفكار أيضا أن السرعة حاسمة، فالفواجع لن تنتظر طويلا .إن خطة عظيمة تتأخر نتائجها لا تصلح الآن، حيث لا نضمن ماذا سيحدث قبل أن تتحقق هذه النتائج. ومنها أن الإبداع معناه أن نحقق الحل الذي لا يخسر فيه أحد بل يربح الجميع، قدر الطاقة بطبيعة الحال، لا داعي للثنائيات إما المصلحة العامة أو الخاصة، فلنحقق العامة من خلال الخاصة، ومنها ضرورة منع استهداف تعويم مصر، لا تجوز المسكنات الآن، قد استفحل الداء، ولذا لا يجوز إجبار أي حكومة على المسكنات إذا أضعفنا موقفها، وحاولنا تعييرها بما ليس منه بد من آلام النمو، وإذا لم يكن التعويم جائزا فلا بد من نقل التكنولوجيا، وعندئذ سنتمكن من تصنيع مصر، بل الأمة العربيةكلها، إن القيمة المضافة التي تضعها العقول على المادة الخام هي الآن جوهر التنمية، بل لقد أصبحت العقول هي المادة الخام نفسها، وإذا كان ذلك كذلك فالتعليم والإبداع أساس التنمية. ومن حسن حظنا أن لدينا ما نبدأ به في مصر.

من هذه الأفكار أن الإنسان هو أساس التنمية وهدفها، هو المحطة الأولى والأخيرة، فلا يجوز تجاهل تأثير أي قرار عليه، على قلبه ونفسيته قبل أوضاعه المادية، ولذا يجب إحياء السياسة بعد موتها في بلادنا، فإن غير الموهوبين سياسيا يستحيل عليهم إدراك هذه الأمور. ليست معادلات أساتذة الجامعة مناسبة الآن، إلا من له حيثية أخرى، وليس هناك حصص للضباط في الإدارة إلا من له حيثية أخرى، وقليل ما هم ولنكرر دائما أحاديث النبي عن الكفاءة في الإدارة، ولنجعلها جزءا من الثقافة العامة للأمة.

ومن هذه الأفكار التي يجب أن تبقى أن الحديث عن انسحاب الدولة بضاعة زائفة، فلم تكن الدولة في بداية التنمية في أمريكا أو ألمانيا أو ماليزيا أو كوريا أو غيرها منسحبة، وإنما تفكر الأمم في تقليل تدخل الدولة بعد نجاح التنمية لا في بدايتها، ثم إن الدولة لما انسحبت تماما في أمريكا حدثت الكارثة، وتمكن أشخاص محدودون من صناعة كوارث لا حدود لها. إن المهم هو كيف تتدخل الدولة، هل لإقصاء القطاع الخاص أم لمشاركته، هل للاحتكار أم لتحقيق العدالة، هل من خلال إدارات ناجحة أم من خلال موظفين فاسدين عديمي الكفاءة.

ومن هذه الأفكار أن هذه الأمة العربية في كل أجزائها خير، ولكل أبنائها وظيفة، وليس لنا سوى أن يقبل بعضنا بعضا، وأن نزرع الثقة والتعاون، وذلك ممكن جدا بقدر ما هو ضروري. وبما أن بث الثقة قد يحتاج إلى وقت، فإن علينا أن نبدأ بعصر مصر، ولنحاول علاج أدواء العرب، بالحلول التي تراعي الجميع، وتتيح لكل قادر على المساهمة مكانا يناسبه في مشروع النهضة، يوظف فيه طاقته، ويحقق به فخره. إن الأمر يستحق، وإن الثمار المرجوة عظيمة. ولئن فعلنا ذلك فَلَتَقَرَّنَّ أعيننا بما هو أبعد الآن عن خيالنا.

من هذه الأفكار أيضا أن أية خطة بدون رؤية عامة لا يمكنها أن تصنع قفزة إلى الإمام، إن بناء رؤية عامة واضحة من شأنه أن يُظْهِرَ آلاف التجليات والإجراءات التي تحققها، وأن يستبعد الأفعال التي تضر بها، وأن يدعم التراكم، فلا نعيد اختراع العجلة كل يوم، إن وجود الرؤية العامة يجعل اللاحق يكمل ما بناه السابق، ويساعد على التصحيح والتقويم فدائما سنسأل عن علاقة الإجراءات التي تتم بالرؤية فيتم تصحيح الأمور وتظهر التعديلات والإضافات المناسبة.

ومن هذه الأفكار التي أودعها عندك أمانة أيها القارئ الكريم أن أضرب الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي بشقيه الأخلاقي والفلسفي متداخلة، وهناك محطات على كل محور من هذه المحاور لا يمكن الوصول إليها إلا بالانطلاق من محطات بعينها على المحور الآخر، فلا بد لكي نصل مثلا إلى النقطة (س) في الإصلاح السياسي أن نكون قد انطلقنا من النقطة (ص) في الإصلاح الثقافي، وغياب هذه الفكرة تحديدا كان سبب فشل

محاولات التنمية السابقة، وهو قد يؤدي إلى استعجال يضيع كل شيء، هذه طبيعة الأشياء، وإذا كانت طبيعة الزبادي أن يصنع في ست ساعات فلا تتهموا الصانع لأنه لم يقدمه بعد ساعتين.

وتنطبق هذه الفكرة على الأخلاق بقد ما تنطبق على التصورات، فهناك أمور تتصل بالأخلاق والتصورات تستحيل التنمية بدونها من ناحية، كما أن وجودها يصنع التنمية مهما كانت الصعاب، وقد أوضحت ذلك ملخصا في هذه الرسالة، وتفصيليا في دراستي عن الإيمان والعمران، وهي منشورة ضمن أعمال الندوة الدولية للحديث النبوي الشريف.

إنني حريص جدا على هذه النقطة، فهي حصيلة اهتمام طويل، ودراسات أعنى بها منذ عشرين عاما، نشرت في دوريات علمية محكمة، ونوقشت وأقرت في ندوات متخصصة، [وأستغفر الله، عدت من جديد لتخويفك من إهمال أفكاري، لكنه حبي لهذه الأمه، يغلبني دائما، والحب غَلَّابٌ].

ثم إن من هذه الأفكار التي أريد أو أودعها أمانة بين يديك لتوليها عناية أكبر من غيرها أنه لا بد من تجذير فلسفة التنمية في هذه التربة المباركة لتبقى، لقد شَبِعْنَا ومضات سرعان ما تخبو، وآن الأوان لأن تكون شجرتنا شجرة وارفة،(أصلها ثابت وفرعها في السماء، تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها) ولا يكون ذلك إلا بأن تكون فلسفة التنمية نابعة من عقيدتنا، سهلة في سهولة عقيدتنا، واضحة في وضوح عقيدتنا، تطير مع الرياح، وتُتَدَاوَلُ على الألسنة كلها، ولهذا أوصيكم خيرا بالتأصيل المقدم هنا للحرية وربطها بقضية الخلق، فإنه صحيح منتج إن شاء الله، وأوصيكم خيرا بالتسويغ المقدم للدولة في الإسلام، وربطه بضرورة اتقاء الفتن للحفاظ على الإيمان، ويلحق به التأصيل المقدم لأهمية الدنيا، وحتمية التنمية للحفاظ على الإيمان، ولتسبيح الرحمن أيضا، وأوصيكم خيرا بالتأصيل المقدم لوظيفة العمل الأهلي الوقفي ولأهمية المنائح ضمن فلسفة الحسنات والسيئات في الإسلام، وكلها أفكار صحيحة إن شاء الله نابجة عن بحوث علمية محكمة وموافق عليها على نطاق واسع من كوكبة من خيرة علماء المسلمين، (وأستغفر الله من جديد، عدت لتخويفك من إهمال أفكاري وهل ييأس مكرر الذنب من رحمته) .

ومن هذه الأفكار ضرورة التقويم الدائم ووضع المعايير الصحيحة، وإيانا ثم إيانا من المعيار الكاذب للنظام السابق: أين أصبحنا الآن من وضعنا أمس؟ إنه معيار كاذب قد يستغل بعض الأرقام التي تتيحها تكنولوجيا زهد فيها أهلها فأباحوها لنا كي لا تبور، فالمعيار السليم أين نحن مما عليه الناس، ومما يجب أن نكون عليه، ثم إن أفضل المعايير هو سعادة الإنسان وقلبه، وأجمل الموازين هو ميزان الأقليات، به لا بغيره تقاس الحضارات.

ثم إني في النهاية أوصيك عزيزي القارئ بأن تشجعني على أن أرسل لك الجزء الثاني من هذه الرسالة، فلعله الجزء الأهم، ووسيلة هذا التشجيع ليست أن تقبل ما فيها، ولكنها فقط أن توافق على حق أفكارها في أن تكون على الطاولة، وألا تبيح لنفسك شتم صاحبها، لأنني لا أبيح شتمي إلا لأهلنا في فلسطين على المبادرة التي تخصهم، ولو علموا أنهم والله حبة القلب ما شتموا، ولو تأملوا في هذه المبادرة مليا، لعلموا أنها داهية تجعل الحليم ممن يعادينا حيران إذا أحسنا القيام عليها، [وأستغفر الله من جديد، ما كان ذلك من عادتي، لكنها المصلحة]، ومع ذلك فقد أبحت لهم وحدهم ذلك الشتم بل أرحب به. أما غيرهم فلا، وإلا فلن يصلهم الجزء الثاني من هذه الرسالة، وحرصي على وصوله كبير، لأنه يبدأ بالفصل الخاص بالمرأة، الدرة الفريدة لهذه الأمة المصرية، وماستها التي لا نظير لها، (إي وربي) لو قلبتم الأرض ظهرا لبطن فلن تجدوا مثل هذا المخلوق الذي يجب أن يكون واسطة العقد في مشروع التنمية، لأنه كذلك كان واسطة العقد في كل نصر بمصر، في الثورة وفيما قبلها. (هم وأزواجهم في رباط إلى يوم القيامة). وهذا الخبر لا يصح مرفوعا، لكنه صحيح من حيث إنه خلاصة استقراء التاريخ. وإنما أرجأت هذا الفصل لأنني أرجأت كل الأجزاء التي تحتاج إلى دراسات أكثر تعمقا.

وبعد، فقد حاولت عزيزي القارئ قدر طاقتي أن أجود رسالتي إليك لتثمر بإذن ربها، وأن أرفع صوتى من بعيد، عَلَّهُ يصل بإذن خالقه، فإن كنت قد وفقت فإن الحمد لله في الأولى والآخرة، وإن كانت الأخرى فإنه تعالى غفور رحيم.

المحتويات

مقدمة: ٥

الفصل الأول: البرنامج الاقتصادي: ١١-٨٠

الفصل الثاني: في السياسة الخارجية: ٨١ - ١١٠

الفصل الثالث: في الإصلاح الثقافي: ١١١- ١٥٢

الفصل الرابع : في الوضع السياسي الداخلي: ١٥٣- ١٨٤

الفصل الخامس: العودة من جديد إلى الأمل: ١٨٥- ١٩٧

رؤية جديدة في تفسير الثورة المصرية

الفصل السادس: ١٩٩-٣٠٦

حدود علاقة الدين بالسياسة: الجماعات الإسلامية والحكم.

الفصل السابع: التعامل مع أعضاء النظام السابق: ٣٠٧- ٣٥٨

الفصل الثامن: وما الذي يبقى؟ ٣٥٩-٣٦٥

المؤلف في سطور

- من مواليد محافظة الفيوم، ١٩٦٩.

- تخرج في قسم اللغة العربية بآداب القاهرة ١٩٩١.

- حصل على درجة الدكتوراه عام ٢٠٠١ ، ونشرت الرسالة تحت عنوان: تحويلات الطلب ومحددات الدلالة: مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف.

- يعمل أستاذا مساعدا في كلية الآداب جامعة القاهرة، ويعمل حاليا أستاذا للدراسات العربية، والثقافة الإسلامية بجامعة أوساكا باليابان.

- من أهم أعماله ذات الطابع الثقافي العام:

- مفهوم الزمن في الحديث النبوي الشريف، القاهرة، ٢٠٠٥.
- الإيمان والعمران: دراسة في علاقة الإيمان بالتنمية البشرية، دُبَيّ : ٢٠٠٧.
- نظرية المعنى عند شراح الحديث النبوي الشريف، دبي، ٢٠٠٩.
- قراءة النص الأدبي وسيلة لدعم مهارات التفكير والإبداع ومقاومة التعصب، القاهرة: ٢٠٠٩.
- المبادئ الموجهة للفهم : دراسة في وسائل الوصول إلى المعنى، أوساكا اليابان، ٢٠١٠.
- قانون الإيمان وفلسفة العمل في الإسلام، أوساكا: ٢٠١١.
- التخطيط الاستراتيجي في السنة النبوية المشرفة، دبي ٢٠١١.
- العناصر الدلالية لمصطلح الشورى، القاهرة:٢٠٠٧
- دراسات في الإصلاح الثقافي (جزءان) القاهرة،٢٠٠٨.

وتحت الطبع
- أبجديات الإسلام : مدخل إلى علم الإيمان (جزءان)
- نظريتا الحرب والسلام في الإسلام: دراسة في العلاقات الدولية للدولة الإسلامية المعاصرة.

إضافة إلى عدد كبير من الكتب والبحوث المتخصصة، والكتب التعليمية.

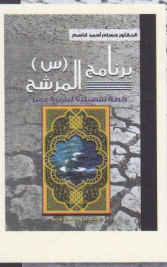

هذا الكتاب

يحاول هذا البرنامج أن يطرح خطة للتنمية في مصر تقدم مجموعة كبيرة من الإجراءات التي تتصف بأنها سهلة التنفيذ، ذات مصادر تمويل واضحة، قادرة عند تنفيذها على إحداث تغيير حاسم سريع، معتمدة على رؤية عامة تتداخل فيها أضرب الإصلاح السياسي والثقافي والاقتصادي؛ وذلك لأن العلاقة بين أنواع الإصلاح ليست علاقة تتابع أو تجاور، وإنما هي علاقة تداخل، بمعنى أن غياب أيٍّ منها يؤدي إلى غياب حَتْميٍّ لغيره، إضافة إلى اعتماد بعضها على بعض، بمعنى أن هناك محطات على مسار الإصلاح السياسي لا يمكن الوصول إليها إلا بالانطلاق من محطات بعينها على مسار الإصلاح الثقافي، وهكذا إن محاولة تحقيق إنجاز سريع ومستمر غير منتجة إذا لم تعتمد على رؤية عامة واضحة متجذرة في تربة هذا الوطن وثقافته، ليسهل انتشارها عبر الزمان والمكان، وبدون ذلك لن يتوقف ما تعودناه في تاريخنا من ومضات سرعان ما يخفت ضوؤها. ولأن العمران إنما ينتج عن جدة الأمل وما يحدثه من النشاط كما ذكر ابن خلدون، فإن هذه الخطة تحاول دعم الأمل في التنمية عن طريقين، الأول هو تقديم البرنامج المتصف بالواقعية والكفاءة، والثاني هو تقديم تفسير استشرافي للثورة المصرية يدعم الأمل في نجاحها ويحذر في الوقت ذاته من معوقات النجاح، تلك المعوقات التي خُصِّص للحديث عنها الجزء الأخير من البرنامج

SOMATIA GROUP 01222331216
6229 1156